وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديموقراطية.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة

بوعشيبة عائشة

إشراف الأستاذ الدكتور

قادري حسين

لجنة المناقشة:

أ.د. طروب بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيسا
أ.د حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
د. جمال منصر	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د.يوسف بن يزة	أستاذ محاضرأ	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
د. نسيمة طويل	أستاذ محاضرأ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. وداد غزلاني	أستاذ محاضرأ	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

قال العلامة الأصفهاني

"لا يكتب إنسانا كتابا في يومه إلا وقال في غده، لو كان هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أفضل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر."

شكر وامتنان

شكري الخالص إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور قادري حسين أقدم له كل عبارات التقدير والامتنان على نصائحه وصبره وكل الدعم الذي غمرني به.

تحية شكر وتقدير لكل أعضاء لجنة المناقشة على المجهودات التي بذلت وتبذل لمناقشة هذه الأطروحة.

شكر خاص لزوجي عرفانا بكل الدعم والصبر الذي تلقيته خلال سنوات انجاز الأطروحة.

شكر خاص إلى من زرعت التفائل في دربي وقدمت لي كل المساعدات والتسهيلات الدكتورة كبابي صليحة.

كذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات ونخص بالذكر:الدكتور رضا حمدوه والاستاذ بن قاصير موسى.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم النعم، الحمد لله الذي وفقنا من أجل انجاز هذه الرسالة

إلى من أزاح الأشواك من دربي ليمهد لي طريق العلم إلى والدي العزيز.

إلى رمز الحب والعطاء أمي حفظها الله

إلى من كان معي في أشد أوقاتي إلى من شاركني تعبي دون ملل خلال سنوات انجاز الأطروحة زوجي.

إلى أولادي حبا واستسماحا، على الوقت الذي اقتطعته من حقهم في سبيل انجاز هذه الأطروحة.

إلى من تقاسموا معي حلاوة ومرارة الحياة، إلى من أشد آزري بهم، إلى عنوان كل حب وعطاء إخوتي وأخواتي عرفانا بكل الدعم الذي تلقيته منهم.

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد أهدي هذا العمل.

الملخص:

شهدت القارة الإفريقية منذ استقلالها أحداث كثيرة، كان أبرزها النزاعات الاثنية، التي طغت على المشهد الإفريقي في الفترة التي تلت الاستقلال، حيث سجلت أكثر من 18 دولة افريقية نزاعا اثنيا، من أصل 53 دولة افريقية. وهو ما جعلنا نتساؤل عن أسباب هذه الظاهرة التي عصفت بأمن واستقرار الدول الإفريقية .

منذ استقلال الدول الافريقية، وهي تسعى جاهدة من أجل تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والسياسية، إلاَ أنها ظلت عاجزة عن ذلك بالرغم من كل الثروات والموارد التي تملكها، والتي كان من المفترض أن تكون دافعاً لعجلة التنمية. وعلى غرار المتوقع ساهمت هذه الموارد في خلق النزاعات في أنحاء عديدة من القارة. تصدر النزاع على الموارد المختلفة قائمة أسباب النزاعات الإفريقية.

في ظل النزاع الاثني، أصبحت عملية التنمية صعبة التحقيق، فبالرغم من كل الجهود الافريقية ما زالت عملية التنمية تتلقى عراقيل كبيرة وتتأثر بظواهر عديدة في مقدمتها النزاعات الاثنية. وتأسيسا على ما سبق طرحنا الإشكالية التالية: كيف أثرت النزاعات الاثنية على مسار التنمية في إفريقيا، في ظل كثرة الموارد الطبيعية وغياب الاستقرار الأمني؟

من هذا المنطلق برزت أهمية بحثنا، الذي يسعى لربط العلاقة بين النزاعات الاثنية والتنمية في إفريقيا، فاراتكز مجتمع البحث على القارة الإفريقية عامة وعلى جمهورية الكونغو الديموقراطية خاصة، والتي قمنا باختيارها كعينة قصدي. لأنه تتوفر فيها كل مقومات التنمية من موارد طبيعية ومساحة شاسعة، وقوة شبابية، لكن تصنف بين الدول الأفقر في العالم، وهي من الدول التي تشهد منذ الاستقلال في الخمسينات نزاعاً اثنياً بين الدولة والجماعات المسلحة من جهة، و بين الدولة والدول المجاورة التي تتشاطر معها الموروث الاثني والقبلي من جهة أخرى.

ارتكز موضوعنا على دراستين سابقتين باللغة العربية ودراسة وردت باللغة الانجليزية، وقد قمنا بتحليل الموضوع وفق مزيج من المناهج التي ساعدتنا لاستخلاص نتائج بحثنا هذا، إذ قمنا برصد أهم النزاعات الإفريقية، وأسبابها، بالإضافة إلى دراسة خصائص القارة الإفريقية والنزاعات بها، ثم انتقلنا إلى دراسة عينتنا والمتمثلة في جمهورية الكونغو الديموقراطية من أجل فهم العلاقة

بين النزاع الاثني والتنمية بها. فركزنا دراستنا على فهم أسباب النزاع الكونغولي ومساره، مع رصد لتأثيره على عملية التنمية من خلال دراسة لتأثير النزاع على مؤشرات التنمية.

وخلصت دراستنا إلى اعتبار أن تأثير النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا كبير جداً، إذ لا يُمكن لأي دولة افريقية الحديث عن تنمية سياسية، واجتماعية، واقتصادية ضمن بيئة نزاعية، لأن التنمية بمختلف مجالاتها تفترض مجتمع مستقر،فالإنسان لا يتجه إلى الاهتمام بالمشاركة السياسية أو الانتخابات الديموقراطية، ولا بزيادة الدخل الوطني، أو تمكين المرأة من المشاركة السياسية وهو في بيئة لا تتوفر فيها شروط السلامة الشخصية. فلا يمكن له العمل من أجل التنمية والحاجة الإنسانية الأولى غير متوفرة وهي الحاجة إلى البقاء على قيد الحياة.

Abstract :

Since its independence, the African continent has witnessed many events, the most prominent are the great violence wich have been seen by many African countries. The post-independence period has witnessed major ethnic conflicts.That have overshadowed more than 18 African countries in from 53 have recorded ethnic conflict, This made us wonder about the causes of this phenomenon, which affected the security and stability of African countries.

Thoes African countries have been tried to devlop in all its fields,but they havent been unable to do so despite the wealth and resources it possesses, which are so vital for development. It Unfotunathly natural resources list the causes of African conflicts.

Thus, the ethnic conflict become so influencial for development in Africa process has become difficult to achieve. Despite all of Africa,a great obstacles, including ethnic conflicts. We have raised the following problem: how the internal and border conflicts affected the course of development in Africa, Security and stability?

This is the importance of this topic, which seeks to link the relationship between ethnic conflicts and development in Africa, has been emphasized. The research community has therefore been based on the African continent in general and the Democratic Republic of Congo in particular, which we have chosen as a deliberate sample. It is one of the poorest countries in the world. It is one of the countries that has witnessed an ethnic conflict between the state and the internal armed groups between the state and neighboring countries since independence.

We have found in our subject two previous studies in Arabic and a study in English. We analyzed the subject according to a combination of the methods that helped us to draw the results of our research. We monitored the most important African conflicts and the causes and components of the African countries. We used on to our sample study of the Democratic Republic of the Congo in order to understand the relationship between ethnic conflict and non-development.

Our study concluded that ethnic conflicts are the most important impediments to African development, so no African country cant realize political, social and economic development within conflict environment, the development in its various fields assumes a security society because people do not tend to pay attention to participation in Political or democratic elections, and will not care about increasing national income or empowering women to participate politically in an environment that does not meet the requirements of personal safety. It can not work for development and the first humanitarian need is not available - the need to survive.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية.

المبحث الأول: دراسة حول النزاعات الاثنية.

المطلب الأول:في مفهم الاثنية والمفاهيم المشابهة لها.

الفرع الأول: تعريف الاثنية.

الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم الاثنية.

المطلب الثاني: في ماهية النزاعات الاثنية.

الفرع الأول: مفهوم النزاع.

الفرع الثاني: النزاعات الاثنية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية.

الفرع الأول: المقاربة الأولية.

الفرع الثاني: المقاربة الوسائلية.

الفرع الثالث: المقاربة البنائية.

الفرع الرابع: نظرية الاحتياجات الإنسانية.

الفرع الخامس: نظرية الحرمان النسبي.

المطلب الرابع: أدوات تحليل النزاع.

الفرع الأول: مثلث النزاع لـــيوهان غالتونغ.

الفرع الثاني: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن إدوارد آزار.

المبحث الثاني:في إشكالية التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة لها.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة له.

المطلب الثاني: مجالات التنمية.

الفرع الأول: التنمية السياسية.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: التنمية الاجتماعية

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لدراسة التنمية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) .

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتنمية السياسية.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الرابع: معوقات التنمية.

الفرع الأول: معوقات التنمية السياسية.

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني:

واقع التنمية في إفريقيا في ظل النزاعات الاثنية.

المبحث الأول: الواقع العام لإفريقيا.

المطلب الأول:المميزات العامة للدول الإفريقية إبان الحرب الباردة.

الفرع الأول: المعادلة الحزب الواحد.

الفرع الثاني: ظاهرة الانقلابات العسكرية.

الفرع الثالث: القبيلة كأساس للبناء الاجتماعي والسياسي في إفريقيا.

المطلب الثاني: الاتجاه نحو الديموقراطية وتأثيره على الدول الإفريقية.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للتوجه نحو التعددية السياسية.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للاتجاه نحو الديموقراطية.

المبحث الثاني: النزاعات الاثنية في إفريقيا.

المطلب الأول: أسباب النزاعات الاثنية في إفريقيا.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للنزاعات الاثنية في إفريقيا.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للنزاعات الاثنية في إفريقيا.

المطلب الثاني: مظاهر ونتائج النزاعات الاثنية في إفريقيا.

الفرع الأول: مشكلة اللاجئين

الفرع الثاني: ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

الفرع الثالث: فشل الدولة وانهيارها في إفريقيا.

الفرع الرابع: تكاليف النزاع.

المبحث الثالث: التنمية في إفريقيا بين المعوقات الداخلية والتدخلات الخارجية.

المطلب الأول: الإمكانيات التنموية في القارة الإفريقية.

الفرع الأول: مقومات التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية.

الفرع الثاني: التجمعات الإقليمية.

الفرع الثالث: المقومات السياسية.

المطلب الثاني: معوقات التنمية في إفريقيا.

الفرع الأول: المعوقات الداخلية للتنمية في إفريقيا.

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية.

الفصل الثالث:

النزاع الاثني في الكونغو الديموقراطي وأزمة التنمية.

المبحث الأول: الواقع العام لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الأول: المعادن.

الفرع الثاني: الزراعة.

الفرع الثالث: الصناعة.

المطلب الثالث: دراسة سياسية لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الأول: التاريخ السياسي لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الثاني: الدستور الكونغولي وتحديد اختصاص السلطات.

المطلب الرابع: دراسة اجتماعية لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الأول: اللغات في جمهورية الكونغو الديموقراطية

الفرع الثاني: الخريطة الاثنية لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

المبحث الثاني: النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطي وتقاطع الاعتبارات الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: مسار النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطي.

الفرع الأول: النزاع الكونغولي من 1960 إلى 1966.

الفرع الثاني : النزاع الكونغولي من 1996 إلى 2003.

الفرع الثالث: النزاع من 2003 إلى 2017.

المطلب الثاني: القوى الفاعلة في النزاع الكونغولي.

الفرع الأول: الأطراف المحلية.

الفرع الثاني: الأطراف الإقليمية.

الفرع الثالث: الأطراف الدولية.

المطلب الثالث: النزاع في الكونغو من الصراع على السلطة إلى الصراع على الموارد.

الفرع الأول: الصراع على الماس.

الفرع الثاني: الصراع على الذهب.

المبحث الثالث: آثار النزاع الاثني الكونغولي على التنمية فيها.

المطلب الأول: اللاجئون والمهجرون قسرياً في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الأول: اللاجئين الكونغوليين.

الفرع الثاني: المشردون قسرياً في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

المطلب الثاني: التعليم والصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الأول: التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الثاني: الصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

تضم الدول عادة مجموعة بشرية متجانسة، يربط بينها شعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة. بحيث يدين أفرادها بالولاء إلى وحدة وطنية واحدة تعمل على الحفاظ على استقرار النظام السياسي للدولة وتنميتها من كل الجوانب، إلاَ أن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حمل في طياته الكثير من الدول التي تعجز على الحفاظ على استقرارها وتحقيق تنميتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بسبب وجود جماعات ضمنها ترفض التسليم بسلطة الدولة عليها.

حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن، تراجعاً في فكر وبنية الدولة في أكثر من منطقة في العالم، إذ أصبح مصطلح التفكيك أو التفتيت يترافق مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها وتأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمرارها وثباتها. خاصة في ظل بروز مجموعات داخل الدولة تدين بالولاء الضيق للمجموعة على حساب الولاء للدولة.

تُعد الدول الإفريقية من بين دول العالم الثالث، التي سجلت حقبة من التحرر والاستقلال نتج عنها بروز دول على شاكلة النظام الوستفالي الذي مهد لقيام الدولة القومية، إلاَ أنه بالرغم من أن الدول الإفريقية حصلت على عضوية الأمم المتحدة، الأمر الذي جعلها تقدم نفسها بشكل الدول الأوروبية، إلاَ أنها تميزت عن الدولة الوستفالية في كون الأخيرة قطعت أشواطاً عديدة قبل الوصول إلى شكل الدولة الأمة أو الدولة القومية. بينما الدول الإفريقية وجدت نفسها بعد الاستقلال تتحدث عن محاولة الوصول إلى الدولة الديموقراطية دون مسبقات. في ظل حدود وضعت من قبل الإدارات الاستعمارية الأوروبية من خلال مؤتمر برلين 1884 و1885 دون أي مراعاة لأوضاع الجماعات الاثنية وحدودها. وهو ما جعل الجماعة الاثنية الواحدة تنقسم بين دولتين أو أكثر.

فتحولت إفريقيا بحكم هذا المؤتمر الاستعماري، إلى وحدات سياسية متنافرة وصغيرة، صارت الأساس لمعظم الحدود السياسية للدول الإفريقية، فضمت الدولة الواحدة عدداً كبيراً من الجماعات الاثنية: اللغوية والدينية، والقومية، والقبلية، دون أن يربط بين هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى الجماعة الوطنية السياسية الواحدة كحقيقة تعلو فوق الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة.

هذا الوضع الاثني المعقد انعكس سلباً على صعيد بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي القيمي، أو بالأحرى بالاستقرار السياسي. فالتعددية الاثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة أثـارت مشكلة الخصوصية أو الهوية إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى. فاختلاف القيم، والعادات، والتقاليد والولاءات قد يؤدي إلى حدوث تناقض أو تصارع بين الانتماءات الفرعية ومـا يترتـب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة، لا تعترف بالولاء للوطن أو للجماعة الوطنية الشاملة، ولا تُسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية الشـاملة، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات إلى استخدام العنف المتبادل بين الجماعات الاثنيـة والنظـام السياسي .

تُعد القارة الإفريقية من أكثر المناطق في العالم التي تشهد نزاعات وحروب داخليـة، وتتسـم ظاهرة النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية بتعقيدها، سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها أو فيمـا يخص نتائجها وتداعياتها.فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دورا في اندلاع النزاعات الاثنية في إفريقيا والتي يمكن أن نصنفها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية. ويذهب الكثير مـن المؤرخين إلى أن النزاعات والحروب من عوامل نشأة الحضارة، إلاَ أنـه ممـا لا شـك فيـه أن النزاعات أيضا من عوامل تدهور وانهيار البناء الحضاري كذلك. فالحرب هي بالأسـاس عمـل تخريبي لا يُساهم في البناء والتعمير، ولعل الأحداث التي عاشتها القارة الإفريقية تشهد على ذلـك. فإفريقيا تواجه منذ استقلالها نزاعات اثنية وقبلية عصفت بوحدة الدولة وكبدتها الكثير من الخسائر المادية والبشرية. هاته النزاعات جعلت القارة الإفريقية تصنف في أدنى مستويات الفقر وكمثال عن ما يحدث في إفريقيا من تخلف رغم الثروات الكبيرة التي تزخر بهـا نجـد جمهوريـة الكونغـو الديموقراطي. التي عصف النزاع الاثني بها بكل مقومات الدولة.

فالدول الإفريقية منذ استقلالها وهي تسعى إلى تحقيق التنميـة بمختلـف مجالاتهـا السياسـية والاقتصادية، والاجتماعية. فمنذ خمسينات القرن العشرين وهي تعمل رفقة بعض المؤسسات الدولية على الوصول إلى التنمية من خلال مشاريع تنموية فرضت على هذه الدول بفعل القـروض التـي استدانتها من الخارج. وعملية التنمية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) لاقت صعوبات ومؤثرات كثيرة من أهمها مشكلة النزاعات الاثنية التي عرفتها وما زالت تعرفها الكثير من الدول الإفريقية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوعنا هذا في محاولة دراسة الأسباب الحقيقية للنزاعات الاثنيـــة فـــي القارة الإفريقية. ومعرفة هل هي نفس الأسباب في كل الدول الإفريقية، أم أنها تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة البلد وحسب طبيعة المؤثرات المحيطة به سواء الداخلية أو الخارجية، وهو الأمر الذي يساعدنا على استخلاص كيفية تأثير النزاعات الاثنية في إفريقيا على التنمية.

مبررات اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار هذا الموضوع وتعددت بين الدوافع الذاتية والموضوعية. فمن **ناحية ذاتية** تترجم هذه الدراسة رغبة الباحثة في فهم ظاهرة النزاعات الاثنية في القارة الإفريقيـــة، ومحاولـــة الوصول إلى فهم معمق لأسبابها وأنماطها من أجل إيجاد حلول عملية لها. بالإضافة إلى أن المشكلة الأساسية للقارة الإفريقية هي انعدام التنمية في مجالات متعددة فأردنا معرفة درجة تأثير النزاعات الاثنية على عملية التنمية في إفريقيا.

أما من **الجانب الموضـــوعي** يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الأسباب يمكن حصـــرها فيما يلي:

– تعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم التي تعرف نزاعات وحروب اثنية الأمر الذي أدى إلى تهميش القارة وتصنيفها ضمن أدنى المستويات في كافة المجالات.

– اعتبار النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية من بين النزاعات الطويلة الأمد، مما يـــدل علـــى عدم وجود سياسات ناجحة لمعالجة هذه النزاعات وهو ما يجعلها من المواضيع المحفزة للدراسة.

– محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشعبة التي تحتمل تدويل القضايا الإفريقية كما حدث في جمهورية الكونغو الديموقراطية. وهو ما جعل معالجة المشكلة لا ينبع من الداخل بل من الخـــارج، ومن أطراف دولية ترى في إفريقيا منبعا للثروات والخيرات.

– علاقة النزاعات الاثنية بالتنمية، خاصة وأن التنمية تتطلب الأمن والاستقرار، وتصبح بـــذلك الإشكالية في إفريقيا أيهما أولى تحقيق الأمن أم التنمية.

– كثرة تأثيرات النزاعات الاثنية على المجتمعات الإفريقية من خلال مشكلة اللاجئين ولمشردين ونهب الثروات من قبل أيادي خارجية في ظل سكوت النظام الدولي.

– كثرة الحديث عم جمهورية الكونغو الديموقراطية باعتبارها دولة نزاعية بالدرجة الأولى باعتبار أنها تعرف مجتمع تعددي، مع إهمال دور المؤثرات الخارجية التي ساهمت في النزاع الاثني والتي على رأسها الاستعمار البلجيكي.

أدبيات الدراسة:

إن الدراسات السابقة تبرز علاقة البحث بغيره من البحوث، كما تبين مدى عمق البحث ومساهمته في استمرار التطور في مجال معين، الذي يعمل من خلال إضافة معرفة جديدة أو تحسين معرفة موجودة من قبل وتوسيعها وتعديلها. وبحثنا لا يخرج من هذا الإطار فبالرغم من أن موضوع النزاعات الدولية هو من بن المواضيع الجديدة نسبياً والتي برزت في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وبالرغم من حداثتها إلى أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها، بالإضافة إلى دراسات أخرى تخص التنمية بمختلف مجالاتها، إذ أفادتنا هذه الدراسة في فهم درجة تأثير النزاعات الاثنية على التنمية الإفريقية.

ففيما يخص الدراسات باللغة العربية فهي قليلة وأغلبها يستند إلى قراءات غربية التحليل نظرا لغياب أو تغييب الأفكار العربية لوصف الظواهر السياسية. ومن هذه الدراسات نجد دراسة عبد السلام إبراهيم البغدادي"**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**" وتناول في الفصل الأول تصنيفات لمختلف الجماعات الاثنية باعتبارها نوع من الأقليات التي تأثر على وحدة الدول.

كذلك نجد كتاب أمل عبد الفتاح شمس"**الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**" والذي قدمت ضمنه أهم المفاهيم الخاصة بالتنمية، وأهم التصورات عن أسباب التخلف في بلدان العالم الثالث والتي تناولتها الباحثة بشكل منهجي وبقراءة نقدية لرصد أسباب التخلف انطلاقا من الأسباب الداخلية ووصولا إلى المؤثرات الخارجية التي على رأسها المؤسسات الاقتصادية الدولية.

من الكتب باللغة العربية كذلك ذات الصلة بالموضوع كتاب سامي ابراهيم الخزندار "**إدارة الصراعات وفض المنازعات، إطار نظري**" والذي ضم مجموعة من تعريفات النزاع وكيفية تصعيده. وتحليلا لأسباب النزاع انطلاقا من رؤية كل من ادوارد ازار ويوهان غالتونغ وغيرهم،

وتعد الدراسة من بين الدراسات العربية القليلة التي وضعت إطـــار نظريـــا لدراســـة النزاعـــات وتصنيفاتها المختلفة.

أما فيما يخص الدراسات باللغة الأجنبية، دراسة ((Abdalla bujraالتي وردت ضمن منشورات أوكوسيونال (ocusional) والمعنونة ب:

(African conflicts:their causes and their political and social environment)

والتي تناول فيها مختلف التعريفات الخاصة بالنزاعات الاثنية، كما اهتم بدراسة أسباب النزاعات الاثنية الإفريقية مشدداً على دور الفواعل الخارجية خاصة الاستعمارية.

نجد كذلك كتاب دانيال بوسنر (Daniel.N.Posner) والذي جاء تحت عنوان:

(Institutions and Ethnic politics in Africa) وتناول فيـــه العلاقـــة بـــين الجماعـــات الاثنيـــة والمؤسسات السياسية القائمة، ودور هذه الجماعات في تسيير الدول ومواردها بما يخدم المصـــالح الضيقة على حساب المصالح الجماعية.

غير أنه ومع كل الكتب والدراسات في مجال النزاعات الاثنية الإفريقية والتنميـــة، إلاَ أن كـــل جديد في البحث هو محاولة لإثراء الموضوع وتسليط الضوء على نقاط تم إغفالها أو تهميشها لسبب أو لآخر، وقد يؤدي التطرق لها إلى تجديد البحث ومناقشة إشكاليات أخرى للموضوع. وهـــو مـــا حاولت كباحثة القيام به من خلال هذا العمل.

إشكالية البحث:

ارتبطت ظاهرة النزاعات الاثنية بالقارة الإفريقية، باعتبارها أكثر مناطق العالم التـــي تشـــهد نزاعات اثنية. والملاحظ أن هذه النزاعات الاثنية تُعرف بحدتها ودمويتها الشديدة، ما جعل المجتمع الدولي يتدخل إما من أجل استغلال ضعف هذه الدول أو من أجل إخماد نيـــران هـــذه النزاعـــات. فالقارة الإفريقية التي تعرف بغناها من الثروات المختلفة والكفيلة بتقديم إفريقيا كقـــارة متطـــورة، حدث العكس فالكثير من الدول الإفريقية هي تحت مستوى خط الفقر. وما زال الحديث عن التنمية الشغل الشاغل للقارة. وعلى ضوء ما سبق تبرز لنا الإشكالية العامة للموضوع:

كيف أثرت النزاعات الاثنية على مسار التنمية في إفريقيا، في ظل كثرة المـــوارد وغيـــاب

الاستقرار الأمني ؟

هذا ما يُحيلنا على عدة أسئلة منها:

– ما هي أسباب النزاعات الاثنية الإفريقية، وهل هي وليدة الظروف الداخلية أو الخارجية، أم كلاهما معا؟

– كيف أثرت النزاعات الاثنية على النظم السياسية الإفريقية، والى أي مدى ساهمت في تأجيل المشروع التنموي الافريقي؟

– هل يمكن الحديث عن تنمية تقوم على أساس مشاركة ديموقراطية وعدالة توزيعية في الموارد والقيم في ظل دول تعجز نظمها السياسية على السيطرة على نزاعاتها الداخلية وتحقيق الوحدة الوطنية؟

– كيف يمكن لجمهورية الكونغو الديموقراطية تحقيق التنمية في ظل أزمات عديدة مسببها الأول النزاع الاثني الذي تعرفه منذ الخمسينات من القرن الماضي؟

الفرضيات:

يتأسس هذا البحث على الفرضيات التالية:

– تؤثر النزاعات الاثنية على الدول الإفريقية بالشكل الذي يجعلها تأجل أي عمل تنموي، فلا يمكن تحقيق التنمية في ظل انعدام الاستقرار السياسي والأمني.

– عدم قدرة الدول الإفريقية على إدارة النزاعات داخلها، بل وتعسفها اتجاه بعض الجماعات داخلها شكل عاملا مهماً في اندلاع النزاعات الاثنية واستمراريتها.

– يعتبر النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية اثنيا ظاهريا فقط، أما باطنه فهو نزاع على الموارد الطبيعية والمعدنية. عمل على إحباط كل فرص التنمية في البلد.

حدود دراسة الموضوع:

يتناول موضوع الدراسة النزاعات الاثنية في إفريقيا وكيفية تأثيرها على التنمية (السياسية

والاجتماعية والاقتصادية) من خلال رصد مختلف تأثيرات النزاعات الاثنية على بعض المؤشرات التنموية في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

1-الإطار الجغرافي: عنيت دراستنا بفضاء مكاني هو القارة الإفريقية بكل حدودها السياسية والجغرافية، وخصصنا بالدراسة جمهورية الكونغو الديموقراطية.

2- الإطار الزماني: : رغم تركيزنا على فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن دراسة الحاضر تقتضي الاستدلال بالماضي، ولذاك اقتضت دراستنا الرجوع إلى الفترات الماضية سواء من خلال الاثنية التي تعود في تعريفاتها إلى العهد اليوناني، أو من خلال دراستنا للنزاعات الاثنية في إفريقيا عامة وجمهورية الكونغو الديموقراطية خاصة إذ استدعى فهمنا لواقع النزاع حاضرا العودة إلى امتداده التاريخي.

المقاربات المنهجية والنظرية للدراسة:

نظرا لأهمية موضوع النزاعات الاثنية وتأثيره على إفريقيا من حيث عملية التنمية وخاصة على جمهورية الكونغو الديموقراطية، فقد فرضت طبيعة الموضوع مقاربة منهجية مركبة توازن بين فصول البحث ومحاوره، وتدعم النتائج التي تم التوصل إليها.

المنهج التاريخي الوصفي: ويفيد الموضوع من خلال تتبع ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا، من حيث ظهورها وتطورها، كما تم استعماله من أجل رصد العلاقة بين إفريقيا والاستعمار الأوروبي التقليدي من أجل فهم أفضل لعلاقة التبعية التي مازالت تأثر في الدول الإفريقية إلى اليوم، إلى جانب استخدامه في محاولة فهم مسار النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية مع دراسة أهم تطوراته، ورصد لتطور سلوكيات الجماعات المسلحة ضمنه والتي اختلفت سلوكياتها حسب المكان والزمان.

المنهج التحليلي: وساعدنا على تحليل شامل للقارة الإفريقية من خلال تحليل إمكانياتها الاقتصادية والسياسية ومعرفة الخلل في عملية التنمية، كما ساعدنا في تحليل ظاهرة النزاعات الاثنية الإفريقية من أجل معرفة أسبابها وعوامل طولها. كما تم استخدامه من خلال تحليل العلاقة بين النزاعات الإفريقية والبيئة الدولية. بالإضافة إلى أننا استخدمناه في تحليل نتائج النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطي وكيفية تأثيرها على مسار التنمية.

منهج دراسة الحالة: لقد اقتضى موضوعنا إدراج دراسة للنزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية من أجل فهم وتحليل أفضل للموضوع، حيث تُمثل جمهورية الكونغو الديموقراطية النموذج الأفضل للدراسة، فهي تتوفر على كل مقومات التنمية وبالرغم من ذلك هي تصنف ضمن الدول المتخلفة التي تعرف نزاعات اثنيا كبيرا. وعينة دراسة الحالة هي عينة قصدية إذ أنها أحسن نموذج إفريقي يمثل موضوع بحثنا.

تبرير الخطة

للإجابة على إشكالية البحث ومقاربة فرضياته مع الواقع لإثباتها أو نفيها قمنا بتقسيم البحث وفق الخطة الآتية:

مقدمة أبرزت الملامح العامة للموضوع وخطوات البحث التي تم تبنيها لمعالجة إشكالية تأثير النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا عامة وجمهورية الكونغو الديموقراطية خاصة.

الفصل الأول: تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة من خلال رصد لمختلف التعريفات الخاصة بمفهوم الاثنية والنزاعات الاثنية إلى جانب تناول المفاهيم المختلفة للتنمية ونظرياتها، وهذا من خلال مبحثين تناول الأول المقاربات النظرية الخاصة بالنزاعات الاثنية مع إدراج لأدوات تحليل النزاع التي اعتمدنا عليها في التحليل. بينما تناول الجزء الثاني التنمية ونظرياتها وخصصنا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني: تم تخصيصه من أجل دراسة النزاعات الاثنية في إفريقيا، من خلال دراسة الواقع العام لإفريقيا مع الإشارة لأهم الإمكانيات ودراسة لتاريخها السياسي والاقتصادي، ثم دراسة النزاعات الاثنية مع رصد لأهم الإحصاءات والإشارة إلى نتائجها وتداعياتها على القارة، وذلك من خلال ثلاث مباحث.

الفصل الثالث: بحث النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وتأثيراته المختلفة على عملية التنمية، من خلال دراسة تأثيراته على بعض المؤشرات التنموية، وذلك من خلال ثلاث مباحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

عرف حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات والتحولات الهامة التّي شكلت سمات النظام الدولي الجديد، ولعّل من أبرز هذه التغيرات تغير طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، حيث تصاعدت حدة النزاعات الاثنية وأصبحت أحد القضايا الهامة التي جلبت اهتمام المجتمع الدولي لماّ تحدثه من آثار تتعدى حدود الدولة، وقد برزت هذه الموجة من النزاعات الاثنية إثر تفكك الاتحاد السوفياتي إلى عدّة جمهوريات نتيجة لتصاعد المدّ الإثني القومي وتزايد حدة النزاعات في العديد من الدول.

برزت مشكلة النزاعات الاثنية بكثرة في الدول التّي حصلت على استقلالها حديثا، وما زالت تعاني من صعوبات عملية عديدة حول كيفية دمج العديد من الإثنيات والهويات في دولة قومية واحدة للتخفيف من النزاعات الاثنية وتوليد الظروف الملائمة لبناء نظام سياسي متماسك ومستقر قادر على تحقيق رفاهية المجتمع . فمن المتفق عليه أن أي عملية تنموية تتم في إطار سلمي يسمح للسلطة السياسية والشعب بإدراج عملية تنموية ضمن الأهداف الأساسية للسياسة العامة.

قُرن انعدام التنمية في الكثير من البلدان بظاهرة النزاعات الاثنية، بسبب تأثيرها على الأمن العام للدولة وللأفراد، فلا يمكن أن تتم تنمية في مجتمع نزاعي حسب رأي بعض الدارسين، لكن المفارقة أن الكثير من منظري دراسات النزاع والسلام يعتبرون أن انعدام التنمية هو السبب الأساسي للنزاعات. وسنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بكلا المتغيرين من أجل فهم العلاقة بينهما.

من أجل فهم تأثير النزاعات الاثنية على التنمية وجب وضع إطار نظري للدراسة، ويستند أي بحث في تقديم عناصره إلى الإطار النظري الذي يحدد لنا مجموعة من المفاهيم، والمصطلحات التي تساعدنا في فهم، وقراءة مضمون الظواهر وتحليلها. فمن الصعوبة بمكان فهم النزاعات الاثنية دون التطرق إلى مفهوم الاثنية والمفاهيم المشابهة لها، كما لا يمكن تحديد العلاقة بين النزاعات الاثنية والتنمية دون تقديم دراسة مكثفة لكليهما.

المبحث الأول:دراسة حول النزاعات الاثنية.

شكلت نهاية الحرب الباردة منعرجاً هاما في الممارسة والأدبيات السياسية، فبعد أن كانت الدولة تحاول أن تحمي نفسها من الأخطار الخارجية، أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة تسعى لحماية نفسها من الأخطار الداخلية. وانتقل الحديث بذلك عن ميزان القوى، الدرع النووي وغيرها من المصطلحات التي كانت ترتبط باستقرار وأمن الدول، إلى مصطلحات جديدة لم تكن متداولة من قبل كالنزاعات الاثنية، العرقية، والأقلية، كما تغير اهتمام الدولة من تأمين وزيادة قوتها العسكرية إلى الاهتمام بالتنمية بمختلف مجالاتها، وأصبحت قوة الدولة تتخطى المجال العسكري، والسياسي إلى الاقتصادي، والاجتماعي .

من أهم المفاهيم التي تداولاها الباحثون في حقل العلوم السياسية بكثرة بعد الحرب العالمية الثانية، مفهوم النزاعات الاثنية الذي تناوله العديد من المفكرين برؤى مختلفة، فكل حسب زمانه ومكانه. ومن أجل الإلمام بهذه الظاهرة قمنا بدراستها من خلال:

المطلب الأول: في مفهم الاثنية والمفاهيم المشابهة لها

المطلب الثاني: في ماهية النزاعات الاثنية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية.

المطلب الرابع: أدوات تحليل النزاع.

المطلب الأول: في مفهوم الاثنية والمفاهيم المشابهة لها.

تعد الظاهرة الاثنية واحدة من أبرز الظواهر الإنسانية التي عرفها التاريخ قديما وحديثاً، إلاَ أن هذا المصطلح عرف رواجاً كبيرا في النصف الثاني من القرن العشرين وانهيار الاتحاد السوفياتي، حيث برز مصطلح الاثنية بكثرة في الأدبيات السياسية وتجلى هذا المصطلح في بقاع العالم عامة وإفريقيا خاصة. واختلف المفكرون في تعريف مصطلح الاثنية كغيره من المصطلحات في العلوم الاجتماعية في دلالاته ومضمونه.

الفرع الأول: تعريف الاثنية.

يعود أصل كلمة **اثنية** لغويا إلى اللفظ اليوناني ((**Eøvicos** والذي يعني الهمجي وغير المتمدن وهي مشتقة بدورها من الجذر اللغوي **(ethnost)** والذي أستعمل للدلالة على الأمة وبالضبط للدلالة على غير الأثنيين وعلى الشعوب التي لم تتبنى نظام دولة المدينة[1]، وخلال العصور الوسطى أستخدم المصطلح للدلالة على من هم غير مسيحين، أو غير يهود، وتناول اليونانيون مصطلح الاثنية للدلالة على الأصل، أو العرق من منطلق التمييز بين سكان المدينة وغيرهم.

عرف مصطلح الاثنية تطور كبير، كان نتاج عدة قرون، فمن المعنى اليوناني الذي كان مرادفا للعرق، أو للصفات الفسيولوجية، وصولا إلى المعنى المعاصر الذي تضمن الاختلافات الثقافية والقبلية، وكان أول ظهور للمصطلح في حقل العلوم الاجتماعية سنة 1896 على يد **جورج فاشر**، الذي حاول من خلال نظريته العرقية التفريق بين مفهوم العرق والاثنية، فاعتبر أن العرق هو الاشتراك في الصفات الشكلية بينما الاثنية يقصد بها نوع من الجماعات التي تتشكل من خلال روابط فكرية أهمها اللغة والثقافة[2].

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، سيطر المفهوم اليوناني التقليدي على مصطلح الاثنية، حيث أصبح يطلق على المجتمعات غير الأوروبية، وقد ساهمت الإدارة الاستعمارية الأوروبية للقارة الإفريقية في عودة المفهوم القديم، حيث اعتبرت أن الاثنية متعلقة

[1]– محمد عاشور مهدي، **التعددية الاثنية، إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية**، مصر، المركز العلمي للدراسات السياسية، د س ن، ص 26.

[2] -Boutignat,streife fenart&Barth, théories de l'ethnicité**,**sur site :
http:// perso.wanadoo.fr/gezarohien/pdf/ethnie.htm. (accessed march 24 2016) .

بالمجتمعات الدخيلة وأصبح بذلك مصطلح الاثنية مرادف لمفهوم الأمة الشرقية، وبعبارة أخـرى أصبح يعني أمة بدون تاريخ، في إشارة إلى الدول الإفريقية التي كانت تحت وطأة الاحتلال.

في هذا الصدد أكد تايلور (Taylor) سنة 1992 أن المصطلحات في العلوم الاجتماعية تخضع إلى اختبار، فالأمة في أوروبا متعلقة بالدولة المدنية بينما الأمة في الشـرق يقصـد بهـا الشـعب البربري المتوحش، فأصبحت الاثنية مرادفاً للعرق وتم تعريفها بالتركيز على الصفات الفيزيائيـة العامة، بذلك أصبحت الاثنية تعرف من خلال معنى سلبي، واستمر هذا الاستعمال إلى غاية نهايـة الحرب العالمية الثانية أين عرّفت مدرسة شيكاغو الاثنية كمرادف لمفهوم الأقليات الثقافيـة التـي نتجت بفعل الهجرة من الأوطان الأساسية إلى أوطان جديدة تختلف مجتمعاتها عنهم ثقافيا[1].

مع مطلع الستينات من القرن العشرين استعمل **ج.نيكـولاس (G.Nicolas)** مصـطلح الاثنيـة بمعنى مغاير، وهو المعنى الذي ما زال قائما إلى اليوم، حيث عرّفها بأنها:" جماعة اجتماعية مغلقة تقريبا على غيرها ومتجدرة في الماضي بصفة أسطورية، هذه الجماعة لها اسم، عادات، قيم ولغة خاصة بها تمنحها الاختلاف، والتمايز عن غيرها من الجماعات".[2]

أما القاموس الفرنسي **(Le Petit Ropert)** فعرَف الاثنية بأنها :"من أكثر المصـطلحات التـي استعملت في كثير من الأحيان كمرادف للأمة والشعب، على الرغم من أن الاثنية تعنـي انفـراد جماعة معينة بطابع مميز في الشخصية الثقافية، حيث تشترك في اللغة والثقافة"، كما فرق القاموس بين الاثنية والعرق إذ يعتبر أن العرق هو تمايز الجماعة عن غيرها من الجماعات بيولوجيا.[3] فهذا التعريف أوضح الفرق بين مصطلح الاثنية، والعرق.

فيما نجد الموسوعة البريطانية تعرف الاثنية على أنها:"جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في مجتمع أكبر، تجمعهم روابط مشتركة من العرق، واللغة والثقافة.[4]

ويعتبر **روجر سكروتن (Roger Scrton)** أن :"الاثنية في معناهـا المعاصـر هـي مصـطلح

---

[1] -M .F.Laplantin & Journet diallo, **éthnie-ethnicité ;identitén ethnique** ,paris, université lyon , deuxéme lumiére,2002 ,p3.

[2] -ibid,p 4.

[3]-A.Rey et rey .debove ,le petit ropert"**dictionaire da la langue française**,deuxiéme édition , canada,par paul ropert, 1990,p 704.

[4]– محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

اجتماعي يشير إلى الثقافة المميزة للأفراد، والتي تأهلهم إلى عضوية جماعة معينة تعمل على التشديد على خصوصياتها من خلال ثقافتها التي تضمن لها مكانة سياسية بارزة لأنها –أي الجماعة الاثنية– من العوامل الحركية السياسية الرائدة".[1]

من خلال التعاريف السابقة، نلاحظ أن الاثنية بالمعنى المعاصر الذي نعالجه في بحثنا هذا تتجاوز المعنى التقليدي الضيق الذي يعتبر أن الاثنية هي مرادف للعرق، لتصل إلى المفهوم الحديث الذي يركز على الصفات الثقافية والفكرية إلى جانب الصفات الفسيولوجية.

وقد اختلفت التعاريف المقدمة للاثنية كذلك نظرا لتعدد المجالات التي عرفتها ومن أهم التعاريف المقدمة لمفهوم الاثنية تبعا لاختلاف مجالات العلوم الاجتماعية، فنجد علماء الاجتماع يعرفونها بأنها جماعة ذات تقاليد مشتركة لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر، يكون لهم دين خاص بهم ولغة وأعراف مميزة، و يكون الشعور بالوحدة كجماعة متميزة عن غيرها أهم ما يميزها[2]. فالتعريف السابق يطابق بين مفهوم الاثنية مع مفهوم الأقلية إلى حد كبير، إذ اعتبر أن الجماعة الاثنية تكون منفصلة عن الجماعة الأساسية، وهو هنا يلتقي مع مفهوم الأقلية.

كما اعتبر **روجر سكورتن** أن الجماعة الاثنية لا تقتصر على الجماعات الصغيرة أو الأقليات داخل المجتمع، بل أن الجماعات الكبرى تعتبر بحد ذاتها اثنية، فالفرنسيون يمثلون اثنية والايرلنديين يمثلون اثنية. ولا يخفى من خلال التعريف السابق التأثير الإغريقي عليه، فهو يخلط بين مفهوم الأمة والاثنية. كما نجد تعريف آخر قدمه في كتابه يعرف الاثنية بأنها:" تجمع عائلي على نطاق جغرافي معين يقوم على أسس اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو صلات القرابة"، وبذلك يخلط هذا المفهوم بين الاثنية والعرق[3].

ومن أهم التعاريف المقدمة كذلك للاثنية، التعريف الذي يربط الاثنية بالعلاقات بين الأفراد فيعتبر أن هناك أربعة أنواع من الجماعات الاثنية وهي:

أ–الأقليات الاثنية المدنية: وهي التي تشمل كل ما هو غير أوروبي من المهاجرين بالإضافة إلى الاسبان في الولايات المتحدة، والريفيون في المدن الصناعية الافريقية، و تتميز هذه الجماعات

[1] -Roger Scruton , **the palrave macmillan dictionary of political thoug**ht,London,by palrave macmillan, third edition 2007,p 225.
[2]-Iibid, p93.
[3] -Ibid ,p95.

بإحساسها بعدم التجانس مع المجتمع الذي تعيش فيه نتيجة اختلاف اثنيتها عن المجتمع المضـــيف، الذي يقيم مع الجماعات علاقة قائمة على أساس التمايز الثقافي.

ب-الجماعات الاثنية الأصلية: ويقصد بها المجموعات التي تشكل الشعب الأصلي في البلد وتعتمد على سياسة النسب في العلاقات، مما يجعل دور الدولة مغيب في ضبط قواعد العلاقات داخلها. إذ أن هذه المجموعات تسيطر على جزء مهم من عناصر الاندماج بين الدولة والأمة.

ج-الجماعات الاثنية الوطنية: تعتبر هذه المجموعات الأكثر شهرة بين المجموعات الاثنيـــة فـــي وسائل الإعلام مثل الكرد والسيخ، حيث أن أعدادها في تزايد مستمر، كما أن الانفصال يُعد مطلبها الأساسي، فيسعون إلى إقامة الدولة-الأمة ولا يعترفون بقيادات الدولة التي هم تحت لواءها. وتدعم مطالبها بأنها مجموعات ذات تاريخ مشترك مختلف عن الآخرين وتملك رصيد معرفي وتعليمـــي مميز ولذلك توصف بأنها أمة من دون دولة.

د-المجموعات الاثنية في المجتمعات التعددية: لقد أوجد النظام الكولونيالي المجتمع التعددي مـــن خلال قيامه بخلق ثقافة غير متجانسة في الدولة، أداتها الأساسية التفرقة بين الشعوب ومـــن أمثلـــة ذلك: اندونيسيا وجمايكا، وغالبا ما تجد هذه الجماعات نفسها مجبرة على تقاسم الموارد السياســـية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل الجماعة المسيطرة في النظام السياسي تعمل على احتكار المـــوارد المختلفة لها.[1]

ما يميز هذه التعاريف هو تناولها للجماعة الاثنية كمعطى ثقافي هوياتي يميـــز الجماعـــة عـــن غيرها. وهي التعاريف التي وقعت في خطأ الخلط بين مفهم الاثنية ومفاهيم مشابهة لها، وان كانت متناقضة في البعض منها. وهو ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إليها.

الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم الاثنية.

يخلط العديد من الدارسين بين مفهوم الاثنية وبعض المفاهيم المشابهة لها، وهي:

أولا-العرق: (Race)

يقصد بالعرق لغة أصل الشئ ومنبعه أما اصطلاحا فهو:"مجموعة من البشر يشتركون في عدد

[1] -Panikos panayi,**an ethnic history of Europe since 1945**,London,ingoman,2000,p 86.

من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية باعتبار أنهم يملكون نفس الموروثات الجينية"[1]. ومن الشائع أن البشر تميزهم خطوط عرقية مختلفة، نتجت عن الوراثة الفسيولوجية لسمات معينة.

أستخدم مفهوم العرق بداية للدلالة على مجموعة من البشر تجمع بينهم روابط من غير الروابط الوراثية، وارتبط مصطلح العرق بعلماء الأنتربولوجيا الذين صنفوا الأعراق على أساس التفـــوق، حيث صنفوا الأعراق إلى عليا ودنيا، ومن هاته الأفكار برزت عنصرية هتلر وقوله بتفوق الجنس الآري عن غيره، وأصبح مصطلح العرق مبررا لذبح الملايين من الناس باسم اختلاف السلالة.

إن سوء استخدام مصطلح العرق دفع بالعلماء إلى البحث في السلالات البشرية، مؤكدين علـــى أنه لا يوجد عرق صاف، فالبشر وعلى اختلافهم ينتمون إلى نفس النوع أو نفس الســـلالة. ونشـــر اليونسكو سنة 1950 بيانا مستمدا بالأساس من أفكار الأنتربولوجي **أشلي مونتيغيو**

(Ashley Montagu) الذي أوصى باستبدال مفهوم العرق بمفهوم الجماعة الاثنية، وعُنون منشـــور اليونسكو ببيان حول العرق **(The statments of the race)** ، وجاء في المنشور أنه لا يوجـــد أي مبرر للانحياز العنصري، فالتقسيم العرقي الذي كان قائما قبل 1950 هو تقســـيم يخـــص علمـــاء الأحياء، وأكدت اللجنة الأممية على مساواة البشر استنادا على جملة من النقاط نلخصها في:

1_أن القدرات العقلية لجميع الأجناس متشابهة.

2_ليس هناك أي علاقة بين قومية أو جماعة دينية بعرق معين.

3_ العرق هو حقيقة بيولوجيا وليس حقيقة اجتماعية[2].

في إصدار آخر لليونسكو سنة 1952 أكدت على أن مفهوم العرق هو مفهوم تصنيفي يـــوفر للعلم ترتيباً لمختلف الجماعات البشرية، ويدرس عملية التطور التي مرت بها هذه الجماعات، وأكد بيان اليونسكو بأنه لا توجد خطوط واضحة لتصنيف الجماعات فهناك بعض الأفراد الذين لا ينتمون لأي من الجماعات بسبب الاختلاط والزواج .

---

[1]-محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 35.

[2] -Unesco, Statment of the race,in the site**:,www encyclopedia .com/article_1g2_2836/unesco_statmnts_ race_html**. (accessed 2 jaun 2016) .

فالعرقية هي نتاج لزمن معين أو أزمان متراكمة ضمن التأثيرات المتراكمة للجنس البشـــري، فانتماء الأفراد إلى جماعات معينة ينتج بفعل الاختلافات الجسدية والتي في كثيـــر مـــن الأحيـــان يصعب الفصل بينها.[1]

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الفرق واضح بين مفهومي الاثنية والعرق الذي يُعنى بالصفات الجسدية فقط. أما الاثنية فتضم الخصوصيات الثقافية، كما قد تشمل الصفات الجسدية كذلك.

ثانيا-الجماعة الاثنية:

يستخدم الكثير من المفكرين مفهوم الاثنية للدلالة على الجماعة الاثنية، باعتبار أن الاثنية مـــن حيث الجوهر تبدأ بالعلاقات بين الأفراد. فقد عرف **فريديريك بارث (Frederic Barth)** الجماعات الاثنية بأنها:" تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون على المدى الزمني البعيد، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية". وأكد **بارث** أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد.[2]

أما اليونسكو فعرفت الجماعة الاثنية بأنها: "كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية".[3] ويعرفها **جـــون شـــيرميرهون Jhon Schermerhorn)** (بأنها:" عبارة عن قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذكريات مشتركة عن الماضي وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات الرمزية العرقيـــة لمجموعته". ونجد كل من **أجوري (Aguirre)** و**ترنر (Turner)** ، يســـتبدلان مصـــطلح الجماعـــة الاثنية ب "الشعوب الفرعية **(Subpopulation)** والتي تعني مجتمعاً يمكـــن أن يتميـــز بتاريخـــه، سلوكه تنظيماته وثقافته.[4]

---

[1] -Unesco , **the race concept ;results on inquiry**, paris,published by the united nations, ,1952.p 12.

[2] - Fredrik Barth, **Ethnic Groups and Boundaries**, Little Brown.Boston,1969,pp ,9,11.

[3] - Unesco, **Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique** ,Paris,Senega RePublique-,Unie De Tanzanie, Editions De J'unesco,1973,p5.

[4]- سميرة بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، 1982، ص 7.

ثالثا-الجماعة العرقية:

اختلف علماء الأنتربولوجيا في تعريف الجماعة العرقية، فهناك من يستخدمها كمرادف للجماعة الاثنية (**Ethnic Group**) وآخرون يستخدمونها كمرادف للجماعة **(Racia Group)** التي تتميز بالاختلاف في التركيبة البيولوجية عن غيرها. وقد أوضحت الجمعية الأنتربولوجية الملكية في بريطانيا أن الجماعة العرقية هي:"مجموعة بيولوجية تشترك في عدد من الصفات الوراثية التي تميزها عن المجموعات الأخرى".[1]

ومنه نجد أن هذا التعريف اعتبر أن الجماعة العرقية ليست الجماعة الاثنية لأنه حصر المجموعة العرقية في اشتراكها بالموروثات البيولوجية.

أما **محمود أبو العينين** فعرف الجماعة العرقية بأنها: " جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد"[2]. نلاحظ أن هذا التعريف اعتبر أن الجماعة العرقية هي مزيج من الجماعة التي تشترك في السمات البيولوجية إلى جانب السمات الثقافية وبالتالي اعتبر أن الجماعة العرقية هي أيضا جماعة اثنية.

أكد علماء الأنتربولوجيا ى أنه من الصعب جدا الفصل بين حدود المجموعات العرقية، فالمجموعة البشرية كافة تنتمي إلى نفس السلالة والبشر جميعاً لديهم نفس المخزون المشترك، ولم يجد علماء الأنتربولوجيا تفسيرا للمجموعات العرقية الموجودة اليوم، سوى أنه نتاج لزمن طويل من الاختلاط عبر الزواج الذي غير الجينات، وبالتالي لا توجد مجموعة عرقية نقية تماما بل أن بعض الأفراد لا يمكن نسبتهم إلى أي جماعة عرقية.[3]

إذن فمصطلح الجماعة العرقية هو أقرب إلى الجماعة البيولوجية منه إلى الجماعة الاثنية، فالجماعة العرقية هي حقيقة بيولوجية وليست حقيقة اجتماعية وثقافية.

---

[1]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993، ص 180.

[2] - محمود أبو العينين، **حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية**، مصر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1987، ص26.

[3] -Unesco , **the race concept results on inquiry**,Op,cit,p 12.

من خلال تطرقنا لمفهوم الاثنية نلاحظ الخلط الواضح لدى الكثير من المفكرين والعلماء بينه وبين مفاهيم أخرى خاصة خلال القرون الماضية، أما اليوم فمن الجلي أن مصطلح الاثنية يقصد به الموروثات الثقافية، والاجتماعية، والعادات، والتقاليد التي تميز مجموعة معينة من البشر عن غيرها، فمصطلح الاثنية لا يمكن ربطه بأي شكل من الأشكال بسمو عرق على آخر، كما رسخ الاستعمار الأوروبي بمختلف أشكاله سمو عرقه على مستعمراته.

المطلب الثاني: في ماهية النزاعات الاثنية

تعتبر ظاهرة النزاع ظاهرة بشرية مستوطنة منذ القدم، فقد برزت في حياة الإنسان وواكبت تطوره وحكمت أغلب علاقاته الإنسانية، وتعد النزاعات الاثنية من أبرزها، فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي برزت النزاعات الاثنية على الساحة الدولية كشكل جديد من الأخطار التي تواجه الدول، والتي تنبع بالأساس من داخلها. وقبل التطرق لمفهوم النزاعات الاثنية نحدد أولا مفهوم النزاع.

الفرع الأول: مفهوم النزاع.

اختلف المفكرون في تحديد مفهوم واضح للنزاع، بسبب عدم وجود تفسير عام للظاهرة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ القدم. فالنزاع تطور مع تطور المجتمعات الإنسانية حيث انتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعات (القبيلة والعشيرة) ثم إلى مستوى الكيانات السياسية المنظمة (الدولة والمنظمات بمختلف أشكالها) ، وكان النزاع على مستوى الدول الأكثر وضوحا بين النزاعات الأخرى، حيث جسدت النزاعات بين الدول مفهوم النزاع بشكل واضح. إلاَ أنه مع تطور المجتمعات البشرية أصبحت النزاعات داخل الدول أكثر من النزاعات بينها.

فالنزاع **لغة** هو التخاصم، والتجاذب ويقال تنازع القوم في الشيء: اختصموا أي خصومة في حق[1]. ويعرف في اللغة الانجليزية بأنه:التصادم والتناقض، كما أنه يعني التباين في المصالح، والنزاع قد يمتد من التناقض في الأفكار إلى النزاع المؤدي للتصادم الطويل الأمد[2].

أما القاموس الانجليزي **أكسفورد** فقد عرف النزاع بأنه:"اختلاف في الآراء، والأفكار،

---

[1] – وحيد دحام زينب، **الوسائل البديلة للقضاء على كل النزاعات**، ط1، العراق، وزارة الثقافة والشباب والكتاب، 2012، ص 19.

[2] -Defenition of conflicte ,in the site: **http://www.dictionary.com/browse/conflict?s=t**. (accessed april,24 2015) .

والمشاعر ينتج عنه تعارض في الرغبات. وهو حالة من الخلاف بين الأشخاص أو الجماعات أو البلدان، وينتج النزاع عن الاختلاف الثقافي أو الصراع السياسي أو الاثني الذي قد يتطور إلى نزاع مسلح بين البلدان".[1]

ويمكن أن نعرف النزاع (**Conflict**) بأنه سلسلة تنطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو اقتصادي، أو أمني أو إعلامي[2].

اعتبر **جون بورتون (John Burton)** أن النزاع هو نتيجة للظروف الاجتماعية التي تنتج سلوكيات معادية للآخر، وهو نتيجة مباشرة للأعراف الاجتماعية وللمؤسسات القائمة على المجتمعات. واعتبر أن النزاع ينتج عن عدم تحقيق الإنسان لاحتياجاته التي تتخطى الغذاء والمأوى، لتصل إلى الاعتراف بالشخص وهويته، حيث تشكل هذه الاحتياجات الأساس لتنمية الفرد وأمن المجتمع، لأن الحرمان منها يؤدي بالأفراد إلى سلوكيات معادية للمجتمع[3].

فمن خلال تعريف **بورتون** للنزاع نستخلص أن الأسباب الأساسية للنزاع هي العادات الاجتماعية التي ترسخها المؤسسات الحكومية، من أجل إشباع احتياجات جماعة على حساب الجماعات الأخرى.

نجد كذلك "**يوهان غالتونغ(Johan Goltung**) يُعرف النزاع بأنه:"حالة من عدم التوافق والتعارض والإقصاء المتبادل بين أطرف النزاع، والتي تتصاعد لتصل إلى رغبة كل طرف في تحقيق هدفه وهو ما يخلق النزاع. ويكون النزاع عادة ديناميكيا فيتصاعد وينخفض ويتشكل عن طريق تفاعل معقد من المواقف والسلوكيات تمثل ادراكات وتقييمات الأطراف للنزاع والتي تتجسد في السلوكيات والأفعال التي تصدر عن الأطراف سواء كانت لفظية أم غير لفظية"[4].

أما **ادوارد آزا (Idword Azar)** فقد عرف النزاع بأنه: "الصراعات الاجتماعية التي طال أمدها

---

[1] -Definition of *conflict noun* from the Oxford Advanced Learner's Dictionary in : **http://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/conflict_1?q=conflict**

[2]– حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، ط1، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007، ص 11.

[3] - John W. Burton, Conflict Resolution The Human Dimension ,the international journal of peace studies in the site**: http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol3_1/burton.htm)** .accessed mai ,30. 2017)

[4]-Johon,Goltung ,**theories of conflit : definition , dimensions**, **negotion ,formation**. university of hawaii , 1973. p p 34, 37 .

والممتدة عبر الزمن، وتكون غالبا بين طائفتين تقتتلان من أجل تلبية الحاجات الأساسية مثل: الأمن، الاعتراف، القبول، والمشاركة السياسية والاجتماعية.[1] وهو هنا يشترك مع **بورتون** في اعتبار أن عدم تلبية الحاجات الأساسية للإنسان هو أساس النزاع.

كما نجد **فريدريك غلاسل (Feredrik Ghelasell)** قد عرف النزاع بأنه: تفاعل بين شخصين أو بين مجموعات أو منظمات تتواجد على طرفي نقيض بأفكارها، وأحاسيسها، وأهدافها ويشعر أحد الطرفين على الأقل بأن الطرف الآخر ينغص عليه أفكاره ومشاعره وأهدافه.[2]

بينما **مايكل نيكولسون (Nochoslon Micheal)** يرى بأن النزاع يحدث عندما يرغب شخصين بالقيام بأعمال تتعارض مع أعمال الطرف الآخر، أو يحدث في حالة رغبة كلا الطرفين فعل الشيء نفسه، ويمتد هذا من الفرد إلى الجماعة إلى الدولة، كما يمكن أن يشمل أكثر من طرفين ويعرف النزاع برغبات واحتياجات أطراف النزاع، فالنزاع هو ما يريده الأفراد أو الدول. [3]

أما **المعهد الدولي لبحوث النزاع في هيدلبرج (Heildberg)** فاعتبر أن النزاع : " ظاهرة إنسانية تنشأ عن تقادم في المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم. وهي على الأقل بين طرفين قد يكونان جماعات منظمة أو دولاً، مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها".[4] فهذا التعريف جعل أطراف النزاع تنحصر في الدول والجماعات المنظمة فقط متجاهلا الأفراد.

وأورد **سامي ابراهيم الخزندار** تعريف **بيتر فالنستين (Wallensteen peter)** للنزاع بأنه:"وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان على الأقل الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية والمعنوية وفي نفس اللحظة، أو تحقيق أهداف أو مصالح متناقضة في لحظة واحدة. وتكون هذه

---

[1]-غاستون بوثول وآخرون، **الحروب والحضارات**، ترجمة أحمد عبد الكريم، سوريا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984، ص 24.

2-كلاوس ستيفان، **معالجة النزاعات**، ترجمة، يوسف حجازي ط1، فلسطين، مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2006، ص 15.

[3]-Michael Nicholson .**Rationality and the onolysis of international conflic**t. Combridge university press , 1992.pp 11.

[4]-Heinz jurgendet. Antniomi lososke and oliver shwars , **conflict : aliteraturereview .** institute of political science , dusburg , februry 23, 2006.p 2.

الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف"[1].

بالرغم من كثرة التعاريف التي قدمت لتعريف مفهوم النزاع، والتي لا يمكن أن نحصرها في مقامنا هذا إلا أن معظم التعاريف المقدمة ركزت على نقطتين أساسيتين:الأولى أن النـــزاع ينـــتج بسبب تعارض المصالح والأفكار والآراء، والثانية بأنه ينتج عن عدم تحقيـــق الإنســـان لحاجاتـــه الأساسية التي تمتد من الغذاء إلى المشاركة السياسية وتحقيق هويته الخاصة.

الفرع الثاني: النزاع الاثيني:

قدمت عدة تعاريف للنزاع الاثني، هذا المصطلح الذي انتشر استعماله بعـــد تفكـــك الاتحـــاد السوفياتي وما صاحبه من انتقال النزاع من المستوى الدولي إلى المستوى الداخلي، حيث عرفـــت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين نزاعات داخلية عديدة طبع عليها طابع الاثنية.

من بين أهم التعاريف التي قدمت للنزاعات الاثنية نجد تعريف"**ميشال براون (Michel brown**) الذي عرف النزاعات الاثنية بأنها:" تنافر بين مجموعتين أو أكثر حول القضايا المهمة المرتبطـــة بمشاكل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وإقليمية كما أنها نمط منظم للعنف بين المجموعات يحـــدده العامل الاثني"[2].

كما اعتبر **فيرون (Feoron)** أن النزاعات الاثنية تظهر كشكل من أشكال الحرب الانفصـــالية وذلك نتيجة لخوف الأقلية، التي لا تثق في الدولة التي تتمتع بحكم الأغلبيـــة بـــأن تمـــنح حقـــوق الأقليات[3]. حيث حصر فيرون النزاعات الاثنية في المجتمعات التي تعرف ضمن أراضيها جماعات أقلية، إلاَ أن النزاعات الاثنية تكون كذلك في المجتمعات التي تحكمها الأقلية، وتعاني الأغلبية مـــن اجحافات النخبة الحاكمة.

أما **فرانسيسكو كاسلي** و**جون كولمان** (**Francesco Caselli**) (**and John Coleman**) فعرفا النزاعات الاثنية بأنها:"عبارة عن عنف قائم على أساس اثني، حيث يتخذ العنف أشـــكالا متعـــددة

[1]– سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة وفض المنازعات، إطار نظري**، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 60.

[2] -Christien ,geiser. les opproches théoriques sur les coonflitsethniques et les refugié .sur : **http://www.paixbalkons.org/contributions-poront-bosnie.pdf**) accessed mai 12 ,2015)

[3] -idem.

سياسية، اقتصادية وعسكرية، فهي شكل من أشكال عدم التجانس المجتمعي"[1].

فالنزاع الثني انطلاقا من التعاريف السابقة يعبر عن تصادم بين جماعتين أو أكثر لأسباب عدة، أهمها تغيير الوضع القائم، فهناك اتفاق واضح بين المفكرين على أن النزاع الاثني هو شكل من أشكال العنف الذي يبرره الاختلاف الاثني.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية.

قدمت عدة تفسيرات من أجل فهم ظاهرة النزاعات الاثنية وأسبابها، فقد اختلف العلماء والمفكرين في تفسير أسباب حدوث النزاعات. وسوف نتناول لأهم المقاربات المفسرة • التي تخدم بحثنا.

الفرع الأول:المقاربة الأولية:

تعتبر هذه المقاربة أن النزاع الاثني أساسه الاختلاف بين الجماعات، فالاختلاف هو المحرك الأساسي للنزاع فكل جماعة تبرز كفاعل مستقل تتميز بولاء أفرادها القوي، النابع من شعور الأفراد بالانتماء إلى رابطة اثنية تجمعهم، وتزيد قوة هذه الرابطة كلما زاد الشعور بالعداوة اتجاه الآخر لتصل إلى حالة من التعصب اتجاه الجماعات الاثنية الأخرى[2].

فالمقاربة الأولية تجعل سبب النزاع الاثني الضغائن المتبادلة بين أفراد المجموعات الاثنية المختلفة والناتجة بالأساس عن الولاء للجماعة الاثنية. وفي هذا الإطار يقول **صامويل هنتغتون (Sumuel Huntington) :** أن الاختلاف بين البشر قد خلف على مر القرون النزاعات الأكثر ضراوة".[3] في ذات السياق اعتبر **هنتغتون** أن السنوات التي تلت الحرب الباردة شهدت تغيرات

---

[1] -Francesco Caselli and Wilbur John Coleman,on the theory ethnic conflict,London school of economics,june 2012,in**: https://personal.lse.ac.uk/casellif/papers/ethnic.pdf** (accessed mai 02,205)

• هناك العديد من المقاربات التي فسرت النزاعات الاثنية، إلا أننا سوف نستخدم المقاربات التي ارتأينا أنها تخدم بحثنا.

[2]-Horowitz L.Donald , Structure and strategy in ethnic conflict , **the world bank** ,Aprile 1998 in : **www.worldbank.com/html/read/abcd/hotowitz.pdf p2.)** accessed january 14,2014)

[3]– صامويل هانتغتون، صدام الحضارات : الشكل الجديد للصراع، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 116، مصر، مؤسسة الأهرام، 1994 ص 320 .

كبرى في تعريف مفهوم الهوية وبالأخص هويات الشعوب، فبدأت تعرف نفسها برمـــوز ثقافيـــة*. وأكد على أنه بالرغم من الانفتاح الذي شهده العالم والذي جعل الشعوب تكتسب عـــادات جديـــدة، ظلت الشعوب تعرف نفسها بعاداتها وثقافاتها القديمة وبالتالي بهوياتها الأصلية، التي يحاربون من أجلها ويضيف **هنتغتون** أن الهوية والاثنية هي المحرك الأساسي لجعل الآخر عدو[1]، وبالتالي لـــم تعد الطبقات الاجتماعية والغنى والفقر محددات للصراع بل أصبحت الثقافات هي المحدد، وبالتالي انتقلت الحروب من الدول إلى القبائل والجماعات الاثنية[2].

حسب **دونالد هورويثر (Donald Horwitr)** فان **النزاع** الاثني سببه عدم وجـــود قرابـــة أي روابط بين الجماعات، وعليه يصبح الاختلاف الاثني هو مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات. وقد اعتبر أن النزاع الاثني يمتد بين هذه الجماعات من الشكل التقليدي المتمثل فـــي العنـــف إلـــى الشكل الحديث والمتمثل في الصراع على السلطة والموارد والذي يبرز مـــن خـــلال صـــراعات الأحزاب السياسية على احتكار السلطة والثروة[3].

إذن فهذا الاتجاه يعتبر أن سبب النزاع الاثني هو الأحقاد والكراهية المتراكمة بين الجماعـــات الاثنية والتي يغذيها الزمن، وأكبر مثال على ذلك ما يحدث في إفريقيا التي تشهد الكثير من دولهـــا نزاعات بررت أسبابها بالاختلاف الاثني بين الجماعات.

أما عن دور صناع القرار في النزاع الاثني، فيؤكد أنصار هذه المقاربة أن سلوك صناع القرار نابع هو الآخر من الولاء للجماعة العرقية وقيمها الثقافية، فالشعور بالانتماء هو الذي يملي علـــيهم السلوك النزاعي اتجاه الجماعات الأخرى، وفسروا ذلك من خلال مركب الأسطورة الرمـــز الـــذي

---

* بعد تفكك الاتحاد السوفياتي بدأت الشعوب تخلق رموز جديدة تعبر عن ثقافاتهم، ففي روسيا مثلا خلال اجتمـــاع بين علماء روس وأمريكان سنة 1992، في القصر الحكومي، تم رفع العلم الروسي بالمقلوب خطأ، وتم بعد ذلـــك اعتبار أن رفع العلم بالمقلوب هو دليل على التغير وقد قام المتظاهرون في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ســـنة 1986 ذوا الأصول المكسيكية بالاحتجاج على قرارات الحكومة ضد المهاجرين الغير شرعيين المكسيكيين برفـــع العلم بالمقلوب كدليل على الرغبة في التغيير.

[1] -Sumeul p .Huntington,**the clach of civilization and remaking world**, order,Simon abd Schuster rochefller center,new yerk,1996 ,p 19.

[2]-Ibid, 21.

[3] -Donald L.Horowitz,**Ethnic Groups in conflict**, 1 edition university of California press,printed in the united states of America,1 edition,1985,p23.

يحدد نظرتهم للأخر[1]. فاعتبر **هنتغتون** أن الشعوب بعد نهاية الحرب الباردة شهدت عدة تغيرات في هوياتها الأصلية، فقد بدأت الشعوب تخلق رموز تعبيرا عن هوياتهم الجديدة دون التفريط بالهويات القديمة[2].

كما أن هذه المقاربة ربطت صناع القرار بالنزاع الاثني، فقد أشار **جيمس فيرون ودافيد لابتي (James Firon** and **David Lupti)** من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979، أن النزاع الاثني هو نزاع بين الجماعات تتعلق قضاياه بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة، بحيث تهدف الجماعات من خلالها لتغيير الوضع القائم[3].

فالمقاربة الأولية ربطت بين التعدد الاثني في المجتمع وبين النزاع، فاعتبرت أن المجتمع النزاعي هو مجتمع تتعدد فيه الاثنيات بالشكل الذي يصبح فرد من جماعة معينة هو عدو لآخر من جماعة مختلفة. وبررت ذلك بكون الضغينة تولد بين الأفراد انطلاقا من عدم المساواة بين الجماعات الاثنية في الفرص والموارد، باعتبار أن كل فرد يصل إلى السلطة يخدم جماعته الخاصة وهو ما يولد الضغينة بين الجماعات التي لم تستطع تلبية احتياجاتها التي تمتد من الغذاء لتصل إلى المشاركة السياسية. وانطلاقا مما سبق حصرت المقاربة الأولية أسباب النزاع الاثني في وجود التعدد الاثني في الدولة إلى جانب دور صناع القرار الذين يدينون بالولاء لجماعتهم الاثنية على حساب الدولة.

الفرع الثاني: المقاربة الوسائلية.

على غرار المقاربة الأولية والتي تعتقد كما سبق وأن رأينا، أن الجماعات الاثنية هي أطراف قاعدية مستقلة تملك سلوكيات واستراتيجيات وأهداف ذاتية، جاءت المقاربة الوسائلية لتقر بوجود الجماعات الاثنية لكن كشكل من أشكال التركيب الأنتربولوجي للدولة فهي امتداد لسياسات الدول كما أنها وسيلة في يد الدولة تستخدمها لتمرير مصالحها داخل الدول الأخرى.

حيث اعتبرت هذه المقاربة أن الاختلاف الاثني ليس له دور في تحريك النزاع بل أن

[1]-Harvis peter and benre ilby ,**democracy and deepraoted , conflict international idea** , university upssala, opssq stockholm , sweden 2003 p 24.
[2] -Sumuel L.Huntington,Op.cit,p19.
[3] -Donald L.Horowitz ,Op.cit,p 25.

الجماعات الاثنية عبارة عن أدوات في يد الفواعل السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء، والتي تستعملها لتحقيق أهدافها ومصالحها ليكون النزاع الاثني استثمار مربح لهذه الفواعل التي تكون إما داخلية أو خارجية[1].

فعلى الصعيد الداخلي ينتج النزاع الاثني بسبب تحريك محفزاته من قبل النخب الداخلية والتي تعمل على تحقيق مصالحها في جو من الفوضى، اعتمادا على الاثنية كوسيلة. وقدرتها على الافتعال تكمن في امتلاكها لآليات التحريك من وسائل التنشئة، والإعلام، والاتصال، فهي الأقدر على تنشئة وتكوين الرأي العام وصناعة صورة الآخر بالشكل الذي يطلق الكراهية بين أفراد الدولة الواحدة[2].

تركز المقاربة الوسائلية على العقلانية في اتخاذ القرارات، فاعتبر **دانيل بوسنر (Danie Posner)** أن القادة وصناع القرار، يقومون بتحريك النزاعات الاثنية من أجل خدمة مصالحهم كما أن أغلب التحالفات التي تتم في البرلمانات الإفريقية تكون تحالفات اثنية من أجل السيطرة على البرلمان وبالتالي يصوت الناخبين حسب انتماءاتهم القبلية وليس حسب البرامج الحزبية[3].

وقد أعطى **ليمارشLemarecho)** (مثال بزامبيا فأوضح أن الأحزاب السياسية تستغل القبائل الاثنية من أجل الحصول على السلطة واحتكار الموارد بما يسمح لها باحتكار مختلف الموارد ضمن فئتها الاثنية، وهو ما يخلق على المدى الطويل بناء مؤسساتي قائم على أساس الهوية الاثنية ضمن بناء إداري معين يشكل أساس للنزاع بين الاثنيات المختلفة.

كما أوضح في ذات السياق، أن التدخلات الخارجية تلعب دورا كبير في تحريك النزاعات الاثنية من خلال إعادة بناء الهويات الاثنية، وهو ما قامت به الإدارات الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا وخاصة الاستعمار البريطاني الذي أعاد تشكيل البناء القبلي الاثني في الريف من خلال خلق الصراعات بين الجماعات الاثنية، وذلك كجزء من سياسته في الحكم والتي سهلت عليه التحكم في

[1] -Group of searchers , IR theory in proctice case study , 1999 , p3,in:
http://www.oup.co.uk/pdf/bt/baylis/cs1/section04.pdf
[2]- Geiserchristien , Approches théorique . sur le conflicts , ethniques et les refugies in :
http:/www.paixbaklons.org.contributions-porant-bosnie.pdf.p36
[3]- Daniel .N Posner, **Institions and Ethnic Politics in Africa**,Cambridge university Press ,New York,2008.p20.

مستعمراته[1].

فالفواعل الخارجية تخلق النزاعات الاثية عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، وهو ما يوجد التعدد القبلي في الدولة الواحدة فيؤدي إلى العداء بين القبائل مما يؤثر على أمن واستقرار الدولة.

ومنه نلاحظ أن المقاربة الوسائلية ركزت على دور الفواعل العقلانية، والتي تتمثل في الدولة وفواعل النظام الدولي المختلفة. وبالتالي اعتبرت أن الجماعات الاثنية مجرد أدوات في يد هذه الفواعل سواء الداخلية أو الخارجية.

الفرع الثالث:المقاربة البنائية:

ظهر مصطلح البنائية في نهاية الثمانينات• من القرن الماضي، وكان **نيكولاس أونيف(N.Onife)**) أول من استعمل المصطلح في كتابه"عالم من صنعنا" وأشار إلى أن القواعد والمعايير تلعب دورا هاما في إرشاد سلوك الفواعل الدولية وبناء الحياة الدولية بشكل عام[2].

فعلى غرار المقاربة الأولية والوسائلية، حاولت البنائية تفسير النزاعات الاثنية ضمن الظاهرة الأمنية من خلال منظور الفرد والمجتمع. فركزت على كيفية بناء الأفراد لتصوراتهم اتجاه الآخرين وانتماءاتهم، من منطلق تأثير البيئة الاجتماعية التي تُؤسس لسلوكيات الأفراد عبر جملة من المعتقدات الدينية، والحضارية والفكرية، والهوياتية والتي تشكل القيمة المرجعية لرسم مسار علاقات الأفراد ببعضهم البعض.

فالتصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (بنية، عضو) بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الاثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات. ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن البنائية ركزت على تأثير الأفكار، فأولت أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه

---

[1] -Ibid ,p5,7.

• من بين المقاربات التي فسرت جزئيا النزاعات الاثنية نجد كذلك المقاربة الاثنو واقعية، التي اعتبرت أن سبب النزاع هو الخوف، إذ أن الإنسان خوفا على حياته وموارده يتجه إلى النزاع

[2] – خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 2، فيفري 2013، ص 6 .

يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح.

في تبريرها للنزاعات الاثنية ضمن الدول اعتبرت أن أهم أسبابها هو الاتصالات السطحية وتقاسم القيم المدنية ضمن أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة أدى إلى تقليص دعائم الولاءات الوطنية التقليدية[1]. بحيث أصبح الولاء للدولة يتقاسم مع ولاءات أخرى تأتي في مقدمتها الجماعات الاثنية والقبلية التي في كثير من الأحيان يأتي الولاء لها على حساب الولاء للدولة، وهو ما ينتج النزاع بين الدولة والجماعات الاثنية من جهة وبين الجماعات فيما بينها من جهة أخرى.

أكدت على أن تصاعد حدة النزاعات الاثنية نتج عن متغير **الهوية**، الذي برز بشدة بعد الحرب الباردة، لعدة عوامل من بينها تزايد الاهتمام بأهمية التصور الثقافي والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار، والضوابط. ويعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد عدة نزاعات اثنية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. فالدول عجزت خلال هذه المرحلة من خلق إطار هوياتي مشترك بينها وبين جماعاتها، فتلجأ الجماعات إلى أطر بديل تعتبر ضمنها القرابة والانتماء الاثني المحدد الأساسي، والبديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية لتلبية الرغبات إلاَ أن التفاعل مابين هذه الجماعات الاثنية يؤدي إلى النزاع.[2]

فالهويات والمصالح هي سبب حدوث النزاعات الاثنية والدولية، حسب التحليل البنائي. وتتحدد المصالح بناءاً على الأفكار المشتركة بين أعضاء الجماعة الواحدة. وبذلك اعتبرت أن الهوية• الاثنية معطى طبيعي ثابت، ينتج عنها الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، والاختلاف عن الآخر مما ينتج عنه النزاع.[3]

بالرغم من أن البنائية حصرت أسباب النزاعات الاثنية فيسلوك، وأفكار، و ثقافة الجماعات الاثنية إلا أنها أقرت بان للدول دور في تحريك النزاعات الاثنية من خلال تدخلها في نظرة

---

[1]– ستيفن وولث، عالم واحد نظريات متعددة : ترجمة عادل زقاع، زيدان زياني، ص4 على الموقع
http://www.geocities.com/adelziggogh

[2]-John Baylis , International and Global Security,in john Baylis , Stev smith, Owens,**The Globalization of World Politics**, New York, OXFORD University Press,4th ed,2008,p485.

• حسب المدرسة البنائية تتأثر الهوية بما هو داخلي (Inside) وما هو خارجي (outside) مما يؤدي إلى الاختلاف بين الهويات لان منابع أفكارها وثافاتها مختلفو وهو ما يؤدي إلى النزاع.

[3]-Jean-Jacques Roche **Théories de la sécurité ; définitions, approches, et concepts de la sécurité internationales**, Paris, Editions Montchrestien, E.J.A, 2002, p104.

الجماعة التي تربطها معها علاقة قرابة اثنية برؤيتها لدولتها. وغالبا ما يكون تـدخل الـدول فـي شؤون الدول الأخرى ناتج عن مصلحة، متأثرة بالقيم الاجتماعية والحضارية للدولة، ويبرز هـذا التأثير في الدول ذات النظم السياسية الضعيفة التي تتطلع جماعاتها الاثنية للارتباط مع جماعـات أخرى في دول أخرى.

على غرار المقاربة الوسائلية التي أولت اهتمام كبير بدور صناع القرار في تحريك النـزاع الاثني. أكدت البنائية بأن سلوك صناع القرار هو تابع للجماعات الاثنية وليس العكس، فاعتبرت أن الجماعة الاثنيةهي التي تحرك المشاعر الاثنية النخب ما هي إلا فواعل تابعة لهذا الشعور. كما لا يمكن اعتبار النزاع الاثني ناتج عن تعبئة الفواعل للجماعات الاثنية، فبخلاف المقاربة الأولية التي تربط النزاع الاثني بالضغائن والأحقاد التاريخية فان البنائية ترى أن التوجه التنازعي للهوية الاثنية ليس معطى مسبقا بل تحكيمي يديره القادة.[1]

ويرى **كروس كيث (Krause Keith)** و**كين بوث (Booth)** أن:" (...) التهديدات اليومية على حيـاة الشعوب والأمم ليست من فعل قوات دولية أخرى ولكنها من جراء التدهور الاقتصادي، والتعسـف السياسي، وندرة الموارد الطبيعية، وتزايد النزاعات الإثنية والأخطار الطبيعية، والإرهاب الدولي، والأمراض (...) وغيرها[2].

عرف **بوث** الأمن على أنه:"غياب التهديدات والانعتاق وتحرر الأفراد والجماعات من المشاكل المادية والإنسانية التي تمنعهم من القيام بخياراتهم"[3]. فالأمن والانعتاق وجهان لعملـة واحـدة وأن الانعتاق –وليس القوة– هو الذي يؤدي إلى الأمن الذي أصبحت الدولة عاجزة عن ضـمانه، وقـد تكون هي نفسها مصدر تهديد للتحرر.كما لا يمكن تحقيق الأمن حسب **بوث** إلاَ إذا تمكنت الدولـة من النظر إلى مصالح الأفراد ليس كوسيلة ولكن كهدف على أساس أن الأمن الدائم لن يكـون إلا بضمانه للآخر[4]، وتأسيسا على هذا التعريف تُقر البنائية أن النزاع بين الجماعات الاثنية ينتج كذلك عن عدم تلبيتها لاحتياجاتها الأساسية.

---

[1]– Alexander Wendt, Anarchy is what States make of It: The social Construction of Power Politics, in **International Organization**, Vol.46, Printemps1992, p418.
[2]- John Baylis,Op.cit p485.
[3]- Ken Booth, Security and Emancipation, inReview **of International Studies**, 17 (4) , Oct 1991, p319.
[4]- idem.

عملت البنائية على تفسير أسباب النزاعات الاثنية انطلاقا من فكرتين أساسيتين هما الأفكار والهوية باعتبارهما المحددان الأساسيان للنزاعات الاثنية.

الفرع الرابع: نظرية الاحتياجات الإنسانية.

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات جدلا في مجال تفسير أسباب النزاعات، فالاحتياجات الإنسانية حسبها هي جملة من ضروريات البقاء، وتقوم نظرية الاحتياجات الإنسانية على فرضية مفادها: أن حل النزاع أساسه تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وترجع أصول هذه النظرية إلى عدة تخصصات، ففي التخصصات البيولوجية والسوسيوبيولوجية ينظر إلى النزاع على أنه نتيجة للمنافسة على الموارد النادرة الناتجة عن الاحتياجات المشتركة.[1] فتعتبر بذلك أن أسباب النزاعات، ناتجة عن عدم توفير الحاجات الأساسية للإنسان، سواء المتطلبات الجسدية، أو الاجتماعية، أو النفسية والعقلية، وتشير هذه النظرية إلى أن عدم حصول الإنسان على حاجاته الأساسية وإشباعها يولد العنف والصراع كوسيلة للحصول على الحاجات الأساسية[2].

من أهم منظري النظرية نجد **جون برتون** (John Burton) و**لويس كوسر** (L.kouser) **ويوهان غالتونغ** (G.galtung) ، و**ادوارد ازار** (Edward Azar) ، حيث نظر كل منهم إلى الحاجات الإنسانية من منظوره الخاص، فربط **جون برتون** بين عملية حل النزاعات وضرورة إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية وذلك انطلاقا من العمل الذي قام به عالم الاجتماع الأمريكي **بول سيت** (P.Sites) . وتشتمل هذه الاحتياجات على التوالي: الرقابة، الأمن، العدالة، التحفيز، الاستجابة، المعنى، العقلانية والاعتراف. ليضيف **برتون** الحاجة إلى أن يدافع الواحد عن دوره في المجتمع (Role-defenceneed) .

نجد أن "**برتون**" اعتبر هذه الاحتياجات أنها أنتولوجية (Ontoligical) فهي نتيجة الطبيعة البشرية، وميز بين الاحتياجات الأنتولوجية والقيم والمصالح فاعتبر أن هذه الاحتياجات غير قابلة للتفاوض، في حين اعتبر أن القيم تقدم بعض الفرص المحدودة، والمصالح كقضايا قابلة للتفاوض وقد أكد **برتون** على أن: (...) الحرمان من الاعتراف والهوية من جانب المجتمع من شأنه أو

[1] –سيمون مايسون وساندرا ريشارد، أدوات تحليل النزاع، ترجمة محمد حمشي، قسم الوقاية من النزاعات وتحويلها، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون SCS، د س ن، ص2 .

[2] –سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص 135.

يؤدي على جميع المستويات الاجتماعية إلى تصرفات بديلة تهدف إلى تلبية هذه الاحتياجات سواء كان ذلك من خلال الحروب الاثنية، عصابات الشوارع، أو حتى العنف المنزلي...[1].

كما فسر العنف بين البشر من خلال منطقين:الأول يتمثل في الطبيعة العدوانية المتأصلة لدى البشر وخاصة الذكور، والتي تقوم على مبدأ البقاء للأصلح، أما المنطق الثاني فيعتبر أن أسباب النزاع هي المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تفرق بين البشر وتخلق أشخاصا غير قابلين للتكيف مع مجتمعاتهم. وبذلك في الحالة الأولى يكون من الصعب حل النزاع لأنه متأصل في البشر، أما في الحالة الثانية فيكون الحل من خلال إزالة مصدر النزاع، وتعديل المؤسسات لسلوكها بما يلبي احتياجات مواطنيها. ويضيف **برتون** أن:" (...) النزاعات هي نتيجة مباشرة لسلوكيات المؤسسات التي تتنافى مع الاحتياجات الأصلية للبشر، فالإنسان لا يتعلق بالمرونة اللازمة فيما يتعلق باحتياجاته، فعدم الحصول عليها يدفعه لإرضاء احتياجاته بطرق أخرى أغلبها غير سلمية"[2]. واعتبر أن حاجات الإنسان والتي تعدت الغذاء والأمن، وامتدت لتشمل الاعتراف بالهوية الفردية التي تعتبر محرك أساسي للنزاع كما أنها أداة للسلم كذلك فعدم اهتمام المؤسسات بحاجة الأفراد إلى الهوية، يُولد الضغينة المؤدية إلى العنف بمختلف أشكاله. والذي يمتد من العنف المنزلي إلى النزاع الاثني[3].

فنظرية الاحتياجات الإنسانية جاءت كرد فعل على التفسيرات المحدودة التي تهمل المشاكل الاجتماعية كسبب أساسي للنزاعات الاثنية، وقد جاء في إطار هذه النظرية نظريات أخرى أهمها نظرية الحرمان النسبي.

الفرع الخامس:نظرية الحرمان النسبي.

بالرغم من أن كتاب **تيد غار (Ted Gur)** والمعنون ب **Why Men Rebl** قديم، إلا أنه يفسر العنف الذي يحدث حاليا من جوانب كثيرة. فقد أورد نظرية الحرمان النسبي التي ساعدت على فهم اتجاه الجماعات البشرية إلى العنف المتبادل بينها. فالحرمان النسبي هو فجوة بين ما يحصل عليه الأفراد وبين ما يتوقعون ويطمحون الحصول عليه على أساس توجهات الماضي والمقارنة مع

[1]-John W. Burton .**conflict Resolution theory and practise : intergration and application**.. Huggovonder . New-York : manchester university presse, 1993 , pp 55 . 58 .
[2] -John W .**Burton ,Conflict Resolution The Human Dimenion**,Op.Cit.
[3] Idem.

الجماعات الأخرى. ولا يرتبط الحرمان النسبي بالضرورة بالركود الاقتصادي، واستدل بفترة الستينات من القرن العشرين، التي وبالرغم من وجود وفرة اقتصادية وجدت جماعات تعاني من الحرمان النسبي لأن نسبة مستوى طموحها يتجاوز قدرات النظم السياسية والاقتصادية للوفاء بها[1].

فهذه النظرية تهدف إلى فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة. ويشرح **(Gur)** أن :" في كل مجتمع تبرز لديه نوعين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب، حيث تتمثل الآلية الأولى في التوقعات أو التطلعات والثانية في الإمكانيات[2].

فحسب فرضيته فالمصدر الرئيسي للعنف هو الإحباط، لأنه يولد الغضب المؤدي للعنف من خلال الآليتين السابقتين، إذ أن التوقعات تنتج إحباط الأفراد لأنها تخلق هوة بين ما يتطلعون للحصول عليه وبين ما يعتقدون أنهم يستحقونه، ويزيد العنف إذا كان الحرمان ضمن جماعة على حساب الجماعات الأخرى، وبالتالي يمتد الإحباط من الفرد إلى الجماعة وهو ما يخلق عنف جماعي قد يصل إلى الثورة ضد النظام الاجتماعي، السياسي والاقتصادي القائم.

أما فيما يخص الإمكانيات فيرى (**Gur**) أن العنف يزيد عند الأفراد كلما زاد اقترابهم من الجوع أو الموت، وطالما أن مستوى الإمكانيات المتاحة لدى الأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضا بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات تمرد جماعية أو ثورة ولكن احتمالات التمرد تتزايد عندما تتسع الهوة بين التوقعات والإمكانيات.

كما يرى **(Gur)** أن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بشأن حياة أفضل آخذة في التعاظم، بينما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة أو آخذة في التناقص[3].

وقد أضاف جيمس ديفيز **(James Davis)** نموذجا لتحليل حدوث ثورات العنف من خلال الشكل التالي:

---

[1] -Klingeman,**The Oxford Handbook Of Political Behavior**,New York,Oxford University Press,2009, p 67

[2] -Ted Robert Gur,**Why Men Rebl**, Routledg Copyright and Taylor, Francis Group ,New York,2016,p24.

[3]-Ibid,p p 25,26.

شكل رقم (01) : إشباع الحاجات والثورة

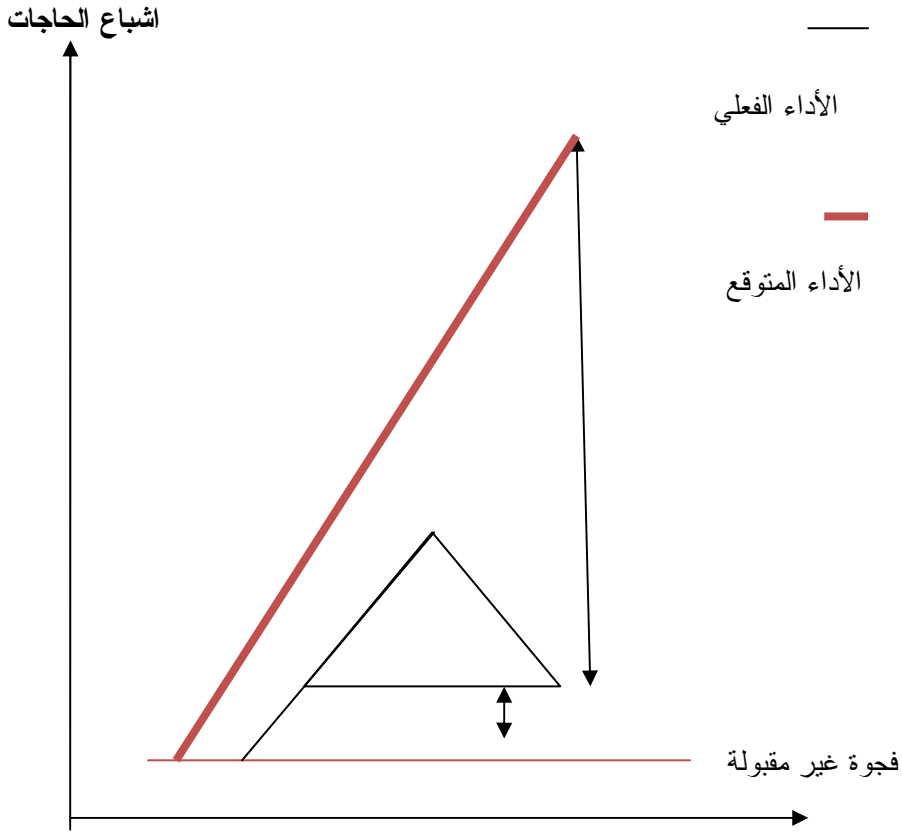

المصدر: سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص 137.

فعندما تكون هناك فجوة بين الأداء السياسي المتوقع، وبين الانجازات الفعلية للنظام السياسي والتي تكون أقل من المتوقع بفارق مقبول لا تولد العنف في المجتمع.لكن عندما تكون هناك فجوة كبيرة جدا بين الأداء والانجاز المتوقع للنظام السياسي، وبين الأداء الفعلي للنظام السياسي الذي يبرز فيه عجزه عن تلبية وإشباع الحاجات الأساسية والمتطلبات الضرورية للمجتمع، فان هذه الفجوة تخلق إحباطا يدفع إلى الثورة أو التمرد أو إلى أي شكل من أشكال تمرد المجتمع المُحبط والمحروم ضد القادة السياسيين.

من خلال ما سبق نلحظ أن (**Gur**) اعتبر أن أساس العنف هو الحرمان، ونظريته تفسر لنا الكثير من جوانب العنف الاثني لدى الجماعات .فلا يمكن أن نهمل شعور الأفراد النسبي بالإحباط

والذي يولد الغضب، وبالتالي يؤدي إلى العنف لأن عدم إشباع الأفراد لرغباتهم وتطلعاتهم يؤدي بهم إلى انتهاج سلوكيات غير سوية قد تصل إلى الثورة ضد النظام الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي القائم في المجتمع.

المطلب الرابع: أدوات تحليل النزاعات الاثنية

بعد نهاية الحرب الباردة زادت حدة النزاعات الاثنية، وتعقيدها بسبب تعدد القضايا داخل الدول وكذلك تعدد أطراف النزاع كل هذا صعب من عملية إدارة وحل هذه النزاعات الاثنية، مما دفع الباحثين في حقل النزاعات الدولية إلى البحث عن أدوات من أجل فهم النزاعات ومعرفة كيفية إدارتها والبحث عن حلول لها. وباعتبار أننا سنتناول في دراستنا نموذج عن النزاعات الاثنية الإفريقية والمتمثل في النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطي والذي سنقوم بتحليلها من خلال الأدوات التالية:

الفرع الأول: مثلث النزاع لـيوهان غالتونغ (Johan Galtung) .

قدم **يوهان غالتونغ (Johan Galtung)** مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين مثلث النزاع **(ABC)** والذي قام من خلاله بوصف الجوانب الرئيسة للنزاع، فتفسر كل زاوية من زوايا المثلث جانب أساسي من النزاع وهي السلوك، والتناقض، والمواقف[1]. واعتبر **غالتونغ** أن:" الأصل في النزاعات هو الكمون ونتيجة لظروف محددة يتحول النزاع من نزاع غير مرئي كامن إلى نزاع مرئي، ومعلن (...) كما أن النزاع قد يكون بين أطراف متماثلة (دولة ضد دولة، أو جماعة ضد جماعة) أو أطراف غير متماثلة (دولة ضد جماعة) [2]. ثم أعقب المثلث النزاعي بمثلثين آخرين هما مثلث العنف، ومثلث الحل وسوف نتعرض هنا إلى المثلثين الأولين لأنهما ما يفسران دراستنا المتمحورة حول النزاع الاثني في الكونغو الديموقراطي والتي سنتعرض لها في الفصل الثالث.

أولا–مثلث السلوك النزاعي : هذا المثلث يساعد على تحليل العناصر الأساسية للنزاع المتعلق بالتناقض، والمواقف، والسلوك النزاعي لكل من الأطراف الرئيسية، ويوضح متى يكون النزاع

[1] -Magdalena Anna,**Applying the abc conhlict Triang To The Protection of children's human rightsm,** the europan university centre for peace studies,burg,Austria, November;2006,P6.
[2] -Ibid.p7.

كامن ومتى يكون مرئي، والشكل التالي يوضح مثلث السلوك النزاعي:

الشكل رقم (02) :مثلث السلوك النزاعي.

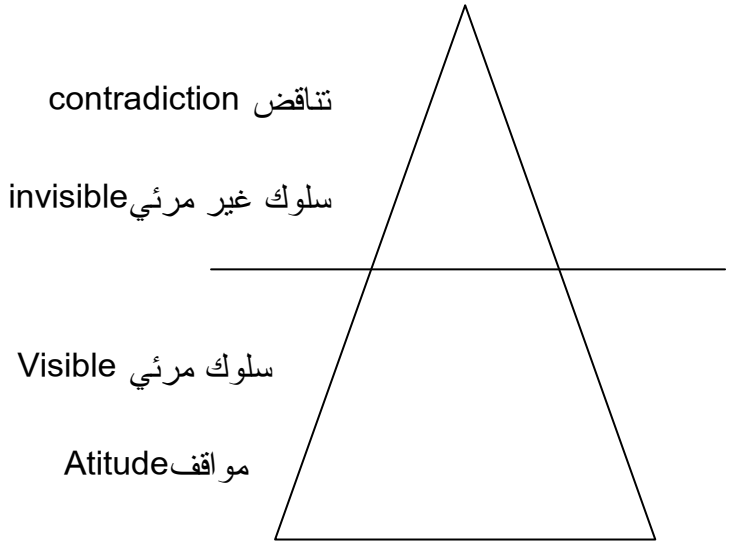

Source :ABC of conflict Analysis in :www.Tilz .tearfund .org

وتوضح زوايا المثلث مسار النزاع من كونه كامناً إلى مرئي من خلال:

1-**المواقف:**تعبر عن طريقة محددة يتخذها الأفراد للتعامل مع موقف ضد الآخر وفق ظروف معينة، حيث يكون الفعل وردة الفعل ناتجة عن الاستعداد العقلي للتعامل.وغالبا ما تنبع المواقف من التصورات الخاطئة التي يحملها الأفراد اتجاه بعضهم البعض، فحسب **غالتونغ** فان الأفراد ضمن النزاعات العنيفة يميلون إلى وضع الصور النمطية المهينة والمسيئة عن بعضهم البعض والتي تزيد من حدة النزاع وعنفه[1] .

2-التناقض:ويقصد به عدم التوافق، والتعارض في الرؤى، والأهداف، والمصالح، والإمكانيات التي من شأنها أن تغذي النزاع بين طرفين أو أكثر، والتناقض هو كذلك اختلاف الأفراد في طرق الوصول إلى أهدافهم وتلبية احتياجاتهم.

[1] -Johon goltung violence war and theirimpoct on visible and invisibnleeffects of violence in site : **http://www.engoging.conflict.it/ec/up-content/uploods/2012/06/goltungviloence.pdf**. (accssed:juil,09 2017)

اعتبر **غالتونغ** أن التناقضات والتي قد تكون مادية أو معنوية، هي جذور النزاع وقلب المشكل، لأنها تؤدي إلى خلق مواقف سلبية تترجم في شكل سلوكيات عنيفة على أرض الواقع في وقت لاحق. فعملية تحليل التناقضات تستهدف معرفة واقع النزاع من حيث الجذور أو الأصول الحقيقية للاختلاف، والتي على أساسها تتبنى الأطراف رؤى وأهداف ومصالح، ووجهات نظر متباينة[1].

3- السلوك:هو مجموعة من الإجراءات والأفعال وردود الأفعال التي تصدر عن أطراف النزاع والتي تجسَد على أرض الواقع، فالسلوك يمثل التعبير العملي عن مختلف الرؤى والأهداف والتوجهات التي تتبناها أطراف النزاع اتجاه بعضها البعض. ويشتمل السلوك عند **غالتونغ** على التصرفات العنيفة الموجهة من قبل طرف معين ضد طرف آخر، سواء في شكل من أشكال الاهانات اللفظية والإيذاء الجسدي (قمع، عمل مسلح، أعمال تخريبية) كما يمكن أن يكون السلوك سلميا وعقلانيا من خلال قيام الأطراف بتعزيز الاتصال فيما بينها من خلال المفاوضات أو محادثات السلام مثلا[2].

ب- مثلث العنف : يمكن أن يفهم العنف باعتباره تصعيدا إضافيا أو ارتفاعا لحدة النزاع أو الأزمة ومع ذلك لا يشكل العنف النتيجة الحتمية لكل نزاع، فقد حدد **يوهان غالتونغ** تعريفا معياريا للعنف:" (...) عندما يكون البشر متأثرين لدرجة كبيرة، يكون إدراكهم الجسدي والذهني الراهن أقل من إدراكهم الفعلي، فيتجهون إلى العنف الذي هو من أصل الطبيعة البشرية (....) [3].

صنف غالتونغ ظاهرة العنف إلى ثلاثة أنواع :عنف مباشر، عنف هيكلي، وعنف ثقافي تكون ممثلة من قبل الزوايا الثلاث لمثلث العنف وهي ترتبط ببعضها البعض في حلقة دائرية.

1-العنف الهيكلي•: يشير المصطلح إلى شكل من أشكال العنف الناتج عن هياكل ومؤسسات المجتمع، ويتجسد العنف الهيكلي في عدم المساواة بين أفراد المجتمع الناتجة عن التمييز القائم على

---

[1] -Johon Galtung,**theory of conflict definition,di-mention,negation,formation**,Colombia,university of hawai 1 ,usa,1973,p 24.

[2] -Ibid,p25.

[3]-ستيفان كلاوس، مرجع سابق، ص18 .

• أستخدم المصطلح لأول مرة سنة 1970 من قبل غالتونغ .

أساس العرق، الجنس والقومية، وحتى التمييز على أساس السن–التمييز بين الأجيال–[1]. والملاحظ أن أغلب الدول التي تعرف حالات نزاعية لا تخلو من مظاهر العنف الهيكلي أو البنيوي الذي يكون إما سببا في اندلاع النزاع أو مؤججا له أو كلاهما معا.

2–العنف الثقافي :يشير إلى العنف من جوانب الثقافة والحياة الاجتماعية والتي تشمل الدين الإيديولوجية، اللغة، الفن، القانون والعلوم والتي يمكن استخدامها لتبرير العنف المباشر أو العنف الهيكلي من أجل إضفاء الشرعية على العنف. فتستعمل الرموز من أجل تبرير استخدام العنف المباشر كالصلبان والأعلام والأناشيد العسكرية وصور الزعماء والخطابات إذ تبرر هذه الرموز شرعية قتل الإنسان للإنسان فيصبح القتل بذلك هو وسيلة لتحقيق الذات[2].

فدراسة العنف الثقافي يسلط الضوء على الطريقة التي يتم بها تقديم العنف الهيكلي والمباشر على أنه مقبول في المجتمع، خاصة وأن العنف كما يرى **غالتونغ** هو اهانة للكائن البشري.

3–العنف المباشر:هو أعلى درجات العنف وأسوأها فآثاره واضحة وتتجسد في القتل، الاغتصاب والاعتداء، والهجمات اللفظية. وهو نتيجة للعنف الثقافي والعنف الهيكلي. كما أن العنف المباشر يعد من بين مهددات إنهاء الحياة على الأرض بسبب استعمال الأسلحة واستهداف حياة البشر بالأساس[3]. وقد اعتبر **غالتونغ** أن مثلث العنف يسلط الضوء على العلاقة بين مختلف أشكال العنف، إذ وضح أن العنف يبتدئ من الاهانات إلى القتل إلا أنها تعتبر كلها اهانات لحياة الكائن البشري. فمثلث العنف لدى **غالتونغ** يصيغ العلاقة بين مختلف أشكال العنف، فيرى أن العنف يبقى عنف، والفرق بين الأنواع الثلاثة للعنف هو العلاقة الزمنية، حيث أن العنف المباشر هو الهدف والعنف الهيكلي هو عبارة عن عملية صعود ونزول لاستخدام المؤسسات من أجل صالح فئة على حساب الأخرى. بينما العنف الثقافي هو العنف الثابت الذي يغذي مختلف أشكال العنف الأخرى، فهو مستمر.كما أوضح أن الانتقال من عنف لآخر قد يمر بفترات زمنية طويلة، مع الإشارة إلى أن كل عنف

[1] - John Galtung,violence and peace ,the journal of peace research vol 11, 1993 p 143 ,in: **http//:www.journals.sagepub.com.**

[2] -Jhon Galtung,Cultural violence,journal of peace reasarch,vol 27,no3,Aug 1990,p 292;in **http://www.galtung institute,de/wp-content:uploads:2015/12/cultural-violence-galtung.pdf.**

[3] -William T,Hathaway,Varieties of Violence,Structural,Cultural,and Direct ,in:**http://www.transcand.org/tms/2013/10/varieties.of violence.**

يغذي الآخر، مما يجعل من الصعب الوصول إلى السلام من دون إلغاء العنف الثقافي والهيكلي[1] (إلغاء العنف من جذوره) . والجدول التالي يوضح أنواع العنف عند **غالتونغ:**

جدول رقم (01) :أنواع العنف عند غالتونغ.

	الحاجة للبقاء	احتياجات الرفاه	احتياجات الهوية	احتياجات الحرية
العنف المباشر	القتل	التشويه، النفي، الحصار، العقوبات، البؤس.	الاغتراب، مواطن ثانوي.	القمع، الاحتجاز الطرد
العنف الهيكلي	الاستغلال	الاستغلال	التركيز على تقسيمات المجتمع.	التهميش والتفرقة.

Sourse : Jhon Galtung,Cultural Violence,Ibid p 293.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن **غالتونغ** اعتبر أن المجتمعات البشرية تركز على استخدام العنف المباشر أكثر من العنف الهيكلي والعنف الثقافي، يؤكد على أن مختلف أشكال العنف تساهم في عدم الرضا الحقيقي للإنسان والذي يعمل على زيادة العنف وإطالة أمده، فالإنسان يحتاج إلى: البقاء على قيد الحياة+الرفاهية+الحرية+صيانة الهوية الأساسية، وإن لم يحصل على هذه الحاجات تكون النتيجة انحلال الإنسان واتجاهه إلى ممارسة العنف بشكل أكبر من الذي مورس عليه.

الفرع الثاني: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن إدوارد آزار (Edewared Azar) :

يعد **ادوارد ازار (E.Azar)** أول من صنف النزاعات في العالم النامي بأنها نزاعات اجتماعية مزمنة، حيث عرف النزاع الاجتماعي المزمن بأنه:" النزاع الذي يحدث عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية المجتمعية، مع الإشارة إلى أن الحرمان هو نتيجة لسلسلة سببية تنطوي على دور الدولة والجماعات الطائفية التي تقوم على أساس العرق أو الدين أو

[1]- Jhon Galtung,**Cultural Violence**, ,ibid,p 293.

الثقافة، وتعتبر الهوية هي أحد مصادر النزاع".[1]

فازار ربط بين مصدر النزاع الأساسي والمجتمع الطائفي بحد ذاته، لأن الجماعة الطائفية تهدد الدولة من خلال الانفصال بين الدولة والمجتمع ككل، مع هيمنة الدولة عادة على جماعة طائفية واحدة، بحيث تستجيب الدولة لمتطلبات جماعة طائفية واحدة على حساب متطلبات المجموعات الأخرى في المجتمع مما يولد العنف"[2].

حدد **ازار** مجموعة من المتغيرات التي تحول المجتمع من مجتمع سلمي إلى مجتمع نزاعي وهي:

1-المحتوى الطائفي :

هي المجتمعات المتعددة الطوائف سواء تشكلت هذه التركيبة كنتيجة لسياسية التقسيم الاستعماري أو خصوصيات تاريخية متوازنة تتعلق بالعرق، اللغة، الدين، وتعد هذه الانقسامات أكثر المتغيرات السكانية تأثيرا على القوة الوطنية والاندماج والتلاحم القومي والعمل الجماعي وكذلك فإن المحتوى الطائفي يغذي الصراعات السياسية الداخلية والخارجية.

2-الحرمان من الاحتياجات الإنسانية :

يعتبر **ازار** أن الاحتياجات الإنسانية في المجتمع الطائفي تقاس تلبيتها للأفراد بمدى تدخل الهوية الطائفية في تقسيم الاحتياجات الأساسية للإنسان، داخل المجتمع الواحد. وأكد **ازار** على أن الحاجة الأنطولوجية الأكثر وضوحا للإنسان هي الحاجة الفردية للبقاء على قيد الحياة والرفاه، حيث يعتمد البقاء الفردي والمجتمعي على تلبية الاحتياجات الأساسية في عالم الندرة المادية التي تجعل من الصعب تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان بصفة متساوية أو بالعدل، في حين أن مجموعة واحدة من الأفراد يتمتعون بالرضا الوافر عن تلك الاحتياجات[3].

وبالتالي تصبح التنمية قائمة في مجموعة دون المجموعات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تلبية احتياجات جماعة طائفية على حساب الجماعات الأخرى، ويصبح عدم تلبية الحاجات الأساسية

---

[1] -Ibid,P 13.
[2] -Oliver Ransbotham, and others, **understanding compteprop ry conflict**, 3rd edition, press polity Combridge,usa, 2011, p85.
[3] -Ibid,p 7.

متغير أساسي في خلق العنف ثم صقله، لأنها تولد الشعور بالإحباط[1] بسبب انعدام التنمية التي اعتبر **ازار** أن مفتاحها هو مدى إمكانية وصول الأقليات إلى السوق الاقتصادية والمؤسسات السياسية، ومدى اعتراف الحكومة بالمجتمعات المحلية[2].

3-دور الدولة والحكومة:

تعمل الدولة على ضمان قدرة جميع المجموعات الطائفية الخاضعة لها على تلبية احتياجاتها الإنسانية الأساسية. ويلاحظ **ازار** أن البلدان التي تعاني من نزاع اجتماعي مزمن ومطول، تسيطر فيها على السلطة السياسية مجموعة طائفية واحدة حيث تعمل هذه المجموعة المسيطرة على استخدام كافة مواردها من أجل الحفاظ على السلطة من جهة، ومقاومة أية رغبة من المجموعات الطائفية الأخرى للسيطرة على السلطة من جهة أخرى.

أكد **ازار** على الدور الذي تلعبه الحكومة والدولة في بعث السلم أو النزاع من خلال قوله:"أن هذه الأزمات تؤدي إلى تفاقم الأوضاع القائمة بفعل المنافسة والنزاع، مما يقلل من قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية. وهو ما يؤدي إلى المزيد من الأزمات الإنمائية، فنوع النظام السياسي ومستوى الشرعية هما متغيران هامان للربط بين الاحتياجات الإنسانية والنزاع الاجتماعي المطول (....)"[3].

4- الروابط الدولية International Linkages :

يشير **ازار** هنا إلى دور الفواعل الدولية التي تؤثر في قدرة الحكومة على تحقيق وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، الأمن والاعتراف خاصة وتبرز ملامح هذا التأثير من خلال ميل السياسة المحلية إلى التوجهات الخارجية، وقد أوضح **ازار** أن هذا التأثير يكون من خلال أسلوبين:

أ-**التبعية الاقتصادية:** تربط دائما بالتنمية الاقتصادية فأغلب البلدان النامية مربوطة بعلاقات اقتصادية مع دول خارجية، من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية، حيث يقول **ازار**:"إن التبعية

[1] - Ibid, pp85 ,86.
[2] -Edwared Azar,Protracted social conflicts and Second track diplomacy, in John Davies and Edwared Kaufman,**concepts and techniques for conflict transformation**;rowman and littlefield publishers;new York, 2003,p11.
[3] Ibid,p12.

الاقتصادية كثيرا ما تزيد في تفاقم حرمان الجماعات المجتمعية في الوصول إلى الاحتياجات، كما أن التبعية تعمل على تشويه النظم السياسية والاقتصادية المحلية، لأنها تخلق تحالفات خفية بين الرأس مال المحلي والدولة ورأس المال الدولي (....) [1].

ب-العلاقات بين العملاء الداخليين والخارجيين: يشير هنا **ازار** إلى الترتيبات التي تضمن أمن الدولة في مقابل الولاء الخارجي، فهذه الولاءات تصرف الحكومات عن مسؤولياتها الرئيسية بحيث تصبح في خدمة هذه العلاقات بدل الشعوب، كما أن هذه العلاقات تضعف من الحكم الذاتي والاستقلالية بالنسبة للدولة وهو ما يدفع بالدولة العميل إلى متابعة مصالح الدولة التي تدين لها بالولاء متغاضية عن احتياجات شعبها[2]، مما يولد النزاع.

فمن خلال ما سبق نلاحظ أن **ازار** اعتبر أن عجز الدولة عن تلبية حاجياتها الأساسية قد يدفعها إلى اللجوء لمصادر خارجية، هذه الأخيرة قد تستغل الوضع القائم لممارسة ضغوطات سياسية من شأنها أن تزيد تعقيد الأوضاع الداخلية وتفاقم الحرمان لدى الجماعات بشكل أكبر فالضغوطات الخارجية تعمل على إعادة ترتيب القيم وخلق تحالفات مع السلطة على حساب الجماعة الطائفية لتحقيق مصالح معينة.

كما أوضح **ازار** أن هناك **عملية ديناميكية للنزاع الاجتماعي المزمن** فهناك مجموعة من المتغيرات، تكون مسؤولة عن تفعيل النزاع وإخراجه من المستوى الكامن إلى المستوى الظاهر وهي:

1-الإجراءات والاستراتيجيات الطائفية:

اعتبر أن المحفزات المختلفة التي تنشط النزاع الكامن، وتصعده إلى نزاع أوسع وأكثر عنفا، ويلخص **ازار** العملية الديناميكية للنزاع بأنها:"تبدأ من خلال حدث ثانوي تافه كإهانة لفرد من جماعة طائفية قوية، وتصبح هذه الإهانة نقطة التحول في النزاع حيث يعترف بالإيذاء الفردي بشكل جماعي (...) فيؤدي الاعتراف الجماعي بالمظالم الفردية إلى احتجاج جماعي، يصبغ بالعنف والقمع الذي يزيد مع زيادة التوتر. وهو ما يدفع بالجماعات الطائفية الضحية إلى لفت انتباه طائفتها

[1] -idem .
[2] - Edwared Azar, **the managemanet of partracted social conflict ;theory and cases**,Ibid,P11.

ليس للحدث الثانوي فحسب، بل إلى مجموعة واسعة من المشاكل تنطوي على الأمن الطائفي واحتياجات الوصول إلى الأمن، والفقر الانتقائي وعدم المساواة السياسية (...) "[1].

كما يؤدي انتشار الحدث إلى قضايا أخرى، منها زيادة قدرة الجماعة الطائفية على تنظيم مواردها وتعبئتها. ومع ازدياد مستوى التنظيم الطائفي والتعبئة الجماعية، تحاول الجماعات الطائفية صياغة استراتيجيات وتكتيكات متنوعة، تحتوي على العصيان المدني وحرب العصابات والحركات الانفصالية، ومختلف أشكال العنف[2].

2-استراتيجيات وسلوكيات الدول والحكومات:

اعتبر **ازار** أن سلوكيات الدول اتجاه الجماعات الطائفية تأثر على مسار النزاع وحدته. فاستجابة الدولة لمطالب الجماعات الطائفية عادة ما يسبغه العنف، خاصة الدول التي تتسم بالعنف والتي تتميز مؤسساتها بالهشاشة، إذ تتجه سلوكيات هذه الدول إلى العنف القسَري باعتباره الحل الوحيد بالنسبة للدولة الذي يمنع بروز علامات الضعف عليها وبالتالي يمنع التدخل الخارجي.

أوضح **ازار** أن الرد المتشدد من قبل الدولة على الجماعات الطائفية المعارضة، يجعل هذه الجماعات ترد على إستراتيجية الدولة بإستراتيجية مماثلة، الأمر الذي يدخلهما في دوامة تصاعدية متبادلة من العنف. الذي يتأثر على المدى الطويل بتصورات كل طرف اتجاه الآخر، وبالتالي تتزايد سلوكيات العنف المتبادل بين الطرفين بسبب الصور السلبية المتبادلة والتي تساهم بالدرجة الأولى في استمرار النزاع الاجتماعي المزمن[3].

3:بنية وآلية النزاع :

اعتبر **ازار** أن استمرار النزاع لوقت طويل يؤثر على ادراكات وتصورات الأطراف لمصالحهم وإدراكهم لمصالح الطوائف الأخرى، فطول مدة النزاع تخلق نظام أو منظومة اعتقاد لدى الجماعات الطائفية المتقاتلة يشمل الادراكات والدوافع وراء الاستراتيجيات المتبعة من طرف

[1] - Edwared Azar,**Protracted social conflicts and Second track diplomacy**,Op.Cit,p12.
[2]- Ibid, p p 12,13.
[3] - Edwared .Azar, **the managemanet of partracted social conflict ;theory and causes**,Ibid,p15.

الدولة أو الجماعات الطائفية وهو يخلق الثقافة النزاعية للمختلف الأطراف.[1]

ومنه نجد أن **ازار** اعتبر أن أساس النزاع الاجتماعي المزمن هو المجتمع الطائفي بحد ذاتـــه، فوجود مجتمع متعدد الطوائف في الدولة يخلق تصورات سلبية بين الدولة والجماعة الطائفية، وهو ما يولد العنف المتبادل خاصة في حالة تلبية احتياجات الطائفة المسيطرة على حســـاب الطوائـــف الأخرى.

فازار يرى أن العوامل السابقة تساهم في زيادة حدة النزاع وفي نقله من كونه نزاع كامن غير مرئي إلى نزاع مرئي، كما أن النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد هي تلك التي تكون مخرجاتهـــا سلبية (عنف، قتل، حرب، انفصال) . فهذه النزاعات في أغلب الأحيان لا تكون لها نهاية واضحة، ولا فائز واضح، وبالرغم من ذلك تبقى مستمرة لأنها في نظر كل الأطراف الحل الوحيد من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية الغير ملبات.

يخلص **ازار** إلى كون النزاع الاجتماعي المزمن هو من أهم عوامل إعاقـــة العمـــل الفعـــال للمؤسسات السياسية، إذ يعمل على تعزيز فقدان الثقة بين الشعب والحكومة كما يضعف معنويـــات القادة في البحث عن حلول سلمية لمشكلة عدم تلبية الاحتياجات، لأن النزاع الاجتمـــاعي المـــزمن يصبح جزءا من ثقافة الأمة. وبالتالي يولّد شعورا بالشلل لدى الوعي الجماعي للســـكان اتجـــاه أي سبل من أجل التفاوض وإيجاد حل سلمي للنزاع[2].

فدراستنا للنزاع الاجتماعي المزمن لدى **ازار** أوضحت أثر النزاعات الاثنية على التنميـــة، إذ اعتبر كما سبق ورأينا أن النزاع يخلق بيئة غير مواتية للتنمية، لأنه يعمل على إضعاف المؤسسات الموجودة في الدولة بما يسمح بالتدخل الخارجي ويزيد من عدم الأمن الـــداخلي وكلهـــا مقومـــات أساسية لعملية التنمية. وهو ما سوف نتطرق له من خلال النزاع فـــي القـــارة الإفريقيـــة عامـــةً وجمهورية الكونغو الديموقراطي خاصة.

[1]- Ibid,p16.
[2] --Edwared Azar,**Protracted social conflicts and Second track diplomacy,**ibid, p13.

المبحث الثاني: في إشكالية التنمية

استعمل المفكر الفرنسي **ألفريد سوفي (Alfred sophie)** مصطلح العالم الثالث لأول مرة سنة 1953، وكان المصطلح اشتقاق من مصطلح الطبقة الثالثة في فرنسا والتي كانت تعني قبل الثورة أولئك الذين ليسوا من النبلاء أو كبار رجال الكنيسة، ودخلت التسمية قاموس السياسة العالمية بعد مؤتمر باندونغ• في أفريل 1955. لقد دخلت هذه التسمية لتعبر عن شعوب متميزة ودول تنتشر في أكبر ثلاث قارات في العالم هي أسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث أن الصفة المميزة لهذه البلدان أنها بلدان حديثة الاستقلال وفي طور التشكيل، وهو الأمر الذي جعلها البلدان الأكثر تعرضا لآثار النزاعات والحروب بل كانت المسرح الرسمي للحرب الباردة، فقد تعرضت للكثير من الضغوط السياسية، والاقتصادية والمعنوية بسبب انحيازها لجانب دون آخر.

فهذه البلدان التي سعت لنيل استقلالها السياسي عن مستعمريها السابقين، وجدت نفسها تترك الاستعمار لتواجه آخر فالحرية التي كانت تتطلع لها، أصبحت بعد الاستقلال حرية ناقصة بدون الاستقلال الاقتصادي والثقافي لهذه البلدان، ومن هنا برز مصطلح جديد يهدف إلى فك ارتباط هذه الدول مع مستعمريها ألا وهو التنمية هذا المصطلح الذي ربط بفك الترابط مع الدول المستعمرة بداية. أما اليوم فنتحدث عن التنمية الشاملة والمستدامة، والتي تهدف للوصول بالاستقلال التام للدول عبر الأجيال.

المطلب الأول:مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة لها.

المفاهيم هي الحجر الأساسي لكل دراسة علمية فهي الرابط بين الباحث وموضوعه لذلك تكتسب دراسة المفاهيم أهمية خاصة لأي بحث، لكن الباحث في المفاهيم الاجتماعية يجد صعوبة في ضبط المفاهيم من حيث حدودها وخصائصها باعتبارها ظواهر ديناميكية وحركية، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم التنمية الذي تطور عبر فترات زمنية مختلفة. فقد بدأ الاهتمام بعملية التنمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فحتى نهاية القرن العشرين كانت التنمية مرادف للنمو فربطت التنمية

• حضرته وفود 29 دولة افريقية وأسيوية، كان النواة الأولى لحركة عدم الانحياز. ومن أهم ما خلص له المؤتمر: احترام حقوق الإنسان، سيادة جميع الدول ووحدتها وعدم التدخل في شئونها بالإضافة إلى تسوية المنازعات بطرق سلمية، وتنمية المصالح المتبادلة بينها والتعاون.

بالجانب الاقتصادي فقط، أما الآن فالتنمية تربط بعدة مجالات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وبيئية.

قدمت عدة تعريفات للتنمية، وقبل التطرق لها وجب الإشارة إلى أن مفهوم التنمية هو مفهوم غربي عبر عنه في الأصل بالدلالة الاقتصادية ثم تطور ليشمل المجالات الأخرى، ومن أهم التعاريف المقدمة له نجد:

التعريف الذي قدمه **مؤتمر كامبريدج** حول الإدارة الإفريقية سنة 1948 بأنها:"حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي من خلال المشاركة الايجابية للأهالي"[1].

أما **الأمم المتحدة** فعرفت التنمية سنة 1956بأنها:"تشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية"•.

نجد كذلك **بيتر نيتل** (**peter neetel**) يعرفها بأنها:"عملية ذات درجة عالية من التفاوت وفقا للمجتمعات وأهدافها "[2] .

فالتنمية انطلاقا مما سبق هي عملية تدخليه وإرادية من قبل الدولة تهدف من خلالها إلى إحداث تغير ايجابي في المجتمع.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية.

مرَ مفهوم التنمية بثلاث مراحل نجملها في:

أولا-مفهوم التنمية من خلال الأجهزة الدولية بالتركيز على النمو الاقتصادي:

ظهر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ربط مفهوم التنمية بالزيادة في الناتج القومي للدولة وقد عبر عن حقبة من الزمن كانت الحكومات فيها تسعى إلى إعادة بناء اقتصادياتها التي

---

[1]- نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية، دراسة استقرائية استنياطية**، الأردن، جهينة للنشر والتوزيع، 2006، ص 15.

• في سنة 1960 صدرت دراسة بعنوان "تنمية المجتمع والتنمية الاقتصادية، جاء فيه أن برنامج التنمية يجمع بين الإسهام الذاتي والعون الحكومي وتنطلق التنمية من احد هذين الجانبين.

[2]-وليم توردوف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة هاشم نعمة، ط1، ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 306.

دمرتها الحرب. وعكست الأمم المتحدة هذا الرأي من خلال تركيزهـا علـى النمـو الاقتصـادي وتجاهلها لقضايا عدالة توزيع الدخل[1]، فخلال هذه المرحلة افترض أن الاهتمام بالناتج العام للدخل القومي يؤدي تلقائيا إلى زيادة في الدخل الفردي، إلاَ أن الواقع أثبت العكس إذ أن الغني ازداد غنى والفقير ازداد فقراً.

ثانيا- مرحلة تحديد مفهوم التنمية من خلال المؤسسات الدولية بالتركيز على البعد الاجتمـاعي والاقتصادي:

بعد أن تبث أن النمو الاقتصادي وحده ليس كافيا لإفادة القطاعات الفقيرة في الدولـة بـل أن الفقر يزيد في المجتمعات ذات النمو الاقتصادي الكبير، برز هنا مصطلح التنمية بمفهوم جديد حيث أصبحت التنمية تقترن بالتحسن الاجتماعي من خلال مؤشرات الفقر، البطالة، والمساواة.

عرف **سيرس (Seers)** التنمية بأنها:" لا تعني تحسين نوعية الحياة، فالحياة لا تعني دخلا أعلى ولكنها تعني تعليما ومستويات عالية من الصحة والتغذية، وفقرا أقل، ومساواة أكثر في الفـرص، إلى جانب حرية فردية أكثر وحياة ثقافية مزدهرة[2] . وهو التعريف الذي أيدته الأمم المتحدة، التـي عرفت سنة 1997 التنمية بأنها:"التأكيد على توسيع خيارات الناس وتحقيق مستوى معيشي لائـق، وتحقيق اختبارات إضافية تشمل الحرية السياسية واحترام الذات، وتحقيق الرفاهية"[3].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التنمية خلال هذه الفترة انفصلت عن النمو لتشمل مجالات أخرى في مقدمتها مشكلة إزالة الفقر إلى جانب الأبعاد الاجتماعية الأخرى، وهو المفهـوم الـذي ينطبق على خصائص الدول الإفريقية موضوع بحثنا هذا كما سنرى في الفصول اللاحقة.

---

[1]- أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، ط1**، مصر، دار الفكر العربـي، 2013، ص44.

[2]- المرجع السابق، ص 46.

[3] -Human devlopment report,1997,**the united nation**;d,p, oxford univ press,New york, 1997, p 15.

ثالثا-مفهوم التنمية من خلال المؤسسات الدولية بالتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة: •

(Sustainable Devlopment)

برز هذا المفهوم بعد بروز سلبيات التصنيع على البيئة، حيث بدا واضحا خطأ التوجه نحو سياسات النمو واعتبار أن البيئة قادرة على تجديد نفسها بنفسها. وعرفت التنمية المستدامة بأنها:التقدم الذي يلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم .

كما أورد البنك الدولي تقريرا عن التنمية سنة 1990 جاء فيه:أن الفقر هو العدو الأول دوليا وإقليميا بسبب الويلات التي يسببها، مما يجعل التنمية المستدامة تعني التصدي للفقر[1]. كما حدد البنك الدولي سبع سياسات على الدول إتباعها من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة وهي:

1- تضمين الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار.

2- تخفيض نسبة زيادة السكان.

3- تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة.

4- التمسك بشعار فكر كونياً واعمل محلياً.

5- وضع مخطط متوازن يشمل المجالات، الاقتصادية، والبيولوجية، والاجتماعية.

6- ربط الإداريون بأبحاث التنمية.

7- التمسك بشعار الوقاية خير من العلاج[2].

ونلاحظ من خلال هذه السياسات تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التنمية التي تقوم على الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة، إلاَ أننا في دراستنا هذه سنسلط الضوء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبار أن التنمية المستدامة والتي تتضمن التنمية البيئية مازالت مشاريع مغيبة في إفريقيا، فلا يمكن الحديث عن التنمية البيئية وإفريقيا من أكثر

• كان أول استخدام لمفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 مع تقرير برونتلاند رئيسة وزراء النرويج المقدم تحت رعاية اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية wced .

[1]- البنك الدولي، التنمية المستدامة في عالم متغير، التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة، **تقرير عن التنمية في العالم 2003**، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003، ص 14.

[2]-أمل عبد الفتاح شمس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

القارات التي تشهد تزايد مستمر في الفقر والأمراض المختلفة والبطالة كما سنرى لاحقاً.

وكخلاصة للقول التنمية هي تغيير واع، شامل للمجتمع يتضمن أقصى استغلال ممكن للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة مع الاهتمام بكل أفراد المجتمع وعدالة توزيع ثمار التنمية على جميع الأفراد.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة له.

يمكن أن نفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة له حيث نجد:

1-الفرق بين التنمية والنمو: إن مصطلح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة والتي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو غالبا يكون من خلال التطور البطيء والتحول التدريجي.[1]

2-الفرق بين التنمية والتغير:التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والازدهار، فالتغير ليس دائما ايجابي بل قد يكون التغير سلبي، أما التنمية فهي دائما تعني السير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة[2].

3-الفرق بين التنمية والتطور: إن التطور مفهوم يعتمد على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر من خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

من خلال تطرقنا لمفهوم التنمية نلاحظ بأنه من المفاهيم المتشعبة، والذي يتعدد استخدامه كل من زاويته الخاصة. فهو مفهوم تغير مع تطور البشر وتطور احتياجاتهم فمن ربط التنمية بالجانب الاقتصادي إلى ربطها بالجانب الاجتماعي ثم السياسي، لتمتد لتشمل التنمية المستدامة التي تعتبر وسيلة الشعوب والدول من أجل الخروج من التخلف وبلوغ مستوى معين من الرقي في مختلف المجالات.

---

[1]- أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 20.

[2]- محمد غربي وآخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، ط1، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2004، ص 223.

المطلب الثاني:مجالات التنمية.

الحديث عن التنمية ومجالاتها متشعب جدا، فلا يمكن أن يستوعب بحثنا هذا كل المجالات باعتبار أن التنمية كما سبق وتعرضنا لتعريفها تطورت مجالاتها في فترات تاريخية مختلفة، وبما أن بحثنا يدور حول القارة إفريقيا فان هذا يحصر مجالات التنمية في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والتنمية السياسية، فلا يمكن الحديث عن تنمية بيئية أو تنمية مستدامة والشعوب الإفريقية ما تزال تعاني من الفقر، الجوع والحرمان فالتنمية البيئية والتنمية المستدامة ما زالت مشاريع مؤجلة في إفريقيا خاصة في ظل النزاعات الاثنية التي تشهدها القارة.

الفرع الأول: التنمية السياسية:

يُعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المستحدثة في تيار العلوم السياسية، فمازالت إلى يومنا هذا حدود مشكلاتها غير مفهومة. وظهر الاهتمام بالتنمية السياسية في الستينات من القرن العشرين، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد أكدت معظم الدراسات التي تتبعت ظهور التنمية السياسية والتي أهمها دراسة **صامويل هنتجتون (S.p huntington)** الذي أرجع بروز الاهتمام بالتنمية السياسية لسببين رئيسيين:

1- اتساع دائرة البحث العلمي وامتداد نشاط الدارسين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى دول غير أوروبية وبالتحديد إلى ما أطلق عليه اسم العالم الثالث.

2- تغير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية والذي صاحبه تطور في منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية والاجتماعية، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة[1].

برز اهتمام الباحثين بدول العالم الثالث خلال الستينات من القرن العشرين، كنتيجة للسياق العام للأوضاع والعلاقات السياسة الدولية آنذاك، وخاصة مع انهيار النظم الفاشية والنازية وسقوط الاتحاد السوفياتي إلى جانب ظهور الوجود الأمريكي، ومع اندلاع الحرب الباردة التي غيرت الكثير من المفاهيم في العلاقات الدولة وإلى جانب هذا بروز موجات التحرر في كل من آسيا

[1] -S.p.huntington & j. dominguez ,**political development**,Greenstein & n.w published,New york,1975,p p 1,3.

وإفريقيا وتزايد أهمية هذه الدول الناشئة في مجال السياسة الدولية[1].

وأصطلح على هذه البلدان عدة مصطلحات من بينها البلدان المتخلفة•، البلدان الأقل تطورا أو البلظدان النامية، هاته البلدان التي كانت لبنة تشكيلها قبائل متناثرة لا تدين بالولاء لدولتها بل لشعورها بالانتماء لقبيلتها الأصلية الأمر الذي شكل صعوبة في خلق ما يسمى بالدولة الأمة.

انطلاقا مما سبق قدمت عدة تعاريف للتنمية السياسية كل حسب منظوره تضمنت هاته التعاريف، رؤية للنظام السياسي في هاته الدول الناشئة أو دول العالم الثالث ومن أهم التعاريف المقدمة نجد:

1-تعريف **لوسيان باي (L.Pye)** الذي قدمه في المجلد الخامس من سلسلة دراسات في التنمية السياسية (Studies in political devlopment) حيث أكد على أن هذا المفهوم هو كثير الأبعاد وصعب التحكم، وأن المؤكد فيه أنه مفهوم يرتبط مع التحديث السياسي[2]، بذلك عرفها بأنها عملية لخلق نظام سياسي فعال قادر على التعجيل بعملية النمو الاقتصادي بحيث لا يمكن للأخيرة أن تتحقق بدونها، فتصبح الوظيفة الأساسية للنظم السياسية هي تحويل الاقتصاد الراكد التقليدي إلى اقتصاد ديناميكي له القدرة على النمو الاقتصادي[3]. ونلاحظ من خلال هذا التعريف الربط الواضح بين التنمية السياسية والاقتصادية إذ اعتبر أن النظام السياسي يعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

2-تعريف **صامويل هنتجتون (Hungtenton)** للتنمية السياسية:"هي قدرة السلطة السياسية على المحافظة على النظام العام من خلال الكبح والسيطرة على التوترات الناتجة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية[4].

---

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء الأول، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص33.

•ساهمت لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية في بلورة هذه المسميات للدول الناشئة، حيث قامت بإجراء العديد من البحوث والدراسات المتعلقة بقضايا ومشكلات هذه الدول، ومن أبرز هذه الدراسات، كتابات جبريال ألموند وجيمس كولمان ليوناردو بيندر بالإضافة إلى لوسيان باي.

[2] -j.rey ,the theory of plural society in b.j.s vol 10 no.1,1995,pp 120,124,in: **http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/030639687101200403?journalCode=raca**

[3] -Lucian W.Pye and Sidney Verba,**political culture and political development**,1 first puplished usa,Princeton legacy plibary ,1969,p4.

[4]- نداء صادق الشريفي، مرجع سبق ذكره، ص,88.

3-تعريف **كليمنت هنري مور (K .H.more)** هي قدرة نسق معين على وضع الإصبع على المشاكل الحاسمة وإيجاد حلول لها علما بأنه لا يوجد مجتمع قادر على حل جميع مشاكله دائما وبشكل متكامل[1].

4- فقهاء القانون فيعرفون التنمية السياسية بأنها:" أما التنمية السياسية هي عملية رسمية للحماية المتساوية في ظل القانون وحكمه وهي الفصل بين السلطات"

ومنه يمكن أن نعرف التنمية السياسية بأنها: قدرة السلطة السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة من خلال نموذج الاختيار العقلاني الذي يركز على عملية التغير والتطور في النظام السياسي، باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية السياسية.

من خلال التعاريف المقدمة للتنمية السياسية نجد أنها ربطت بعدة مفاهيم أخرى أهمها:

1- ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية إذ أنه من الصعب البدء بتنمية اقتصادية دون تهيئة الظروف والأوضاع السياسية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من الركود إلى الحركة، بما يسمح بتحقيق التوازن وإشباع حاجيات الجماهير. وهو الأمر الذي يؤيده **لوسيان باي (L.pyeء)** إذ اعتبر أن التنمية السياسية هي الإطار العام للتنمية الاقتصادية، فهي توفير الأوضاع السياسية والحكومية اللازمة للارتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي[2].

2- التنمية السياسية هي التحديث السياسي، باعتبار الاتجاه الذي يفترض أن التنمية السياسية هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيواقتصادي، أو المظهر المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها، فتصبح بذلك مرادف للتحديث السياسي (political modernization) .

والتحديث حسب **سيريل بلاك (C.E.Blak)** هو تلك العملية التي صاحبت الثورة العلمية، والتي من خلالها أصبحت كافة النظم التي تطورت عبر التاريخ مجهزة لمواجهة التغيرات الوظيفية السريعة التي نتجت عن تزايد معرفة الإنسان ببيئته وسيطرته عليها. أما فيما يخص التحديث

[1]- أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، مصر، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، ص37.
[2]- نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص 11.

السياسي• فيقصد به تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية وفي مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى[1]، فالتحديث السياسي هو عملية تمس كافة النظم المجتمعية ويتميز بجملة من الخصائص نجملها في:

أ- التحديث عملية جذرية معقدة تتضمن تغييرا جذريا من القديم إلى الحديث.

ب- هو عملية معقدة تشمل تغيرات في كل النظم المجتمعية من التصنيع، التحضر، الحراك الاجتماعي، وانتشار الوسائل التقنية وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم واتساع المشاركة الشعبية.

ج- هو عملية نسقية يؤدي تغير عنصر إلى تغير عناصر أخرى.

د-التحديث عملية عامة لا تقتصر على مجتمع معين بل هو ظاهرة تشهدها كل الدول.

و- التحديث عملية طويلة المدى ومستمرة فهي عملية تتدرج عبر مراحل، وتهدف إلى انسجام أبنية المجتمع المختلفة[2].

إذن فالكثير من المفكرين يخلط بين مفهوم التنمية السياسية والتحديث السياسي، فهما ليس مصطلحين مترادفين بل يمكن القول أنهما مترابطان، فوجود أحدهما يستلزم الآخر وهو الأمر الذي أكد عليه **جبرائيل ألموند G.Almond** حين اعتبر أن عملية التحديث السياسي تفرز العديد من الأزمات في النظام السياسي. فيعرف مجموعة أزمات نجملها في: أزمة بناء الأمة وتظهر في سياق الانتقال من الريف إلى المدينة، والانتقال من الولاء الأسري والقبلي إلى الولاء للدولة – وهو الأمر الشائع في إفريقيا كما سنرى لاحقا- كذلك أزمة بناء الدولة التي تظهر أثناء تكوين الدولة الحديثة إذ تتعرض الدولة الجديدة لمجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية، ثم أزمة المشاركة السياسية

•التحديث يعتبر من أكثر المصطلحات شمولية وضيقا في نفس الوقت، فهو من المصطلحات الضيقة من حيث الزمن والثقافة، فهو يشير من الناحية التاريخية إلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، للمزيد من المعلومات أنظر:صلاح سالم زرنوفة"مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية"، في مصطفى كامل وآخرون، صور المجتمع المثالي نماذج عن التنمية في فكر القوى السياسية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003.

[1]-المرجع السابق، ص 94.

[2]- بومدين طاشمة، **التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا واشكاليات**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 10، 11.

وأزمة التوزيع والتي تبرز من خلال احتكار فئة مسيطرة لموارد الدولة على حساب الفئات الأخرى، إلى جانب أزمة البناء الاقتصادي[1].

أما **لوسيان باي (Lucien Pye)** فحصر أزمات النظام السياسي في ستة أزمات هي:أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، وأزمة التغلغل.[2]

3-التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم والاستقرار، يعتبر هذا الرأي أن الإنسان في المجتمعات الحديثة، يسيطر على الطبيعة من أجل تحقيق مصالحه. وبالتالي فالتنمية السياسية ما هي إلا قدرة الإنسان على السيطرة على محيطه الاجتماعي والسياسي وضبط وتوجيه وتنظيم عمليات التغير الاجتماعي والسياسي وليس الاستجابة لها. وهو ما يدعمه **كولمان**، الذي يرى أن التنمية السياسية يقصد بها الزيادة المطردة في قدرة النظام على التكيف والإبداع والتي يحصل عليها عن طريق تعامل الإنسان مع بيئته.

إن ربط التنمية السياسية بالتغير السياسي والاجتماعي يجعلها لا تتحقق إلا بتطوير وتدعيم التكوين المؤسساتي للمنظمات والإجراءات السياسية، وتعدد وظائف الدولة واتساع نطاق المجتمع السياسي المحلي من ناحية، وتزايد قدرة النظام السياسي على تنفيذ القرارات السياسية والإدارية من ناحية أخرى. كما أن هذا التغير الاجتماعي والسياسي ليس دائما نحو الأحسن فبالرجوع إلى مفهوم التغير والذي يعني الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على البنية الأساسية، وقد يكون التغير إما ايجابيا أو سلبيا[3]، فإذا كان ايجابياً يُسمى تنمية والتعاريف السابقة المقدمة لا تبرز هذا الشق من التعريف.

4-التنمية السياسية هي مرادف لبناء دولة قومية ديمقراطية أساسها المشاركة، فينطلق هذا التصورمن أن الحاجات الإنسانية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت اليوم كثيرة ومتنوعة ومعقدة، الأمر الذي جعل المؤسسة السياسية التقليدية تعجز عن إشباع هذه الحاجيات

---

[1]-المرجع السابق، ص13، 14.

[2]– ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 148.

[3]–بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 16.

المعقدة. وهو ما يجعل المؤسسة الوحيدة القادرة على معالجة الاحتياجات المختلفة هي الدولة القومية[1]. فاعتبر هذا الاتجاه أن الدولة القومية مربوطة باليقظة السياسية للأفراد، لأنها أساس بناء مؤسسات ديمقراطية فهي تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان في العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى كفالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتغيير بناء التمثيل السياسي بما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين في الحياة السياسية، مما يسمح بظهور مستويات جديدة من الولاءات أو الانتماءات السياسية[2].

نلاحظ أن هذا الاتجاه يعرَف التنمية السياسية من خلال الفكر الغربي فقط أو من خلال الديمقراطية الغربية، وفي حديثنا عن التنمية نحن نتحدث عن مجتمعات العالم الثالث، التي يختلف بناء الدولة فيها عن ما هو موجود في الديمقراطيات الغربية بالتالي تختلف أسس التنمية السياسية فيها.

5-التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع، فالنظم السياسية الحديثة تحتاج إلى وجود ثقافة سياسية عصرية كضرورة للأمة. ويبرر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالقول أن الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات، المعتقدات، والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وبالتالي تحدد شكل العملية السياسية فكلما تحددت الثقافة السياسية للمجتمع كلما زاد النظام السياسي تمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية وهو ما يؤدي إلى تعاظم شعور الأفراد بالانتماء إلى أمة واحدة. ويتجلى الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة من خلال تطوير مجموعة من القيم، المعايير، والرموز السياسية التي تشكل البناء المعرفي والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، وهو ما يحدد أنماط السلوك والعلاقات داخل المجتمع، وهذا ما يمثل جوهر التنمية السياسية[3].

فبالرغم من أن الثقافة السياسية مهمة في عملية التنمية السياسية، إلاَ أنها أحد جوانب البناء السياسي للمجتمع وليس كله، فالتنمية السياسية ليست مجرد بناء فكري وقيمي ومعايير بل هي

---

[1] - Daniel Geller,Economic Modernization and Political Instability: A Casual Analysis of Bureaucratic-Authoritarianism,**The Western Political Quarterly** 35, no. 1March 1982 ,p 45.

[2] – بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص ص 97، 122.

[3] – نبيل السمالوطي، **بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي** ط1، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص185، 186.

مرتبطة بالمقومات البنائية للنظام السياسي ذاته.

كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية السياسية هي المدخل الأساسي للمجالات الأخرى للتنمية وتقوم التنمية السياسية على مجموعة من **المقومات** هي:

1- مشاركة سياسية ديموقراطية وشفافة في صناعة القرار السياسي وفق الأسس الحديثة.

2-تطور التشريعات القانونية بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.

3-وجود برلمان مؤسساتي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية.

4-وجود نظام سياسي قادر على التكيف من خلال تطوير مؤسساته المختلفة لاستيعاب التغير الذي يطرأ على المجتمع وقادر على استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة[1].

5-وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت التي يقوم عليها المجتمع بعيدا عن الخوف والإرهاب الفكري وحماية الحريات.

6- قيام الأحزاب السياسية القوية والفاعلة والقادرة على إحداث التغير المرجو من خلال إشراك الأفراد في إقرار السياسة العامة للحزب ونظرته لمختلف القضايا التي تواجه الدولة[2].

لقد تطرقنا لمختلف التعاريف التي تناولت التنمية السياسية رغبة منا في الإلمام بكل الجوانب التي تخدم بحثنا في تناول التنمية السياسية في إفريقيا، التي هي إلى اليوم غير محددة المعالم كما سوف نرى. وهو ما استدعى منا الإلمام بمختلف التصورات التي تطرقت لهذا الموضوع والتي تخدم هذا البحث.

---

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص205.

• قدم روستو هذه النظرية سنة 1960، وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة.حيث حاول من خلال هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم وقد لخصها في خمسة مراحل: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك والتوفير.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام بعمليات التنمية والنمو الاقتصادي وحتى منتصف العشرينيات كانت التنمية الاقتصادية مرادف للنمو الاقتصادي، فربط كلا المصطلحين بإستراتيجية التصنيع كوسيلة أساسية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة.فخلال هذه الفترة ربطت التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي كمصطلحين مترادفين لبعضهما البعض، ويعتبر نموذج **والت رستو (W.Rostow) مراحل النمو الاقتصادي**•[1]من أول النماذج التي شرحت مفهوم التنمية ومع نهاية الستينات من العقد الماضي بدأ مفهوم التنمية الاقتصادية يشمل أبعادا اجتماعية، إذ بدأت التنمية تركز على الفقر، البطالة، وعدم العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد.

وينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه **للتنمية الاقتصادية** إلى تيارين رئيسيين:

1- يمثله الفكر الاقتصادي الغربي ويعرف التنمية بأنها:"العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى زيادة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن".

2- يمثله اقتصاديو الدول النامية الذين يعرفون التنمية الاقتصادية بأنها عملية مجتمعية واعية تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية، اجتماعية، يتحقق من خلالها مستوى معين من الحياة الكريمة للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة والبطالة والفقر والجهل والمرض وهي العملية التي تنقل الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم[2].

من خلال التعريفين السابقين فالتنمية الاقتصادية هي السياسات والإجراءات المعتمدة المخططة والتي تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في هيكل المجتمع وتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بحيث يستفيد منها جميع أفراد المجتمع.

---

[2]- عبير شعبان محمد وسحر القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، مصر دار التعليم الجامعي، 2013، ص 83.

[3]-المرجع السابق، ص84.

[2]-Yoginder k.alagh, Socio-Economic Structures and Sustainable Agriculture in Stressed Conditions
First Published July 1, 1993 ,in :
http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0019556119930323. (accssed December,1 ,2017)

أما **النمو الاقتصادي** فهو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل الناتج أو الدخل القومي الحقيقي. وهكذا نجد أن التنمية الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي من حيث ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية، القادرة على رفع متوسط نصيب الفرد وزيادة كفاءة موارد المجتمع لتحقيق زيادة حقيقية في الدخل القومي. إذن فالتنمية الاقتصادية موجهة في المقام الأول لدول العالم الثالث التي تعاني أغلبها من الفقر والتخلف وانخفاض دخل الفرد. والتنمية الاقتصادية تقوم على مجموعة **عناصر** هي:

1- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

3-أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

4-إحداث تغيرات في كل من الهياكل والبنيان الاقتصادي للدولة، إذ لا بد على هذه الدول أن تتجاوز مرحلة تصدير المواد الأولية والانتقال إلى الإنتاج الصناعي الفعلي.

5-إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان من خلال القضاء على الفقر، البطالة، الجهل، والمرض في المجتمع.

6- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة فتعطى الأولوية الأكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقة الفقيرة كالسلع الغذائية، والملابس الشعبية، والمساكن الاقتصادية، بالإضافة إلى الخدمات الأساسية من تعليم، صحة، وخدمات اجتماعية[1].

بناءً على ما سبق فالتنمية الاقتصادية هي نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة جديدة من التقدم والرفاهية الاقتصادية، فهي تقود إلى تغيرات في الحياة العامة للمجتمع باتجاه متقدم مع تغيير في علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية.

والتنمية الاقتصادية تقوم على مجموعة **دعائم** لا تتحقق من دونها هي:

1-الحكومة:أكدت أغلب التجارب التنموية أن عملية التنمية لا يمكن أن تنجح بعيداً عن الدور التنظيمي للدولة، والذي يبرز من خلال البناء الجيد للمؤسسات وتطوير البنى التحتية وتوفير الأمن

[1]- Mechael jacobs,**the green economy:environment, dvelopment and the politics of the future**,Pluto press,London;1991.p p45,48.

وتطبيق القانون، ومن المسلم به أن دور الدولة إذا تعدى الأمور السابقة يصبح معرقلاً لعملية التنمية فالضغوط السياسية والاجتماعية قد تدفع الحكومة إلى إتباع إجراءات اقتصادية لا تتلائم مع الظروف الاجتماعية للمجتمع ككل[1] .

فالدعوة هنا إلى تدخل الدولة لا يعني إلغاء القطاع الخاص أو العمل على هيمنة الدولة على الاقتصاد بل يعني أن تلعب الدولة دور المساند للمصالح الاقتصادية للمجتمع كافة والمصحح للقطاع الخاص دون الابتعاد عن آلية السوق.

2-رفع مستوى التراكم الرأسمالي: ويقصد به توفير الحد الأدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه بالدرجة الأولى إلى عملية التنمية من أجل بناء قاعدة صناعية قوية وحديثة وتوفير قاعدة من رأس المال الاجتماعي، مما يساعد على انطلاق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي، ويقتضي ذلك رفع معدل نمو السكان، مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي زيادة مستمرة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع[2].

إن ندرة رأس المال هو المشكل الأساسي للدول النامية فهو العامل الأساسي في الكثير من الأحيان الذي يعيق عملية تمويل التنمية والدول الإفريقية مثال واضح على ذلك، فبالرغم من توفر الكثير من الموارد الطبيعية إلاَ أنها تعجز عن التصنيع الكامل دون اللجوء إلى الشركات الأجنبية بسبب قلة رأس المال.

3-التقدم التكنولوجي: لابد من اختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين في هذه الدول، لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يجعل هاته الدول في تبعية مستمرة للبلدان التي صدرت لها التكنولوجيا[3]. وتبرز أهمية التقدم التكنولوجي في أن التجارب أثبتت أن التقدم التكنولوجي يصاحبه تحسين في طرق الإنتاج وكفاءته. وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نمو السكان.

---

[1]-Ibid ,p56.

[2]-إبراهيم مصطفى وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر، كلية التجارة، 2008، ص ص 22، 24.

[3]-المرجع السابق، ص 32.

4- التصنيع: يعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية فيتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويحتاج التصنيع إلى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي. وبالتالي يؤدي إلى زيادة قدرة القطاع الصناعي على استيعاب القوى العاملة وهو ما يجعل الدولة تتخلص تدريجيا من البطالة والفقر[1].

الدولة في سعيها لتحقيق التنمية الصناعية لا يمكن أن تهمل التنمية الزراعية بل يجب أن تسيرا جنبا إلى جنب، لأنهما مترابطان فالزراعة توفر للصناعة المواد الأولية وكما توفر المواد الغذائية للعمال والسكان، لذلك يجب أن يتم تطويرهما بنفس الوتيرة. والدول من خلال التنمية الاقتصادية تسعى للوصول إلى مجموعة أهداف نبينها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03) :أهداف التنمية الاقتصادية.

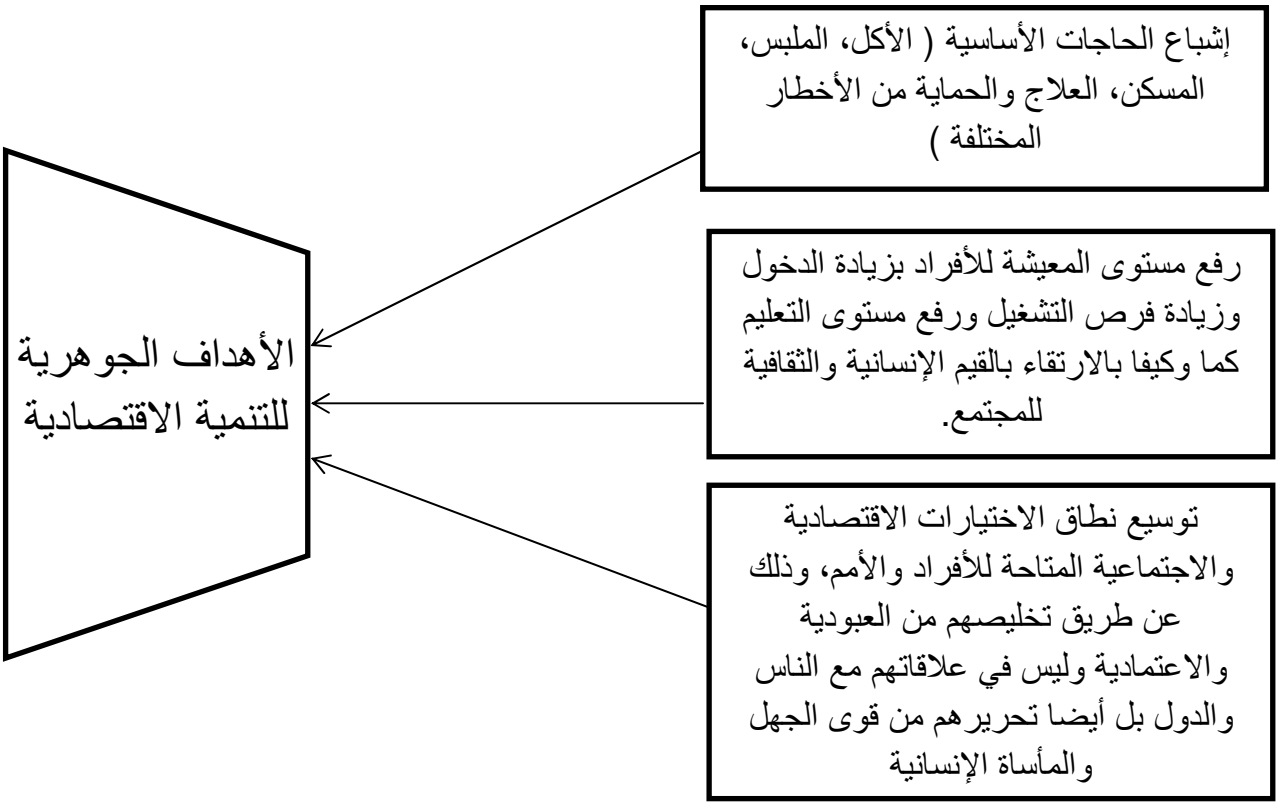

المصدر:من انجاز الباحثة اعتمادا على رمزي إبراهيم سلامة، مصر، الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1991، ص 113.

[1]- عبير شعبان وسحر فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

الفرع الثالث:التنمية الاجتماعية.

مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين، ظهر مفهوم التنمية الشاملة، والتي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان[1]، وقد برز بالتالي الاهتمام لأول مرة بالتنمية الاجتماعية التي ربطت إلى حد كبير بالتنمية الاقتصادية، إذ لا تحصل التنمية الاجتماعية بدون التنمية الاقتصادية.

عرَف البنك الدول التنمية الاجتماعية بأنها:"تلك العملية التي تركز على وضع الناس في عمليات التطور، حيث تركز على إبعاد الفقر والضعف والاستعباد، وعلى عدم خضوع الأفراد للمؤسسات الغير شرعية، وعدم تعرض الأفراد للعنف". كما أضاف البنك الدولي بأن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للفقراء والضعفاء من خلال تمكين الناس من الوظائف المختلفة دون تمييز، وجعل المؤسسات في متناول المواطنين وضمان مسائلة أصحاب القرار[2].

كما عرفها المركز العالمي للدراسات الاجتماعية بأنها:"تلك العملية التي تهدف إلى خلق مجتمع متكامل، في بيئة سلمية.تتميز بحق المجتمعات بمسائلة السلطات الرسمية، إلى جانب كفالة حقوق جميع المواطنين على حد سواء لان التنمية الاجتماعية تعني التغيير في المؤسسات من أجل الوصول إلى مجتمع متماسك.

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التنمية الاجتماعية بأنها: العملية الشاملة لتغير المجتمع وتحقيق نموه فهي عملية تغيير يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

فالقاعدة الأساسية في التنمية الاجتماعية، هي أنها تسعى إلى إدخال نظم جديدة أو خلق قواعد اجتماعية أو إعادة توجيه القوى الاجتماعية القائمة وتهيئة الظروف لتحقيق التغيير.

يمكن تلخيص سمات أو خصائص التنمية الاجتماعية في:

---

[1]-ماجدة ابو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستديمة دراسة في المفهوم والمحتوى، عمان، **مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد 1، 2006، ص151.

[2]-world bank,social devlopment,in :**http://www.world bank.org/en/topic/social devlopment/ovriview.**

1-عملية تركز على التغيرات المستمرة لنقل المجتمع من النمط الحياتى البسيط إلى النمط الحياتي المتقدم.

2- منهج أدائي ووسيلة تحقق التطور المجتمعي. وتعتمد على مقاييس اجتماعية مركبة وحضارية منها: الصحة، التعليم، ظروف العمل، الإسكان، التأمين الاجتماعي، درجة التجانس الاجتماعي كقاعدة في البناء والتحديث.

3- أنها برنامج ومجموعة الإجراءات التي يعود تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة والأهداف المطلوبة من خلال التركيز على الجانب الإنساني في عملية التنمية.

4-أنها حركة توجيه مجتمعي عام توجب الالتزام الكامل بتحقيقها نحو التقدم وهى عملية تهم جميع المجتمعات المحلية.

وتتجلى **مظاهر التنمية الاجتماعية** في:

1-تغيير في القيم الاجتماعية، وهى القيم المؤثرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والتي تحمي الأداء الاجتماعي العام.

2-تغيير في النظم الاجتماعية الأساسية، ويقصد بها تغيير في البناء للمجتمع وعلاقاته الأدائية كالقواعد الأخلاقية والسلوكية ونمط علاقات التركيبية العشائرية والقبلية والاجتماعية والزراعية والتجارية والصناعية.

3- تغيير في البيئة الاجتماعية، وهو تغيير المحتوى البيئي للمجتمع مثل السكان والعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية ونظم الاتصال وأسلوب الحياة والتكنولوجي[1].

4- تغيير في مستوى الأداء الفردي، ويقصد به الأشخاص وأدوارهم الحياتية والتطور الفردي في المجالات المهنية والمهارات الفنية والتقنية والتطور في الأداء الفردي اليومي[2].

---

[1]- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1994، ص 64.

[2]-المرجع السابق، ص67.

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة من **القواعد** لا تتحقق التنمية الاجتماعية من دونه ونلخصها في:

1 –تعتمد التنمية الاجتماعية على التخطيط الاجتماعي أساسا، حيث تبدأ بدراسة المجتمع وتحديد احتياجاته وإمكاناته، ثم تحديد الأهداف، ثم يتم وضع الخطة ومن ثم التنفيذ والمتابعة اللصيقة والتقييم في النهاية وتوضع الخطة في ضوء متطلبات المجتمع وسياسته العامة ومجالات عمله وفلسفته الحياتية. إذ لا يمكن أن تفرض على المجتمع خطط قادمة من غير بيئته وغريبة عنه، لأن التغيير يجب أن يتماشى مع خصوصية كل مجتمع.

2– العنصر البشرى هو أساس التنمية الاجتماعية، والفرد هو أساس المجتمع وبذلك هدف التنمية الاجتماعية، هو تطوير العنصر البشرى من خلال تحويل أكبر عدد ممكن من الأفراد إلى منتجين. باستخدام نظم التعليم والتدريب المستمر وتوجيهم إلى قطاعات إنتاجية مناسبة، تضمن بناء نظام تشغيل سليم وكفيل بتحقيق التكامل بين النظام التعليمي والنظام التشغيلي.

3– التنمية الاجتماعية لها مجالات متنوعة ومتشعبة، وهى تغطى مساحة واسعة من النشاطات المجتمعية وتركز على: الصحة، التعليم، التدريب، الإسكان، الثقافة، الأمن لغرض زيادة قدرة الفرد والمجتمع على تحقيق الأهداف.

4– التنمية الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي بصورة مستمرة يهدف إلى تحقيق خدمات سريعة النتائج في تنمية الفرد وتطويره لمواكبة المتغيرات المتسارعة في عالم اليوم.

5– التنمية الاجتماعية تركز على الموارد الذاتية المحلية وتطويرها، والموارد البشرية هي المستهدفة لأن الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية، هو إحداث تغييرات اجتماعية تنموية تتعلق ببناء وظيفة المجتمع.

فالتنمية الاجتماعية هي كل متكامل مع المجتمع تهدف إلى تغيير كامل المجتمع من خلال تطويره إلى الأحسن، وقد تبنت الأمم المتحدة سنة 2000 من خلال أهدافها للألفية الجديدة مبادئ من أجل تحسين حياة الشعوب في العالم الثالث.

المطلب الثالث:النظريات المفسرة لدراسة التنمية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) .

قدمت العديد من المداخل النظرية لدراسة التنمية منها القديم والحديث ومن الصعب استعراضها كلها في هذا المقام لذا ارتأينا أن نركز على أهم المداخل المنهجية التي قدمت لدراسة التنمية وقد قمنا بتصنيف هذه المداخل النظرية حسب مجالات التنمية.

الفرع الأول:النظريات المفسرة للتنمية السياسية:

أ-المدخل القانوني المؤسساتي•:يعد من المداخل التقليدية في دراسات التنمية السياسية، ويركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، فمثلا يعتبر الفساد الإداري والسياسي خرقا للقانون[1]. ويعتمد هذا المدخل على فلسفة الآلية الرسمية في إدارة التنمية والتي يترتب عليها مجموعة أسس نجملها في:

1-الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الوحيد الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية، كما أن العلاقات الغير رسمية داخل الأجهزة الحكومية يتحكم فيها التنظيم الرسمي.

2-اتخاذ القرارات مسؤولية المستويات الإدارية العليا ولابد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري، مما يقودنا إلى انفراد السلطة العليا بمهمة تحديد وصياغة السياسة العامة وإصدارها، وتطويرها، وتعديلها دون أن يكون لمؤسسات الخدمة المدنية والمنظمات العامة أي صلاحية في ذلك[2].

فالمدخل القانوني في دراسة التنمية السياسية ينطلق من فكرة أن النظام السياسي النامي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية المجردة التي تقوم بحمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية، والتي تتمتع بسلطة القهر والإكراه مما يجعل جوهر التنمية عند فقهاء القانون هو تأسيس دولة القانون. فوجود دولة القانون يستدعي وجود دستور يقيَم السلطة في الدولة ويحدد

• يعود المدخل القانوني إلى أنصار المدرسة الشكلية التي تختصر مبادئها في تطبيق القانون حرفيا وأن القانون من مشيئة الحاكم، وسار في هذا الاتجاه بعض الفقهاء الفرنسيين الذين شكلوا مدرسة الشرح على المتون، والتي واكبت عهد نابليون، وقد ترتب عن هذه المدرسة التطبيق الحرفي للقانون على كل المستويات بالإضافة إلى جعل العمل خارج النص القانوني معناه عدم شرعية النشاط.

[1]- بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2]- المرجع السابق، ص52.

قواعد ممارستها وشروط استخدامها، وهو الأمر الذي يجعل سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة.

كما يفترض هذا المدخل في وجود دولة القانون، أن حقوق الأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة، ومن اعتداءات الأفراد على حقوق بعضهم البعض من جهة ثانية[1]، وبذلك ثمة ضمانة لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع وهو ما يحقق التنمية.

فهذا المدخل جعل التنمية السياسية تركز على الأطر المعيارية القانونية، ويُهمل العمليات والنشاطات الغير رسمية، وبالتالي لم يتمكن من الإحاطة بالظاهرة الإنمائية من كل جوانبها. بالإضافة إلى ذلك لا يؤمن بتأثير الإنسان وسلوكه في عملية التنمية السياسية يغيب دوره كفاعل أساسي، كما يعتبر النظام السياسي نظاماً مغلقا لا يتأثر بالبيئة المحيطة به التي من أهمها البيئة الاقتصادية التي تأثر وتتأثر بالنظام السياسي. ويعود اعتمادنا على هذا المدخل من أجل تفسير عملية التنمية السياسية في إفريقيا، إلى كون الدول الإفريقية بحاجة إلى تأسيس دولة القانون وإرساء قواعد النظام السياسي قبل فتح المجال للمجتمع المدني بمختلف مؤسساته، فلا يمكن الحديث عن دور المؤسسات الغير رسمية والنظم السياسية الإفريقية تعاني من عدة أزمات أهمها مشكلة الولاء وفرض سلطتها على كامل إقليمها. فبالرغم من عدم شمولية هذا المدخل إلا أنه يعكس خصوصية الكثير من النظم السياسية الإفريقية، التي لم تستطع إلى اليوم تطبيق الدستور وإرساء قواعد نظامها السياسي الذي يعد أساس الانطلاق في عملية التنمية.

ب-المدخل الجدلي المادي: إذا كان المدخل القانوني المؤسساتي يركز على أهمية القانون ومؤسساته فان المدخل الجدلي المادي يركز على:

1- النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.

2- ينقسم المجتمع الواحد إلى عدة تكوينات تراتبية ونوعية.

3- تقوم العلاقة بين التكوينات المختلفة للمجتمع على أساس الصراع، حيث بعضها يحكم والآخر يحكم.

4- فهم العملية السياسية ينطلق من فهم التكوينات الاجتماعية المختلفة التي تكون النظام السياسي.

---

[1]-سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 129.

5- الوضع الاقتصادي للطبقات الاجتماعية يحدده بالأساس علاقة الطبقة بوسائل الإنتاج وهذه العلاقة تُحدد بدورها نصيب الطبقة من السلطة السياسية[1].

على أساس هذه المبادئ يرى المدخل الجدلي المادي، أن النظام السياسي بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. وبالتالي يكون النظام السياسي نامياً حين يعكس مصالح الطبقة العمالية لأنها- أي الطبقة العمالية-وحدها الجديرة بإقامة المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي الذي يتبلور من خلال الصراع الطبقي والاقتصادي والذي ينتهي بفوز الطبقة العاملة وتطوير البناء المجتمعي ككل[2].

انطلاقا مما سبق يعتبر المدخل الجدلي المادي عملية التنمية السياسية من اعتبار الديكتاتورية البوليتارية، دولة ديمقراطية حقيقية تعكس نمطا ديمقراطيا فريدا ومتميز، لأنه ديمقراطية الغالبية الساحقة من الشعب التي تتحول خلال عملية تطورها إلى ديمقراطية اشتراكية للشعب، يتمتع العمال ضمنها بقدرة إدارة الاقتصاد بفضل الامتلاك الفعلي لوسائل الإنتاج، وبالتالي فهم يتولون حكم البلاد فعليا اقتصاديا، سياسيا وثقافيا، وهذا هو جوهر عملية التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق المدخل الجدلي المادي[3].

ليس هناك من شك في أن المدخل الجدلي المادي أثر في تحويل دراسات التنمية السياسية من دراسات قانونية بحته إلى الاهتمام بالتكوينات الاجتماعية، إلاَ أن هذا لا ينفي الانتقادات التي قدمت للمدخل الجدلي المادي، بدءاً من مسلمته الأساسية في أن النظام السياسي النامي إنما هو ذلك النظام الذي يعكس مصالح الطبقة العاملة وحدها. وصولا إلى أن الجزم بأن انتقال السلطة إلى طبقة العمال كفيل بتحقيق التنمية السياسية للمجتمع، لا يعني بالضرورة تطوير بنية النظام السياسي ووظائفه، بل أن ما يترتب عليه هو أن السلطة السياسية والسيطرة الاقتصادية انتقلت من طبقة إلى أخرى، فهو نوع آخر من احتكار السلطة لصالح فئة على حساب الفئات الأخرى، وهو أمر ينافي المعايير الحديثة للتنمية السياسية. وبالرغم من ذلك يفسر هذا المدخل الكثير مما يحدث في إفريقيا، التي سيطرت فيها طبقة على الطبقات الأخرى واحتكرت كل وسائل الإنتاج وبالتالي وسائل الثروة والتنمية.

---

[1]- علي صالح وجمال حمدان، **مدخل إلى علم التنمية**، مصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 49.

[2]- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص ص 54، 55.

[3]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 196.

ج-المدخل البنائي الوظيفي: يعتمد هذا المدخل على استخدام النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية الاجتماعية، إذ لا ينظر إليها كتجمعات أفراد، عناصر، ووحدات إنما ينظر إليها كمنظومة كاملة، قابلة للقياس ومتفاعلة مع عناصر أخرى بمعاملات منظمة. ترتكز على قواعد محددة وعلى قوانين يمكن السيطرة عليها وتكرارها[1].

حيث تقوم النظرة الإجمالية -حسب هذا المنظور- بدراسة كيفية تعلق العناصر ببعضها البعض داخل التركيب العام للمنظومة، فلا يُنظر إلى الأفراد، أو العناصر، أو الوحدات وإنما ينظر لها كمنظومة كاملة عناصرها قابلة للقياس وللتغيير والاستبدال، كما أنها تتفاعل مع بعضها البعض من خلال قنوات منظمة ترتكز على القواعد والقوانين، ويقوم هذا التصور على دراسة كيفية تعلق العناصر ببعضها البعض داخل التركيب العام الذي يحكم المنظومة بغض النظر عن خصائص هذه العناصر[2].

ومنه نجد أن التحليل البنائي الوظيفي يقوم على افتراض أساسي هو أن النظام النامي عبارة عن نسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا. فالنظام السياسي القادر على تحقيق التنمية هو النظام الذي يستطيع الوصول إلى التكامل ضمن وحداته ولعل النظم السياسية الإفريقية تعبر عن عجزها في الوصول إلى التكامل المجتمعي، وبالتالي عن الوصول إلى التنمية.

يرى أنصار هذا المدخل أن النظام السياسي لا يوجد في فراغ كما أنه ليس مغلقا على نفسه، بل يرتبط ببيئته الداخلية والخارجية وعليه لا يمكن دراسة التنمية السياسية دون الإشارة إلى وظائف وقدرات النظام السياسي التي يفهم من خلالها:

أ-**قدرات النظام السياسي:**يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة تُحدد وتُؤثر في كيفية أدائه لوظائفه وأدواره كما تساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية

• ترجع الاستخدامات الأولى للبنائية الوظيفية لكل من أفلاطون وأرسطو، اللذان اهتما بوظائف النظام السياسي، أما البلورة الحقيقية فكانت على يد فرنك جوداناوFrank Goodnow ثم بلغت أوج تطورها مع نظرية النظم، التي تعتبر الفكرة الأساسية لعدة دراسات سياسية من بينها دراسات التنمية السياسية.

[1]-علي صالح وجمال حمدان، مرجع سابق، ص59.

[2]- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص60.

والدولية، فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته، ومن هنا يمكن التنبؤ-حسب هذا المدخل-باحتمالات التغيير والإنماء السياسي وتفسيره ويصبح من المتاح قياس مستوى التنمية أو التخلف السياسي على حد سواء[1].

ويرى هذا المدخل أن النظام السياسي يتمتع بجملة من القدرات هي:

1-القدرة الاستخراجية: تشير إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء، وتُعد هذه القدرة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنظام السياسي فهي توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

2-القدرة التنظيمية: ويقصد بها قدرة النظام السياسي على الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة له إلى جانب قدرة النظام السياسي على التغلغل في بيئته الدولية وفرض نفوذه فيها. وترتبط هذه القدرة باستخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي فهي قدرة تُميز النظام السياسي عن غيره من النظم. وفي نفس الوقت هي قدرة قمعية للحقوق والحريات إذا ما تعدت حدودها المشروعة.[2]

3-القدرة الرمزية: تعني مدى تدفق الرموز المؤشرَة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء.وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تُبديه من اهتمام بالتراث القومي وبالمناسبات الوطنية أو ما يصدر عنها من خطابات، وتصاريح في مختلف الأزمات والمناسبات والتي من خلالها يعبئ النظام السياسي الجماهير ويحرك تأييدهم. (يمكن أن يحرك تأييد فئة ويكسب سخط فئة أخرى خاصة في المجتمعات المتعددة الاثنيات ومختلفة الثقافات)

4-القدرة الاستجابية: يقصد بها العلاقة بين مدخلات النظام السياسي المحلية والدولية وبين مخرجاته ومدى قدرة النظام السياسي على الاستجابة لكل ما يصدر عن الظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة من خلال عملية الاستجابة والتغذية العكسية.

---

[1]- جبرائيل ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة:اطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، ليبيا، 1996، ص ص، 289، 302.

[2]- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 63.

(قدرة النظام على التكيف مع كثرة المطالب وقلة الإمكانيات)

وإلى جانب هذه القدرات يجب على النظام السياسي أن يقوم بمجموعة من **الوظائف** من أجل الصالح العام نجملها في:

1-وظائف التحويل: ويقصد بها كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتمثل في قرارات سياسية وإجراءات تنفيذية وتشمل هاته الوظيفة ستة عمليات هي:التعبير عن المصالح، تجميعها، و صنع القواعد وتطبيقها، ثم الفصل في المنازعات، وأخيرا الاتصال السياسي.

2- وظائف التكيف والحفاظ على النظام: لكي يستطيع النظام السياسي أداء وظائفه والمحافظة على استمراره لابد له من أن يتكيف مع التغيرات التي تحدث داخليا وخارجيا من خلال عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، وهما عمليتان توفران للنظام السياسي القدرة على إذابة الفرد داخل الجماعة من أجل التفاعل الايجابي والانسجام داخل المجتمع •.

من خلال تطرقنا لوظائف وقدرات النظام السياسي نلاحظ بوضوح أن النظام السياسي النامي هو نتاج للأحداث الدولية والداخلية والنخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، لأنه ومع اختلاف تأثير كل منها عليه فهي تتضمن التغيرات التي تنسابُ داخل النظام السياسي، والتي تُحدد قدرته على التعامل معها وتُعيق الاستقرار داخل المجتمع، وعندما يكون النظام السياسي غير قادر على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن النمو والتطور لا يحدث ما دام النظام السياسي لا يستطيع تكييف قدراته مع مواجهة هذه التحديات. وهو ما تكون نتيجته تراجع قدرات الدولة وانعدام للتنمية كما سوف نلاحظه فيما بعد في دراستنا لإفريقيا عامة وجمهورية الكونغو الديموقراطية خاصة.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عرفت التنمية الاقتصادية العديد من النظريات التي تبحث في ظروف تحقيق ومعالجة قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، فنظرت كل نظرية إلى عملية التنمية من زاويتها الخاصة، وسوف نحاول من خلال هذا المقام أن نرصد أهم النظريات التي فسرت عملية التنمية الاقتصادية والتي يمكن ربطها بواقع التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية.

• هي وظيفة مسببة للنزاعات داخل الدول، فعدم قدرة النظام السياسي على تحقيق الانسجام بين أفراده، نابعة أساسا من عدم العدالة في معالجة المدخلات.

تجدر الإشارة إلى أن معظم نظريات التنمية الاقتصادية ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية، نتيجة لتعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة. والملاحظ أن هذه النظريات ركزت اهتمامها في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية التالية: الفقر، التخلف، والتبعية.

أولا- **نظرية الدفعة القوية (Big Push Theory) :**

صاحب هذه النظرية هو **رودان Rodan Rosentien** الذي أكد من خلال هذه النظرية على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة والتي من بينها القيود المتعلقة بضيق حجم السوق، ولذلك اعتبر أن التنمية يجب أن تكون على شكل قفزات قوية تدفع التيار الاقتصادي في عزم وقوة إلى الأمام، محدثة المزيد من النمو، **فرودان** انتقد نظرية التدرج في التنمية الاقتصادية، لأن التغلب على الركود الاقتصادي حسبه يحتاج إلى دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني[1].

فالتقدم خطوة بخطوة لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر القيود وكذلك الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة يتطلب جهد إنمائي كبير ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، مما يؤدي إلى حد أدنى من الاستثمار والتي يطلق عليها **Rodan** اسم الدفعة القوية وقدرها بنحو **13.2%** من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.[2]

وهذا ما يجعل **رودان** ينطلق في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التضييع• هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة وكمجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التضييع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق، ومواصلات، ووسائل النقل، وتدريب القوى العاملة. ولكي يطبق نموذج التنمية"النمو" الذي يقدمه **رودان** والقائم على نظرية الدفعة القوية والملائم للنمو في البلدان النامية، فإنه يجب الأخذ بالاعتبارات التالية:

---

[1]- علي صالح وجمال حمدان، مرجع سابق، ص38

[2]- نائل عبد الحفيظ العواملة، **إدارة التنمية:النظريات، التطبيقات، العملية**، ط1، الأردن، دار زهرة للنشر والتوزيع، 200، ص 40.

•- يقصد بها الإنفاق الكبير لدرجة الإسراف في مجال الصناعات المتوسطة والخفيفة.

1- أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يفترض أغلبها من الخارج، لأن الإقتصاد الوطني لا يستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفرداً.

2- أن يتضمن النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغلُ أعداداً كبيرة من العمال.

3-الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهضة ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي، الذي يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة[1].

فهذه النظرية ربطت بين التنمية الاقتصادية والنمو، فجعلت أساس التنمية الاقتصادية هو دفعة كبيرة من النمو الذي يتحقق بفعل رأس المال الخارجي باعتبار أن دول العالم الثالث لا تملكه، مما يجعل هذه النظرية تكرس تبعية دول العالم الثالث لدول العالم الأول، وبالرغم من ذلك طبقت هذه النظرية في الكثير من البلدان الإفريقية، التي كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الممولان الأساسيان لاستثماراتها. وهو ما كرس تبعية لا مشروطة وتدخلات كثيرة في هذه البلدان.

ثانيا- نظرية النمو المتوازن (Balanced grouth theory)

تعتبر نظرية النمو المتوازن الصيغة المحدثة لنظرية الدفعة القوية، فقد قام **راجنار نيركسه (R.Nurkes)** بتقديمها في صيغة جديدة أطلق عليها اسم نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن، ويركز **نيركسه** في هذه النظرية على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل الذي يؤدي إلى ضيق حجم السوق، مؤكداً على أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق من خلال القيام باستثمارات في مجال الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات وإنمائها في نفس الوقت. فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[2]. لأن النمو المتوازن يتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية

---

[1]- علي صالح وجمال حمدان، مرجع سابق، ص39.

[2]- أحمد العساف ومحمود الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص76.

والصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع العملي والقطاع الخارجي، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب[1].

ومنه نجد أن نظرية النمو المتوازن ركزت على أسلوبين:الأول يشير إلى الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد، والثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج.

ثالثا- نظرية النمو غير المتوازن (Unbalanced grouth theory) :

تنطلق هذه النظرية من اعتبار أن هناك صعوبة في توفير التمويل اللازم للنمو المتوازن، لذلك يقدم فريق آخر من الاقتصاديين برنامج للإنماء أكثر تواضعاً ويشتمل على مجالات منتقاة، ففي ظل هذا الأسلوب فإن الخطوة الضخمة في التنمية يتم اتخاذها في عدد محدود من الفروع الإنتاجية المنتقاة مثل السدود، ومصانع الصلب، ومصافي البترول، ولكن يشترط في هذه الفروع الإنتاجية أن تحدث تكاملاً مع غيرها وآثاراً وروابط أمامية وخلفية تؤدي إلى إشعاعات تنموية تكون أساساً للتنمية المتجددة ذاتياً[2].

من أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية نجد كل من **ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) وهانز سنجر Hans Singer** اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع **نيركسه وروزنشتين رودان** في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن **هيرشمان** يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلاً في الدول النامية، كذلك يتفق **هيرشمان** مع **نيركسه** في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض[3].

إن أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن، يرون أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كإستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية، ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في إطار النمو

---

[1]- نائل عبد الحفيظ العواملة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]- محمد إبراهيم مقداد، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط1، فلسطين، مكتبة الطالب الجامعي الإسلامية، 2010، ص 98.

[3]- محمد حربي عريقات، **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1992، ص 134.

غير المتوازن. ويدعمون حجتهم ببعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة في الدولة مثل:

1- قطاع المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.

2- قطاع السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر.

3- قطاع إنتاج المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن العشرين.

4- قطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.

5- قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات والصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين[1].

أما في ما يخص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها آثار متعددة أهمها:

1-الآثار الهيكيلة : فإن لهاته المراكز آثار أساسية على الهياكل السكانية من خلال انخفاض عدد الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني، هجرة السكان من مناطق نائية باتجاه مراكز محفزة، الشيخوخة، نقص اليد العاملة في المجال الزراعي، الجهل، والبطالة.[2]

2-الآثار الاقتصادية: حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل فحجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج لتحقيق هذا النمو، وأكد **هيرشمان** بأن هذا الشح القائم في البلدان ليس في الموارد فقط، وإنما في العرض من متخذي قرارات الاستثمار، ولذلك دعى إلى تبني نظرية النمو غير المتوازن، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وأكد "**هيرشمان**" بأنه بالرغم من أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ وتدبير برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة وعليه فإن التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة هذه البلدان[3].

---

[1]-المرجع السابق، ص ص 135، 137.

[2] -مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، الأردن، دار وائل للنشر، 2007، ص100.

[3] - للمزيد من التفصيل أنظر: محمد حربي عريقات، مرجع سابق، ص ص 138، 142.

ويبدو واضحاً مما سبق، أن أسلوب النمو غير المتوازن هو الأسلوب المناسب للحالة الإفريقية نظراً لقلة الموارد المالية، وعدم إمكانية توزيع جميع الاستثمارات على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دفعة واحدة. لذلك يمكن للقارة الإفريقية أن تقوم بإعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية والرائدة والقيام بتنميتها كمرحلة أولى من مراحل التنمية.

وبالرغم من ذلك فقد تعرضت نظرية النمو غير المتوازن للعديد من الانتقادات أهمها كون الانتقائية تنطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، فإذا كانت الخطوات الضخمة في كافة المجالات في نفس الوقت هي مسألة مستحيلة، فإن الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات دون الاهتمام بالمجالات الأخرى هي مسألة ممكنة غير أنها تقود سريعاً إلى عدم التوازن الاقتصادي.كما لا تعتمد هذه النظرية على وجود خطة شاملة، وهي مسألة بعيدة عن واقع الدول النامية التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يتحمل وحده أعباء التنمية في المجتمع، فالجزء الأكبر من الجهود الإنمائية ينبغي أن يتحملها القطاع الحكومي بحكم إمكانيته.

رابعا-نظرية التغيرات الهيكلية وأنماط التنمية:

(Structural change theory and developement patterns)

ركزت نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المختلفة، تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية إلى الصناعة المتطورة، وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول، ويمثلها **آرثر لويس (Arthur Lewis)** والذي اهتم بنمو الإنتاج بالنسبة للفرد في المجتمع.فركز على الإنتاج بدل التوزيع، ما جعل التنمية بالنسبة إليه مرادف للنمو.إذ افترض أن الإنسان عقلاني يهدف للوصول إلى الإشباع التام لاحتياجاته، وبالتالي يتعامل مع ميكانيزم الأسعار وتغيراتها بطريقة عقلانية تسمح له بالتأقلم مع تغيرات الأسعار، لأن التغير سيصبح جزء من ثقافته الخاصة[1]. والتوزيع عنده لا ضرورة للتدخل فيه إلا إذا حجب الناتج من الاستثمار أما إذا كان الناتج من عملية الاستثمار موزعا بطريقة غير عادلة، فهو ليس بالإشكال لأن عدم العدالة التوزيعية تؤدي إلى الاختراع والذي بدوره يؤدي إلى نمو آخر.

[1]-علي صالح وجمال حمدان، مرجع سابق، ص37.

وأكد **آرثر لويس** على ضرورة ملائمة التركيب الاجتماعي للإنتاج وليس العكس.فالتركيب الاجتماعي يجب أن يسمح بالاستثمار من خلال السماح بالحق في المكافأة أو العقاب، والاختلاف بين الناس في هذا المجال يفسر حسبه على أنه حافز على الترقي في السلم الاجتماعي وبذلك يؤكد **آرثر لويس** على ضرورة وجود تركيب اجتماعي يكفل الحرية الفردية الكاملة في سبيل الإنتاج[1].

إن نموذج **آرثر لويس** هو نموذج للتنمية الاقتصادية يبين كيفية حدوث التغيير الهيكلي لاقتصاد نامي حيث يلعب فيه فائض الرأسمال الدور الحاسم في عملية التنمية.فافترض وجود اقتصاد تسوده حالة الازدواجية الاقتصادية إذ يوجد فيه قطاعان هما: الأول قطاع ريفي عند مستوى الكفاف ومكتظ بالسكان بحيث أن مستوى إنتاجية العمل فيه تقترب من الصفر. وليوضح حالة انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الزراعي الناجمة عن ازدياد أعداد الأيدي العاملة، الآتية من تزايد السكان بمعدلات مرتفعة[2]. أما القطاع الثاني فهو قطاع حضري صناعي حديث تكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأجور العمل في هذا القطاع أعلى من أجور العمل في القطاع الزراعي بنسبة معينة ثابتة[3]. فإذا تم استثمار الفائض في القطاع الصناعي، يزداد تراكم رأس المال ومنه يزداد الإنتاج الكلي وتزيد إنتاجية العمل وبالتالي الأجور وهو ما يحقق زيادة في الدخل الفردي للدولة وبالتالي زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يحقق التنمية الاقتصادية حسب **آرثر لويس**.

ما يعاب على النظرية الكلاسيكية أنها اهتمت فقط بالإنتاج واعتبرت أن كل دول العالم الثالث هي متساوية ولم تأخذ في الاعتبار الاختلافات التاريخية والثقافية بين المجتمعات، بل اعتبرت أن كل المجتمعات أساس تنميتها هو المال +العمل، وهذا لا يصلح تطبيقه على كل المجتمعات خاصة المجتمعات النزاعية. كما أن **لويس** اعتبر أن عدم العدالة التوزيعية بين الأفراد يؤدي إلى المنافسة وبالتالي إلى التنمية الاقتصادية، لكن الواقع الإفريقي أثبت أن عدم العدالة التوزيعية يؤدي إلى النزاع وليس إلى التنمية.

---

[1] -Lewis.w.Arthur,Richard.D.Irwin,The Thery of economic growth,the journal of economic history,in:
https://www.cambridge.org/core/journals/journal-of-economic-history/article/theory-of-economic-growth-by-lewis (accessed december23,2016)

[2]-Ibid.

[3]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 105.

خامسا–نظرية التبعية (theory Dependance) :

تختلف نظرية التبعية عن معظم المقاربات الغربية لدراسة التنمية. فهي نشأت في العالم الثالث، وبالضبط في أمريكا اللاتينية، ثم انتشرت بين مثقفي البلدان النامية، وقد وضعت في أواخر سنة 1950 بتوجيه من مدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة، **راؤول بريبيش**، بعد دراسته للأوضاع الاقتصادية في العالم الثالث، إذ وجد أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة لا يؤدي بالضرورة إلى النمو في البلدان الفقيرة، بل أن النشاط الاقتصادي في البلدان الغنية، أدى إلى مشاكل اقتصادية خطيرة في البلدان الفقيرة•. وقد ركز التقرير على إجراء مقارنة بين الموارد العسكرية والظروف المعيشية لكلا العالمين. فوجد أنه في حين لا يمتلك العالم الثالث أية قوة عسكرية تذكر، كما يعيش أفرادها في ظروف صحية سيئة، بينما تمتلك دول العالم المتقدمة قوة عسكرية كبيرة، كمال أن شعوبها تنعم بحياة رغيدة. وأضاف التقرير كذلك أن اقتصاديات دول العالم الثالث، هي اقتصاديات أحادية المنفعة وتقوم على النشاط الزراعي التقليدي، في حين تتنوع اقتصاديات الدول المتقدمة من القطاع الزراعي الحديث إلى التصنيع. وهو ما جعل البلدان المتقدمة في أعلى مقياس التطور الاقتصادي والاجتماعي، بينما بلدان العالم الثالث في أسفل المقياس[1].

فانشغلت نظرية التبعية بمحاولة معرفة أسباب هذا التفاوت وعدم المساواة، من أجل تغيير الوضع الاقتصادي الدولي الغير عادل.وبذلك ارتكزت نظرية التبعية على مجموعة من المقترحات هي:

1– إن دول العالم الثالث تنتمي إلى المنظومة العالمية وتتأثر بمختلف الأحداث التي تحدث بها، إلاَ أن العلاقات داخل المنظومة الدولية غير متكافئة، فالقوة والسيطرة ترتكز في العالم الأول الذي يعتبر المركز إلى العالم الثالث الذي يعتبر المحيط، بحيث يتأثر بالأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بينما لا تأثر أحداثه على العالم الأول، وقد وضح **سمير أمين** ذلك من خلال الشكل التالي:

• جاءت نظرية التبعية، مكذبتاً الاعتقاد الذي افترض أن النمو الاقتصادي مفيد لجميع الدول، وهو ما أقر به **باريتو** الذي اعتبر أن فوائد النمو الاقتصادي مشتركة بين دول العالم بدرجات.

[1] - Vcrengai Jinga,Politics of Developing Nations Spring, 1999, dependency theory, **http://www.academia.edu/34118769/POSC311_Politics_of_Developing_Nations_Spring_1999_DEPENDENCY_THEORY.**

الشكل رقم (04) :نظرية التبعية

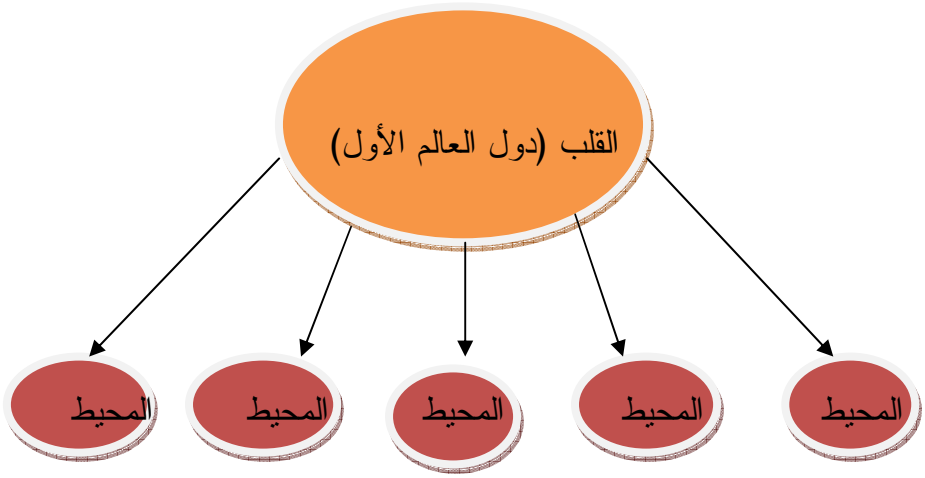

Source : Vcrengai Jinga,Ibid.

فالشكل السابق يبين أن اتجاه التأثير من العالم الأول إلى العالم الثالث، بحيث تصبح هذه الدول تابعة للدول المتقدمة، بالشكل الذي يعمل على تبعيتها وتخلفها بدل تنميتها.

3-النظام السياسي والاقتصادي الدولي، يعرف تفاعلات كثيرة ضمن أعضاءه بلداناً وشـــعوباً، إلاَ أن هذا التفاعل يختلف من المركز إلى المحيط، فكل التفاعلات تتمركز في المركز وهو ما يُوجـــد دول مهمشة ضعيفة ومعزولة لا تملك علاقات متكافئة مع المركز. والشكل التالي يبين العلاقة بين دول العالم الثالث والمنظومة الدولية.

الشكل رقم (05) :العلاقة بين دول العالم الثالث والمنظومة الدولية.

النظام الدولي **النظام الدولي**

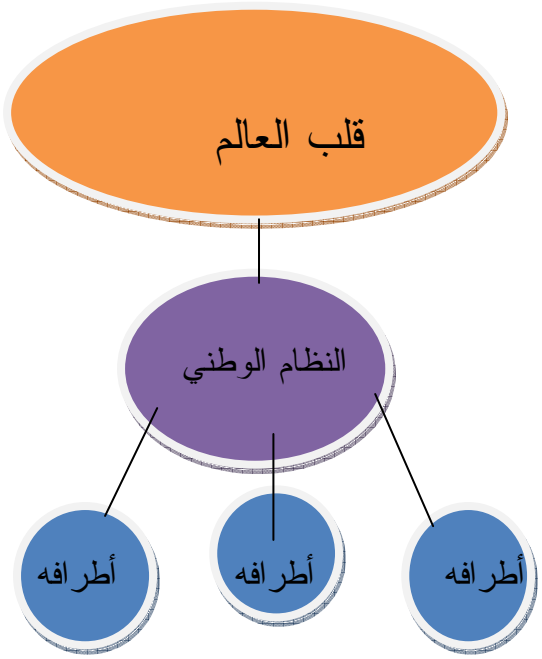

source:Vcrengai Jinga,Ibid

فالشكل السابق يُبين العلاقة بين دول العالم، فحسب منظري مدرسة التبعية فان النظام الدولي يضم ثلاث أنواع من الدول، دول قلب العالم وهي دول العالم الأول المتحكمة في تسيير النظام الدولي، ونجد في المرتبة الثانية الدول الوطنية وهي أقل حظاً من الأولى في النصيب من الموارد والثروة. أما آخر فئة فهي دول العالم الثالث، التي تقع في أطراف النظام العالمي وفي هامشه فلا سلطة له ولا ثروة.

3 – هناك ارتباط بين السياسة والاقتصاد، فلا يمكن فهمهنا بعيدا عن بعضهما البعض، وتتسم العلاقات الاقتصادية بين دول المركز ودول المحيط بأهمية خاصة في النظام الدولي، لأن أنماط التجارة الدولية هي التي تحدد علاقات القوة والسلطة في النظام الدولي، وتؤدي التجارة إلى اتساع الفجوة بين دول العالم الأول ودول العالم الثالث، بسبب طبيعة التجارة بين العالمين. فالأطراف تبادل المواد الخام بأسعار أقل من السلع تامة الصنع هو ما يزيد الفجوة الاقتصادية بين العالمين.

4–اعتبر منظروا التبعية أن التخلف ليس حالة طبيعية بل هو حالة تسببها الدول المتقدمة، التي تحصر نشاط دول العالم الثالث الاقتصادي في إنتاج المواد الخام فقط، و بالتالي أنظمة التفاعل بين العالمين تكون فيها اتجاه الثروة في خط واحد. فيرتبط التخلف في بلدان العالم الثالث بتنمية العالم الأول للنواة الصناعية فكلما زادت تنميةً زاد العالم الثالث تخلفاً، لأن المركز والمحيط جزءان من النظام الاقتصادي والسياسي الدولي[1].

5– التخلف حالة دائمة مربوطة بطبيعة النظام الدولي، فإذا لم يتغر النظام الدولي لن تتغير معه حالة التخلف لأن علاقات التبعية تبقى كما هي بين المركز والمحيط، بل أن علاقات النظام الدولي الغير عادلة تنعكس بنفس الصورة على دول العالم الثالث، إذ تسيطر فئة على مركز القرار والسلطة والثروة وتهمش الفئات الأخرى من المجتمع[2].

قدم **بريبيش** مقاربة من أجل حل مشكلة التبعية، فاعتبر أنه على البلدان الفقيرة أن تقوم باستبدال وارداتها، وتقلل احتياجاتها للشراء من البلدان المصنعة الغنية، وإلاَ ستظل فقيرة تبيع

[1] -Acha Leke and Susan Lund,what s driving Africa s growth,in: **https://www.mckinsey.com/global-themes/middle-east-and-africa/whats-driving-africas-growth**

[2]-Paul Jams, Post-Dependency, The Third World in an Era of Globalism and Late Capitalism (1997) , in: **https://www.academia.edu/7311042/_Post-Dependency.**

منتجاتها الأولية في السوق العالمية، وتستخدم احتياطها من العملة الأجنبية في الشراء من الخارج. ومنه نجد أنه من الصعب حل مشكلة التبعية، لأن الأسواق الداخلية للبلدان الفقيرة صغيرة على استيعاب الاقتصاديات الكبيرة.كما أن الإرادة السياسية لبلدان العالم الثالث لا تملك الإرادة الحقيقية للتغيير، بل أنها تكتفي بتصدير منتجاتها الأولية.

المطلب الرابع:معوقات التنمية.

إن التنمية موجهة كما سبق ورأينا إلى بلدان العالم الثالث بالدرجة الأولى نظرا لخصوصيتها التي تميزها عن باقي البلدان بفعل الموروث الحضاري والثقافي، مما يعني أن عوائق التنمية في هاته البلدان والتي في مقدمتها الدول الإفريقية متعددة ومتشعبة في نفس الوقت، فالوقوف عند هذه المعوقات يتطلب من هاته الدول إدراك، ووعي بالانتقال من حالة التخلف إلى حالة التنمية، وهذا يتطلب إدراكها للمعيقات التي تعترض عملية التنمية والتي هي:

الفرع الأول: معوقات التنمية السياسية.

هناك جملة من المشاكل والمعوقات التي تعترض التنمية السياسية خاصة في الدول الإفريقية ونجملها في:

أولا-عدم الاستقرار السياسي: يهدف أي نظام سياسي للحفاظ على استقراره، لأن استقرار النظام السياسي هو استقرار الدولة وحكومتها، إلا أن بلدان العالم الثالث عامة والبلدان الإفريقية خاصة يطبع على نظمها السياسية طابع عدم الاستقرار الناتج عن الأزمات العديدة التي يعاني منها النظام السياسي. فالمعروف أن هاته الدول تعاني من مشكلات عديدة منها:**مشكلة الهوية** والتي تتعلق بانتقال الإنسان المنظم من الأشكال التقليدية إلى أشكال أكثر حداثة تتغير ضمنها الولاءات من الضيقة إلى الواسعة لصالح الدولة، [1]وهنا يكون تحدي النظام السياسي في تكوين الولاء الوطني والقومي عند مواطنيه، ولعل أبرز مثال على ذلك الدول الإفريقية التي تضم العديد من القبائل والجماعات المختلفة الأصول والثقافات التي تقوم بتقديم هويتها الفرعية القبلية على هويتها الوطنية.

بالإضافة إلى مشكلة الهوية نجد **مشكلة التوزيع** والتي نقصد بها دور الحكومة في توزيع

[1]- محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط2، مصر، المكتب الجامعي الحديث، دس ن، ص67.

الثروة المتحققة لها من الدخل القومي بين مواطنيها، بشكل عادل ومتساوي بما يضمن عدم وجود تفاوت حدي بين الدخول لغرض ضمان عدم تمركز الثروة عند فئة أو طبقة معينة على حساب الطبقات والفئات الأخرى[1]. وللأسف فان معظم الدول الإفريقية تطوق عواصمها"مدن الصفيح" التي تعج بالمهمشين الذين يُعدون قنابل موقوتة داخل دولهم معدة للانفجار في أية لحظة.

كما نجد كذلك **مشكلة الشرعية** والتي يقصد بها خلق سلطة تملك سندا شرعيا يمنحها التقبل أمام شعبها، وفي بلدان العالم الثالث عامة وإفريقيا خاصة تُثار المسألة من منطلق من يملك السلطة في ظل انتشار واسع لأطراف تنادي كل منها بأحقيتها في السلطة[2]، أما المواطن في هاته االبلدان فلا يشعر في أغلب الأحيان أنه خاضع لهاته السلطة لأن ولائه لجماعته الضيقة على حساب الدولة. من المشكلات التي تطرح كذلك، **مشكلة إدارة الدولة** والتي تتعلق بقدرة النظام السياسي وإمكاناته في التغلغل والنفوذ في الإطار الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية على كامل إقليم الدولة دون استثناء، مما يتطلب وجود جهاز إداري قادر على التغلغل خاصة في المناطق النائية[3].وفي البلدان الإفريقية للأسف نلاحظ أن الدولة مسيطرة على العاصمة فقط ويغيب وجودها عن باقي المناطق كما هو الحال في السودان والكونغو الديموقراطي.

من أبرز المشكلات كذلك نجد **مشكلة المشاركة** والتي تنجم عن ازدياد عدد الراغبين في المشاركة السياسية ونوعية هذه المشاركة نتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية، وتطرح إشكالية قدرة المؤسسات السياسية القائمة على استيعاب المشاركة في ظل وجود جماعات مختلفة المصالح يُعبر عنها بالأحزاب السياسية وجماعات المصالح، بالرغم من أن وجودها لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديموقراطي .[4]

إن الحل لأزمة المشاركة يفترض وجود تنظيم يستوعب المصالح المختلفة للشعب ويحدد أسلوب المشاركة من خلال قنوات خاصة لا تشعر ضمنها إحدى الفئات بأنها تتعرض للاضطهاد والقمع على حساب الفئات الأخرى، فتفقد الثقة بالسلطة إذا أحست بأنها تتعرض للتهميش

---

[1]– محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

[2]– المرجع السابق، ص60.

[3]– شعبان الطاهر أسود، **علم الاجتماع السياسي**، مصر، الدار المصرية –اللبنانية، 2001، ص 89.

[4]– حميد السعدون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

والاضطهاد بسبب تميُزها عن الجماعة الحاكمة. وهو الأمر الذي يحدث في أغلب الدول الإفريقية.

من أهم المشاكل التي يعاني منها كذلك النظام السياسي **مشكلة الاندماج**، التي تعد من أعمق صور الوحدة الاجتماعية، فهي تلغي كل مظاهر التعبير عن الوجود الاجتماعي من خلال خلق التوافق بين مختلف القطاعات ذات المصلحة الواحدة، وقدرة النظام السياسي على التجاوب معها بما يخلق فكرة الولاء ضمن المجتمع السياسي والاندماج يأخذ عدة أشكال أهمها:

- ✓ **الاندماج الحضاري:** ويقصد به تحقيق الوحدة بين السكان برغم اختلاف العناصر الحضارية والأصول الاثنية والتغلب على كل النزاعات الاثنية والإقليمية، من خلال بناء سلطة موحدة تدين بالولاء للمثل العليا للمجتمع السياسي ككل[1].
- ✓ **الاندماج القيمي:**هو إيجاد أرضية للحد الأدنى من الإجماع على القيم السياسية والاجتماعية التي يهدف المجتمع إلى تحقيقها، إذ يُعد الاتفاق عليها شرطاً أساسياً للاحتفاظ بالنظام الاجتماعي[2]، فبالرغم من أن جميع المجتمعات لا تخلو من صراع القيم ضمنها إلا أن بعض المجتمعات تجد له حلاً على عكس مجتمعات أخرى التي تعمل السلطة الحاكمة على تأجيجه وزيادة وتيرته، بل وتضاعف أوضاعه من وتيرة إلى أخرى ضمن منحنى تصاعدي، تؤدي غالبا طرق حله إلى العنف بمختلف أشكاله.
- ✓ **الاندماج السلطوي:**وهو الجهد المبذول لردم الفجوة بين الحاكمين والمحكومين هاته الفجوة التي أوجدها اختلاف الأهداف والقيم بين الحاكمين والمحكومين وهو ما ولد انفصالاً، يتسع مع الزمن ليصبح من الصعب التحكم به فليس من الممكن إيجاد مجتمع يعتمد على استخدام أدوات القهر والكبت من دون أن يوجد قبول شعبي ولو جزئي من جانب المحكومين لهذه السلطة[3].

والملاحظ على الدول الإفريقية أن الجماهير بسلوكها وقيمها التقليدية قد تكون عقبة أمام سياسات التنمية، كما أن وسائل تحقيق الاندماج والتأثير بين الحاكمين والمحكومين، خاصة وأن معظم برامج التحديث في بلدان العالم الثالث، اعتمدت على تصور سلطوي مُستبد عمل على عسكرة المجتمع ككل. فجعل الشعوب تبحث عن وجودها في التنظيمات السياسية التي تتحدث باسم

---

[1]–حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين:بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 118.

[2]– حميد السعدون، مرجع سابق، ص 62,

[3]– المرجع السابق، ص 64.

طائفي أو عنصري أو اثني أو تقسيمي، وهو ما زاد من تمسك المواطن البسيط بلاءه الضيق لقبيلته وعشيرته على حساب وطنيته والكثير من بلدان القارة الإفريقية شواهد واضحة على ذلك كما سنُبيَن في الفصول اللاحقة.

ثانيا –الانقلابات العسكرية: تُعد سمة بارزة في دول العالم الثالث عامة والدول الإفريقية خاصة، وقد برزت هذه الظاهرة للوجود بعد نيل هاته البلدان لاستقلالها، وقد صاحب معظم هذه الانقلابات عنف دموي، إما بين الانقلابيَين أنفسهم أو موجه ضدهم من قبل الحكومة. ويكون هدف الانقلاب السلطة أو الموقع الأمامي منها، وتجارب العالم الثالث مليئة بالكثير من نماذج الانقلابات العسكرية بسبب جموح المؤسسة العسكرية للسلطة هذا من جهة، وسلوكيات وقيم المجتمع السائدة من جهة أخرى[1].

والملاحظ على معظم الانقلابات العسكرية أنه يُصاحبها شكل من أشكال الاهتمام بالشأن العام، من خلال تركيزها على النشاطات الاقتصادية واهتمامها بالتنمية –أي كان مفهومها بالنسبة لكل نظام– ونجد من أمثلة ذلك جمال عبد الناصر، بيرون وسوكارنو. والتدخل العسكري من خلال الانقلابات، يوضح مدى تطور المجتمع فكلما كان المجتمع متخلفاً كان دور المؤسسة العسكرية كبيراً وكلما كان المجتمع متطورا وتدخلت القوات العسكرية كان دورها أكثر محافظة ورجعية وأبرز مثال على ذلك التدخل العسكري المستمر في القارة الإفريقية.

ثالثا– العدوان الخارجي: يعتبر من أهم المؤثرات على عملية التنمية وعلى استقرار النظام السياسي، والعدوان ضد بلد معين تُؤدي فيه الآلة العسكرية الدور الأكبر، وهو ما يجعل الشعوب غير آمنة على حياتها. وبالرغم من أن جُلَ الدول التي تشن العدوان تشنه باسم حماية دولتها القومية[2]، إلاَ أن معظم نماذج الحروب التي يعرفها العالم حروب من أجل المصلحة، سواءاً كانت مصلحة دولة واحدة أو مجموعة من الدول كما حدث الأمر في العراق. فبغض النظر عن شكل العدوان، يؤثر بشكل مباشر في استقرار النظام السياسي إذ لا يمكن لأية دولة أن تراهن على استقرار نظامها السياسي في ظل وجود تهديد خارجي يدفع بالمؤسسة السياسية إلى فرض حالة

---

[1]–صامويل هانتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سميرة فلو عبود، لبنان، دار الساقي للنشر، 1993، ص 125.

[2]–صوفي بيسيسي، **الغرب والآخرون، قصة هيمنة**، ترجمة نبيل سعد، مصر، دار العالم الثالث، 2003، ص217.

الطوارئ والتذرع بالعدوان في كل مناسبة من أجل قمع المعارضة مما يضعف البناء المؤسساتي للدولة بفعل سيطرة النخبة الحاكمة ولعل ما يحدث في العراق منذ2003 أكبر دليل على ذلك[1].

كما نجد في الدول الإفريقية نماذج عن كثير من الحكومات التي تستمر في اتخاذ العدوان الخارجي مبررا لحالة الطوارئ واحتكارها للسلطة المطلقة بعيدا عن مؤسسات الدولة الأخرى، بل أن بعض الحكومات اتخذت مجال التسلح من أجل الثراء الشخصي والعائلي، وهو ما زاد من تخلف هذه البلدان كما زاد من استباق الدول عليها بسبب ضعفها الناتج عن الفساد بمختلف أشكاله.

رابعا- النزاعات الداخلية:تعتبر النزاعات من أهم المؤثرات على عملية التنمية بمختلف أشكالها، فالمجتمعات النزاعية تعرف في أهم سماتها عدم استتباب الأمن وانعدامه في كثير من الأحيان، وهو ما يشكل أهم مشكل للتنمية فهي لا تقوم في المجتمعات النزاعية، كما أن الدولة في هذه المجتمعات تسعى إلى إحلال الأمن في المقام الأول ثم التنمية فلا يمكن قيام تنمية في ظل الحرب لأن الموارد والثروات تستنزف ضمن النزاعات والنزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطي أوضح مثال عن ذلك•.

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ربطت الأدبيات السياسية والاقتصادية التنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث وجاءت الأمم المتحدة لتكرس الفكرة عبر مناسبات مختلفة، اعتبرت من خلالها أن طبيعة المعوقات التي تعترض التنمية الاقتصادية مربوطة بخصائص هذه البلدان بحد ذاتها. ويمكن تلخيص معوقات التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

1-انتشار التصنيع وسيطرة القطاع البترولي.

2- الديون وهي المعرقل الأساسي في عملية التنمية.

---

[1]- حميد السعدون، مرجع سابق، ص ص78، 80.

• تعد النزاعات الاثنية أهم مؤثر على التنمية بمختلف مجالاتها، والدول الإفريقية مثال واضح عن ذلك فأغلب هذه الدول استنزفت الحروب خزينتها بالشكل الذي أصبحت التنمية بعيدة عن متناولها، إلى جانب أن نتائج النزاعات من فقر وبطالة ولاجئين، وأمراض بالإضافة إلى تهديم كلي أو جزئي للبنى التحتية تعد كلها من أهم المعوقات التي تعيق عملية التنمية وسوف نفصل لاحقا في ذلك.

3- قلة الخبرة والكفاءة في مجال الإنتاج والتسويق.

4- صعود سعر العقار في مناطق التمركز الاقتصادي.

5- نقص السيولة المالية.

6- قدم المؤسسات والهياكل الإنتاجية.[1]

7- نقص التخطيط والعشوائية في تقسيم العمل وعدم استخدام إستراتيجية التخصيص في الإنتاج.

8- انخفاض مستويات المعيشة حيث تعاني معظم الدول النامية انخفاضاً في مستوى المعيشة.

9- انخفاض إنتاجية عنصر العمل، وهذا راجع إلى قصور الإجراءات الإدارية والتنظيمية.

10- ندرة رؤوس الأموال وضعف التكوين الرأسمالي وسوء استخدامها، وهذا راجع إلى نقص الادخار واكتناز المعادن النفيسة والعملات الصعبة.

11- ارتفاع معدلات البطالة بسبب الظروف الاقتصادية المزرية.

12- زيادة عدد السكان وارتفاع معدل النمو السكاني بسبب زيادة معدل المواليد نتيجة الزواج المبكر وانتشار الثقافات التي تشجع على الإنجاب وانخفاض معدل الوفيات•.[2]

فالتنمية بمختلف مجالاتها تتطلب إرادة من النظام السياسي ورغبة شعبية تعمل على تكريسها، فهي ليست عشوائية بل هي عملية منظمة بخطوات محددة تهدف للرقي بالمجتمع والدولة وإخراجها من حالبة التخلف إلى حالة النمو، إلاَ أن هذه العملية تعترضها مجموعة من العوائق يختلف تأثيرها على التنمية حسب طبيعة العائق وطبيعة الدولة والمجتمع.

---

[1] -Strengthening international support measures for LDC.in: **https://www.un.org/development/desa/dpad/our-work/committee-for-development-policy.html,** (accessed December 27,2016)

• الملاحظ أنه حتى في البلدان التي تشهد نزاعات هناك ارتفاع كبير في عدد المواليد، إلاَ أن متوسط العمر منخفض بسبب الحروب خاصة بين الذكور.

[2]-عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الإقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة**، .مصر، دار التعليم الجامعي، 2013، ص ص 28، 32.

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن ظاهرة النزاعات الاثنية متشعبة جدا ومعقدة، فلا يمكن حصر دراستها ضمن نظرية واحدة أو تحليلها وفق أداة واحدة، فكل نظرية حاولت فهم أسباب النزاع وفق منظورها الخاص، وتعرضنا بالتحليل لهذه النظريات قدم لنا فهماً أفضل لأسباب هذه الظاهرة التي طبعت على الساحة الدولية وخاصة الساحة الإفريقية، هذه القارة التي تسعى منذ نيل استقلالها للخروج من حالة التخلف التي تعانيها بالرغم من كثرة الثروات والموارد.

فالتنمية هي هدف البلدان الإفريقية التي تكتلك الكثير من مقوماتها خاصة الطبيعية، إلاَ أنها لم تستطع تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما زالت التنمية الشاملة والمستدامة بعيدة المنال عنها ما دمنا لا نزال نتكلم عن رفع الدخل الفردي وإخراج هذه الدول من مشاكل الفقر والبطالة.

الفصل الثاني:

واقع التنمية في إفريقيا في ظل النزاعات الاثنية

إفريقيا هي من أقدم القارات التي عرفها العالم، إذ تتوسط قارات العالم القديم وهي ثاني قارات العالم مساحة بعد القارة الأسيوية، وتبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كلم2 وتمتلك دولها التي تبلغ أربعة وخمسون دولة خصائص مشتركة في الكثير من السمات البشرية والسياسية والاقتصادية. ويصل إجمالي سكان القارة حوالي 783، 5 مليون نسمة خمسون بالمائة منهم دون سن التاسعة عشر، مما يجعلها القارة الأكثر شباباً بين قارات العالم. كما تزخر بالعديد من الثروات الباطنية والطبيعية التي توفر لها المُقوم الأول لعملية التنمية.

يتسم المجتمع الإفريقي بالتعددية المجتمعية والاثنية، إذ أن أغلب الدول الإفريقية تعرف خريطة اثنية غنية، جعلت القارة الإفريقية من أكثر القارات التي تعرف حروباً داخلية تراوحت وتيرتها من المناوشات بين القبائل إلى الإبادات الجماعية في بعض المناطق. واليوم تُعد إفريقيا رغم الخيرات التي تتوفر فيها من أفقر قارات العالم حيث يعاني أغلب سكانها من المرض، الفقر، والنزاعات الاثنية، وهو ما جعل شعوبها في أدنى سلم الحياة وأصبح التخلف سمة أساسية لدولها خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء الكبرى.

قدم العديد من الباحثين رؤى من أجل خروج إفريقيا من التخلف، فبين من يعتبر أن أسباب بؤس إفريقيا هي النزاعات الاثنية الكثيرة التي تعرفها والتي أدت بدورها إلى عدة أزمات وبين من يعتبر أن التخلف في إفريقيا هو نتاج الاستعمار الذي استنزف خيراتها، وبين من يرى أن المؤسسات الدولية الاقتصادية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهي من أسباب التخلف في إفريقيا. فلا يمكننا أن نقدم حلول لمشكلة التخلف في إفريقيا دون معرفة المعوقات التي تعترض عملية التنمية، من خلال دراسة للمجتمع الإفريقي والنظام الاقتصادي والسياسي بالتركيز على عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن التنمية البيئية والمستدامة ما زالت مشاريع مغيبة في إفريقيا، فلا يمكن الحديث عن الحفاظ على البيئية ودخل الفرد في إفريقيا ما زال دولار وربع. ومن أجل فهم تأثير النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا رصدنا ثلاث مباحث:

المبحث الأول:الواقع العام لإفريقيا.

المبحث الثاني: النزاعات الاثنية في إفريقيا.

المبحث الثالث: التنمية في إفريقيا بين المعوقات الداخلية والتدخلات الخارجية.

المبحث الأول: الواقع العام لإفريقيا.

أُعتبر القرن العشرين عصر الدولة إذ برزت فيه منظومة الدولة القومية- أو الوطنية- بشكل لم يسبق له مثيل، وأصبحت الدولة هي الشكل السياسي المعترف به في كل الهيئات الدولية. وبالرغم من أن ظهور الأفكار السياسية حول موضوع الدولة يعود إلى الحضارة اليونانية الإغريقية مع أرسطو وأفلاطون، إلاَ أن الدولة بالمفهوم المعاصر لم تظهر للوجود إلا مع بدايات القرن السادس عشر، فالأدبيات المعاصرة تربط الدولة بالظاهرة القومية التي تطورت في أوروبا الغربية بين القرنين السادس عشر والعشرين، ومع حلول القرن التاسع عشر أصبحت الدولة القومية الصورة المثلى للتنظيم السياسي للمجتمعات الإنسانية، بحيث لا تكره ضمنها أمة على العيش مع غيرها في ظل وحدة سياسية واحدة كما لا تُفتت الأمة الواحدة إلا عدة وحدات بما يسمح بتجانس العنصر البشري على نحو يهيئ لترسيخ الوحدة الوطنية بين أفراد الدولة الواحدة، وبالتالي تتكامل الجماعة البشرية المشكلة للدولة تكاملاً يُسقط عنها أسباب التصادم المفضي إلى الضعف والتحلل[1].

إن فكرة الدولة القومية لم تكن وليدة الصدفة فقد استغرقت مدة من الزمن للتبلور، فبعد أن ساد مبدأ "**حق العروش في تقرير مصائر الشعوب**" أو بما يعرف بمبدأ الشرعية الذي يجعل من الدولة هي الملك، جاءت الثورة الفرنسية سنة 1789 بمفاهيم جديدة ارتبطت بالأساس بفكرة الحقوق الطبيعية التي جاء بها فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة **جون جاك روسو (rousseau (Jean jack.** ومن أهم المبادئ التي ارتبطت بها الثورة الفرنسية باعتباره واحداً من الحقوق الطبيعية، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرها، إلى جانب مبدأ آخر وهو مبدأ القوميات الذي يعني الاعتراف لأبناء الأمة الواحدة بالحق في تنظيم كيانهم القومي وتحقيق شخصيتهم القومية سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا على وجه الاستقلال عن غيرهم من الأمم .[2]

---

[1]-أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، ط3، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011، ص25.

2-المرجع السابق، ص ص 26، 27.

مع الغزو النابليوني لأوروبا حادت الثورة الفرنسية عن مبادئها، ففي سبيل تكوين إمبراطورية واسعة قام **نابليون** بجمع عدة شعوب تحت لواءه وتنصيب حاكم على إمارات لا يربطهم بها أية روابط بل ويجهلون لغات شعوبها، كما جمع في الدولة الواحدة شعوبا تتنافرُ لغةً وحضارة. لم يدم الغزو النابليوني طويلاً فسرعان ما أيقض التواجد الفرنسي الشعور القومي للأوروبيين والذي أوصلهم إلى مؤتمر فينا سنة 1815، فأُعيد من خلال هذا المؤتمر تنظيم أوروبا بشكل مخيب لآمال الشعوب إذ أعاد المؤتمر أوروبا إلى ما قبل الثورة الفرنسية بإعادة تأكيده على حق العروش في تقرير مصائر الشعوب مع استبعاد عضوية أي دولة جاءت حكومتها من خلال الثورة من الحلف الأوروبي.

هذه القيود التي وضعت ما لبث أن انهارت مع انهيار البنية التقليدية تحت التأثير المزدوج للإصلاح الذي حطم الوحدة الدينية والاضطراب الناشئ عن حرب الثلاثين سنة، التي قتل خلالها أزيد من ثلاثين بالمائة من السكان في وسط أوروبا باسم الاستقامة الإيديولوجية –الدينية في ذلك الوقت[1]. من هذه المجزرة برزت الدولة الحديثة التي عرفتها معاهدة وستفاليا سنة 1648*، وكان لها الفضل في إرساء الأسس القانونية لنظام الدولة بالمفهوم الحديث فسلام وستفاليا مثل نقطة تحول مهمة في السياسة الأوروبية والعالم. وبذلك أصبحت الدولة هي المثال الأعلى للتنظيمات السياسية فأعتبر كل من **كينيث نيوتن وجان فان ديث (Kenneth.N and j.van deth)** :"أن الدولة هي الكثير من الوسائل المختلفة التي تسعى لتحقيق الالتزام (....) "[2]. انطلاقا من هذا التعريف فالدولة تمتلك عددا من الصفات تمنحها إمكانية التعريف الدقيق باعتبارها صفات تميز الدولة عن غيرها من المؤسسات وهذه الصفات هي:

1- أن الدول تختلف عن بعضها البعض في حجمها ومساحتها.

2- كل الدول على اختلاف حجمها تولي أهمية خاصة وكبيرة لشكل الحكومة .

---

[1]– هنري كيسنجر، **نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين–هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟**–، ط 2، ترجمة عمر الأيوبي، لبنان، دار الكتاب العربي،، 2003، ص ص11، 12.

* بعد حرب طويلة بين الكاثوليك والبروتستانت تضافرت الجهود الفرنسية والسويدية من أجل التغلب على الإمبراطورية الرومانية عام 1646 ثم بدأت المفاوضات لتسوية النزاع، ليتم التوقيع على معاهدة وستفاليا في 24 أكتوبر 1648 .

[2] - Keneth Newton and Jan.v.van Det , **fondation of comparative politics** ,Britannia ,Cambridge university press,2007,P 5.

3- أن الدول الصغيرة أمثال الفاتيكان وموناكو هي دول، لكن ليس بالإمكان مقارنتها بدول أمثال فرنسا وألمانيا مثلا.

4-الدول هي فواعل في السياسة العالمية تصطدم بتنظيمات أعلى منها.

5- بعض الدول تملك حدود معترف بها وبعضها يملك حدود متنازع عليها.[1]

6-هناك دول في إفريقيا وآسيا أنشأت تعسفا وجبرا من قبل الاستعمار الأوروبي لم يراعى في تقسيمها المجموعات الاثنية.

7- مصطلح الدولة هو ليس منغلق تماما أمام المصطلحات الأخرى مثل:الأمة، الوطن، النظام السياسي، الدولة الأمة.

استنتج كل من **كينيث نيوتن وجان فان ديث،** أن مصطلح الدولة هو مفهوم مشوش لأننا نرى استعمالات مختلفة له خاصة في وقتنا الحاضر، لذلك اعتبرا أن الدولة عبارة عن خلاصات البناء التي نتجت عن تباينات الإنسان المختلفة في حياته الاجتماعية. والتي استطاع من خلالها الوصول إلى المجتمع السياسي، وتمتاز بكونها تتضمن التجمعات الأخرى.[2]

الدولة من خلال هذا المنطلق تتكون من ثلاث أشياء "**الإقليم، الشعب، والسيادة**" أو بما يعرف عند **فيليب برو (Philippe braud)** بنظرية الخصائص الثلاثة، التي تُلخص في أن الدولة توجد عندما تكون على إقليم يكون فيه شعب **متجانس قيمياً وثقافياً** وتُمارس القوة القانونية فيه مُنظمة تعمل على احتكار القوة الشرعية.[3]

من خلال ما أوردناه عن تطور الدولة القومية في أوروبا نستنتج أن الدولة في أوروبا لم تكن وليدة صدفة كما لم تنشأ اعتباطيا بل جسدت تطور تاريخ شعوب كافحت من أجل حقها في العيش مع جماعات متجانسة قيمياً وثقافياً. إذ استغرق نشوء الدولة بالشكل الذي نعرفه اليوم أكثر من أربعة قرون، سعت خلاله الشعوب الأوروبية إلى إيقاف الحروب والنزاعات من خلال بناء وعي قومي يرتكز على ضرورة التلاحم والتعايش بين المجموعات الاثنية المختلفة، إذا توفرت الرغبة في العيش المشترك من أجل المصلحة العامة.

---

[1]- Ibid,p7.
[2]-Ibid,p 8
[3] - Philippe Braud,**sociologie politique** ,Alger, casbah éditions,2004,p 80.

من القارة الأوروبي إلى القارة الإفريقية التي وجدت نفسها بعد نيلها للاستقلال، تتجه لاستيراد نموذج الدولة الغربي بإيعاز من الدول التي استعمرتها. فغداة استقلالها لم تجد المجتمعات الإفريقية من بديل سوى استيراد نموذج الدولة الغربي الذي اعتبر نموذج غريب عن المجتمعات الإفريقية ذات التنوع الاثني، وبذلك بعد أن كان القرن العشرين بداية بناء الدولة في إفريقيا صار الحديث اليوم في القرن الواحد والعشرين عن تراجع في فكر وبنية الدولة، بحيث أضحى مصطلح التفكيك أوالتفتيت يترافق مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها وتأسيس مشروعها التحديثي، لضمان استقرارها وثباتها ضمن بيئة داخلية تعرف تعدداً اثنياً كبيراً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فنهاية الحرب الباردة جعلت فكرة الدولة التقليدية تنهار من خلال زاويتين:

1- حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2- النزاعات داخل الدولة الواحدة حيث اعتبر **جوتليب** أن مهمة العالم في ما بعد الحرب الباردة تكمن في إيجاد آليات وضمانات تكبح انفجار القوميات وتمهد لها القنوات التي تتدفق فيها بيُسر وسلاسة من أجل الحفاظ على الاستقرار.[1]

فهل كان الخيار الإفريقي في تبني نموذج الدولة الغربية من أجل قيادة مجتمع متنوع اثنياً خياراً صائبا، أم أن الدول الإفريقية بحاجة إلى إيجاد نموذج خاص بها يستطيع التكيف مع خصوصياتها ؟

المطلب الأول: المميزات العامة للدول الإفريقية إبان الحرب الباردة.

عانت إفريقيا ولعقود طويلة من الزمن ويلات الاستعمار الأوروبي الذي ما انفك طيلة مدة وجوده فيها يستنزف طاقاتها وثرواتها، ليتركها بعد استقلالها تتخبط في عدة أزمات كان مسببها الأول الاستعمار فقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية إلى بروز الدولة الحديثة في إفريقيا، والتي عُرفت في أدبيات السياسة بدولة ما بعد الاستعمار[2] (post colonial state) نظرا لكونها دول رسم

[1]-نبيل راغب، **هيبة الدولة التحدي والتصدي**، مصر، دار غريب للطباعة والنشر، 2004، ص 39.

[2]-سعد ناجي جواد، **قضايا إفريقيا معاصرة**، ط1، عمان، زهران للنشر والتوزيع، د س ن، ص 129.

حدود معالمها الرئيسية الإرث الاستعماري• من خلال قضيتين أساسيتين: الأولى طبيعة الدولة ذاتها، والثانية قضية الحدود السياسية وما سببته من نزاعات سواء نزاعات حدودية أو نزاعات داخلية.[1]

تميزت الدول الإفريقية بمميزات خاصة عن غيرها من بلدان العالم الثالث رغم اشتراكها في بعض الخصائص، فإفريقيا تعرف خصوصيات خاصة نابعة من طبيعة القارة بكل ما تحمله من موروثات اجتماعية، اقتصادية، وسياسية فقد قامت السياسية الإفريقية خلال الحرب الباردة بمحاولة بناء الدولة إلا أنها وجدت نفسها تتجه نحو بناء نظم تسلطية ساهمت فيها مجموعة عوامل بعضها جاء نتيجة اختيار النخبة كنظام الحزب الواحد والذي أدى إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية، وبعضها كان لصيقا بالمجتمع الإفريقي كظاهرة القبيلة والتعددية الاثنية. ومن أهم مميزات الدول الإفريقية خلال الحرب الباردة نجد:

الفرع الأول: المعادلة الحزب الواحد.

اتجهت الدول الإفريقية بعد استقلالها إلى غرس بناها المؤسساتية من خلال نقلها للمؤسسات الاقتصادية، والإدارية، والسياسية وحتى الثقافية القائمة في الدول الاستعمارية. وبذلك تشكلت دول حديثة بمؤسسات قانونية وسياسية لم تأتي كنتيجة لتطور طبيعي داخلي، بل جاءت مفروضة أو مقتبسة من أصل أجنبي.

اعتمدت أغلب الدول الإفريقية بعد استقلالها نظام الحزب الواحد كنمط من أجل إدارة وبناء الدولة. فكانت تونس أول دولة تتبنى نظام الحزب الواحد سنة 1956 ثم غانا سنة 1957 كأول دولة من جنوب الصحراء، ثم أعقبتها عدة دول إفريقيا وخلال سنة 1967 كانت خمسة وثلاثين دولة من أصل تسعة وأربعون تعتمد نظام الحزب الواحد، وحتى في الدول التي أقرت بنظام

• كانت بدايات احتكاك إفريقيا بأوروبا خلال سنة 1434 مع مرور سفن برتغالية برأس "بوجادور" في موريتانيا، وخلال سنة 1475 إلى "فرناندوبو"، وفي عام 1483 زار البحارة البرتغاليون العاصمة بنين التي كانت أكثر ممالك الساحل تنظيما في تلك الفترة، ومع اكتشاف القارة الأمريكية ظهرت الحاجة إلى الرقيق وبدأت تجارة الرقيق خلال القرن 15 .

[1]–جابرييل ايه.ألموند وجي بنجاهم باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر:نظرة عالمية**، الأردن، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 890.

التعددية الحزبية مثل رواندا، نيجيريا، زامبيا، والمغرب فان النظام الرسمي كان يتجه دائما نحو ضرب المعارضة وإبقاء الحزب الموالي للنظام كحزب أساسي في الممارسة السياسية[1].

قدمت عدة تفسيرات حول أسباب اتجاه الدول الإفريقية لتبني نظام الحزب الواحد في الممارسة السياسية. واعتبر **جيمس كولمان (James Coleman)** في تحليله للمجتمعات الإفريقية أن ترسيخ منطق الحزب الواحد في إفريقيا غداة الاستقلال، يعود إلى الرغبة في تحقيق الاندماج الوطني[2]، فمعادلة الحزب الواحد تضمن الاستقرار السياسي من خلال جمع المواطنين كافة في إطار واحد يضمن عدم تعريض الممارسة السياسية للخطر. كما أن طبيعة المجتمعات الإفريقية المعروفة بالتعدد الاثني والقبلي كانت من أهم مبررات اختيار نمط الحزب الواحد، فالنزاعات والتوترات الكامنة في المجتمعات الإفريقية لو طرحت للمناقشة في البرلمان والصحافة فان تماسك الدولة الحديثة سيتعرض لخطر محقق، كما أن الساسة الإفريقيين اعتبروا أن حسم النزاعات داخل الحزب الواحد يعتبر أكثر فعالية*من حسمه ضمن التعددية الحزبية.

فيما اعتبر بعض المحللين أمثال **ب.س.لويد (B.S.lewed)** أن اتجاه إفريقيا نحو تبني نظام الحزب الواحد يُبرره التقليد الموروث، فهو يشبه ما كان يحدث في الممالك التقليدية حيث يتوسط الملك بين الجماعات الاثنية المتنافسة، بحيث لم يكن مجلس شيوخ القبائل منقسما إلى جماعات أو أحزاب متعارضة على طول الخط دائما، بل كان موقف كل جماعة يتغير حسب تغير القضايا المطروحة وتتم الموافقة بالإجماع على قرارات الملك أو مجلس الشيوخ. ويؤكد **لويد** على فرضيته من خلال الربط بين ما سبق وبين الممارسة السياسية، فالأحزاب الناجحة في توليها الحكم وجدت الفرصة لتعزيز هيمنتها وتقليل نفوذ وفعالية خصومها، وبذلك اتجهت الحكومات إلى توزيع الخدمات في الدوائر الانتخابية التي تشجع أعضاء حزبها. أما الأقاليم التي تضم الأحزاب المعارضة فتجد نفسها مُعرضة للتخلف والإقصاء، ومن تم يجد أعضاءها أنفسهم مضطرين إما إلى

---

[1]– سعد ناجي جواد، **قضايا إفريقية معاصرة**، ط1، الأردن، زهران للنشر والتوزيع، د س ن، ص 110.

[2]-Ahmed mahiou , la vénement du parti unique en Afrique noire d'expression française ,paris,editionspichon, 1969, p 245.

*غداة الاستقلال كانت شرعية السلطة الحاكمة تستمد بالأساس من الشخصية الكاريزمية للرئيس الذي غالبا كان ضمن الذين قاوموا الاستعمار، وبالتالي يتأكد هنا دور الزعيم معبود الشعوب الذي وحده القادر على فر ض الوفاق بين الجماعات المتصارعة ذات الآراء المتعارضة .

الاستسلام لحزب الحكومة أو أن يصوتوا إلى جانب آخرين في الانتخابات القادمة[1].

يضيف **لويد** إلى جانب العوامل السابقة التي دفعت إلى تبني نظام الحزب الواحد، عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو حب الزعماء الأفارقة للسلطة، نظراً لما تجره من مزايا عديدة على المستوى المادي[2]، وهو ما يدعمه **كروا فورد يونغ (Croe Ford Young)** الذي اعتبر أن الحركات السياسية التي كانت سائدة قبل استقلال الدول الإفريقية تمكنت بعد الاستقلال من تحقيق السيطرة التامة على دولها من أجل الحفاظ على مزايا سياسية وشخصية مثل حزب الاتحاد الوطني الإفريقي في تنزانيا، حزب غينيا الديمقراطي في غينيا، وحزب الدستور الجديد في تونس، مستغلين إلتفاف الشعب حولهم في المرحلة التي سبقت الاستقلال.[3]

على الرغم من تعدد التفسيرات التي قدمت لتبرير تبني الدول الإفريقية لنظام الحزب الواحد، إلاَ أن جُل الباحثين يتفقون على أن الدول الإفريقية كغيرها من دول العالم الثالث، تشبعت بالإرث الاستعماري الذي كان له أكبر دور في بلورة أطر ومؤسسات الدولة الإفريقية فيما بعد الاستعمار من خلال نقطتين رئيسيتين:

الأولى: أن الدولة الاستعمارية هي التي غرست لبنة الحكم التسلطي الذي عرفته الدول الإفريقية من خلال الحزب الواحد حيث أن الحكم الذي طبقته في هذه الدول كان يهدف للسيطرة على شعب مستعبد بعقلية آمرة، من خلال حكم أبوي تربطه علاقة هيمنة مع السكان، وقد كانت خواص الدولة المستعمرة هذه متأصلة في روتين الإدارة اليومي، وكانت تعتبر السكان المحليين من الناحية القانونية والعملية تابعين وليس مواطنين، وعلى الرغم من أن القيادة الإفريقية سعت إلى استئصال هذا الإرث إلاَ انه بقي متجردا في ذهنيات كوادر الدولة التي عجزت في مراحل عديدة عن إزالة التشوه الذي أصاب العلاقة بين المجتمع والدولة.

الثانية: يرتبط هذا الإرث بالأول حيث أن الإدارة الاستعمارية اعتمدت في إداراتها للدول الإفريقية على نظام مركزي، يقوم على أساس القيود التنظيمية المكثفة خاصة بالنسبة للإدارة الفرنسية، وبذلك يرجع مركزية الممارسة السياسية والاقتصادية للحزب الواحد إلى هذا الموروث الاستعماري.

---

[1]– ب.س .لويد، **إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة شوقي جلال، الكويت، مطابع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996، ص ص228، 229.

[2] –Ahmed Mahiou ,Ibid, p 247.

[3]– جابرييل ايه.ألموند وجي بنجاهم باويل الابن، مرجع سبق ذكره، ص 894.

كان من نتائج تبني نظام الحزب الواحد أن القادة السياسيين الذين هللوا لشعار أن الحزب الواحد يحقق الاندماج الوطني عملوا جاهدا للقضاء على المعارضة، فلجأ الحزب الحاكم غالبا إلى استعمال سياسة الاحتواء عن طريق المفاوضات والإغراءات بشتى أشكالها من أجل تذويب كل الأحزاب السياسية المعارضة في إطار تشكيلة الحزب الحاكم. كما تم استخدام سياسة الاحتواء باستخدام الوسائل القهرية في حالة معارضة إحدى التشكيلات السياسية للحزب الحاكم، فابتداء من سنة 1968 اختفت كل الأحزاب المعارضة في الدول التي تبنت نظام الحزب الواحد، ففي موريتانيا مثلا تم حظر حزب النهضة المعارض سنة 1960 فيما أعلن الرئيس التشادي **طوم بالباي** عن حظر كل الأحزاب السياسية المعارضة، وفي أكتوبر من سنة 1964 أعلن الرئيس السنغالي عن إلغاء حزب "الجبهة الوطنية السنغالية"، وفي غينيا تم استبعاد كل الأحزاب السياسية لصالح بقاء الحزب الديمقراطي الغيني.

إلى جانب محاولة طمس الأحزاب المعارضة كانت سياسة الحكومات تتجه لدعم الحزب الواحد من خلال عدة سبل، حيث أعتمد على نظام انتخابي قائم على القائمة الوطنية ذات الأغلبية البسيطة في دورة واحدة، وتم تركيز كافة السلطات في أيدي رئيس السلطة التنفيذية مع الحد من الحريات العامة[1]. لذلك اعتبرت دولة ما بعد الاستعمار (Autoritarian state) في إفريقيا نموذجاً للدولة التسلطية، فالنظام السياسي يستمد شرعيته من احتكار السلطة ذاتها فه لا يسمح بالمعارضة المكشوفة ولا بقيام منافسة سياسية منظمة من خارج الحزب الحاكم، مع أنها قد تسمح في بعض الأحيان بقيام منافسة من داخل الحزب الحاكم، إلاَ أن السلطة في النهاية بيد الحاكم وهو ما جعل كل من "**روبرت جاكسون**" و"**كارل روزبرغ**" يصفون الأنظمة السياسية الإفريقية المعاصرة بأنظمة الحكم الفردي[2].

لقد تبين أن التحول من حركة وطنية تعبر عن المظالم العديدة التي أفرزها الحكم الاستعماري إلى حزب حاكم يتحمل مسؤوليات رفاهية الشعب مهمة في غاية الصعوبة، خاصة أن القادة الإفريقيين لم يستوعبوا حقيقة أن الدولة لا تُبنى بين ليلة وضحاها، فبينما استغرقت الدول الأوروبية قرون من أجل إقامة الديمقراطيات الدستورية، حلُمت الدول الإفريقية أن تتحول فورا من العبودية

---

[1]-- Ahmed Mahiou,O p.cit,p142.

[2]– جابرييل ايه.ألموند وجي بنجاهم باويل الابن، مرجع سابق، ص 894.

الاستعمار إلى الديمقراطيات النيابية. فكانت النتيجة صعوبات كبيرة لم تُفشل الدولة فقط، بل عملت على وضع فجوة كبيرة بين الدولة والمجتمع. وهو ما مهد لاندلاع النزاعات الاثنية والانقلابات العسكرية في معظم إفريقيا.

كان اتجاه الدول الإفريقية إلى تبني نظام الحزب الواحد يهدف بالأساس إلى محاولة تحقيق الانسجام داخل المجتمع الواحد بعد أن حافظت على الحدود الموروثة عن الاستعماري بكل مشاكلها وسلبياتها، إلَا أن اعتمادها لهذا النمط لم يجعلها بمنأى عن الاضطرابات، والتي من أهمها ظاهرة الانقلابات العسكرية التي ميزت الدول الإفريقية كما سنرى.

الفرع الثاني: ظاهرة الانقلابات العسكرية.

تُعد ظاهرة الانقلابات العسكرية من أهم نتائج تبني نظام الحزب الواحد، إذ بعد الاستقلال أصبح للجيش دور كبير في السياسة في دولة ما بعد الاستعمار، حيث أن تعاقب نفس الأحزاب الحاكمة والقائمة بالأساس على اعتبارات اثنية على مقاليد السلطة أدى إلى إنتاج نفس التركيبة الاجتماعية والسياسية المتكونة من نفس العناصر العرقية على مستوى السلطة. ومن الأمثلة على ذلك أنه في السودان قبل انفصال دولة جنوب السودان تولت العناصر الشمالية حكم البلاد منذ استقلال البلد من سلطة الانجليز.[1]

كانت أول تدخلات الجيش في السياسة في مصر سنة 1952، ثم تلتها السودان سنة 1958، ليتحول التدخل العسكري من ظاهرة معزولة إلى وباء في الفترة الممتدة من سنة 1965 إلى سنة 1966. حيث أسقطت الجيوش ستة من الأنظمة الرئيسية في إفريقيا، تضم بلدان رئيسية مثل الجزائر، نيجريا، الزائير ومنذ ذلك الحين وحتى سنة 1988 لم تمضي سنة واحدة دون انقلاب عسكري، وخلال الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى غاية سنة 1990 حدث أربعة وسبعون انقلاب ناجح في ثلاثين دولة، وفي أواخر الستينات كان ما يُقارب أربعين بالمائة من الدول الإفريقية يترأسها عسكريون.[2]

---

[1] -René Otoyek, Afrique : les identités centre la démocratie ,France, **cahiers de science humanes**, N °10 , édition de l'aube p23.

[2]- جابرييل ايه.ألموند وجي بنجاهم باويل الابن، مرجع سابق، ص 893

والجدول التالي يبرز الانقلابات التي عرفتها إفريقيا غداة الاستقلال:

جدول رقم (02) :الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

الدولة	سنة الانقلاب العسكري
مصر	1952.
السودان	1958 /1969/ 1989
بوركينا فاصو	1966/ 1983
أوغندا	1962/1971/ 1986
بنين	1982
بورندي	1976
غانا	1966/1972/1978/1981
الزائير	1965
نيجريا	1966/1975/1976/1983/1985
الصومال	1996
الكونغو	1968/1977
ليبيريا	1980
أثيوبيا	1984
مالي	1986
السيراليون	1961
السينيغال	1962
غامبيا	1981
الجزائر	1965
الجماهرية الليبية	1969
كينيا	1982

تشاد	1979/1975
موريتانيا	1984/1979/1978
جزر القمر	1978/1976/1975
مدغشقر	1975/1971
الغابون	1964
غينيا بيساو	1980
رواندا	1973
إفريقيا الوسطى	1965

المصدر:من انجاز الباحثة اعتمادا على :جابرييل ايه.ألموند وجي بنجاهم باويل الابن، مرجع سابق ص ص 881، 888 وب.س لويد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الملاحظ من خلال الجدول كثرة الانقلابات العسكرية التي شـــهدتها إفريقيـــا، وكـــان مبـــرر العسكريين القوي الذي تقلدوا به السلطة هو تعسف الحزب الواحد، واحتكار الأقلية الحاكمة للحكـــم والثروة، بل أنهم أضافوا أنهم تقلدوا السلطة بالانقلاب من أجل محاولة ردع الفوضى التـــي تعـــم البلاد، وأنهم سينسحبون مع هدوء الأوضاع، لكن هذا لم يحدث إلا في حالات قليلة مثل ما حـــدث في غانا سنة 1966، نيجيريا سنة 1979، والسودان سنة 1985.

غير أن **صامويل هنتجتون** في حديثه عن التحول الديمقراطي اعتبر أن هذه التفسيرات غيـــر منطقية، فأسباب الانقلاب تعود بالدرجة الأولى إلى غياب وضعف المؤسسات السياسية الفعالة فـــي المجتمع القادرة على التحديث وفض المنازعات.[1]

[1] -Huntigton.s.p and Nelson.j,m , **No easy choice :political participation in developing countries** ,Britannia, Harvard university press,1976, P 66.

*يعد مفهوم البناء الاجتماعي Social structure من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية الحديثة، طوره "رادكيلف براون" الذي تحدث بإسهاب عن المجتمعات التقليدية والعلاقات التي تربط مختلف الأعراق وتأثيرها على البناء السياسية للدول.

بغض النظر عن التفسيرات التي قدمت لتبرير الانقلابات العسكرية في إفريقيا، فان هذه الانقلابات تبقى نموذجاً للنظام العسكري الذي أصبح طابعاً يميز الحياة السياسية الإفريقية، إذ أنه يقوم على قطع العلاقة مع الشرعية السابقة من خلال تجميد أو إلغاء كل المواثيق والدساتير، إلاّ أنه يبقى في أصح تفسيراته تجسيد للصراع داخل النخبة الحاكمة التي لا تجد من سبيل للوصول إلى السلطة والحصول على مزاياها سوى استخدام الجيش كمنفذ قوي لذلك . فظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا ليست ظاهرة عرضية أو خاصة ببلد دون غيره، بل هي صبغة عامة صبغت الدول الإفريقية خلال عقود من الزمن. ميزتها أنها لا تختلف عن القيادات السياسية إن لم تكن أشد تعسفا، فمعظم هذه الانقلابات العسكرية عملت بعد توليها السلطة على دثر معالم المشاركة السياسية من خلال إلغاء الأحزاب السياسية سواء إن كان نظام تعددي أو نظام الحزب الواحد.

الفرع الثالث: القبيلة كأساس للبناء الاجتماعي والسياسي في إفريقيا.

تشير الدولة إلى الوحدات السياسية ذات الأرض والتي تحدها حدود سياسية وتقوم فيها حكومة تمارس أعمال السيادة وتنظم العلاقات بين أفرادها، أما الأمة فتشير إلى أن غالبية مواطني هذه الدولة يعتبرون أنفسهم جزءاً منها فهم كويتيين إن كانوا في الكويت وفرنسيين إن كانوا في فرنسا. إن هذا المفهوم للدولة والأمة هو الذي جعل المجتمع الأوروبي يتكامل مع الدولة في إطار اعتراف متبادل بأهمية كل منهما للآخر، بالانتقال إلى إفريقيا نجد أن النيجيري مثلا قد يدين بولاء للدولة ولكنه يُسبق على ولاءه لدولته ولاءه لقبيلته التي جاء منها ونشأ فيها، فهو يُقدم نفسه أولا باسم قبيلته ثم باسم دولته وهو ما خلق مشاكل عديدة في إفريقيا عصفت بالوحدة الوطنية لدولة ما بعد الاستعمار.

قبل الحديث عن أهمية القبيلة في البناء الاجتماعي والسياسي في إفريقيا، بجدر بنا التعرض لمفهومها، حيث يعرفها **شبرا** بأنها :" إطار تنظيمي يعم في المجتمعات التقليدية، يعمل من خلال قوانين خاصة على الحفاظ على تمايزه إزاء الجماعات السياسية الأخرى المجاورة، إذ أن أعضاء القبيلة الواحدة يعرفون أن هناك بعض الالتزامات والأعراف التي يلتزمون بتطبيقها في علاقتهم مع بعضهم البعض والتي لا يلتزم بها أعضاء القبائل الأخرى، تتميز العلاقات فيما ما بين الجماعات القبلية بالاعتماد على مبدأ القوة الذاتية التي تُمكن الجماعة من الحصول على حقوقها من الجماعات

الأخرى المناظرة لها"[1] .

وفي كتابه "الأنساق السياسية الإفريقية" اعتبر **رادكيلف براون (Radcliffe Brown**) أن الوحدة الأساسية في إفريقيا هي القبيلة، ويقصد بها حدود لجماعة إقليمية يلتزم أعضاءها بقانون واحد ويشعرون أنهم يخضعون لنفس الجزاءات المباشرة أو غير المباشرة، ويتفقون على نظم مشتركة لتسوية المنازعات التي تقوم بينهم كأعضاء في جماعة متمايزة.

أما **دافيد استون** فاعتبر أن:" القبيلة من بين التنظيمات التقليدية التي تختلط فيها الأنساق الاجتماعية والسياسية حيث يكون النسق السياسي مغمورا في البناء القرابي ومكوناته، أين يلعب الزعيم السياسي دورا رئيسيا في الحياة الشعائرية والاقتصادية (...) فضلا عن دوره الرئيسي كصاحب السلطة في الوحدة القرابية التي ينتمي إليها".[2]

فيما يعرفها قاموس الفكر السياسي الصادر عن دار **بالغراف ماكلينار** من خلال منظورين الأول المنظور الأنتربولوجي والذي يعتبر أن القبيلة هي مجموعة من الأفراد يميلون للعيش معا، تقوم القوانين الموضوعة من قبل الزعماء بحفظ العلاقات فيما بين الأفراد ويدين أفراد القبيلة بالولاء لزعيمها.

أما المنظور الثاني فهو منظور القانون الدولي الذي لا يعتبر القبيلة فاعل في العلاقات الدولية، فهي غير معترف بها. وتمثل تنظيما داخل الدول يرفض الاعتراف بسلطة التنظيمات الحديثة، ويمثل مشكلة كبيرة لأنها تنافس الدولة في ولاء الأفراد[3].

من خلال التعريف الأخير نلاحظ أنه على غرار التعاريف الأخرى، اعتبر أن الأفراد يطيعون زعيم القبيلة بفعل القانون الموضوع، فهذا التعريف جعل من العادات والتقاليد قوانين لأنها في إلزاميتها للأفراد وممارساتهم ترتقي لإلزامية القانون.

أما **سير هنري مان** فيرى أن القبيلة هي من خصائص المجتمع البدائي الذي لا يتكون من أفراد وإنما يتكون من جماعات من الناس، مُتحدين بروابط قربى الدم سواء كانت لحمته واقعية أو

---

[1]– محمد عبده محجوب، **الأنتربولوجيا السياسية**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1976، ص ص 50، 51.

[2]– المرجع السابق، ص 64.

[3] -Roger scruton , **la palgrave Macmillan dictionary of political thought** , new York , third Edition,2007,p702.

وهمية فهو مجتمع يقوم على الولاء لرؤساء القبائل الذين يتمتعون كما يقول **ديفيد ليتان** بشرعية لا بسلطة تحولت مع الوقت إلى عادة.[1]

من خلال التعاريف المقدمة نعتبر أن القبيلة إحدى أهم التنظيمات المجتمعية التي تنظم المجتمع الإفريقي، كانت منذ قرون خلت تقوم على أساس وحدة الدم وتمايزها عن غيرها بفعل اختلاف القوانين والأعراف، إلاَ أن الإدارة الاستعمارية في إفريقيا عملت على جعل التمايز القبلي تمايزا طبقيا حيث قسمت المجتمعات الإفريقية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هم السلالات المكونة من الأجانب والعرب الملونين والقادمين من آسيا وأوروبا، بينما تظم المجموعة الثانية القبائل وهم أهل البلد وتخضع المجموعة الأولى للقانون المدني القادم من أوروبا، بينما تخضع المجموعة الثانية للقانون العُرفي الخاص بكل قبيلة•[2]. وبذلك قام الاستعمار بتغذية التمايز القبلي بين الأفراد .

فبعد استقلال الدول الإفريقية تحدث الكثيرون أن القبيلة في طريقها للزوال بفعل تبني نموذج الدولة الحديثة، إلاَ أن ذلك لم يحدث بل برزت نوعان من القبائل، النوع الأول يقوم على نظام مركزي بحيث تنظم القبيلة مختلف الشؤون الإدارية، والقضائية، والسياسية لأفرادها وترتبط فيها السلطة والقوة بتوزيع الثروة والمكانة ومن أمثلة هذا النوع نجد قبيلة "**البانيانكولي**" في أوغندا، "**اليوربا**" في نيجريا، "**الزولو**" في جنوب إفريقيا و" **الاشانتي**" في غانا. أما النوع الثاني فتنقصه الحكومة والإدارة والمؤسسات القضائية، ومن أمثلته قبيلة "**النوير**"في السودان و"**الايبو**" في نيجريا.

كما نجد هناك اختلافات بين القبائل المستقرة والقبائل الرعوية كما يختلف حجم الجماعة من بضع أسر محدودة العدد إلى جماعات قد يصل عددها إلى عشرة ملايين نسمة، بحيث تصبح أقرب إلى الشعوب منها إلى القبائل.[3] ومن الملاحظ أن القبائل في إفريقيا تعيش في محيط واحد تتفاعل فيما بينها من خلال الجماعات أكثر منها بين الأفراد، وبما أن أساس التمايز بين القبائل هو ثقافتها

---

[1]– المرجع السابق ص 222.

•قد تتجاور قبيلتين وتتحدثان نفس اللغة ولكن تحكمهما أعراف مختلفة وبذلك لا يمكنهما أن يتصورا مستقبلا مشتركا.

[2]– محمود ممدني وآخرون، **مفاهيم عالمية، الهوية من أجل حوار بين الثقافات**، ترجمة عبد القادر قنيني، ط1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2005، ص 121.

[3]– محمد عبد الغني سعودي، **قضايا افريقية**، الكويت، مطابع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، ص203.

وهويتها الاثنية التي تميزها عن غيرها، فان القبائل في تعامله مع بعضها تتعامل على أساس هـذا التمايز بما يحمله من تناقضات. وبالتالي لا يمكن لهذه القبائل أن تتصور مسـتقبلا مشـتركا مـع بعضها وهو الأمر الذي يجعل ولاء الأفراد للقبيلة قبل الدولة.[1]

فالولاء القبلي يعطي للأفراد إحساسا بهويتهم ويُقيم ثقافاتهم الخاصة ولم يبقى هذا الولاء قصرا على الجانب الاجتماعي فقط بل امتد إلى الجانب السياسي، إذ نجد أن أبرز مظاهرها هي الأحزاب السياسية التي تقوم على أساس قبلي مما يجعل معاركها السياسية هي في الأصـل معـارك قبليـة تتحول إلى معارضة وخصومة وعداوة، تنسى فيها الأحزاب المصلحة العامة لصـالح المصـلحة القبلية الضيقة وقد فسر البعض ذلك بغلبة نظام الحزب الواحد وكذا تعاقب الحكومات العسكرية إلى الروح القبلية.

فالأحزاب في إفريقيا لا تقوم على برنامج سياسي واضح بل تقوم على خطوط قبلية متصارعة جعلت تبرير الحزب الواحد أسهل بالنسبة للساسة، باعتبار أن فتح المجال للأحزاب لا يعني التعددية السياسية بقدر ما يعني التناحر القبلي، وليس أدل على ذلك ما حدث لزامبيا قبل عام 1972 التـي كانت تعتمد على نظام تعدد الأحزاب يقوم على أساس قبلي وبما أنها دولة حبيسة• فقد فتح المجـال للدول المُعادية لها بالتدخل والتآمر على حكومة كواندا[2].

منه نجد أن القبيلة في إفريقيا ليست بناء اجتماعي بقدر كونها نظام شامل يتغلغـل فـي كـل الجوانب الحياتية ليس بالإمكان إزالته بسهولة، إذ أن الدول الإفريقية لم تستطع إلى الآن أن تصل إلى الوحدة الوطنية بفعل هذا الإرث الاجتماعي الذي يمتد عبر قرون وترفض الشـعوب التخلـي عنه، فبالمقارنة البسيطة بين الدولة القومية التي تقوم على أساس الوحدة الوطنية وبين القبيلة نجـد أن كليهما يحتويان على شعور بالانتماء الجماعي والتراث المشترك، فأعضاء القبيلة الواحدة لديهم طرق عيش متشابهة لحكم أنفسهم وأشكال للعبادة، كما تخضع القبيلة لسلطة الرئيس أو الزعيم الذي

---

[1]– المرجع السابق، ص 206.

• دولة حبيسة يقصد بها ليس لها منافذ بحرية.

[2]– المرجع السابق، ص 207.

يعمل على تطبيق العادات ولا يمكن أن تسلخ الفرد عن عشيرته• أو قبيلته لأن الشعور الذي يُحس به الفرد نحو قبيلته يشبه الشعور الذي يحس به الفرد اتجاه أمته. والفرق بينهما أن الأمة تتكون من مجموعة الوحدات الاجتماعية الصغيرة من قبائل وعشائر وأسر، والتي يجب أن يكون انتماؤها وولائها إلى المجموعة الكبرى من السكان الذين يسكنون أرضا مشتركة، وهذا ما تعجز الدول الإفريقية في الوصول إليه، مرحلة ما بعد القبيلة ألا وهي الأمة.

بذلك نستنتج أن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا والتي قامت على شاكلة الدولة الوستفالية لم تستطع تحقيق التجانس الاجتماعي الذي يضمن تكريس الوحدة الوطنية من جهة، كما أنها بدل أن تمحي من ذهنيات الشعوب العقلية التسلطية للدول الاستعمارية أصبحت هي ذاتها نموذجا للدولة التسلطية التي تعتمد مختلف أشكال التعسف من أجل سيادة الحزب الواحد، الذي هو في الأساس يعني سيادة جماعة قبلية معينة في ظل عدم تمكن المجتمعات الإفريقية من التخلي عن الولاء للقبيلة لصالح الولاء للدولة .

المطلب الثاني:الاتجاه نحو الديمقراطية وتأثيره على الدول الإفريقية.

يُجسد تاريخ إفريقيا سلسلة طويلة من النضال للتحرر من كل أشكال السيطرة عبر مختلف العصور فمن النضال ضد المستعمر إلى النضال ضد التخلف والسيطرة الداخلية لبعض الجماعات غلى أخرى، إلاَ أنه من الملاحظ أن الأفكار الديمقراطية لم يكن لها الحظ الوافر في إفريقيا، فالدول الاستعمارية بررت الاستعمار من خلال ترويجها لفكرة أن الإفريقيين في وضع حضري متدني لا يمكنهم حكم أنفسهم فالأولى إخراجهم من الهمجية التي يعيشونها بدل الحديث عن الديمقراطية.

بعد الاستقلال استمر الساسة على المنوال ذاته كما سبق وأن رأينا، إذ قاموا بقمع كل حركة معارضة لا تدين بالولاء للحزب الحاكم، وقد ساهمت ظروف الحرب البرادة في زيادة التسلط في إفريقيا باعتبار أن العالم منشغل عن ما يحدث في إفريقيا من قمع واختراق لحقوق الإنسان، إلاَ أن نهاية الحرب الباردة حملت معها جذور التغيير في إفريقيا الذي كان إما طوعاً أو فروضاً، كما حدث في أغلب البلدان. فبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح نشر الديمقراطية هي المهمة الأساسية للدول الغربية.

• اعتبر "إميل دور كايم" أن العشيرة هي صورة من صور التركيب الاجتماعي الأكثر تعقيدا فهي مجتمع تتعدد فيه الزمر الاجتماعية، إلاَ أنه يحافظ على وحدته وتجانسه.

ابتدءا من تسعينات القرن العشرين شهدت الدول الإفريقية اتجاهاً نحو الليبرالية السياسية، بدافع من تزاوج بين ظروف داخلية وخارجية.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للتوجه نحو التعددية السياسية.

تراوحت الظروف الداخلية التي دفعت بالدول الإفريقية نحو التعددية الليبرالية أو بتعبير آخر نحو التحول الديمقراطي بين ظروف اقتصادية سياسية وحتى اجتماعية نجملها في:

أولا-الطبيعة التسلطية للنظم السياسية وما نتج عنها: إن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا لم تختلف كثيرا عن النظم التسلطية التي عرفت في الحقبة الاستعمارية، إذ اعتبرت أنها في الأصل سليلة النظم الاستعمارية فالنخب التي استولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة، عملت على الإبقاء على الوضع القائم مما جعل الصراع على السلطة يتحول في كثير من الأحيان من ساحات الساسة إلى ساحات الميلشيات، كما لم تجد الجهات المعارضة للنظام الحاكم سبيل للتغيير سوى الانقلابات العسكرية[1].

اعتبر الكثير من المهتمين بالشؤون الإفريقية أن الأوضاع السياسية التي شهدتها القارة الإفريقية عقب استقلال دولها، ما هو إلا وسيلة جديدة تستعملها القيادة الجديدة للحفاظ على المصالح الضيقة للقبائل الكبرى والدول الغربية المؤيدة لها، وتتجسد هذه المصالح أساسا في الحرص على إعادة إنتاج نفس التركيبة العرقية على مستوى السلطة وإنتاج المواد الخام التي تحتاجها الدول الغربية.[2]

وقد أدت الطبيعة التسلطية للنظم السياسية الإفريقية إلى تبني دساتير لا تعبر عن مطالب الشعوب ولا تلبي اهتماماتها، مما أدى إلى عدم فعالية دستورية ومؤسساتية في ظل ازدياد المشكلات السياسية وهو ما جعل الشعوب تطالب بدساتير جديدة تضمن حقوق الشعوب في إطار مؤسسات لا تتبنى المصلحة القبيلة الضيقة وتضمن التوافق المطلوب بين النصوص الدستورية ومتطلبات البيئة الإفريقية.[3]

---

[1]- حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا والقرن الواحد والعشرين-رؤية مستقبلية-**، مصر، ط1، منشورات مركز البحوث والدراسات لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997، ص 9.

[2]- René Otoyek,Op cit, p 123.

[3] - Seyoum Hameso**, Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa**, Africa Resource Center, **West Africa Review** ,Inc.Vol.3,No.2 2002,p 6.

ثانيا-ازدياد أزمة الشرعية: ترتبط أزمة الشرعية في إفريقيا بقضايا كثيرة أهمها مشكلة بناء الدولة. وإذا اعتبرنا أن الشرعية السياسية تعني شعور المحكومين بأحقية الحاكم وجدارته في الحكم فان جوهر الشرعية يعني رضا المحكومين بالحكم، وبالتالي لا يمكن أن نعوض الشرعية بأشكال التعسف والتسلط الذي تمارسه الدول الإفريقية[1]. فما ميز الأنظمة السياسية الإفريقية أنها ظلت منذ استقلالها تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات تفاوتت بين الأزمة الحادة التي تنجم عن فقدان الثقة بين المواطنين الإفريقيين والأنظمة الحاكمة، إلى فقدان الثقة في الحلول التي أوجدتها هذه الأنظمة والتطلع للبديل الذي قد يكون بديل خارجي.[2]

تجدر الإشارة إلى أن أزمة الشرعية امتدت إلى المجتمع الدولي، بما عُرف بأزمة الشرعية الدولية أو الرضا الدولي فمن باب التدخل في الشؤون الإفريقية عملت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية سواء بشكل مباشر كما يحدث في الصومال والسودان قبل الانفصال وليبيا، أو بشكل غير مباشر من خلال صندوق النقد الدولي متذرعة بذرائع واهية ومحاولة إظهار هذه الدول بصورة الدول الفاشلة الغير قادرة على إدارة شؤونها رغبة منها في إحكام السيطرة على مواردها.[3]

ثالثا-التدهور الاقتصادي: تميز الاقتصاد الإفريقي منذ الاستقلال بالمحافظة على الهياكل الإنتاجية القديمة، مما أدى إلى تدهور الهياكل الاقتصادية والتخلف على كافة المستويات، خاصة وأن الاقتصاد الإفريقي يعرف تعايش نمطين مختلفين، الأول اقتصاد معيشي يستوعب معظم اليد العاملة، والثاني اقتصاد تبادلي يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة الأجنبية، وان كانت أغلب الدول الإفريقية تعيش حالة الانتقال بين النوعين.[4]

كان لنظام الحزب الواحد والانقلابات العسكرية المتتالية دور كبير في الفشل الاقتصادي الذي وصلت إليه إفريقيا، فعلى الرغم من معدلات النمو التي شهدتها القارة بعد الاستقلال والتي تراوحت بين 6%إلى 8%، فان القارة الإفريقية مع حلول التسعينات من القرن العشريين بدأ معدل النمو الاقتصاد ينخفض إلى ما دون الصف، وهو ما زاد من معاناة الشعوب الإفريقية التي ضربتها

---

[1]- محمد بشير حامد، الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة، **المستقبل العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 94 ديسمبر 1986، ص 36.

[2] -Michael Bratton & Nicolas Van De Wall, Democratic Experiments in Africa, Bretannia. Cambridge University Presse ,1997, p 98 .

[3] -ibide, p 99.

[4]- محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

البطالة والفقر والمجاعات عبر مراحل زمنية مختلفة.

كنتيجة للأوضاع المزرية التي عرفتها إفريقيا، برز الحديث عن الديمقراطية كسبيل للتنمية تأثرا بما جاء به بعض المنظرين أمثال **ليبست (Lipset)** الذي ربط بين ازدياد التنمية الاقتصادية والاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية، إذ أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية من خلال خلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الوطني، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني ورغم ما شاب هاته الأطروحة إلاَ أنها جسدت تفسيراً لاتجاه إفريقيا نحو التعددية الليبرالية.[1]

بذلك برزت قضية الديمقراطية باعتبارها أساس تحرر إفريقيا من التخلف الاقتصادي الذي عرفته في ظل نظام الحزب الواحد، الذي بدل من الوصول بالمجتمع الإفريقي إلى تجانس قومي عمل على تجسيد الانقسامات الاثنية وتغذيتها من خلال عدم العدالة التوزيعية للموارد الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي. وما زاده بله معدلات النمو السكاني المرتفعة في معظم البلدان الإفريقية، إضافة إلى أزمة الديون الخارجية وفوائدها والتي بلغت سنة 1992 مائتين وستة وتسعون مليار دولار، الأمر الذي زاد من أعباء الاقتصاد الإفريقي وفتح المجال للدول والمؤسسات المانحة للتدخل في شؤون الدول الإفريقية .[2]

رابعا-مشكلة الوحدة الوطنية: بسبب كون أغلب المجتمعات الإفريقية مجتمعات متعددة الاثنيات، عجزت النظم الإفريقية في تحقيق الانسجام الوطني والولاء القومي الذي يؤدي إلى بناء دولة وطنية، يرغب أفرادها في العيش المشترك، خاصة وأن النظم السياسية التي هي في الأصل تعبر عن مصالح قبائل ضيقة عجزت عن إدارة هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي الذي أدى بدوره إلى تفاقم المشكلات الأمنية التي تمس سيادة الدولة وكيانها.[3] ومن ثم فقد بات مستقرا في أذهان المواطنين من ناحية والحكام من ناحية أخرى في أفريقيا أن المخرج من

---

[1] -Claude Ake, the feasibility of democracy in africa , council for the devlopmenteof social science reserch in **africa, 2000, http://www.wcsu.ctstateu.edu/socialsci/area.html**.

[2] -Seyoum Hameso,Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa,West Africa Review ,Africa Resource Center, Inc.Vol.3,No.2 2002,
http ;//www.digital-librarian.com/africana.html.

*من أهم مقومات الاستقرار السياسي الرضا الشعبي بالحكام.

[3] -Ibid.

حالة عدم الاستقرار والعنف المتفشية في دولها لن يكون سوى بإعادة النظر في السياسات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوي داخل تلك الدول.

الفرع الثاني-الأسباب الخارجية للاتجاه نحو الديموقراطية.

تمثلت الظروف الخارجية التي دفعت بإفريقيا نحو التعددية السياسية في:

أولا-**ظروف ما بعد الحرب الباردة:** فقد كان للتحولات التي يشهدها العالم أعقاب انهيار المعسكر الشرقي دور كبير في اتجاه الدول الإفريقية نحو الديمقراطية مع ازدياد الحديث عن حقوق الإنسان والحريات العامة، وانتشار مفاهيم جديدة كالسلام الديمقراطي، المشاركة السياسية، والتعددية السياسية.[1]

ثانيا-المشروطية السياسية من قبل المؤسسات المالية: فعلى غرار دول أوروبا الشرقية التي دعمت من قبل الدول الأوروبية في التحول نحو الديمقراطية عبر مراحل زمنية مختلفة، ما نتج عنه نجاح التجربة فيها نجد أن الدول الإفريقية اتجهت إلى تبني الديمقراطية كشرط أساسي لإعادة جدولة الديون المترتبة عليها للمؤسسات المالية والدول الكبرى، فخلال الندوة التي عقدت في مدينة بول بفرنسا في 21 جوان 1990والتي جمعت 36 دولة إفريقيا تم التطرق إلى الأفاق المستقبلية للدول الإفريقية مع ضرورة تبني التعددية السياسية، وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية. كما تمت مناقشة مسألة المساعدات المالية والدعم الذي سوف تحظى به الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي.[2]

كما أن اتفاقية لومي•نصت على ضرورة تطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية كشرط لدعم الاتحاد الأوروبي لمشاريع التعاون بين الدول الأوروبية المصنعة والدول الإفريقية، بل أن منظمة الوحدة الإفريقية أقرت بعدم الاعتراف بالأنظمة الناتجة عن الانقلابات العسكرية خلال دورة جويلية بالجزائر لسنة 1999.

---

[1]- إبراهيم أحمد نصر الدين، ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا بين أزمة الاندماج الوطني والتحول الديمقراطي، ورقة عمل مقدمة إلي ندوة الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، على الموقع:

http: //www.digital-librarian.com/asian.html

[2]- Les Sommets Afrique France, in Document Internet **: www.doc.diplomatie.fr**.

•وقعت الاتفاقية سنة 1975 بين الاتحاد الأوروبي ودول من إفريقيا والكاريبي، و نصت الاتفاقية على استفادة صادرات هذه الدول إلى الاتحاد الأوربي من إعفاءات ضريبية.

كان للتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات، ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وخصوصا الاتحاد السوفياتي (سابقا) والتحولات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبنى القوى الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب ضغوط المنظمات النقدية العالمية، دور ملموس في دفع الدول الإفريقية إلى القيام بتلك التحولات الديمقراطية خصوصا وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية.

لقد كان اتجاه الدول الإفريقية نحو تبني النظام الديمقراطي مدفوعا بتزاوج بين الظروف الداخلية والخارجية، إلاَ أن نتيجة ذلك لم تكن متوقعة فعلى عكس دول أوروبا الشرقية التي استطاعت أن تنهض بدولها. جسدت التعددية السياسية في إفريقيا بوابة لانزلاقها في مجتمع يُعرف بتعددية اثنية من الصعب السيطرة عليها، فقد أثبتت تجارب الدول الإفريقية التي اتجهت إلى التعددية السياسية غداة الاستقلال فشلها، مع الإشارة أنها كانت في أوضاع أفضل فلم تكون الديون تتقل كاهلها هذا من جهة ومن جهة أخرى أن اقتران التحول الديمقراطي بمشروطية اقتصادية صعب الأمر أمام الدول الإفريقية. فإذا كانت تحاول من خلال التحول الديمقراطي بناء دولة قومية فان فتح مجال اقتصادها للشركات المتعددة الجنسيات عصف بوحدتها، إذا أخذنا بالاعتبار أنها شركات تسعى إلى مصلحتها الخاصة فقط لأن قدرات الدول الإفريقية لا تسمح لها بالمزاوجة بين التنمية والتعددية الليبرالية في أن واحد.

كنتيجة لموجة التحول الديمقراطي الذي عرفته القارة الإفريقية، تراجعت سلطة الدولة في إفريقيا فالشركات المتعددة الجنسيات وتدخلات الدول الكبرى، جعل سيادة الدول الإفريقية في تراجع مستمر فالدول الإفريقية لم تعد تتحكم بسياساتها الاقتصادية، إذ أن المؤسسات المالية هي التي تفرض شروط معينة لا تخدم في أغلب الأحيان إلا مصالح الشركات المتعددة الجنسيات والدول الكبرى، من خلال برامج إعادة الهيكلة التي لا تؤدي إلى تنمية اقتصادية فعلية نظرا لأن طبيعة الاستثمارات تقوم على أساس ارتفاع أسعار الفائدة إلى خمسة وثلاثين بالمائة، ورفع القيود عن التجارة، والاستيراد والتصدير[1].

[1]–نادي أوتيمود، **إفريقيا الطريق الأخر، البديل الإفريقي**، ترجمة بهجت عبد الفتا، مصر، مطابع الهيئة العامة للكتاب، 1995، ص 99.

بالإضافة إلى تعرض الدول الإفريقية إلى منافسة منظمة التجارة العالمية، وبذلك كانت النتيجة الطبيعية لهذه الأوضاع اختلال ميزان المدفوعات لصالح الدول الصناعية الكبرى بسبب انخفاض معدل النمو السنوي وتكريس التبعية للرأسمالية العالمية، خاصة أن المؤسسات النقدية الدولية أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، إذ حاولت هذه الأخيرة فرض سيادتها على قرارات هذه الدول من أجل مساندة بعض الجهات على الأخرى، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في حل النزاعات الإفريقية، إذ تقوم بمساعدة الجهات التي تخدم مصالحها فدعمت عدة مرشحين للرئاسة في كل من أنغولا، أثيوبيا، السينغال، زامبيا، غانا، بورندي، تانزانيا، جزر القمر، بوتسوانا، جزر السيشل، أوغندا، بنين، إفريقيا الوسطى، جيبوتي، ساحل العاج، وملاوي أما فيما يخص السودان ساندت الحكومات المتتالية في الخرطوم ماعدا حكومة الرئيس عمر حسن البشير التي تتعارض مع مصالحها.

وبذلك بدل أن تساهم التعددية السياسية في بناء الدولة القومية في إفريقيا أدت إلى إضعاف الوحدة الوطنية، فقد خلفت التبعية الاقتصادية قلة الموارد وخلقت أزمة توزيع في الموارد، فغالبا ما يتم توزيع الثروات على أساس اثني واعتبارات قبلية. ما أدى إلى سخط الشعوب على الأنظمة الحاكمة التي واجهت المعارضة بالقمع واستخدام أساليب العنف مع استبعاد أية محاولة للتعامل الديمقراطي[1]. وبذلك كانت التعددية السياسية مجرد غطاء لأعمال قمعية فمن بين 30 حرب أهلية في العالم حصدت إفريقيا 13 نزاعا خلال التسعينات، وقد أدت هذه الحروب إلى عدة مشاكل من أهمها تفاقم مشكلة اللاجئين وانتقال الحروب عبر الدول إضافة إلى خوصصة الحرب.[2]

من خلال ما سبق، نجد أن الدول الإفريقية أغفلت أثناء بناء الدولة القومية عامل الوقت، فعلى غرار الدول الأوروبية التي استغرقت قرون لتصل إلى الدولة القومية التي كرست فيما بعد المبادئ الديمقراطية أرادت الدول الإفريقية من خلال استيراد نموذج حكم غريب عن مجتمعاتها، الوصول إلى وحدة وطنية دون مراعاة لخصائص مجتمعاتها ومدى توافق هذا النموذج معها. مما أدى إلى فشلها في بناء الدولة القومية التي تكرس الوحدة الوطنية، وهو ما انعكس سلباً على الأمن داخل هذه الدول التي ما انفكت تشهد نزاعاً تلوا الآخر حتى أصبحت تُعرف بقارة النزاعات.

---

[1] -Claude Ake,the Feasibility of democracy in Africa,conceil for the development of social science research in Africa 2000**:http://www.wcsu.ctsteu/socialsci/area.html.**

[2] – نادي أوتيمود، مرجع سابق، ص 97.

المبحث الثاني: النزاعات الاثنية في إفريقيا.

تعتبر ظاهرة النزاعات الاثنية من أبرز الظواهر الإفريقية، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من نزاع اثني أو صراع أهلي عنيف، وقد كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة الإفريقية. وقد تفاقمت الظاهرة في إفريقيا للحد الذي أصيبت به القارة في منتصف التسعينات بنحو ستة عشر نزاعا أو حربا داخلية من جملة 35 على مستوى العالم كله، وأصبحت هذه الصراعات تنتقل كالحرائق من التشاد إلى السودان إلى الكونغو الديموقراطي مروراً بمعظم الدول الإفريقية خاصة إفريقيا جنوب الصحراء.

تتسم ظاهرة النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دوراً في اندلاع الحروب الأهلية، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين تتعلق أولاهما بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية والعوامل الاقتصادية والسياسية، أما ثانيهما فتتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية. وعلى صعيد النتائج أفرزت النزاعات الاثنية في إفريقيا العديد من النتائج تمثلت في: انهيار الدولة وتقويضها، نشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية، بروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها إلى تفاقم حدة النزاعات وتجددها مرة أخرى.

اعتبر **بوجرا (Abdalla Buhjra)** أن البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإفريقيا تشكل بيئة خصبة للنزاعات في إفريقيا والدليل على ذلك أن النزاعات في إفريقيا موجود عبر كامل التاريخ الإفريقي، تختلف حدتها وعددها ونوعها حسب الحقب التاريخية المتواجدة فيها وعليه يمكن تحديد مراحل للنزاعات الاثنية في إفريقيا بالتالي:

1-النزاعات في ما قبل مرحلة الاستعمار: شهدت إفريقيا عدة نزاعات قبل العهد الاستعماري، وقد تعددت أشكالها ما بين حروب الفتوحات مابين الدول والممالك القوية إلى جانب النزاعات الداخلية ما بين الجماعات الاثنية حول مراعي الماشية، وعلى الأراضي الخصبة بالإضافة إلى الغارات بين القبائل من أجل العبيد أو الثأر، إلاَ أننا لا يمكن أن نعتبر أن مرحلة ما

قبل الاستعمار كلها دموية بل تخللتها فترات سل مية طويلة[1].

2- النزاعات في الفترة الاستعمارية: انفجرت هذه الموجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث عرفت عمليات الغزو الاستعماري مقاومة كبيرة من الشعوب الإفريقية، وامتدت حتى منتصف السبعينيات واتسمت هذه الموجة من الحروب والموجهة بالأساس ضد القوى الاستعمارية بانخفاض تكاليفها وضيق أو محدودية نطاقها[2]. إلاَ أنها لم تمنع نشوء النزاعات بين المجتمعات الداخلية والتي استغلت بالكامل من قبل السلطات الاستعمارية، فعملت على تعميق العداءات القديمة من خلال التفريق بين المزارعين والرعاة في مستوى أول وفرض مبادئ وقواعد دخيلة على المجتمع الإفريقي في مستوى ثاني، حيث ساهمت هذه القواعد* بشكل مباشر في نشوء النزاعات. وهناك ثلاث أسباب رئيسية لنشوء النزاعات في الفترة الاستعمارية:

أ-على الصعيدين الإداري والسياسي: عملت السلطات الاستعمارية على منح الزعماء التقليديين للجماعات والقبائل صلاحيات وسلطات أكثر مما كانت لديهم من قبل، مما زاد من رأس مالهم الاجتماعي وثرواتهم المالية على حساب جماعاتهم، وبذلك أصبحت جماعة رئيس القبيلة الضيقة هي التي تحتل مكانة أقوى ضمن جماعتها الاثنية الضيقة. وهو ما أدى إلى نشوب النزاعات بين الجماعات الاثنية كما حدث في أوغندا مثلا.

من الناحية الإدارية أنشأت السلطات الاستعمارية حكام في المناطق الريفية التي كانت تعرف طابع القبلية، وهؤلاء الحكام الجدد حصلوا كالتقليديين على المزيد من الصلاحيات والتراكم في الثروة ورأس المال السياسي والاجتماعي. قد تعمدت السلطات الاستعمارية اختيار جماعة اثنية على حساب الجماعات الاثنية الأخرى، فقدمت لهم معاملة تفضيلية بميزات عديدة من أهمها المناصب الإدارية كمسؤولين محليين وموظفي الخدمة المدنية ومجندين في الجيش في الشرطة والجيش الاستعماري[3].

---

[1] -Abdalla bujra, African conflicts:their causes and their political and social environment ,**cusional paper**, no 4,Ethiopia,1999.p 28.

[2]-William thom, Africa s Security issues through 2010 **,military review** july, august. 2000 ,p9.

*. وضعت السلطات الاستعمارية قواعد تنظم علاقتها مع الشعوب الإفريقية من جهة وقواعد تنظم علاقة الشعوب مع بعضها البعض من جهة أخرى، و كان من أهم القوانين التنظيمية إعادة تنظيم المزارع ونقل الملكية من الملكية الجماعية للقبيلة إلى الملكية الفردية.

[3] -ibid,p 30.

ونتيجة لهذه الممارسات اندلعت نزاعات كبيرة في مختلف أنحاء إفريقيا وبعض هذه النزاعات ظلت نائمة حتى فترة ما بعد الاستقلال.

ب- على الصعيد الاقتصادي: كان للاضطراب الاقتصادي الذي حدث من خلال تطوير الاقتصاد الزراعي للسوق الخارجية، وخلق الاستعمار الأوربي للتفرقة الاقتصادية بين الفلاحين بين الذين يملكون أرضا وبين اللذين لا يملكونها مما ولد صراع كبير حول الموارد. خاصة وأن المستعمر الأوروبي قام بتغيير النظام الاقتصادي المُعتمد على الرعي إلى نظام اقتصادي مُعتمد على الزراعة الموجهة للخارج. وبذلك خلقت السلطات الاستعمارية تنمية غير متوازنة، أدت إلى تخلف مناطق على حساب مناطق أخرى مما خلق تمايزاً واضحاً بين الجماعات الاثنية وكان هذا التمايز واضحاً خاصة بين المناطق الحضرية والريفية-بالخصوص في الدول التي كانت تتبع عنصرية في نظامها- ما أدى إلى توتر ونزاع كبير على الموارد التي من أهمها الأراضي الصالحة للزراعة والمناطق الرعوية في معظم البلدان الإفريقية[1].

3-النزاعات الاثنية بعد الاستقلال:عرفت النزاعات في هذه المرحلة عدة مراحل يمكن أن نلخصها في:

3 أ-مرحلة ما بين الحكومات القومية (1960-1970) : قبل هذه المرحلة كما أشرنا سابقا كان هناك العديد من النزاعات والتوترات، إلاَ أن نشوة الاستقلال قمعتها وحتى أخمدتها في بعض المناطق وكانت هذه الفترة فترة ركود للنزاعات واستقرار لجُل الدول الإفريقية بسبب تراجع النزاعات الاثنية والأهلية في إفريقيا*.

3ب- مرحلة الحرب الباردة (1970-1989) : شهدت إفريقيا خلال هذه المرحلة إعلان الأمم المتحدة لعقد التنمية في إفريقيا (1970-1980) •• في بداية هده المرحلة ظهر عدد قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية فضلاً عن نزاعات وحروب أهلية على نطاق واسع، وكان من أبرز

---

[1] -Idem,p p 30 32.

* توحدت صفوف الأفارقة من أجل إخراج المستعمر وأجلت النزاعات الاثنية إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، وبعد الاستقلال تم وعد الشعوب الإفريقية بإصلاح للأوضاع، وهو ما أدى إلى ركود للنزاعات انتظارا للحل من السلطات الجديدة.

••استعملت الدول الكبرى منبر الأمم المتحدة من خلال المساعدات التقنية لإفريقيا للتدخل في النزاعات الإفريقية .

أنماط النوع الأول (الصراعات بين الدول الإفريقية) حرب الأوجادين بين الصومال وإثيوبيا 1977- 1978م والحرب التنزانية - الأوغندية 1978- 1979م[1]، أما النوع الثاني فقد برز بشدة خلال هذه الفترة، إذ شهدت إفريقيا تدهورات غير مسبوقة فمع أواخر الثمانينات كانت الاقتصاديات الإفريقية في أسوء حالاتها، ومع تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان وضعا سياسات جديدة للاقتصاديات الإفريقية، عملت على إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد ومهد الطريق لبرامج التكيف الهيكلي خلال سنوات 1980-1990[2].

3ج- مرحلة ما بعد الحرب الباردة: أحدث انتهاء الحرب الباردة تغيرات عالمية كبرى، أثرت بشكل كبير على التنمية الشاملة في إفريقيا، حيث صنعت بيئة جديدة للنزاعات في إفريقيا بدءاً من سنة 1990 ومن أهم مظاهر هذه الفترة:

1- سحب الدعم عن الحكم السلطوي في إفريقيا.

2-العولمة السريعة التي أدت بالدول الإفريقية إلى دخول منظمة التجارة العالمية، مع تشديد القروض واعتماد البلدان الإفريقية على الاستثمار الخاص.

3- تزايد دور العديد من المنظمات الأجنبية والمحلية في مراقبة الحكم في إفريقيا خاصة منظمات حقوق الإنسان والإعلام الغربي، أثناء النزاعات والحروب الأهلية .

4- كان من نتائج برامج التكيف الهيكلي ازدياد الفقر وتصعيد التوتر والنزاعات بسبب المنافسة على الموارد الاقتصادية كالزراعة والري.

5- انتشار الأسلحة مع سهولة الوصول إليها خاصة الصغيرة منها، ففي غرب إفريقيا مثلا تم إحصاء سنة 1990 ما يزيد عن ثمانية ملايين سلاح على الأقل نصفها في يد المتمردين والمجرمين[3].

خلال هذه المرحلة ظهرت مفاهيم جديدة كالجماعات الاثنية والنزاعات الاثنية، وظهر الحديث عن شكل جديد من المجتمعات: المجتمعات التعددية والأوطان التقليدية، كما أن السلطة السياسية

---

[1]-William thom, ibid,p9.
[2] -Abedji,Adebaye,**comprehending and mastering African conflicts**, London,ed zed books, 1999.pp,24,26.
[3] -Idem,p 28.

المركزية المتمثلة في الدولة والتي كانت تمثل فاعلا أساسيا في مرحلة بناء الدولة والنمو الاقتصادي، صارت بعد تفجر الانقسامات الاثنية* والوعي التعددي تحكم لصالح جماعاتها المنتمية لها، وتركز مهمتها في تحقيق مصالحها على حساب الجماعات الأخرى[1].

ففي حين لم تتعدد حالات الحروب الأهلية التي وقعت في القارة منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات تسع حالات، فإنه ومع بداية التسعينيات انفجرت سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة، فضلاً عن حالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية، وتنوعت هذه النزاعات ما بين نزاعات شكلت استمراراً لحالات سابقة (السودان – موزمبيق) ، أو استئنافاً لها في شكل جولات جديدة أكثر حدة (بوروندي – أنجولا) ، فيما ظهرت حالات جديدة لم يكن لها وجود سابق مثل (ليبيريا والصومال) [2].

المطلب الأول:أسباب النزاعات الاثنية في إفريقيا.

اعتبرت ظاهرة النزاعات الاثنية أبرز ظاهرة شهدتها الساحة السياسية الإفريقية منذ بداية التسعينات، ولقد جلبت هذه الظاهرة الكثير من الدارسين من داخل القارة ومن خارجها، وكان اهتمام الباحثين منصب أكثر شيء على النزاعات الداخلية، إلاَ أن جل الباحثين أجمع على أن العامل الاثني كان أهم سبب للنزاعات الإفريقية الداخلية من بين نحو 29 سبباً آخر. والنزاعات الاثنية في إفريقيا تمتاز بدرجة كبيرة من التعقيد الشديد فمن الصعوبة حصر العوامل المؤدية لها، ولذلك عالجنها من خلال محوريين الأول الأسباب الداخلية والثاني خصصناه للأسباب الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب المؤدية لبروز النزاعات الاثنية بهذه الكثافة العالية في إفريقيا، مرتبط بعوامل متداخلة مع بعضها البعض من الصعوبة فصلها، ولذلك يضل تقسيمنا محاولة فقط من أجل التوضيح أكثر وليس من أجل فصل العوامل.

---

*مع نهاية التسعينات أصبحت إفريقيا عبارة عن فوضى عارمة من النزاعات الاثنية وعدم الاستقرار بالإضافة إلى مئات الضحايا من العسكريين والمدنيين على حد سواء، وشكلت إفريقيا حالة غير مسبوقة من كثافة الصراعات وأرقام الضحايا.وكانت السودان، والصومال، وليبريا وأنجولا، والكونغو الديموقراطي، رواندا، وبوروندي، وغينيا بيساو نماذج حية عن ما يحدث في إفريقيا.

[1]– محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ط1، ليبيا، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008. ص ص 20، 21.

[2]– محمود أبو العينين، إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي، في **مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة**، مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1996، ص 302.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للنزاعات الاثنية في إفريقيا.

يمكن حصر الأسباب الداخلية في:

أولا – العوامل الإثنية: تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية. فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة حسب تقرير اليونسكو، إلاَ أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة والاقتصار على اللغات الرئيسية. وقد قسم عالم اللغة الأمريكي **جوزيف غرينبرغ** في دراسته الصادرة سنة 1963 اللغات الإفريقية إلى أربع فئات رئيسية، تنقسم كل منها إلى فئات فرعية ومجموعات لغوية ثانوية وهي: اللغة النيجيرية الكونغولية *واللغة النيلية الصحراوية واللغة الخوسانية واللغة الحامية واللغة النيجيرية الكردفانية[1]. والجدول التالي يبين أهم اللغات في إفريقيا:

جدول رقم (03) :اللغات الإفريقية الرئيسية.

الجماعات اللغوية	الإقليم المتواجدة به
التشادية	الساحل الأوسط
الكوشية	إثيوبيا، كينيا، القرن الإفريقي
السامية	إثيوبيا وإفريقيا الشمالية
الفولاني	وسط نيجيريا والكونغو الديموقراطي
السانجو	إفريقيا الوسطى
السواحيلية	الكميرون والجابون
لغات البانتو	انجولا، زامبيا، موزمبيق، كينيا الجنوبية السودان، إفريقيا الجنوبية.

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على:حمدي عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، مصر، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة أوراق افريقية، 1996، ص ص 32، 33.

* تعد اللغة النيجيرية الكونغولية اللغة الأكثر انتشارا في إفريقيا ما وراء الصحراء وتقسم إلى ست مجموعات، مجموعة الأطلسي الغربية والتي تضم 43 لغة ومجموعة الماندي والتي تضم 26 لغة ومجموعة الغور وتضم79 لغة ومجموعة الكوا والتي تنتمي إليها 73 لغة ثانوية، ومجموعة الأداموا الشرقية والتي تضم 113 لغة، ومجموعة البينوية الكونغولية والتي تضم ما يقارب 700 لغة بالإضافة إلى مجموعة البينجو بيجرمي ومجموعة المورمادي.

[1]– أصل اللغات واللهجات الإفريقية، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد التاسع، ديسمبر 2013، ص2.

الملاحظ من خلال الجدول الذي لا يحصر كل اللغات الإفريقية بل أهمها فقط، التعدد الكبير في اللغات الإفريقية ما يجعل الجماعة الاثنية الواحدة تنقسم إلى عدة جماعات اثنية لغوية، فتزيد الانقسامات داخل المجتمع الواحد بسبب غياب التواصل باعتبار أن اللغة أداة التواصل الأساسية.

أما على صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الأفريقي أيضاً تعدداً وتنوعاً في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة، إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها[1]. وبالرغم من التعددية اللغوية والدينية الكبيرة في إفريقيا، فإن **التعددية الإثنية** تظل هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الموجودة والسائدة في المجتمعات الإفريقية، وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية:

أ- تتميز الرابطة الإثنية عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة، فهي صفة مكتسبة بفعل الولادة فتقوم على أساس الوعي بالذات.

ب- أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جماعي بمجموعة من القيم، والولاءات والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي ضمن القبيلة بمختلف بطونها.

ج- تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوِّغُ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، فيزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

د- من ميزات الإثنية في إفريقيا أنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة، جعلت الفرد الإفريقي يدين بالولاء لجماعته الضيقة ثم الواسعة ثم الدولة، وفي أحيان كثيرة يصبح ولاء الفرد لقبيلته مقابل ولاءه للدولة.

يُولي الباحثون في النزاعات أهمية خاصة للبعد الاثني باعتباره المحرك الأساسي لتلك الحروب الداخلية، حيث أن معظم النزاعات الإفريقية تبدأ من خلال استقطاب اثني حاد داخل المجتمع يسمح

---

[1]- حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، مصر، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص ص 30، 36.

بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أساس الاختلافات الاثنية[1]. مع الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور النزاعات الاثنية، فهذه النزاعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة كما أشار إلى ذلك **ادوارد ازار**. وقد شهدت القارة الإفريقية تسييساً للظاهرة الإثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية وما يترتب على هذا الأمر من تمثيل المصالح والتعبير عنها، بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقاً لهذه الأسس.

ثانيا-العوامل الاقتصادية: على عكس الاعتقاد السائد بأن الحروب الأهلية في إفريقيا تعود إلى التعددية الإثنية بالأساس، قام البنك الدولي بدراسة استهدفت النزاعات الاثنية الداخلية في 161 دولة بين عامي 1960 و1999م، فأوضحت الدراسة أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشعال النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية[2]. فهي تعاني من تخلف اقتصادي واضح، ينعكس على العديد من المؤشرات مثل: تدني معدلات النمو الاقتصادي، المستويات العالية للفقر، تفاقم الديون، تدني متوسطات دخول الأفراد، وتدني مستوى البنية التحتية.... إلخ.

يعتبر التخلف الاقتصادي سبباً مباشراً لنشوب الحروب الأهلية، فمحدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بما يعنيه ذلك من استجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى، فتنشب النزاعات الأهلية إما من قِبَل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الكعكة أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى.

وعلى الرغم من أن الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها القارة الإفريقية اليوم هي نتيجة مباشرة للاستعمار الذي سعى لأن تكون اقتصاديات الدول الإفريقية مجرد اقتصاديات متخلفة تابعة للمراكز الرأسمالية العالمية بما يضمن تقدم هذه الأخيرة. إلا أن السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية

---

[1]-المرجع السابق، ص 153.

[2] -Nicolas Sambanis, why are there so many civil wars in africa ? in Ibrahim Understanding and preventing violent conflict,**working papers for world bank**, December 2000, p1.

المستقلة ساهمت هي الأخرى بقدر كبير في تعميق مشكلات الصراعات الأهلية، فقد اتبعت الدول الإفريقية المستقلة حديثاً سياسات اقتصادية تمييزية، استهدفت في الغالب إرضاء الجماعات الإثنية التي ينتمي الرئيس أو النظام الحاكم لها، بما يعنيه ذلك من غياب للعدالة التوزيعية للسلع والخدمات فضلاً عن المكانة والمناصب السياسية والمراكز الإدارية، فنتج عنه تعميق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمعات الإفريقية.

خلال فترة التسعينيات تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية، كنتيجة لإتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي فارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت الأجور الحقيقية. وقد أشار **إبراهيم البدوي** و**نيكولاس سامباني**، إلى أن كثرة الحروب في إفريقيا ليس مرَده التباين الاثني واللغوي والعرقي، بل مردها الفقر المدقع واعتمادها الكلي في اقتصادها على الموارد الأولية[1]. وتعتبر سيراليون نموذجاً للنزاعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية، وليس أدل على تردي الأوضاع الاقتصادية في سيراليون من تصنيفها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها أفقر دولة في العالم، وذلك بوجود 65% من المواطنين تحت مستوى خط الفقر[2].

كما أضاف التقرير أن الدول مثل الكونغو الديمقراطية، أنجولا، سيراليون، ناميبيا، بتسوانا، وجنوب إفريقيا، يبلغ مجموع إنتاجها للماس الخام نحو 4.7 مليارات دولار أي نحو 59.3% من الإنتاج العالمي خلال عام 1999م وقد أدى إتباع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة إلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقية. ومرة أخرى يرتبط الفساد في هذا السياق بالروح الإثنية، وتعتبر سيراليون أحد الأمثلة التي شهدت انتشار لظاهرة الفساد، ففي الفترة من 1986 إلى 1992م خضعت موارد الدولة لسيطرة الحزب الحاكم، وأُستخدمت هذه الموارد لتحقيق مصلحة فئة صغيرة على حساب المصلحة العامة، بل والأكثر من ذلك كان من الصعوبة بمكان الفصل بين الثروة الوطنية والثروة الشخصية لرئيس الدولة سياكا ستيفينز، وقد استغل الرئيس ستيفينز ومعاونوه المقربون وعلى رأسهم قيادات الحزب موارد الدولة في تحقيق ثروات خاصة ضخمة،

---

[1] -ادم بمبا، **النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**، تايلاندا، رابطة العالم الإسلامي، د س ن، ص 22.

[2] -Jhon Kpudh , Limiting administrative corruption in sierra leone, studies,Cambridge press **,the journal of modern African**, vol 32 no.1;1994; p140.

وهو ما مكنهم من تدعيم وتقوية قبضتهم على السلطة[1].

شكلت النزاعات والحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعاً من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية التي أصبحت هدفاً في نفس الوقت، فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية السلبية والقاسية السابق الإشارة إليها، وهي في نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة، ومن ثم فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاثة دول على الأقل من الدول الست الرئيسية المنتجة للماس في إفريقيا في حروب طاحنة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وقد أوضح رئيس البنك الدولي أن الماس يمول نحو 75%من الحروب في إفريقيا، ولعل هذا هو ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1306 للتحقيق في العلاقة بين الاتجار في الماس والاتجار غير المشروع في السلاح[2]. وفي أنجولا، هدفت حركتا يونيتا ومبلا إلى السيطرة على مناطق شمال شرق البلاد الغنية بمناجم الماس والثروات الطبيعية، وبالفعل نجحت يونيتا في ذلك، واستغلت عائدات هذه الثروات في إدارة نزاعها مع الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال الثروات الطبيعية لا يكون هدفاً للجماعات المتنازعة فقط، بل يكون أيضاً هدفاً للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال اهتمت بالتدخل في الكونغو الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من أجل حماية استثماراتها في إقليم كاتنجا (شابا) ، وبالمثل كان التدخل الليبي في تشاد مدفوعاً برغبة ليبية في السيطرة على إقليم أوزو الغني باليورانيوم [3].

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للنزاعات الاثنية في إفريقيا:

بالرغم من أن النزاعات الاثنية في إفريقيا تنبع كما سبق ورأينا من بيئة داخلية خصبة مهدت للنزاعات الاثنية بمختلف أشكالها وعلى اختلاف حدتها، إلاَ أن هذا لا يعني بأن العوامل والمؤثرات الخارجية لم تُساهم في نشوء النزاعات الاثنية، بل وفي زيادة حدتها كذلك وهذا ما سنحاول إبرازه في ما يلي:

---

[1] -ibid pp 139 ,140.

[2]–، الثروات الافريقية الى أين؟**مجلة افاق افريقية**، مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 1، العدد 4، 2001، ص ص 77، 78.

[3]–السيد فليفل، **الحروب الأهلية في إفريقيا: محاولة للتفسير التاريخي، في الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، المؤتمر السنوي**، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999، ص 33.

أولا-الاستعمار الأوروبي:

تُعد السلطات الاستعمارية أول يد خارجية متدخلة في النزاعات الإفريقية من خلال نمطين للتدخل، الأول من خلال النشأة المصطنعة للدول الإفريقية والثاني من خلال السياسات الاستعمارية التي اتبعتها خلال فترة حكمها لإفريقيا. أما فيما يتعلق بالنشأة المصطنعة للدول الإفريقية، فقد كان للتقسيم الاستعماري للقارة الذي جرى في مؤتمر برلين* 1884 - 1885م والذي جاء لخدمة مصالح المستعمرين واتجاهاتهم التوسعية، وجاء هذا التقسيم متناقضاً مع الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات الإفريقية. فقد أفرز هذا التقسيم العشوائي وضعين شكَّلا فيما بعد الأساس للبعد الإثني في الحروب الأهلية الإفريقية، فقد كان مؤتمر برلين بداية تفتيت المجتمعات الإفريقية وهدم للثقافات التي كانت سائدة فقد وجدت إفريقيا نفسها في مواجهة قوانين وسلطات جديدة كانت مجبرة ضمنها إما على التكيف أو على الهلاك. فنتج اختلال هيكلي ومعنوي، ومادي في المجتمعات الإفريقية[1].

فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً، ولم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد مثلما هو الحال في أنجولا على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية المصطنعة بين جماعات اثنية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة، وهو وضع شائع الحدوث في معظم أنحاء القارة الإفريقية[2]. أما النمط الثاني من التأثير، فكان من خلال السياسات التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الأوروبية والتي ساهمت بشكل كبير في تعميق تناقضات المجتمعات الإفريقية، ولا سيما التناقضات الإثنية.

فمن ناحية ساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة فرِّقْ تسدْ، فقد عملت على تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها، وإعطائها نصيباً أكبر في الحكم والسلطة، ففي أوغندا على سبيل المثال فضلت الإدارة الاستعمارية قبيلة البوجندا على باقي

---

* في15 نوفمبر 1984 اجتمعت 14 دولة (الولايات الأمريكية المتحدة +13 دولة أوروبية) لوضع أسس لتقسيم القارة الإفريقية واستمر منعقدا حتى 26 فيفري 1985 والذي لم تحضر فيه ولا دولة افريقية، فقبل المؤتمر كانت 10% فقط من مساحة إفريقيا تحت السيطرة الاستعمارية وبعد المؤتمر بقيت 8% فقط من إفريقيا مستقلا.

[1]-عايدة العزب موسى، **قرن الرعب الافريقي، الغزو والمقاومة**، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص 21.

[2]- المختار الظاهر كرفاع، فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، **مجلة الجامعة**، المجلد 3، العدد15، 2013، ص135.

الجماعات الإثنية الأخرى، وجرى إطلاق اسمهم على الدولة الأوغندية ككل، وحصلوا على حكم ذاتي موسع كما حصلوا على فرص تعليمية أكبر بكثير مما كان متاحاً لباقي الجماعات، وتمتعوا بنفوذ كبير في المجالس التشريعية التي أقامها الاستعمار. ولعل هذا الوضع المميز لجماعة البوجندا أسفر عن صعوبات جمة في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ طالبت البوجندا بإقامة دولة منفصلة يتمتعون فيها بالنفوذ خوفاً من أن يؤدي الاستقلال إلى فقدانهم للامتيازات التي حصلوا عليها إبان الاستعمار[1].

أما في السودان استعمل الاستعمار سياسة مختلفة حيث قسمت الإدارة الاستعمارية السودان خلال فترة احتلالها له إلى جزأين، واتبعت في كل منهما سياسة استعمارية مختلفة، ففي الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على الأنصار والختمية، وفي الجنوب اتبعت بريطانيا سياسة اللورد **لوجارد** (**Frederick john dealtry lugard**) *الخاصة بالحكم الغير مباشر، فقامت السلطات البريطانية بحظر اللغة العربية في الجنوب، وحالت دون نفاذ التأثيرات العربية الإسلامية كما عملت على تكثيف البعثات التبشيرية للجنوب، وأصدرت السلطات الاستعمارية البريطانية قوانين مثل قانون المناطق المغلقة وقانون المرور. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الازدواجية في التعامل مع شمال وجنوب السودان سابقا أثر فيما بعد على الصراع بين الشمال والجنوب سابقا[2].

والأمثلة كثيرة عن السياسات الاستعمارية اتجاه الدول الإفريقية وقد أشرنا في مقدمة هذا المبحث إلى مختلف السياسات الاستعمارية اتجاه إفريقيا، وفي هذا الصدد لا يمكننا إغفال أن **الفساد** في إفريقيا منبعه الأساسي الاستعمار الأوروبي، فحسب **أوسوبا Osoba** فان الفساد في إفريقيا كظاهرة اجتماعية يرتبط في جذوره ونشأته بالعملية الاستعمارية، حيث اقتبس جذوره من أنظمة الحكم الاستعمارية البريطانية والفرنسية وغيرها. وقد جرى إدخال هذا السلوك أثناء الاستعمار الأوروبي حيث عبر الفساد عن امتدادات النظام الاقتصادي الجديد مع مشكلاته المصاحبة له

---

[1]– السيد الفليفل، مرجع سبق ذكره، ص ص45، 49.

* فريديريك لورجاد، هو لورد من لوردات الإدارة الاستعمارية البريطانية في إفريقيا.

[2] –حمدي عبد الرحمن، **مشكلة جنوب السودان دراسة في الأطر التاريخية وديناميكيات الصراع**، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، د س ن، ص 198.

والناتجة أساساً عن الثورة الصناعية[1].

ارتبط الفساد في إفريقيا بممارسات النظم السياسية من عدم العدالة في التوزيع وتهميش أفراد على حساب أفراد أو ما يسمى بالتنمية الغير متوازنة، وتكديس رؤوس الأموال في يد جماعة على حساب الجماعات الأخرى بما زاد من حدة النزاعات الاثنية، بل وساهم في خلقها في كثير من الأحيان فالفساد يزيد من الفقر والبؤس وتدهور أوضاع الشعوب. والفساد في إفريقيا كظاهرة اجتماعية يرتبط في جذوره بنشأة العملية الاستعمارية فحسب **أوسوبا (Osoba)** فان الفساد يجب النظر إليه كمنتج ثانوي لصفات السلوك الاحتيالي المعادي للمجتمع، والمقتبس أساساً من أنظمة الحكم الاستعمارية البريطانية والفرنسية وغيرها. فقد جرى إدخال هذا السلوك أثناء الاستعمار باعتبار أن الأخير امتداد للنظام الاقتصادي الجديد بكل مشكلاته المصاحبة والناتجة عن الثورة الصناعية[2].

وهناك ثلاث طرق تاريخية ارتبط بها الفساد في إفريقيا، يمكن أن نحصرها في:

أ-أشار **روب (Rob)** إلى النوع الأول حيث أكد على أن الفساد يحتاج إلى اقتصاد نقدي متطور جيدا ويتسم بتمايز واضح في المصالح. وبإلقاء نظرة متفحصة على الاقتصاديات الإفريقية ما قبل الاستعمار، يتضح لنا أن السلطات الاستعمارية لم تجد اقتصاديات نقدية يُعتد بها في إفريقيا، فقد افتقرت الاقتصاديات الإفريقية إلى البنية التحتية الاقتصادية والمالية الضرورية لانتشار الفساد. ولذلك كان على الاقتصاديات الجديدة التي شجعتها الحكومات الاستعمارية أن توفر الشروط اللازمة لتطوير الأبنية المساعدة على قيام ممارسات الفساد، وقد كان إدخال الضرائب النقدية وبالذات ضريبة السكن ضريبة الرؤوس وسيلة استعمارية هامة عززت نمو الفساد.

حيث لجأت الحكومات الاستعمارية إلى فرض ضرائب إجبارية تدفع نقدا لتغطية نفقات الإدارة،

---

[1]- مونياي.م.مولونجي وجوبين ليزتيدي، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، سؤال عن ماضينا، الاستعمار والفساد في إفريقيا جنوب الصحراء، المجلة الإفريقية، على الموقع:

http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/cb328562033/date

[2]- السيد الفليفل، **الحروب الأهلية في إفريقيا :محاولة للتفسير التاريخي، في الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وخلق عمالة افريقية رخيصة من أجل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية*خاصة وأن العمل المأجور لم يكن معتادا لدى الأفارقة ومعظمهم لم يرغبوا في العمل في مزارع أو مناجم المستوطنين[1]. فإدخال النظام الضريبي لم يكن بحد ذاته سبباً في ممارسات الفساد وإنما الممارسات التي صاحبتها عملية جني الضرائب، فقد اعتمدت السلطات الاستعمارية في جمع الضرائب من قبل شيوخ القبائل أو ضباط استعماريين. ومن أجل جمع أكبر عدد من الضرائب سمحت لهم بالحصول على جزء من الضرائب ففي بوتسوانا_بوتشوانا لاند سابقا–سمحت للشيوخ أو الديكوجزي (dikgosi) بجمع الضرائب والاحتفاظ بنسبة 10% من إجمالي حصيلة المنطقة، وبهذا أدخل الاستعمار سلوكيات جديدة على المنطقة كانت طريقة في إثراء فئة على حساب الفئات الأخرى.

فكانت هذه الممارسات تشجيع ضمني على استخدام مناصبهم لجمع الثروات التي ينظرون إليها بأنها كمقابل لتعاونهم مع الأوروبيين، وبالتالي حولتهم هذه المكاسب المالية إلى وكلاء أو عملاء للاستعمار برغبتهم الكاملة، فتشجع شيوخ القبائل على إساءة استخدام السلطة وأعمت عيونهم المكاسب المالية عن محنة شعوبهم.

ارتبطت النزاعات بين القبائل بالفساد الذي خلقه الاستعمار وخاصة الاستعمار البريطاني، ومن أهم صور تفضيل قبيلة على حساب قبيلة أخرى من أجل ضمان هدف مزدوج، الأول هو ضمان ولاء قبيلة ما للإدارة الاستعمارية والثاني هو تشجيع النزاعات بين القبائل المختلفة، باعتبار ذلك إستراتيجية ناجحة للحيلولة دون شعور القبائل بالوحدة بينها وهو ما يهدد الوجود الاستعماري.

فهذه السياسات هدفت لخلق مجموعتين الأولى متميزة والثانية خاضعة، حيث تتمتع الأولى بكل المزايا التي يوفرها الحكم الاستعماري والثانية تخضع لظلم مطلق ومختلف أشكال التعسف من السلطات الاستعمارية ومن القبائل المتميزة. ولكي نربط الفساد بسياسة فرق تسد التي اتبعتها السلطات الاستعمارية بين الجماعات الاثنية والقبائل المختلفة، يجب أن نربطها ببعض الممارسات المستخدمة من قبل الاستعمار في تكريس هذه السياسة والتي من أهمها:

* في بوتسوانا –بتشوانا لاند سابقا–أعلنت الحماية البريطانية عليها عام 1985، تم سنة 1989 ضريبة الكوخ (المسكن) ثم تحولت إلى ضريبة الأفراد أو الرؤوس من أجل الإنفاق على الجهاز الإداري الاستعماري. وفي زيمبابوي روديسيا الجنوبية سابقا، تم استخدام الضرائب لإجبار الأفارقة على العمل الرخيص من أجل بناء اقتصاد للبيض على حساب السود.

[1]– المرجع السابق، ص74.

1-سياسة فرق تسد:

عملت السلطات الاستعمارية على مكافئة أبناء القبائل المتميزة بتعليم أبنائها في المدارس الغربية (مدارس الإرساليات) ، كما سهلت لهم الحصول على الفرص الاقتصادية برعاية السلطات الاستعمارية[1] في المقابل عمل شيوخ هذه القبائل على شق صفوف الجماعات الأخرى وضمان عدم وحدتها. وقد تغلغلت هده السياسات في دولة ما بعد الاستعمار التي شجعت هذا النوع من الفساد الذي ربط بالممارسات العرقية والمحسوبية والنزعة القبلية فاستعمل القادة الأفارقة نفس السياسة لإغداق قبائلهم بالمميزات، فأعادت هذه الممارسات تنمية سريعة للمحسوبية القائمة على أساس التمايز الاثني.

2- السياسات والقوانين الإدارية:

عملت السلطات الاستعمارية على خلق نموذج خاص بالدول الإفريقية يقوم على شيوخ القبائل في طابع مؤسستي خاص، وحتى في المناطق التي لم يجدوا فيها شيوخ قبائل متعاونين معهم قاموا بتعيين شيوخ جدد موالين لهم وبالتالي قام الاستعمار بخلق مؤسسة لشيوخ القبائل الخادمة له. ومن أجل إعطاء مشروعية لهاته المؤسسة تم خلق إطار سياسي لها يضمن إحكام السلطة على المستعمرات الإفريقية، فعززت سلطات شيوخ القبائل التي كانت محدودة فيما قبل بفعل الأعراف القبلية، وأعطاتهم سلطات جديدة ومصالح جديدة مادية وسلطوية حولتهم إلى وكلاء للاستعمار[2]، فكان من الطبيعي أن يتحولوا إلى شخصيات متسلطة مخولة لاتخاذ قرارات سريعة وحاسمة لحفظ النظام وفرض الرضوخ والخوف.

تسببت هاته الممارسات في خلق فوارق كبيرة بين الأقاليم من حيث الفرص التعليمية والاقتصادية وزرعت بذور سلوك الفساد الذي أصبح واسع الانتشار في كثير من الدول الإفريقية، فالمستعمر حرص على تحقيق انتقال سلس للنيوكولونيالية – مرحلة ما بعد الاستعمار- فقد أقام الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تسمح له بمواصلة تأمين مصالحه لفترة طويلة بعد فقدانهم لسيطرتهم المباشرة على المستعمرات.

---

[1]-Daniel.N.Posner,**Institutions and Ethnic politics in Africa,**.usa, Compridge university press 2007,p 27.

[2]- مونياي.م.مولونجي وجوبين ليزتيدي، مرجع سابق، ص 77.

وتجب الإشارة إلى أنه بالرغم من نيل الدول الإفريقية للاستقلال فان نموذج"**رئيس القبيلة الاستعماري**" في الإدارة اعتمدته النخب السياسية بعد الاستقلال، فاستمرت بذلك دولة ما بعد الاستقلال الإفريقية في استعمال الموروثات الاستعمارية، من خلال اعتماد القادة الجدد على نفس النمط التسلطي، فاستخدموا موقعهم في السلطة من أجل الثراء هم وقبائلهم وجماعتهم الاثنية على حساب الجماعات الأخرى، وهو نفس الشيء الذي كان يفعله وكلاء المستعمر.

ثانيا-التدخلات الخارجية إبان الحرب الباردة:

لم يكن حصول الدول الإفريقية على استقلالها نهاية للتدخل الخارجي وإنما تحول ليأخذ أشكالاً وصوراً جديدة، ففي أثناء الحرب الباردة كانت القارة الإفريقية ساحة للمواجهة بين القوتين العظمتين، ومن ثم فقد كان التدخل الخارجي والحروب الأهلية أحد أدوات القوى الكبرى في إدارة علاقاتها الدولية فاستُعملت إفريقيا كساحة لقتال الدول الكبرى من أجل الوصول إلى غاياتها وتحقيق مصالحها. فبالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد اتخذ من إفريقيا ميداناً لمواجهته مع القوى الدولية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى وقف المد الشيوعي في إفريقيا.

ولعل الحرب الأهلية الأنجولية تعتبر من أكثر النماذج المعبرة عن الدور الخارجي وأثره، إذ استغلت القوى الخارجية تشرذم وانقسام الحركة الوطنية الأنجولية إلى ثلاثة أجنحة هي: الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) ، والاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) ، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) من أجل تحقيق أهدافها الخاصة، مع الإشارة إلى أن أنغولا تتمتع بموقع استراتيجي مهم كما تزخر بثروات طبيعية كبيرة. وفي هذا الصدد فقد وقف كل من الاتحاد السوفياتي السابق وكوبا وألمانيا الشرقية والجزائر إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا)، بينما أيدت الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا والبرتغال وزائير والصين (فنلا) و(يونيتا) [1]. وكان الدعم الخارجي لهاته الحركات هو السبب الرئيسي* في إطالة عمر الحرب وزيادة شدتها وعدم

---

[1]-السيد فليفل، **الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د س ن، ص 165، 166.

*هناك اتجاه يرى أن القوى الكبرى لم تؤدي في جميع الحالات إلى زيادة النزاعات الاثنية والحروب الأهلية، كما أن انتهاء الحرب الباردة أفقد إفريقيا آلية الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري، وبالتالي أفقدها أهم آلية للضبط والسيطرة وهو ما أتاح حسب هذا الاتجاه مجالا أوسع لتفجر النزاعات.

حسمها لأي جهة من الجهات. والأمثلة كثيرة عن مثل هاته التدخلات التي زادت من إشعال النزاعات الإفريقية.

فمن خلال ما سبق نلاحظ الدور الكبير الذي لعبته التدخلات الخارجية في زيادة وإنشاء النزاعات الاثنية الإفريقية. وتجب الإشارة إلى أنه من الصعب جداً حصر الأسباب المؤدية للنزاعات الاثنية في إفريقيا بسبب تشعب هذه الظاهرة وكثرة معطياتها، إلاَ أنه يمكن القول أن النزاعات الاثنية في إفريقيا تعود أسبابها لمزيج بين المؤثرات الداخلية والخارجية لا تقل أهمية أي واحدة عن الأخرى.

المطلب الثاني: نتائج النزاعات الاثنية في إفريقيا

تعددت نتائج النزاعات الإفريقية واختلفت شدَتُها من بلد إلى آخر، وبالرغم من ذلك تشترك الدول الإفريقية التي تعرف النزاعات الاثنية في مجموعة كبيرة من النتائج بسبب وحدة البيئة الإفريقية الداخلية والخارجية. ومن أبرز هذه الآثار: مشكلة اللاجئين، ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، ومشكلة انهيار وفشل الدولة، انتهاكات حقوق الإنسان، انتقال الحروب الأهلية للدول المجاورة فيما يعرف بأثر العدوى، خلق اقتصاد حرب والتلوث في المناطق النزاعية.

الفرع الأول: مشكلة اللاجئين[••]:

تعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز الآثار التي أفرزتها الحروب والنزاعات الاثنية في القارة الإفريقية. وتضم القارة الإفريقية حوالي نصف اللاجئين في العالم، لتصبح بذلك أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين، ويعد الإنسان الإفريقي المتضرر الأول من النزاعات الاثنية، إذ يعاني من فقدان لحقوقه الشخصية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والحريات الأساسية التي غالبا ما يصادرها حكام البلدان المستضيفة. كما تغيب عنه حقوقه المجتمعية التي صادرتها المؤسسات الدولية مقابل أن توفر له مكان للعيش وأبسط ضروريات الحياة التي هي في الأساس حق من حقوقه.

وتسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء، فبالنسبة للأولى: تفقد هذه الدول مواردها البشرية بسبب نزيف العقول الذي تتعرض له، وهروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم والبحث عن مصادر جديدة للرزق بعيدة عن مواطنهم التي دمرتها الحروب

الأهلية. أما بالنسبة للثانية (دولة اللجوء) فتواجه هي الأخرى سلسلة من المشكلات تتمثل فيما يحدثه اللاجئون من تغيرات في الخريطة البشرية وتحديداً الإثنية، فضلاً عما يمثله هؤلاء اللاجئون من أعباء اقتصادية واجتماعية[1]. وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي على اتساع نطاق مشكلة اللاجئين في إفريقيا، فإن ثمة صعوبات تحول دون التحديد الدقيق لأعدادهم، ومن هذه الصعوبات:

1 – اتسام أوضاع مخيمات اللاجئين بالسيولة الشديدة، حيث تكثر عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المخيمات بما يجعل أعداد اللاجئين عرضة للتقلبات السريعة والمفاجئة.

2– عدم قدرة دولة المنشأ على وضع عدد دقيق لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلي.

3 – ميل دولة اللجوء إلى المبالغة في أعداد اللاجئين الموجودين لديها سعياً إلى الحصول على مزيد من المساعدات الدولية[2].

من حيث دول المنشأ تأتي الصومال على رأس هذه الدول، إذ أدى تفاقم الحرب الأهلية فيها منذ بداية التسعينيات إلى خروج أعداد هائلة من اللاجئين هرباً من الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية، تليها كل من الصومال، بوروند، ليبيريا، السودان، سيراليون، إريتريا، أنجولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، وإثيوبيا[3].وعلى صعيد دول الملجأ تعتبر تنزانيا على رأس الدول المستقبلة للاجئين ليس فقط في إفريقيا وإنما في العالم بأسره، حيث وصل عدد اللاجئين فيها إلى أكثر من 560 ألف لاجئ، من بينهم 449 ألف لاجئ من بوروندي، و9 ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، ويليها تنزانيا كل من غينيا، السودان، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ساحل العاج، أوغندا، الجزائر، وأخيراً زامبيا[4].

يتضح التداخل الواضح بين دول المنشأ ودول اللجوء، فالدولة الواحدة قد تكون طاردة للاجئين

---

[1]– عزيزة بدر، **التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية في إفريقيا**، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، د س ن، ص 830.

[2]–أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص ص 360، 364.

[3]–المرجع السابق، ص 355.

[4]– المرجع السابق ص 362.

أو مستقبلة لهم، فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تعاني من مشكلة اللاجئين منذ عام 1960م ويقدر حجم اللاجئين الفارين منها بأكثر من 200 ألف لاجئ، وفي نفس الوقت تستضيف الكونغو الديمقراطية اللاجئين من أنجولا، بوروندي، أوغندا، ورواندا، وينطبق الوضع على كل من السودان وإثيوبيا.

كما تشير الإحصاءات أن نحو 80% من تكاليف النزاعات الاثنية تتحملها البلدان المجاورة حيث تعاني من تأثيرات النزاعات نتيجة تدفق اللاجئين، إذ ينخفض معدل النمو بنحو 0,6 في المائة سنويا لكل دولة مجاورة. وأحيانا تكون الدولة الواحدة محاطة بثلاث دول تعرف نزاعات وبالتالي تعرف تدفق للاجئين ما يجعل الدولة الواحدة في متوسط الأحوال تنفق حوالي 237 دولار سنويا بسبب اللاجئين. كما تعمل تحركات اللاجئين على زعزعة استقرار النظم السياسية وخلق النزاعات العنيفة عبر الحدود، بفعل سهولة انتشار الأسلحة وتداولها في السوق السوداء، وهو الأمر الذي سهل اختراق الحدود الوطنية للدول الإفريقية، وبالتالي سهولة التدخل في نزاعاتها الداخلية. وإلى جانب ذلك تساهم تحركات اللاجئين في نقل الأمراض بمختلف أنواعها خاصة الأمراض المعدية كالملاريا وفيروس نقص المناعة (الايدز) ولعل أبرز مثال على ذلك حركة اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى إقليم كاغيرا في شمال غرب تنزانيا التي ألحقت أضرار كبيرة في البنية الاجتماعية والصحية في تنزانيا بفعل الأمراض والأوبئة التي نقلها اللاجئين[1].

وفيما يلي جدول يوضح الدول المستقبلة للاجئين في إفريقيا:

[1]– التغلب على الهشاشة في إفريقيا، نحو صياغة نهج أوروبي جديد، **التقرير الأوروبي حول التنمية**، فلورنسا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي، 2009، ص 29.

جدول رقم (04) :قائمة الدول حسب بلد اللجوء.

المرتبة	الدولة	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان من اللاجئين
1	كينيا	39,802,000	566,487
2	تشاد	11,206,000	366,494
3	اثيوبيا	79,221,000	228,844
4	جمهورية الكونغو الديموقراطي	66,020,000	152,749
5	أوغندا	32,710,000	139,448
6	السودان	30,894,000	139,415
7	تنزانيا	43,739,000	131,243
8	ليبيريا	3,476,608	128,293
9	الاكوادور	14,036,775	123,436
10	جنوب السودان	8,260,490	105,023
11	الكاميرون	19,522,000	100,373
12	مصر	77,116,112	087‘95
13	الجزائر	34,95,000	94,148
14	جنوب إفريقيا	49,320,000	57,899
15	رواندا	9,998,000	55,899
16	زامبيا	12,935,000	45,632
17	بوروندي	8,303,000	35,659
18	موريتانيا	3,291,000	26,535

19	ساحل العاج	21,075,000	24,221
20	السنغال	12,534,000	20,644
21	جيبوتي	864,000	20,340
22	توغو	6,619,000	19,270
23	جمهورية إفريقيا الوسطى	4,422,000	16,730
24	غينيا	10,069,000	16,609
25	أنغولا	18,498,000	16,223
26	مالي	13,010,000	15,624
27	غانا	23,837,000	13,588
28	ليبيا	6,420,000	10,130
29	غامبيا	1,705,000	9,528
30	بابوا غينيا الجديدة	6,732,000	9,377
31	نيجيريا	154,729,000	8,806
32	سيراليون	5,696,000	8,092
33	غينيا بيساو	1,611,000	7,800
34	اريتيريا	5,073,000	4,719
35	زيمبابوي	12,523,000	4,561
36	تونس	10,327,800	4,097
37	بوتسوانا	1,950,000	3,321
38	الصومال	9,133,000	2,099

39	الغابون	1,475,000	1,773
40	المغرب	31,567,613	736
41	بوركينافاسو	15,757,000	546
42	النيجر	15,290,000	302

المصدر:من انجاز الباحثة اعتمادا على:

Global trends report :800,000 new refugees in 2011,highest this century ,the unhcr,in **:www.unhcr.org**

والملاحظ من خلال الجدول السابق أن الكثير من الدول الإفريقية، تعاني من مشكلة اللاجئين لكن بدرجات متفاوتة، ويرجع الأمر إلى مدى قرب الدولة من الدول التي تشهد نزاعات. ففي الكثير من الأحيان نجد الدولة الواحدة خاصة في إفريقيا ما وراء الصحراء تجاور أكثر من دولة بها نزاعات اثنية وبالتالي يكون تدفق اللاجئين على كم من جهة، مما يؤثر بالسلب على هاته الدول من خلال مشكلة الأوبئة والأمراض، الإنفاقات المالية إلى جانب زعزعة استقرار هذه النظم خاصة مع سهولة انتقال الأسلحة في كثير من الأحيان مع اللاجئين الذين يكون ضمنهم أعضاء من جماعات مسلحة مدربون على استخدام مختلف أشكال العنف، و يتخذون من بلدان اللجوء محطة للاستراحة ثم العودة لبلدانهم.

أما البلدان الأكثر تصديرا للاجئين فيُبينها الجدول التالي:

جدول رقم (05) : الدول المصدرة للاجئين.

الترتيب	الدولة المصدرة للاجئين	عدد لاجئي الدولة
1	الصومال	1,077,048
2	السودان	500,014
3	جمهورية الكونغو الديمقراطي	491,481
4	اريتيريا	251,954
5	جمهورية إفريقيا الوسطى	162,862
6	ساحل العاج	154,821
7	أنغولا	128,664
8	رواندا	106,833
9	بوروندي	101,288
10	اثيوبيا	70,610
11	ليبيريا	66,780
12	تشاد	42,640
13	موريتانيا	39,929
14	زيمبابوي	25,048
15	غانا	20,361
16	السنغال	17,722
17	توغو	871‘17
18	نيجيريا	17,141
19	الكاميرون	15,163
20	غينيا	13,161
21	جمهورية الكونغو	12,839

22	كينيا	8,745
23	سيراليون	8,002
24	أوغندا	5,680
25	مالي	4,295
26	غينيا بيساو	1,123
27	النيجر	819
28	جنوب إفريقيا	429
29	غينيا الاستوائية	258

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على:إحصاءات وكالة الأنروا من الموقع: **www.unrwa.org .**

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد البلدان الإفريقية التي تعرف تصدر اللاجئين كبير جدا وعدد اللاجئين لا يستهان به وبالتالي تأثيره على هذه البلدان كبير جدا خاصة من حيث التأثيرات الاقتصادية. ولا تتوقف نتائج النزاعات الاثنية في إفريقيا على مشكلة اللاجئين، بل تتعداها لتشمل مشكلة المشردين داخل بلدانهم، الذين فروا من مناطق سكناهم الأصلية بفعل الحروب والنزاعات والجدول التالي يوضح عدد المشردين داخل بلدانهم.

جدول رقم (06) : المشردين داخليا في أفريقيا.

م	البلد	عدد المشردين في داخل البلد
1	أوغندا	1,586,174
2	السودان	1,325,235
3	جمهورية الكنغو الديمقراطية	1,075,297
4	كوت ديفوار (ساحل العاج)	709,228
5	الصومال	400,000
6	جمهورية أفريقيا والوسطى	147,000
7	التشاد	112,686
8	بروندي	13,850
9	جمهورية الكنغو	3,492
	الإجمالي	5,372,962

المصدر:مولوجينا جيبيرهوت، جيناشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في إفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في إفريقيا، جامعة أديس أبابا، إثيوبيا، 5 فيفري2013، ص6.

إن البيانات المشار إليها أعلاه تمثل احصاءات خاصة بسنة 2012، وهي ليست سوى نماذج من عدد قليل من بلدان أفريقيا لتوضح حجم التكاليف الناتجة عن الصراعات. ففي هذه البلدان التسعة ما يزيد عن 42% من إجمالي السكان هم مشردون داخليا بفعل النزاعات الاثنية، كما أن الدول التي تشهد نزاعات أو تلك التي تعيش للتو حالة ما بعد انتهاء النزاع فيها تخلق أعداد هائلة من النازحين الذي يتركون بلدانهم بحثاً عن سبل عيش أفضل لأن اقتصاديات الدول التي تعيش مرحلة ما بين النزاعات توفر فرصاً عيش محدودة لمواطنيها.

في دراسة أجراه معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلام في إفريقيا لسنة 2014 للنازحين داخليا بسبب العنف والنزاع، أكد أنه حتى نهاية عام 2013 كانت إفريقيا ما وراء

الصحراء تحتل المرتبة الأولى في النزوح الداخلي، حيث تضم ما يزيد عن 12,5 مليون نازح في 21 دولة، تليها شمال إفريقيا ب 1، 9 مليون، كما أكد التقرير أن نيجيريا وجمهورية الكونغو الديموقراطي، والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى هي أكبر الدول الإفريقية التي يتواجد بها النازحون داخليا بفعل النزاع الاثني. ففي الكونغو الديموقراطي وحدها هناك ما يزيد عن ثلاث ملايين نازح داخلي خلال سنة2013، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 55% عن سنة 2012 أما نيجيريا فقد أقرت السلطات الحكومية خلال سنة 2012 أن عدد النازحين داخليا هو 3، 3 مليون نازح[1]. وتعد مشكلة النزوح الداخلي من بين أهم المشاكل التي تعترض إفريقيا، إذ أن الدول تواجه صعوبة في تحديد عدد النازحين بسبب خروجهم من المخيمات وكثرة تنقلاتهم، كما أن النازحين الداخليين حملوا معهم مشاكل نزاعية جديدة بسبب الصراع على الموارد الشحيحة في ظل التدهور البيئي والأخطار الطبيعية والتوترات الداخلية. ففي نيجيريا مثلا بسبب إزالة الغابات والتصحر والفيضانات المتكررة، أصبح من الصعوبة على السكان الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما أجبر العديد من السكان على التوجه إلى الجنوب بحثا عن المراعي والأراضي الصالحة للزراعة، وهذا ما وضع النازحين في منافسة مباشرة مع السكان المحليين، مما زاد في انعدام الأمن والعنف[2].

الفرع الثاني: ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

يُعرف الطفل الجندي بأنه:"كل طفل يرتبط بقوة عسكرية أو بجماعة عسكرية وهو دون سن الثامنة عشر من العمر ولا يزال أو كان مجندا أو مستخدما بواسطة قوة عسكرية أو جماعة عسكرية، أياً كانت المهام التي اضطلع بها، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، الأطفال، والأولاد، والبنات المستخدمون كمحاربين أو طهاة أو حمالين أو سعاة أو جواسيس أو لأغراض جنسية. ولا يقصد به فقط الأطفال المشاركون أو الذين سبق وشاركوا مباشرة في أعمال قتالية."[3]

---

[1]– تقرير مركز مراقبة النزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي، نظرة عالمية عامة 2014، النازحون داخليا بسبب النزاع والعنف، على الموقع : **http://www .internal-displacement.org**

[2]– المرجع السابق.

[3]– مبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فيفري 2007، ص7، على الموقع:

http://www.unicef.org.protection children in armed conflict.

فالأطفال يعتبرون من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر الحروب الأهلية والنزاعات الاثنية، فإذا لم يتعرضوا للقتل أو الأمراض أو الأوبئة بمختلف أشكالها أو التشريد، سيجندون ضمن الجماعات المسلحة إما غصبا أو طوعا، فالآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب. ففي عام 1988م قدر عدد الأطفال المحاربين في الحروب الأهلية بنحو 200.000 طفل، ارتفعوا إلى 300.000 طفل عام 1995م وتستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال التي لا تناسب سنهم أو وضعهم كأطفال[1].

وبما أن الأطفال هم أضعف فئات المجتمع، بسبب عدم قدرتهم على اتخاذ القرار والدفاع عن أنفسهم، تستهدفهم الجماعات المسلحة بسبب هذه السمات التي تجعل من السهل السيطرة والتحكم بهم، والقارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم التي تعرف هذه الظاهرة. فإفريقيا عانت وما زالت تعاني من هذه الظاهرة، بل إن مشكلة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم. وقد عرفت ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة تزايد كبير مقرون بتزايد النزاعات في إفريقيا، إذ أن الطفل الإفريقي يتعرض لإهدار حقوقه على مستوى واسع بفعل ظاهرة التجنيد، وما يلفت النظر أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل عائقا في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا ولعل أبرز مثال ما يحدث في بوروندي وجمهورية الكونغو الديموقراطي بالإضافة إلى ساحل العاج، السودان، أوغندا، تشاد وغيرها من الدول.

فحسب تقرير الأمم المتحدة، يوجد في السودان مثلا ما يزيد عن 17 ألف طفل مجند ضمن الجماعات المسلحة أو المليشيات وحتى ضمن القوات الحكومية. أما في الصومال فهناك نحو 200ألف طفل مجند[2]، وهذه أمثلة تشير إلى خطورة الوضع في إفريقيا وتعقيده. وهذا الأمر يعود إلى عدة أسباب على رأسها التخلف الاقتصادي، إذ أن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية أدت إلى عدم وجود العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية إلى جانب انخفاض كبير في معدلات النمو، وتدني الدخل الفردي.

---

[1]– عزيزة بدر، **التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا**، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، د س ن، ص835.

[2]– معزيز عبد السلام، تجنيد الأطفال في إفريقيا، بين واقع الظاهرة وحتمية الحماية، **مجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 14، العدد02، 2016، ص ص 142، 143.

فالفقر يعد العامل الأساسي في التحاق الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة، نظرا لوضعيتهم الاجتماعية المزرية، حيث لا يجدون حلا أفضل لضمان قوت يومهم سوى الانضمام إلى الجماعات المسلحة، كما أن بعض الآباء يقدمون أو يبيعون أطفالهم للجماعات المسلحة من أجل ضمان حياتهم أو رزقهم إلى جانب تفاقم ظاهرة انتشار الأسلحة واستمرارية النزاعات وطول مدتها[1]. ونظرا لتنشئة الأطفال في بيئة نزاعية يُجيدون استخدام كافة فنون القتال، فالحرب الدائرة في سيراليون مثلا تسمى بحرب الأطفال لأن معظم المحاربين في كلا الجانبين من الأطفال.

أثرت ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة على الدول الإفريقية بشكل كبير حيث خلفت العديد من الآثار السلبية نذكر أهمها:

أ-الآثار الاجتماعية: تتمثل بالأساس في الاختلالات الاجتماعية التي تحدثها ظاهرة تجنيد الأطفال في المجتمعات الإفريقية، ويعد عدم قبول الطفل المجند من قبل مجتمعه أهم مظاهرها، وخصوصا الفتيات اللواتي تم اختطافهن وتعرضهن لمختلف الإساءات الجسدية والنفسية*، فابتعد الأطفال عن أسرهم وتفككت أواصر العلاقات الأسرية في المجتمع نتيجة اختطافهم وتجنيدهم. بالإضافة إلى انتشار الأمية بين الأطفال المجندين نتيجة عدم مرورهم بمراحل تعليمية طبيعية، فانضمام الأطفال للجماعات المسلحة ساهم في خلق جيل من الأطفال المدمنين على كافة أنواع الممنوعات من مخدرات إلى حبوب مهلوسة إلى كحوليات، والتي أجبروا على تناولها من أجل حثهم على القتال[2].

ب-الآثار الاقتصادية والسياسية:

من تبعات تجنيد الأطفال فقدان الدول الإفريقية لموردها البشري الأساسي الأطفال الذين يعتبرون عماد التنمية والتطوير، كما أن تجنيد الأطفال أدى إلى استمرار النزاعات الاثنية وهو ما أثر وما زال يؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي. وبسبب الانتهاكات المختلفة التي تمارسها

---

[1]-المرجع السابق، ص 144.

* في جمهورية الكونغو الديمقراطي يتم نبذ الفتيات المغتصبات ويرفض التعامل معهن، وقد أسست الأمم المتحدة جمعية خاصة لاستقبال النساء المغتصبات مساعدتهن.

[2]- نجلاء عبد الهادي، ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات والحروب الإفريقية، **مجلة آفاق افريقية**، المجلد6، العدد 20، 2006، ص 56.

الجماعات المسلحة على الأطفال كإجبارهم على التدرب القاسي من أجل القتال، استعمال البنات لأغراض جنسية بالإضافة إلى وضع وشوم عليهم من أجل التعرف عليهم في حالة الهرب، إلى جانب ممارسات أخرى على الأطفال. كل هذا جعل الدول الإفريقية تعاني من التدخلات الخارجية والتي تأتي في المقام الأول باسم حقوق الإنسان.

ج- الانعكاسات الأمنية: من أهم الانعكاسات الأمنية لظاهرة تجنيد الأطفال هي تحول هؤلاء الأطفال إلى قتلة مرتزقة.فالكثير من الأطفال الذين تخلوا عن الجماعات التي كانوا مجندين بها تحولوا إلى العمل كمرتزقة إما في دولهم أو في الدول المجاورة لهم التي تعرف موجات عنف ونزاع، خاصة مع انتشار الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا والتي تستعمل الأطفال المجندين سابقا كجنود مرتزقة[1].

بالرغم من مختلف الإجراءات التي سعت إلى القضاء على ظاهرة تجنيد الأطفال سواء الإقليمية في إطار الاتحاد الإفريقي أو الدولية والتي جاءت مع منظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، إلاَ أن مشكلة تجنيد الأطفال في إفريقيا ما زالت تتفاقم يوميا، دون أن تجد له الدول الإفريقية حلول.

الفرع الثالث- فشل الدولة وانهيارها في إفريقيا:

الدولة الفاشلة هي:" الدولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة، لا تملك إلى القليل من السيطرة على أراضيها (أزمة تغلغل) ، أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها، كما تفقد شرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وكذلك تعجز عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة، بالإضافة عن عجزها عن توفير التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في المجتمع الدولي"[2].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن مميزات الدولة الفاشلة تُسقط على العديد من الدول الإفريقية التي فقدت التحكم في أراضيها، مع الإشارة إلى أن الدول الفاشلة في إفريقيا كلها تعرف نزاعات اثنية وحروب داخلية ضمن أراضيها وهو ما أفقدها السيطرة على الكثير من أراضيها. بالإضافة

[1]- المرجع السابق، ص 70.

[2] -Fragille states index 2015 in :**http://fsi.fundforpeace.org/rankings 2015 .**

إلى انتشار العنف بمختلف أشكاله بين الجماعات الاثنية من جهة وبين الجماعات المتمردة والحكومة من جهة أخرى. فتفقد الدولة عنصر الولاء بحيث تُصبح الشعوب لا تدين بالولاء للدولة التي تفشل عن حمايتها، كما تفشل في بسط النظام والسيطرة على العنف، وهو الطابع المميز للدول الإفريقية فالعديد من الدول الإفريقية تخطت مرحلة الفشل لتصل إلى الانهيار. وتعد مشكلة انهيار الدولة من أولى النتائج والآثار المترتبة على النزاعات الاثنية، ويقصد بانهيار الدولة تقويض مؤسسات الدولة وأجهزتها بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة. ويتخذ انهيار الدولة كنتيجة للحروب الأهلية صورتين:

الصورة الأولى: هي الانهيار الكلي للدولة، بحيث تنهار السلطة المركزية للدولة ويحدث هذا عندما تؤدي الإطاحة بالنظام إلى حدوث حالة من الفوضى الشاملة، بما لا يسمح لأي من الجماعات المتصارعة بالسيطرة على الحكم بصورة كاملة.

الصورة الثانية: هي الانهيار الجزئي والذي يحدث حين تضعف سلطة الحكومة ويعجز جهازها البيروقراطي عن أداء مهامه كما تعجز عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة بما يعرف بأزمة التغلغل، ويتسم هذا النمط بأنه مؤقت ويقتصر على فترة محددة من الحرب الأهلية[1].

يرجع انهيار الدول في الإفريقية إلى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدولة الإفريقية التي تعاني من العديد من الاختلالات والمشكلات، ولأسباب مرتبطة بطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دولة رخوة ودولة نخبة. بيد أن انهيار الدول الإفريقية يظل أيضاً وثيق الصلة بالعوامل الخارجية، ففي فترة الحرب الباردة كان للمساعدات التي تقدمها القوى الكبرى للدول الإفريقية أكبر الأثر في صمود هذه الدول في وجه التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها، ومع انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من متغيرات على الساحة الدولية قادت إلى انخفاض الأهمية النسبية للدول الإفريقية توقفت هذه المساعدات لتجد الدول الإفريقية نفسها مضطرة لمواجهة هذه التحديات بمفردها، ومن ثم فإن عدداً قليلاً جداً من الدول الإفريقية هي التي نجحت في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني[2].

---

[1]– خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، **مجلة آفاق إفريقية**، المجلد 2، العدد 6، 2001، ص 72.

[2]- United Nations, The causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa, **Report of the Secretary-General**,1997

بالرغم من أن انهيار الدولة هو أحد نتائج النزاعات الاثنية في إفريقيا، إلاَ أنه بدوره له العديد من الآثار والنتائج الفادحة، حيث إن هذا الانهيار يؤدي إلى تدمير الركائز الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويؤدي إلى الفصل العملي والواقعي للدولة نظراً لغياب سلطة مركزية تفرض سلطتها على أرض الواقع. وهو ما يؤدي إلى إطالة أمد النزاعات الاثنية، وصعوبة حسمها لصالح أي من الأطراف المتصارعة، لأن الدولة لم تعد قادرة على إدارة أزماتها، وفي الكثير من الأحيان حين تكون جماعة اثنية هي المسيطرة على الحكومة يصبح النزاع الاجتماعي بين الجماعات الاثنية أكثر شراسة لأن الجماعات الغير مسيطرة تتعرض للتهميش بمختلف أشكاله.

كما أن الدولة الفاشلة في إفريقيا تعد أكبر خطر على مجتمعها الإقليمي والدولي، فبسبب عدم تحكم النظام السياسي في أراضيه وبالتالي في حدوده، وتصبح هذه الدول المصدر للكثير من الأخطار على رأسها العنف الاثني كما حدث بين التشاد والسودان، بالإضافة إلى تصديرها لمختلف أنواع الأمراض والأوبئة، إلى جانب أن الكثير من الدول الإفريقية الفاشلة والتي تعرفُ بالأساس نزاعات اثنية ضمن أراضيها، تصبح عامل أساسي في نشر الجريمة المنظمة والإرهاب بفضل سهولة انتقال الأسلحة والاتجار بها[1].

وتأسيسا على ما سبق يعتبر فشل الدولة وانهيارها في إفريقيا، من أخطر نتائج النزاعات الاثنية على الدول الإفريقية لأنها تؤسس لمختلف أنواع اللأمن والجريمة بمختلف أشكالها فضلا عن انعدام الدولة ومؤسساتها والذي يعني بالدرجة الأولى انتشار الفوضى والعنف بمختلف أشكاله.

الفرع الرابع: تكاليف النزاعات.

تُعد إفريقيا كما سبق ورأينا قارة النزاع والعنف المسلح بمختلف أشكاله، حيث يكلف النزاع المسلح أفريقيا حوالي 18 مليار دولار سنوياً [2] وبالتالي فإن ذلك يمثل عائقاً خطيراً للتنمية في أفريقيا. وقد أشار تقرير منظمتي (**Safe world**) و (**Oxfam**) والمعنون ب"المليارات الضائعة في إفريقيا" أن إفريقيا أضاعت منذ 1990 إلى 2014 قرابة 300 مليار دولار في تمويل النزاعات المسلحة، وهو ما يعادل الميزانية السنوية لدولة موريتانية لمدة ثلاثة مائة سنة، كما أن نفس التقرير

[1] -Paul Willams,State failure in africa,causes, and responses in : **http:// www.europaworld.com**. (accessed march 12,2016)

[2] – مولوجينا جيبيرهوت وجيناشو زيروا، مرجع سبق ذكره، ص 4.

يشير إلى أن متوسط كلفة النزاعات المسلحة بالنسبة إلى الدول المتضررة يمثل سنويا 15% من الناتج الداخلي العام[1].

إذ تنفق هذه النسبة على التكاليف المباشرة من رعاية طبية وإعادة التأهيل الناتجة عن الخسائر والجروح والإعاقات، والنفقات العسكرية، ورعاية اللاجئين والنازحين، ومختلف أشكال الدمار المادي الذي يؤدي إلى استنزاف البنية التحتية. بالإضافة إلى أن النزاعات تُخلف تكاليف غير مباشرة، تكون في كثير من الأحيان أكثر ضررا على الدول الإفريقية من التكاليف المباشرة.و تشمل التكاليف الغير مباشرة انخفاض النشاط الاقتصادي نتيجة انعدام الأمن، وهروب رؤوس الأموال إلى جانب التدهور الايكولوجي وتأثيره على الأمن الغذائي. وإلى جانب هذا لا يمكن إغفال أن اضطراب التجارة وخسارة ثقة المستثمرين نتيجة النزاع والحرب[2].

كما أن هذه الآثار لا تقتصر على مناطق النزاع فقط بل تتعداها إلى الدول المجاورة التي يؤدي خوفها من انتقال العنف إلى زيادة إنفاقاتها العسكرية، و بالتالي تتأثر تنميتها بسبب حجم الإنفاق العسكري الكبير.

والجدول التالي يوضح حجم التكاليف الاقتصادية التي تتكبدها بعض الدول الإفريقية.

---

[1]– المرجع السابق، ص6.

[2]– الاتحاد الإفريقي، تعزيز تصميم وفعالية إفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي للبحث وتسوية النزاعات في إفريقيا، ليبيا، 30، 31 أغسطس 2009، ص 3، على الموقع:**www :AfricaA-union. org**

جدول رقم (07) : تكاليف النزاعات في بعض الدول الإفريقية.

البلد	سنوات الصراع	عدد سنوات الصراع	النمو الفعلي خلال سنوات الحرب	نسبة الخسارة % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خسارة الناتج المحلي الأجمالي (بالمليار دولارات)
بوروندي	**1993 م- 2005م**	13	% 1,1 -	% 37	5,7
رواندا	**1990م - 2001م**	12	% 2,8	%32	8,4
جمهورية الكنغو الديمقراطية	**1996م- 2005م**	10	% 0,10	%29	18
أرتيريا	**1998م- 2000م**	3	% 3,8-	%11	0.28
جمهورية الكونجو	**1997م- 1999م**	3	% 0,03	%7,1	0,70
جنوب أفريقيا	**1990م- 1996م**	7	% 1,2	%2,7	22

المصدر: مولوجينا جيبيرهوت وجيناشو زيروا، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أما فيما يخص الخسائر البشرية، فتعاني الدول الإفريقية من حالات وفيات للأطفال، حيث أن 50%من حالات وفيات الأطفال في العالم تشهدها إفريقيا، كما أن حالات الوفاة بسبب المعارك التي تم تسجيلها في أفريقيا بين عامي 1960 و2005م بلغت حوالي 6، 1 مليون حالة وفاة والتي شكلت ما نسبته حوالي 24% من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عن المعارك حسب تقرير

التنمية الإفريقي لسنة 2008[1]. فخلال نهايات الثمانينات وبداية التسعينات كان أكثر من 35 بلد في حالة حرب أو مشارك في نزاعات مسلحة، وهو ما أدى حسب الأمم المتحدة إلى قتل أكثر من 550 مليون شخص غالبيتهم من الشباب.

أما من حيث التكاليف الاجتماعية فقد أشار تقرير التنمية الإفريقية لسنة 2008 أن النزاعات الإفريقية خلفت الكثير من التكاليف الاجتماعية على القارة، ومن أهم مظاهرها نجد:

1- أدت الحروب إلى الكثير من الإعاقات والإصابات الخطيرة والتي زادت من كثرة الأمراض.

2- عملت الحروب والنزاعات الاثنية على تغذية الكثير من الصدمات النفسية في صفوف المدنيين بسبب كثرة العنف وشدته والتعذيب والاغتصاب وقتل الأفراد والجماعات، كما أثرت النزاعات المسلحة على الأطفال والفتيات والنساء بطرق مختلفة.

3- دمرت النزاعات والحروب في إفريقيا معظم البنى التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والطرق، وهو ما أدى بالكثير من السكان إلى النزوح والتشرد عن مساكنهم الأصلية[2].

كما أن تقرير التنمية الإفريقية لسنة 2016 أشار إلى أن إفريقيا بالرغم من النمو الطفيف الذي عرفته خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، ما زالت تعاني من الفقر بمختلف أشكاله، بدءا من سوء الأوضاع المعيشية إلى العيش في بيئة غير نظيفة مرورا بعدم إيجاد لقمة العيش بسبب عدم توفر الوظائف. وقد أرجع التقرير أن العنف الشديد في إفريقيا والذي خلف وما زال يخلف أضرار كثيرة على المجتمعات الإفريقية من بين أهم أسباب عدم التنمية في إفريقيا[3].

من خلال دراستنا ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا نلاحظ تشعب هذه الظاهرة وتعقيدها، إذ لا يمكن حصر أسبابها بصورة دقيقة، نظرا لتعقيد أسبابها وتشابكها بين الداخلية والخارجية، وامتدادات أسبابها من العهد الكولونيالي في إفريقيا إلى فساد النظم السياسية الإفريقية، وما حملته من سوء إدارة للتعدد الاثني ضمنها. وكانت آثار هذه النزاعات كثيرة وعنيفة على إفريقيا على كل

[1] -African development report 2008 /2009,conflict resolution,peace and reconstruction in Africa in: **http://www.afdb.org./filedmin/uoloads/pdf.**
[2] -Idem.
[3] -African development report 2016 , Growth, Poverty and Inequality Nexus: Overcoming Barriers to Sustainable Development :
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/ADR15_UK.p

المستويات، بدءاً من الفقر وانتهاءاً بمشكلة اللاجئين مع كل ما تحمله من آفات، أثرت وما زالت تُأثر على المجتمع الإفريقي، الذي لم يستطع إلى اليوم الوصول إلى تحقيق التنمية.

المبحث الثالث: التنمية في إفريقيا بين المعوقات الداخلية والتدخلات الخارجية.

كان الاعتقاد السائد لدى الإفريقيين قبيل الاستقلال أن إنهاء الاستعمار هو الدفعة الأولى نحو تنمية القارة، إلاَ أن ذلك لم يحصل فقد وجدت إفريقيا نفسها تستفيد من القروض والمنح والمساعدات الأجنبية، بل أن الكثير من هذه الدول أُدرجت ضمن قائمة الدول الفاشلة على مختلف الأصعدة. والمفارقة هنا أن هاته القارة التي تتلقى المساعدات الخارجية منذ أكثر من خمسين عاما، تُعد من أغنى قارات العالم من حيث الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية، بل أنها تزخر بالكثير من الموارد والطاقات سواء الطاقات المتجددة أو الغير متجددة. وسنحاول من خلال هذا المبحث رصد إمكانيات القارة المختلفة من طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية، بالإضافة للتعرض لمختلف المعوقات الداخلية والخارجية التي شهدتها القارة منذ استقلالها إلى اليوم.

المطلب الأول:الإمكانيات التنموية في القارة الإفريقية.

إن التنمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لا تقوم من فراغ بل يجب أن تتوفر في الدولة التي تسعى للتنمية مجموعة من المقومات الأساسية التي تنطلق منها عملية التنمية، والقارة الإفريقية تزخر بالعديد من الإمكانيات التنموية على مختلف الأصعدة، وسنحاول رصد هاته المقومات من خلال هذا المطلب. فالقارة الإفريقية تزخر بالعديد من مقومات التنمية المتنوعة.

الفرع الأول: مقومات التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية.

تتميز القارة الإفريقية بعدة مقومات تساعدها على التنمية الاقتصادية، ونقسمها إلى مقومات طبيعية وبشرية:

أولا- موقع القارة الإفريقية ومساحتها بالنسبة للعالم.

تحتل القارة الإفريقية موقعاً استراتيجياً مهماً بين قارات العالم، وتضم 54 قطرا، يحدَها شمالا

البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق المحيط الهندي[1]. فهي تطل على أهم المسطحات المائية التي توجد فيها أهم الطرق الملاحية التي تربط بين مناطق العالم. كما أنها تشرف كذلك على أهم الممرات العالمية مثل مضيق باب المندب وأخدود البحر الأحمر وبرزخ السويس الذي يفصلها عن القارة الأسيوية. بالإضافة إلى مضيق تونس صقلية ومضيق جبل طارق بينها وبين أوروبا[2]. مما يجعل إفريقيا حلقة وصل بين القارات، والخريطة المرفقة أدناه توضح ذلك.

الخريطة رقم (01) : الخريطة السياسية لإفريقيا.

المصدر: من الموقع الالكتروني :http://arabic.mapsofworld.com/africa

كما تتوسط القارة نصفي الكرة الأرضية، إذ أن خط الاستواء والمداريين يمران بها فتمتد شمالا إلى دائرة عرض 37 درجة وجنوبا إلى دائرة عرض 35 درجة أي أنها تمتد في نصفي

[1]– الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم**، الجزائر، دار الهدى، د س ن، ص 24.

[2]–الصادق محمد عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا، نظرة جغرافية، جامعة المرقب، **مجلة الجامعة الأسمرية**، العدد 21، السنة 11، ص 367.

الكرة الأرضية، الشمالي والجنوبي بمسافة متقاربة. كما أنها تمتد من خط طول 20 درجة غربا إلى خط طول 60 درجة شرقا تقريبا[1]. وبالتالي فان معظم خطوط الشبكة الجغرافية الأساسية تمر بها.

من خلال تحديدنا لموقع القارة الإفريقية على الخريطة العالمية، نلاحظ أن القارة الإفريقية تحتل موقعا ايجابياً، من شأنه النهوض بالتنمية الاقتصادية المتوازنة في مختلف المجالات بين أقاليم القارة، نظرا للعلاقات المكانية بينها وبين مراكز النقل الاقتصادية بينها وبين القارات الأخرى، وكذلك بينها وبين المسطحات المائية والمنافذ المهمة في التجارة الدولية بين مختلف المناطق في العالم. وهو ما أكسب القارة الإفريقية سهولة الاتصال والتنقل مع القارات الأخرى. ما يشجع على مختلف النشاطات الاقتصادية والخريطة التالية توضح موقع القارة الإفريقية بالنسبة للعالم.

خريطة رقم (02) :موقع إفريقيا بالنسبة للعالم.

المصدر:من الموقع الالكتروني:http://www.arabic.mapsofworld.com

[1]–المرجع السابق، ص 368.

وبالإضافة إلى الموقع الهام الذي تحتله إفريقيا على الخريطة العالمية، تأتي القارة الإفريقية من حيث المساحة في المرتبة الثانية بعد القارة الآسيوية، إذ تصل مساحتها إلى نحو 30 مليون كيلومتر مربع[1]. وتتجسد أهمية هذه المساحة في التنوع الجغرافي الذي تعرفه القارة والذي سمح بتوفر العديد من الثروات الطبيعية والمعدنية كما سنشير لاحقا من خلال هذا المطلب، بالإضافة إلى الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والغابات الطبيعية المنتشرة، والثروات الحيوانية المختلفة.

إن الخصائص الطبيعية التي تتمتع بها القارة الإفريقية من حيث الموقع والمساحة لا تشكل أي عائق للتنمية الاقتصادية، بل العكس من ذلك فهي مؤشر من مؤشرات تنمية القارة وازدهارها. فالموقع المفتوح على مختلف المسطحات المائية بالإضافة إلى عدم وجود حواجز طبيعية ضمن القارة نفسها يسهل الاتصال والتنقل بين سكانها، فكلها عوامل ايجابية تساعد على التنمية الاقتصادية.

ثانيا-المناخ:

يرتبط المناخ بالدرجة الأولى بتوزيع الغطاء النباتي والحيواني والتربة في الأقاليم المختلفة، ونتيجة لموقع القارة الإفريقية فان معظم أراضيها تقع ضمن المنطقة الحارة، فيما عدا الأطراف الشمالية والجنوبية والتي تنتمي إلى المنطقة المعتدلة، هذه الوضعية سمحت بتعدد الأقاليم المناخية وبالتالي الغطاء النباتي والحيواني والتربة، وهو ما منح القارة تنوع كبير حيث لكل إقليم مميزاته.

[1]- صلاح الدين الشامي، **التنمية الجغرافية، دعامة التخطيط**، ط2، مصر، منشاة المعارف، 2000، ص 198.

الخريطة رقم (03) : الأقاليم المناخية في القارة الإفريقية.

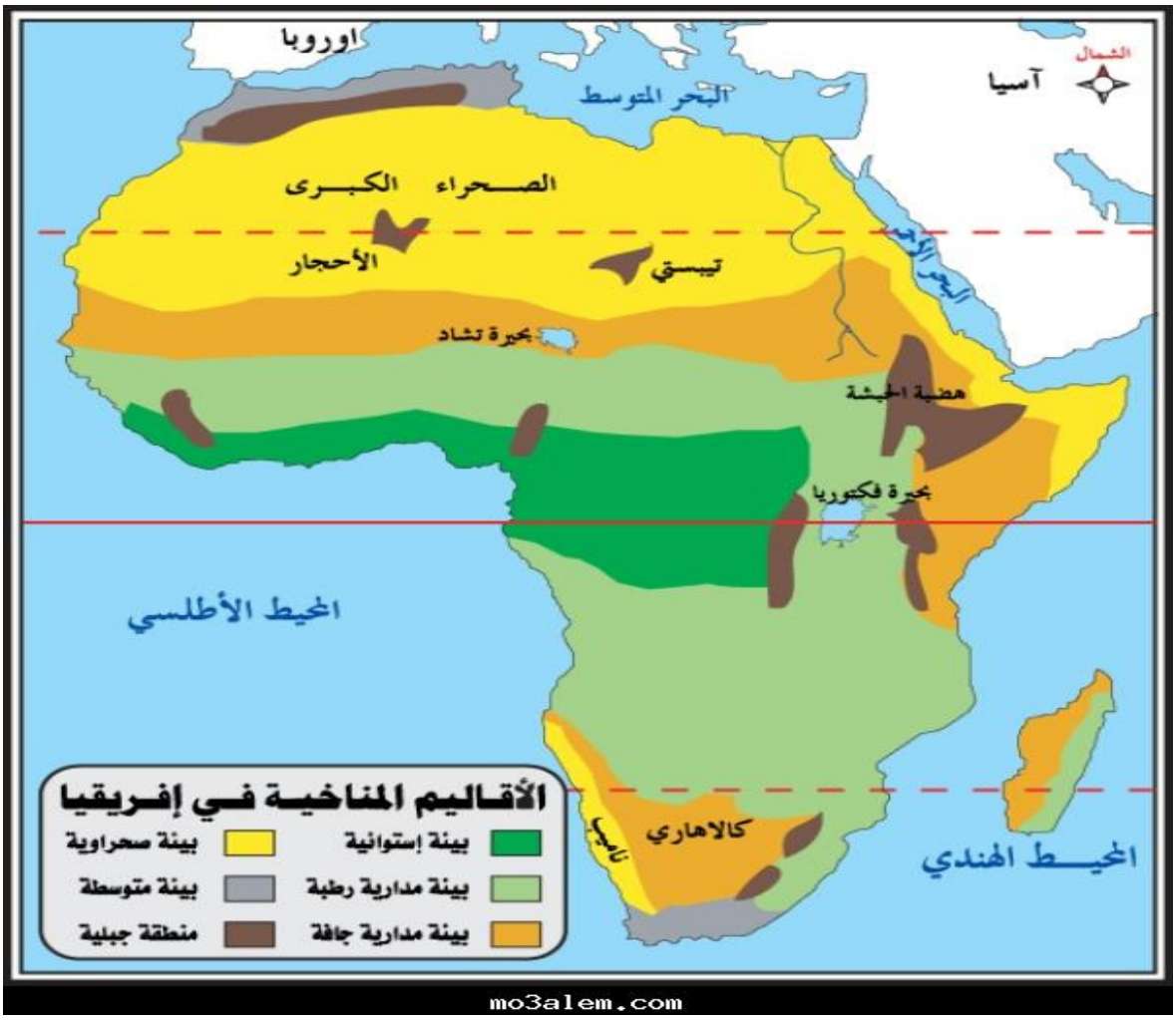

المصدر:من الموقع الالكتروني: https://www.google.dz/search?espv:2biw;1024;bih.

فالخريطة تبين التنوع المناخي الكبير في القارة الإفريقية، اذ تضم خمسة أقاليم مناخية هي:

1-المناخ الاستوائي: وهو الأكثر انتشارا في إفريقيا ويمتد بين درجتي عرض5 شمال و5 جنوب خط الاستواء، يتميز بغزارة الأمطار وتساقطها طول السنة حيث تزيد عن1000ملم، وتبلغ درجة الحرارة فيه عند متوسط سطح البحر بين 24 و27 درجة. ونظرا لتواجد المرتفعات شرق القارة وهبوب التيارات الهوائية فان معدل درجة الحرارة ينخفض في الشتاء[1].

2- المناخ المداري (السافانا) : يمتد من الشمال إلى الجنوب من الإقليم الاستوائي لينحصر بين خطي عرض 5 و8، ويعتبر أوسع الأقاليم المناخية إذ يحتل 5/2 من مساحة القارة، ويختلف عن

[1]- الهادي قطش، مرجع سابق، ص 26.

الإقليم الاستوائي بوجود فصل جاف، وهو غالبا فصل الشتاء حيث لا يتعدى معدل الأمطـــار 508 ملم[1].

3- مناخ السهوب:ويسمى كذلك المناخ الشبه صحراوي ويمتد على جانبي الإقليم المداري، تتساقط ضمنه الأمطار في حد 250 إلى 380 ملم كما يعرف نسبة تبخر كبيـــرة بفعـــل ارتفـــاع درجـــة الحرارة، التي تصل إلى 49 درجة مئوية.

4- المناخ الصحراوي: ويشمل المناطق الصحراوية مثل الصحراء الكبرى شمال القارة وصحراء كلهاري وصحراء الصومال، وتمتاز هذه المنطقة بالتطرف الحراري بحيث ترتفع درجة الحـــرارة نهارا إلى 59 درجة مئوية بينما تنخفض ليلا إلى أقل من 12 درجة، كما تشهد هذه المنطقة هبوب الرياح التجارية الجافة، أما فيما يخص الأمطار فهي متذبذبة في كمياتها ومواعيدها فتقل أو تنعـــدم في سنوات كثيرة.

5- المناخ المتوسط (مناخ البحر المتوسط) :يظهر في الجزء الشمالي من القارة وكـــذا جزءهـــا الجنوبي الغربي وهو حار جاف صيفاً وبارد ممطر شتاءاً وتساقط للثلوج على قمـــم المرتفعـــات، ويعرف فصل الصيف زيادة في درجة الحرارة التي تنخفض ليلا بينما الشتاء تنخفض فيه درجـــة الحرارة إلى أقل من 13 درجة مئوية، وتشهد المنطقة حصول التجمد خاصة مع انخفاض درجـــة الحرارة وهبوب العواصف[2].

إن التعدد المناخي في القارة الإفريقية والذي فرضه الموقع الجغرافي للقارة، لا يشـــكل معوقـــا للتنمية بل على العكس يتيح إمكانية للتنمية بمختلف أشكالها في القارة، فالتنوع في الغطاء النبـــاتي والتربة والمناخ يزيد من إمكانية وفرص التكامل بين أقاليمها من أجل التنمية.

ثالثا- الثروات الطبيعية:

تعرفُ القارة الإفريقية تنوع كبير في الثروات الطبيعية بالرغم من أن العديد من هذه الثـــروات غير مكتشف، حيث تحتوي القارة إفريقية على العديد من الثروات العالمية كاحتيـــاطي والجـــدول التالي يبين ذلك:

---

[1]- صادق صالح العاني، **الأطلس العام**، العراق ، دار الكتب والوثائق، د س ن، ص 95.

2- المرجع السابق، ص 97.

جدول رقم (08) :احتياطي إفريقيا من المعادن في العالم.

الثروات الطبيعية	نسبة الاحتياطي الإفريقي عالميا
الكروم	%97
البلاتين	%85
الذهب	%74
المنغنيز	%50
اليورانيوم	%25
النحاس	%14
الطاقة الكهربائية	%20
النفط	%20
الكاكاو	%70

المصدر:من انجاز الباحثة اعتمادا على:توفيق المسطر، المستقبل البيئي للقارة الإفريقية، الهيئة العامة للبيئة، مجلة البيئة العدد 23، طرابلس، 2004، ص 11.

فالجدول السابق يُبين أن إفريقيا هي قارة الخيرات وبالرغم من ذلك تظل اقتصادياته أقل من المستوى المطلوب، فأغلب هذه الدول تعرف اقتصاديات فقيرة رغم غناها بالموارد الطبيعية، ويرجع الأمر في أغلب الأحيان إلى استنزاف الدول الإفريقية أثناء الفترة الاستعمارية، فوجدت نفسها بعد الاستقلال غير قادرة على تحويل مواردها مما اضطرها إلى تصديرها على شكلها الخام فجعلت اقتصادياتها مربوطة دائما بالدول الأجنبية، مما ساهم في إخضاع إفريقيا إلى تبعية اقتصادية دولية بدل تنمية اقتصادية وطنية. وهذه الدول تصدر مواردها الخام بشكل مفرط، بدون إتباع أساليب علمية للحفاظ على هذه الثروات مما زاد في التخلف والفقر والمرض، إلى جانب السماح للقوى الكبرى بالتسلط عليها.

وفيما يلي جدول يوضح حجم صادرات إفريقيا من الثروات الطبيعية.

جدول رقم (09) : أهم صادرات إفريقيا من الموارد الطبيعية.

السلعة	نصيب القارة من الناتج العالمي	أهم الدول المنتجة
الكروم	%33	جنوب إفريقيا، مدغشقر، زيمبابوي.
الكوبالت	%33	الكونغو الديموقراطي، زامبيا، زيمبابوي، بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا.
الذهب	%65-%50	غانا، زيمبابوي، الكونغو الديموقراطي، غينيا، تنزانيا، زيمبابوي.
الألماس	%95	الكونغو الديموقراطي، جنوب إفريقيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا.
البلاتينيوم	%90	جنوب إفريقيا، الغابون، غانا
اليورانيو	%25-%20	جنوب إفريقيا
الكاوكاو	%65	الجزائر، مصر، ليبيا نيجيريا، كوتيفوار، غينيا، الكاميرون، الكونغو الديموقراطي.

london, **Source**: Guy Arnold,**agguide to african political and economic devlopment**, fitzory dearborn pub, 2001,p24.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدول الإفريقية تتمتع بالكثير من الخيرات الطبيعية والمتنوعة. وبالرغم من ذلك يعاني الاقتصاد الإفريقي من الركود، فالدول الإفريقية تصدر مواردها في شكلها الخام كما أن هذه الدول تُصدر مواردها بشكل مفرط دون إتباع أساليب عملية للحفاظ على هذه الثروات. مما زاد في الفقر والتخلف والجهل والمرض كما سمح بزيادة تسلط القوى الكبرى عليها خاصة والتي يربطها بها التاريخ الاستعماري.

رابعا-المقومات البشرية:

لا يمكن لأي دولة أن تنهض بتنمية اقتصادية دون مقومات بشرية كافية ومؤهلة، فهي التي تساعد على عملية التنمية والتطور الاقتصادي ومن بين هذه العوامل نجد:

1-القوى العاملة: حيث أن تحقيق أي تنمية يرتكز بالدرجة الأولى على العنصر البشري.فهو الركيزة التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية، و القارة الإفريقية تمتلك بالإضافة إلى الموارد الطبيعية احتياطي كبير من الموارد البشرية والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان في إفريقيا:

جدول رقم (10) : عدد سكان إفريقيا.

السنة	عدد السكان
2017	1,276,504,865
2016	1,216,129,815
2015	1,186,178,282
2010	1,044,106,62
2005	920,238,945
2000	814,063,149
1995	720,416,386
1990	631,614,304
1985	550,027,726
1980	477,965,129
1975	416,490,405
1970	356,625,902
1965	321,999,242
1960	284,887,148
1955	253,963,199

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على: إحصاء سكان إفريقيا، المركز النرويجي للدراسات الإفريقية، من الموقع الالكتروني:**http//www.afrika.no**

يلاحظ من خلال الجدول عدد السكان الكبير الذي تتمتع به القارة الإفريقية، وتجدر الإشارة إلى أن إفريقيا سنة 1994 كان عدد سكانها 703 ملايين، أي أنها خلال هذه السنوات سجلت معدل نمو قدره 21 مليون نسمة سنويا. ويتوقع أن تصبح إفريقيا بحلول سنة 2050 القارة الأولى من حيث عدد السكان حسب إحصاءات البنك الدولي[1]. وتعد كنيجيريا بإجمالي عدد سكان 177,475,986 أكبر دول إفريقيا من حيث السكان، تليها كل من إثيوبيا ب 96,958,732 ومصر ب 89,579,732 والكونغو الديموقراطية ب 74,877,030. أما أقل دولة من حيث عدد السكان فهي الرأس الأخضر ب316, 202 نسمة[2].

فالإحصاءات السابقة تبين التزايد الكبير لأعداد السكان في القارة الإفريقية، فشكل نقمة على التنمية بالرغم من أنه مقوم أساسي لها، حيث أن معدلات النمو المرتفعة رفعت معها نسبة البطالة ونسبة الإعالة الموجهة للشيوخ والأطفال. بالإضافة إلى ذلك تفتقر القوى العاملة الإفريقية إلى التدريب اللازم من أجل التنمية الاقتصادية بسبب نقص التعليم هذا ما يجعلها قوة غير فعالة وغير ماهرة، وبما أن ثروة إفريقيا الكبرى تتمثل في موردها البشري عليها أن تهتم بهذه الثروة من خلال التعليم والتدريب المناسب والاهتمام الشامل من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية ثم التنمية الشاملة التي هي الحل الوحيد لخروج القارة من حالة الفقر والتهميش الذي تعيشه.

الفرع الثاني: التجمعات الإقليمية.

بالرغم من أن القارة الإفريقية هي قارة الاختلافات بالدرجة الأولى حيث تشهد تباين واضح في الديانات والأجناس والقوميات إلى جانب التباين الكبير في الاثنيات، وإلى جانب هذا تعرف ظروف قاسية من الفقر والجهل والتخلف. إلاَ أن هناك بوادر أمل في التنمية الاقتصادية من خلال اعتماد القارة على نفسها وتفعيل تجمعاتها الإقليمية التي ظهرت مع بدايات تشكل الدول الإفريقية. ويغلب على التجمعات الإفريقية الطابع السياسي، وهو ما جعل من الصعب على الدول الإفريقية استيعاب لمبدأ وجود سلطة فوق سلطتها، فوجدت العديد من التناقضات في المسار الأيديولوجي بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية[3].

-[1] Africa population,2016,in :**http://www.en.actualitix.com.ps**

[2] -Ibid.

[3]-الصادق محمود عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص373.

من أجل التخفيف من الصراعات السياسية داخل الاتحاد الإفريقي وتحقيق المصلحة الاقتصادية للدول الإفريقية عن طريق التجمعات الإقليمية، أعلنت منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمر واجادو سنة 2006 عن ترشيد التجمعات الموجودة في القارة مع عملية دمج هذه التجمعات، واعتمد الاتحاد الإفريقي على مجموعة من التجمعات من أجل تنمية القارة الإفريقية وهي: الكوميسا (Comesa) والسادكSadc) (والاكواس (Ecowas) والسين صاد (Cen sad) والايكاسEccas) والايجاد (Igad) واتحاد المغرب العربي (Uma) ، بالإضافة إلى تجمع شرق إفريقيا (Eac) ، كما أبرزت القمة دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل والتنسيق بين هذه التجمعات[1].

وهذه التجمعات غير مفعلة، فهناك حديث سياسي إلاَ أنه لا يوجد دعم سياسي اتجاه التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، بالرغم من مقومات الوحدة الاقتصادية التي تمتلكها القارة الإفريقية. خاصة وأن معظم الدول الإفريقية تعاني من فساد سياسي كبير منعها من الاعتماد على نفسها والنهوض باقتصادياتها.

الفرع الثالث- المقومات السياسية.

عند الحديث عن التنمية السياسية، نرصد عدة مؤشرات للتنمية السياسية سبق وأشرنا إليها في مقومات التنمية السياسية في الفصل الأول وعلى أساسها سنحاول إسقاط هذه المقومات على التنمية السياسية في إفريقيا .

فأما ما يخص ظاهرة **التعددية السياسية**، لم تعرف إفريقيا ظاهرة التعددية الحزبية إلا مع بداية التسعينات، حيث شهدت صخبا سياسياً واسعاً عبر أرجاء القارة الإفريقية بدءاً بالمطالبة بضرورة التحول نحو النظم التعددية بدل نظام الحزب السلطوية، وقد تم هذا التحول كما سبق رأينا، بفعل مزيج من الظروف الداخلية والخارجية.فقد عرفت جُل الدول الإفريقية تعددية سياسية، تم ضمنها تبني للنظم الانتخابية التنافسية وإقرار مبدأ التداول على السلطة بهدف جلب نظم سياسية جديدة تركز على تبني الليبرالية الاقتصادية والسياسية من أجل النهوض بالتنمية.

فالأحزاب السياسية تعد من أساسيات تحقيق التنمية بمختلف أشكالها وخاصة التنمية السياسية، وتتميز الأحزاب السياسية في إفريقيا بطابع خاص، وأشار **سباستيان ايليشر (sebastian elischer)**

[1]- المرجع السابق، ص 374.

بأن:"إفريقيا تتميز بوجود أحزاب تعكس الخريطة الاثنية للمجتمعات المتواجدة بها، وبذلك تطرح التساؤل:هل هي تجسيد للمواطنة والديمقراطية أم أنها مجرد أحزاب اثنية"[1]. وتعتبر كل من موريشيوس وبوتسوانا، من بين الدول الإفريقية التي تمكنت من تبني التعددية السياسية والمحافظة عليها، كما أن هناك مجموعة من الدول التي تبنت النظام الحزب التعددي عبر مراحل متقطعة مثل نيجيريا والسنغال[2].

وبالرغم من أننا هنا بصدد رصد مقومات التنمية السياسية والمتجسدة في الدرجة الأولى في الأحزاب السياسية، إلاَ أن الأحزاب السياسية في إفريقيا لا يمكن أن تعد أساس للتنمية السياسية القائمة على الديموقراطية، حيث تتميز الأحزاب السياسية في إفريقيا بطابع خاص، فبالرغم من أنها قانونية من حيث المنشأ، إلاَ أنها توصف بأنها استبدادية.فالأحزاب السياسية في إفريقيا، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحكم الاستبدادي الاستعماري فهي الشكل الحديث للحكم الاستبدادي الديمقراطي•، فنجد أن الأحزاب المهيمنة الحاكمة هي إعادة تجسيد لنظام الحزب الواحد الذي ساد في ستينات القرن العشرين.

فإفريقيا تعرف نوعين من الأحزاب حزب حاكم مهيمن ومسيطر، حزب معارض يعمل الأول على زعزعته وعدم تمكينه من الحكم بمختلف السبل سواء القانونية أو غير القانونية، مما عرقل عملية التداول السلمي للسلطة بل وعمل على عدم توفير العدالة الاجتماعية اللازمة للعملية الديموقراطية. إذ نلاحظ ثغرة نظرية وتجريبية من خلال التناقضات الواضحة بين خطاب الديموقراطية الذي تعتمده النظم السياسية وبين الممارسات الغير ديموقراطي. والتي تتجسد في سوء السلوك الانتخابي والتلاعب في القضاء وعدم توفير حقوق الإنسان، والاغتيال وإيذاء المعارضين السياسيين، وغيرها من الممارسات التي تعرفها إفريقيا.

فبالرغم من أن التجربة الديموقراطية لقيت النجاح في بعض البلدان الإفريقية كبوتسوانا وجنوب

---

[1] -Sebastian elischer,**political pareties in Africa;etjnicity and party formation**, usa ompridge university press,2013,p 5.

[2]- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره، ص 45.

•الديمقراطية الاستبدادية هي: نظام لم يتم فيه تنفيذ العناصر الإجرائية للديمقراطية وأحكام الحرية والمساواة السياسية. ومن هذا المنطلق فإن الديمقراطيات الاستبدادية من الناحية النظرية هي النظم السياسية التي لا يختار فيها القادة في انتخابات حرة ونزيهة، وتكون فيها حقوق الناس في المشاركة أو الانخراط في أنشطة سياسية واجتماعية بل اقتصادية سواء بشكل فردي أو من خلال أي شكل من أشكال الجمعيات في تقلص دائم.

إفريقيا وغانا، إلاَ أن أغلب البلدان الإفريقية الأخرى ما زالت تعاني من هيمنة الحزب الحاكم الذي يجسد بالأساس هيمنة جماعة اثنية على أخرى كما هو الحال في السودان والكونغو الديموقراطي[1].

فالنظم الاستبدادية ليست جديدة على إفريقيا، فقد سبق وأشرنا إلى التحولات التي عرفتها الأنظمة السياسية الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، والتي شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة ففي عام 1990 كانت هناك أربعة بلدان إفريقيا تُمارس التعددية الحزبية وهي بوتسوانا، السينغال، موريشيوس، وغامبيا وقد أجبرت التغيرات الدولية والضغط المحلي الأنظمة السياسية على التحول نحو الديموقراطية التعددية، وبالتالي السماح بقيام أحزاب سياسية وإجراء انتخابات متعددة الأحزاب والجدول التالي يبين بعض الانتخابات التي أجرتها الدول الإفريقية حسب تصنيف دار الحرية السياسية والحقوق المدنية.

جدول رقم (11) :الانتخابات الإفريقية حسب تصنيف دار الحرية السياسية والحقوق المدنية والوضع الديموقراطي.

البلد	عدد الانتخابات	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	الوضع الديموقراطي
رواندا	1	6	5	ليست ديموقراطية حقيقية
الكونغو الديموقراطي	2	5	6	ليست ديموقراطية حقيقية
تشاد	2	6	6	ليس ديموقراطي
بوتسوانا	4	2	2	ديموقراطية
الكاميرون	3	6	6	ليس ديموقراطي
بنين	4	2	2	ديموقراطية
غينيا	2	6	5	ليس ديموقراطي
كينيا	4	3	3	ديموقراطية جزئية
جيبوتي	3	5	5	ديموقراطية جزئية
كينيا	4	3	3	ديموقراطية جزئية

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على إحصاءات دار الحرية لسنة 2007 واحصاء لينـدبرج لسنة 2013 على الموقع :**https://www.freedomhouse.com**

[1] -Sulaiman kura,African ruling political parties esctending thefrontiers of social in negeria, 25 juan 2008;in:**www.accord.org.za/ajo-issus**. (accesses mai,2015) .

(1 تعني الأكثر حرية و7 تعني الأكثر استبدادا.)

ويبين الجدول أعلاه أن الدول محل الدراسة لم تعرف ديموقراطية حقيقية ماعدا بوتسوانا وجزئيا بوركينا فاسو، حتى أن عدد الانتخابات قليلة مقارنة مع عدد السنوات التي عرفت فيها هذه الدول التعددية السياسية، كما أن هناك بعض الدول والتي لم تدرج في الجدول مثل السودان، كينيا، غينيا، ليبيريا، النيجر، السيراليون، لم تتمكن من إجراء أي انتخابات بسبب النزاعات الاثنية داخلها، والتي أدت إلى انهيار نظمها السياسية. وهو ما عجل في الانهيار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بحيث أصبحت الدول الإفريقية غير قادرة على تلبية احتياجات شعبها.

فالممارسة الحزبية في إفريقيا تغلب عليها ظاهرة الحزب المهيمن وهو الحزب الحاكم عادة والذي سيطر على مقاليد السلطة بفعل الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لهذه البلدان، ففي العديد من البلدان الأفريقية، تغيرت الأحزاب الحاكمة لما بعد الاستقلال إلى الأحزاب المهيمنة والسلطوية التي ظلت في السلطة حتى دمرت الانقلابات العسكرية هياكلها. ومن الأمثلة على ذلك: بنين، وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوركينا فاصو، غانا، أوغندا، مالي، ليسوتو، رواندا، النيجر. وبعد إعادة إدخال الديمقراطية خلال الموجتين الثالثة والرابعة من الاستقلال، فإن معظم الأحزاب الحاكمة في إفريقيا أصبحت أحزاب استبدادية مهيمنة[1].

إن ما هو جديد بالنسبة للأحزاب المهيمنة الأفريقية المعاصرة هو أنه على خلاف أحزابها السابقة التي حظرت أحزاب المعارضة والمعارضين على الإطلاق، فإن الأحزاب المهيمنة الحديثة سمحت بوجود أحزاب المعارضة ومشاركتها في عملية إرساء الديمقراطية، وأدخلت سياسات شعبية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة السياسية. وعلى الرغم من هذه التغييرات تستخدم الأحزاب المهيمنة أدوات غير قانونية واستبدادية لتخنق المعارضة وتقوض مشاركة المواطنين وتزيد من تفاقم أزمة العدالة الاجتماعية.

فبالرغم من أن النظم السياسية الإفريقية سمحت بإقامة أحزاب معارضة *إلى أن دورها ظل مربوطا بالرؤساء الأفارقة، الذين رفضوا الالتزام بالدساتير والتي تنصُ على التداول على السلطة

[1] -idem.

* تضطلع الأحزاب السياسية عادة بعدة أدوار أهمها:محاسبة الحكومات وأن تكون بديل موثوق عن الحكومة بالإضافة إلى تشجيع المناقشات داخل البرلمان ودعوة الرأي العام إلى مناقشة القضايا المهمة للمجتمع، كما تدعم الحوار الوطني الذي يعزز ثقافة الديمقراطية .

بل عملوا كل مرة على تغيير الدساتير من أجل البقاء في السلطة وإحكام السيطرة على المـــوارد. خاصة وأن الأحزاب الحاكمة تتمتع دائما بأغلبية الأصوات في البرلمان بسبب تمثيـــل الأغلبيـــة، وبالتالي فهي تسيطر دائما على الاقتراحات في البرلمان[1].

إن الحديث عن المشاركة السياسية، والتي تمارس من خلال التعددية الحزبية الفعلية في إفريقيا ما زال بعيد المنال، فالدول التي تعرف مشاركة حقيقية للأحزاب تعد على الأصابع، ولذلك كان من الصعب على إفريقيا أن تتجه نحو التنمية السياسية التي ترتكز على نظام حكم صالح قـــائم علـــى التعددية والمشاركة الديمقراطية للجميع.

كخلاصة للمطلب نجد أنه بالرغم من المقومات والإمكانيات التي تزخر بها إفريقيا، لم تـــتمكن إلى اليوم من تحقيق التنمية خاصة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فـــالواقع الإفريقـــي يبـــرز المشاكل الكثيرة التي تتخبط بها إفريقيا والتي بعد ثلاثون سنة من الاستقلال لم تستطع أن تـــتخلص من المديونية والفقر والتخلف الذي تعاني منه.

المطلب الثاني:معوقات التنمية في إفريقيا.

تُعد إفريقيا قارة الخيرات الطبيعية والبشرية المختلفة وبالرغم من ذلك، لم تستطع تحقيق التنمية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) ، إذ ما زالت تتخبط في بؤرة من التخلف النـــاتج عـــن عـــدم التنمية. وقد رُد الأمر تارة للإرث الاستعماري وتارة للنظم السياسية وأخرى للتدخلات الخارجيـــة بمختلف أشكالها. لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب رصد أهم المعوقات التي تعترض التنمية في إفريقيا من خلال تقسيمها إلى مجموعتين:المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية.

الفرع الأول:المعوقات الداخلية للتنمية في إفريقيا.

تعددت المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية والتي ساهمت سواء بشكل مباشـــر أو غيـــر مباشر وهي:

[1] -Admin , Political Parties In Africa's Democratisation Process**,** July 27, 2009 in: **http://www.thetidenewsonline.com**) accessed 07 mai,2017)

أولا-النمو الديموغرافي السريع.

تعد مشكلة النمو الديموغرافي السريع *والغير منظم مشكلة العالم الثالث عامة وإفريقيا خاصة، فإفريقيا تعاني من كثافة سكانية كبيرة ومتزايدة دون أي برامج فاعلة لتنظيمها والسيطرة عليها. إذ تترافق الزيادة السكانية في معظم الدول الإفريقية بتدني في الرعاية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية. فانتشرت الأوبئة والأمراض في العديد من الأقاليم الإفريقية[1]. كما أن الزيادة الغير منظمة في النمو السكاني أدت إلى زيادة كبيرة في الجهل والأمية، خاصة في دول جنوب الصحراء الإفريقية، فرافق الزيادة البشرية زيادة في الضغط على الموارد، إذ تعاني الغابات الإفريقية من الاستغلال المفرط في عمليات القطع العشوائي الغير منظم، كما أن الأراضي الزراعية أصبحت منهكة بسبب إتباع أسلوب الزراعة الدائمة الذي زاد في التصحر وخفض إنتاجية التربة [2].

فالنمو الديموغرافي المفرط في إفريقيا سبب أزمة من التنافس على الموارد المختلفة، خاصة في ظل قلتها وهو ما جعله من بين المعيقات الأساسية لعملية التنمية خاصة وأن سكان إفريقيا في تزايد مستمر، فقد بلغت نسبة النمو السكاني في إفريقيا 2,6 سنويا وهي ثلاث أضعاف أوروبا، وقد توقع تقرير للأمم المتحدة أنه بحلول 2070 سيتضاعف سكان إفريقيا عن سنة 2010 ثلاث مرات[3]، مما سيشكل مشكلة حقيقية لإفريقيا. فالانفجار السكاني الكبير في إفريقيا جعلها عرضة لنقص التصنيع واتساع رقعة المجاعات، إذ أكدت منظمة التجارة العالمية للزراعة أن الإنتاج الزراعي تقلص بينما ارتفع النمو الديموغرافي ب 10% بين سنوات 1970 إلى 1980 ويرتفع العدد ليصل إلى 20% في التسعينات وهو ما يجعل الدول الإفريقية عاجزة عن توفير المواد الأولية الغذائية والخدمات الصحية. كما أنها عجزت عن توفير فرص العمل، مما خفض من الدخل السنوي للدول الإفريقية، كما تعاني إفريقيا من عجز في الخدمات العامة بأنواعها[4]. فافريقيا تحتاج إلى

---

* ربطت دائما عملية التنمية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، بمدى تحكم الدولة في النمو الديموغرافي، وقد أكد المؤتمر العالمي للسكان سنة 1974 أن من أولوية الدول التخطيط لبرامج الأسرة، من أجل السيطرة على المهدد الأكبر لعملية التنمية وهو النمو السكاني.

[1]-الصادق محمود عبد الصادق، ص 380.

[2]- المرجع السابق، ص 382.

[3] -population division world population prospects 2015,in:**http://www.esa.un.org.**

[4] -Petter H. Ravrn ,Aaas Atlas of population and environment,amerian ,American for the advancement of science in **http://www.atlas.aaas.org.** (accessed july 07,2015)

مشاريع جادة من أجل الخروج من هذه الأزمة خاصة وأن النمو الديمغرافي في إفريقيا ربط مباشرة بحجم التنمية المقدمة ضمنها.

ثانيا- فساد وفشل النظم السياسية الإفريقية.

اعتبر **نبيل السمالوطي**، أن:" التنمية بمختلف أشكالها تقوم على أساس المشاركة السياسية الديمقراطية والشفافة في صناعة القرار السياسي وفق أسس حديثة، تتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع، مع وجود نظام سياسي قادر على التكيف من خلال تطوير مؤسساته المختلفة لاستيعاب التغير الذي يطرأ على المجتمع، وأن يكون قادر على استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة (....) "[1].

بالرجوع إلى الدول الإفريقية نجد أن معظمها إن لم نقل كلها تعرضت للاستعمار بمختلف أشكاله، فساهم في بناء ملامح الدول الإفريقية من نواحي عدة، ففي معظم الحالات عندما حصلت الدول الإفريقية على استقلالها لم تتمكن الحكومة من السيطرة على جزء كبير من أراضيها، حيث سيطرت الحكومات على العاصمة وضواحيها دون الأجزاء الأخرى[2].وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، عندما أُدرجت هذه الدول المستقلة في الاقتصاد الدولي، برزت الدول الإفريقية بمؤسسات إدارية ضعيفة، وبمحاكم فاسدة، وأنظمة تعليمية مفلسة، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الغير متوفرة لمعظم الناس، وهو ما ساهم في خلق دول فقيرة غير قادرة على أداء مهامها الأساسية وبذلك أصبحت النظم السياسية الإفريقية من أهم المعوقات التي تعترض عملية التنمية وذلك لأن النظام السياسي، الذي يُفترض أن يكون محرك وقائد للعملية التنموية، أصبح في كثير من الأحيان من بين المعوقات الأساسية لعملية التنمية.

بدل أن تعمل الحكومات الإفريقية على لم شمل شعوبها واحتواء مشكلة التعدد الاثني، خلقت أزمة الهوية ضمن أفراد المجتمع الواحد، خاصة وأن النظم السياسية الحاكمة عمدت إلى زيادة إشكالية التعدد الاثني، من خلال تغذية للوعي الاثني والعرقي فقد جعلت الحكم حُكم قبليَ لصالح

---

[1]- نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص185، 186.

[2] -Jesse Driscoll,social conflict and political violence in Africa, in **http:// www.spice.fsi,stanford.ed/docs/social.conflict.**

قبيلة على حساب القبائل الأخرى، وهو ما جعل عدة قضايا تطفو على السطح من أهمها قضية التمثيل الإقليمي في المؤسسات السياسية، التي هيمنة فيها الجماعات اثنية الحاكمة على حساب الجماعات أخرى[1]، فعرَفت الجماعات الاثنية نفسها بهويتها الضيقة بدل هويتها الوطنية، وبرز التمايز بين الهوية الوطنية والهوية الاثنية الضيقة، وكانت أي مواجهة بين الهويتان تُحسم لصالح الهويات الاثنية الضيقة وهو ما زاد في فساد الأنظمة السياسية الإفريقية[2].

كما أن النظم السياسية الإفريقية عرفت وما زالت تعرفُ عدة عقبات مهدت للتدخلات العسكرية التي أفقدت الدول الإفريقية لشرعيته اتجاه شعبها، فقد فشلت الأحزاب التي قادت دولها نحو الاستقلال في تحقيق آمال شعوبها وتوقعاتهم، وعجزت على أن تكون أداة لتحقيق الوحدة الوطنية، بل أصبحت أداة في يد الرئيس لخدمته وخدمة مجموعته القبلية الضيقة. كما أن القيادات السياسية الإفريقية بدل النهوض بمشروع التنمية لبلدانها، راحت تتكالب على السلطة، وطغى بذلك الطموح الشخصي على الأهداف القومية، وانسلخت عن واجب بناء الأمة[3]. وبذلك كانت من بين أسباب نشوب النزاعات المختلفة في القارة الإفريقية بسبب إحساس غالبية الشعب بالتهميش وعدم العدالة في توزيع القيم والموارد.ما أثار مشكلة الفساد في إفريقيا التي تُعد من أبرز مظاهر الحكومات الإفريقية.

فقد ساهم فساد الأنظمة السياسية الإفريقية في زيادة وخلق النزاعات الاثنية، التي أفشلت جهود التنمية، كما أفشل جُل محاولات التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكامل السياسي في إفريقيا. لأن الموارد التي تحتويها تُدار بشكل عشوائي يخدم فئات على حساب معظم الشعب.

وقد أقر الاتحاد الافريقي بالأثر الكبير لفساد الحكومات والأنظمة السياسية على عملية التنمية، وكذا على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول الإفريقية، فاعتمد الاتحاد الإفريقي في دورته العادية للجمعية العامة في 11جويلية 2003 اتفاقية "إفريقيا لمنع ومكافحة الفساد"إدراكاً منه

---

[1]– حابرييل ايه. ألموند وجي بنجهام باويل الابن، مرجع سبق ذكره، ص 897.

[2]– المرجع السابق، ص 899.

[3]– أميرة عبد الحليم، الحكم في إفريقيا من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام من الموقع الالكتروني: **http://www.democracy.ahram/org.eg**

بتأثير هذه الظاهرة على الدول الإفريقية[1].

بالإضافة إلى ما سبق، صُنفت العديد من الدول الإفريقية على أنها دول فاشلة، فبسبب تنامي العنف الإجرامي وتفشي النزاعات الاثنية داخلها بكثرة، فأصبحت العديد من الدول الإفريقية في مواجهة المتمردين داخلها، كما أن أغلب الدول الإفريقية التي صُنفت في خانة الفشل تعاني من أزمة تغلغل حيث لا تستطيع السيطرة على أراضيها أو فرض سلطتها عليها[2].

كخلاصة يمكن القول أن النظم السياسية الإفريقية هي معيق أساسي لعملية التنمية ضمنها، لأنها بالأساس لا تمتلك من مقومات الدولة غير الاسم، بل أنها في كثير من الأحيان أصبحت هي الخطر الأساسي على الشعوب وما يحدث في مالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديموقراطية خير دليل على ذلك.

ثالثا-النزاعات الاثنية:

تعد النزاعات الاثنية من أهم المعوقات التي تعترض عملية التنمية في إفريقيا، لأن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن تستمر في بيئة نزاعية، لأن النزاعات الاثنية تأثر على عملية التنمية من خلال :

1-مشكلة إعادة الاعمار: إن عملية التنمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية واجتماعية، تتطلب وجود بنى تحتية من أجل النهوض بالتنمية، إلاَ أن النزاعات تجعل الدول تواجه أكبر تحدي لها وهو إعادة الاعمار، فلا يمكن أن تقوم التنمية على بنى تحتية مهدمة وذالك من أجل تجنب تكرار العنف، فأثناء الحروب يتم تدمير المرافق والأبنية التحتية بشكل متعمد لأن الولاء، والوطنية، والعلاقات المتبادلة تم كسرها بين الشعوب.

2-البطالة:لقد أدت النزاعات الاثنية في إفريقيا إلى تفاقم ظاهرة البطالة، فتعرف إفريقيا اليوم وفي جميع أنحاءها معدلات مرتفعة من البطالة ولا سيما في الشباب. فالبلدان الخارجة من النزاع تعرف زيادة في معدلات البطالة بنسبة 10% سنويا، خاصة وأن الفئة الطالبة للشغل تفتقر للتعليم والخبرة

[1] -Aremu Johnson olosbikan,conflicts in aafrica:mening,causes,impact and solution, **African research review an international multi disciplinary journal,Ethiopia** vol 44, serial no 17,October 2010.p553.

[2]- حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل**، مصر، مكتبة مدبولي، 2007، ص 24.

بسبب الظروف التي مروا بها ضمن المجتمعات النزاعية[1]، وقد سبق وأشرنا إلى ذلك من خلال قضية استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وبسبب انعدام وسائل الدعم الاقتصادي، زاد خطر انخراط المقاتلين السابقين العاطلين عن العمل في السلوك الإجرامي، خاصة في ظل وجود الأسلحة الصغيرة وسهولة تداولها في البلدان التي مزقتها النزاعات الاثنية.

3- الخسائر في الأرواح: فقد العديد من الأفارقة حياتهم في الحروب ولم تستثني الحروب الذكور والإناث، الصغار والكبار، فخلال سنة 1994 خلفت الإبادة الجماعية في رواندا 800000 قتيل وفي بوروندي أدت الحرب إلى مقتل أكثر من 200 ألف شخص، وفي ليبريا خلف النزاع أكثر من 250 ألف شخص خلال الحرب الأهلية التي دامت 14 سنة (1991-2001) ، وفي سيراليون قتل مايزيد من 200ألف شخص بين سنوات 1991 و2001، أما في السودان والتي رصدت الحصيلة الكبرى فقد قدرت حصيلة القتلى ب 2 مليون قتيل. ونتيجة لهذا يعيش الإفريقيون حالة وهن بسبب قلة الموارد البشرية المتاحة من أجل التطوير.

4- مشكلة اللاجئين: وهي واحدة من أهم المشاكل المصاحبة للنزاعات في إفريقيا حيث ظهر عدد كبير من المشردين والذين أصبحوا لاجئين في الدول المجاورة، وقد تعرضنا بالتفصيل لهذه القضية، حيث تحمل مشكلة اللاجئين الكثير من المعوقات لعملية التنمية من أهمها:الأمراض والأوبئة والتي تؤدي بالدول إلى الإنفاق على معالجة هذه الآثار بدل أن توجه الأموال والموارد للتنمية. كما أن اللاجئين يسهل بينهم تنقل الأسلحة مما يشكل خطر على الدولة المستضيفة لهم، يضرب باستقرارها مع العلم أن من أهم شروط التنمية بمختلف أشكالها هو الاستقرار السياسي والأمني.

5-الفقر:لقد أدى استمرار النزاع في البلدان الافريقة إلى تفاقم ظاهرة الفقر، حيث كان للانفجارات الدورية للعنف أثر كبير في انخفاض إجمالي الدخل والناتج المحلي الإجمالي، وتم استبعاد المستثمرين المحتملين عن إفريقيا بسبب النزاع العنيف، كما أن الاستثمارات الموجودة فقدت بسبب عمليات النهب والحرق المتعمد خلال الحروب. وبالتالي فان الفشل المستمر في رفع معدلات الاستثمار أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يتراوح بين 3% و4% مع العلم أنه يجب على إفريقيا أن تحقق معدلات نمو أكثر من 7% للحد من الفقر والوصول إلى أهداف الألفية للتنمية فخلال

[1] -Aremu JohnsonIbid,p 554.

سنة 2003 سجل أزيد من 340 إفريقي يعيشون تحت مستوى خط الفقر.[1]

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية.

مع مطلع الثمانينات كانت أغلب الدول الإفريقية في طور البناء بعد مرحلة طويلة من الاستعمار. وقد اتسمت هذه الفترة بضغط كبير من قبل الدول الغربية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان ضغطا على الدول الإفريقية من خلال إصلاحات التكيف الهيكلي، التي كان من المفروض أن تنمي القارة الإفريقية، إلا أنها زادتها فقرا وتخلفا. فمع منتصف الثمانينات أصبحت إفريقيا مهمشة بصورة متزايدة في الاقتصاد العالمي، فخلال سنة 1955 على سبيل المثال بلغت حصة القارة الإفريقية من التجارة العالمية 3.1 في المائة. وبحلول عام 1990 انخفضت هذه الحصة إلى 1.2 في المائة. وفي عام 1992 لم يكن الناتج القومي الإجمالي للبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مساويا لنصف الناتج القومي لهولندا. وفي سنة 1973 بلغ عبء الدين في أفريقيا 13.1 بليون دولار ليصل سنة 1997 إلى أزيد من 315 بليون دولار[2].

وفي ذات السياق اعتبر **دانييل كيندي** (**Daniel Kendie**) أن :" (...) التنمية في إفريقيا ما زالت غير مُفعلة بسبب مجموعة من المعوقات الخارجية، والتي تشمل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أعباء الديون الدولية وسعر الفائدة[3]، ما يجعل إفريقيا بدل أن تنمي اقتصادياتها تزيدها تخلفا وتبعية".وهو ما أشارت إليه نظرية التبعية التي تعتبر أن المؤسسات الدولية أداة من أدوات تكريس تبعية العالم الثالث للعالم الأول.

أولا-سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

بعد أن نالت الدول الإفريقية استقلالها وجدت نفسها تفك الرابط الاستعماري التقليدي لتتجه إلى رابط من نوع آخر، فالنخب الإفريقية الحاكمة تقلدت السلطة مع خزائن فارغة وبنى تحتية مغيبة، مما لم يترك السبيل إلا الاتجاه إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل تنمية دولها.فكان

[1] -Emine.o , conflict resolution and management in Africa :apaorama of conceptual and theoretical issues, **African journal international affaire and devlopement**,vol no 1 and 2,p 20.

[2]- Daniel Kendie , Africa's Major Obstacles to Development,in:
http://chora.virtualave.net/africasobstacles.htm

[3] -Ibid.

الظاهر أن سياسات البنك تسعى للوصول إلى تنمية شاملة لإفريقيا لكن الواقع شيء مختلف فبفضل سياسات البنك الدولي ازدادت إفريقيا تخلفاً وفقراً وهو ما سنوضحه فيما يأتي.

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر بريتون وودز•، وصُمما على أنهما ركيزتان أساسيتان للنظام الدولي الجديد، إذ يركز البنك الدولي على تقديم القروض الطويلة الأجل لدعم مشاريع التنمية. فيما ركز صندوق النقد الدولي على تقديم قروض من أجل تحقيق الاستقرار في البلدان ذات الأزمات المالية على المدى القصير.وأصبح البنك الدولي صندوق النقد الدولي، قويين على نحو متزايد في إفريقيا.خاصة منذ اشتعال الأزمة الاقتصادية في أوائل الثمانينات، ومع ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الأولية الأخرى، أصبحت العديد من البلدان الإفريقية غير قادرة على سداد ديونها الخارجية المتزايدة التي بلغت 500% مع مطلع التسعينات في أغلب الدول الإفريقية التي صارت بحاجة متزايدة إلى العملة الصعبة من أجل سداد ديونها الخارجية[1].

وبالتالي أصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المصدرين الأساسيين للقروض في البلدان الإفريقية، وقد أعطى اعتماد الدول الإفريقية على هذه القروض المجال للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل فرض مجموعة من السياسات، أطلق عليها اسم"التكيف الهيكلي"• التي جاء في الظاهر من أجل إصلاح الاختلالات التي تعرفها الدول الإفريقية في اقتصادياتها من خلال تصحيح العجز في الميزان التجاري والعجز الحكومي. فاحتوت سياساتهما على تقليص دور الدولة وزيادة دور القطاع الخاص على افتراض أن الدور المتزايد للسوق في الحياة الاقتصادية سيؤدي إلى إخراج البلدان الإفريقية من أزمتها.

• اتفاقية بريتون وودز تم عقدها ضمن مؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22جويلية1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. ورفع المؤتمر خططه إلى منظمتين دوليتين هما:صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

[1] -Michale Glantz,Ostaccles to Devlopment ,in :**http// :www.africa.upenn.edu/africtes-gen/opstacles-devlopment-html.**) accessed August 30,2015)

• يُعرف التكيف الهيكلي بأنه:"جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية، وباقتراح من خبراء في شؤون المال والنقد بدعم من هيئات دولية في هذا المجال، وكل ذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

بالرغم من الاختلافات بين المؤسستين إلا أنها تتقاطعان فيما يسمى "**تقاطع المشروطية**" والتي تعني أن الحكومة يجب أن يصادق عليها صندوق النقد الدولي قبل أن تصبح مُهيئة للحصول على قرض تعديل هيكلي من البنك الدولي، كما يعملان على حد سواء من أجل فرض التقشف المالي والقضاء على إعانات العمال[1]. وقد تضمنت برامج التكيف الهيكلي مجموعة من السياسات نجملها في:

أ- **تحرير الأسعار:** ترتكز هذه الفكرة على أن تدخل الدولة يؤدي إلى إحداث تشوهات في العلاقة النسبية السعرية، مما ينتجُ عنه تدني الكفاءة الإنتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الإنتاجي.لذلك فان إجراءات التكيف الهيكلي تهدف إلى تحرير أسعار السلع، وتحرير الأجور من الجمود، بهدف تخفيف العبء عن الميزانية من خلال رفع الدعم السعري عن الإنتاج، كذلك تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة العرض السلعي في ضوء نمو الطلب وفقا لآليات السوق.

ب-الخصخصة: يعتقد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعدم عقلانية التخطيط المركزي وعدم جدوى السياسات التدخلية للدولة. وانطلاقاً من ذلك تبنت المؤسستين الدوليتين الدعوة إلى اقتصاد السوق وابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية وتحويلها إلى القطاع الخاص، وهو ما تطلب تغيرات واسعة في طريقة إدارة الدولة لأسواقها ونمط توزيع دخل عوائد الإنتاج.

ج-تحرير التجارة: تفترض التغيرات الهيكلية السابقة إزالة التشوهات الاقتصادية الناتجة عن العلاقات النسبية للأسعار، مما ينتج عنه تساوي أسعار السوق المحلية مع أسعار السوق العالمية.وبالتالي تهدف سياسة تحرير التجارة إلى تشجيع الصادرات، خاصة وأن الاقتصاديات النامية تعاني من نقص العملات الأجنبية، والاتجاه نحو الصادرات يُعوض نقص العملات الأجنبية، ومن أجل تشجيع ذلك يجب على الدولة أن تخفض الرسوم الجمركية وتزيل الدعم عن المنتجات بما يرفع الكفاءة التنافسية[2]. هذه السياسات وضعت في الأساس، حسب البنك الدولي وصندوق النقد من أجل النهوض باقتصاديات الدول النامية، وفي مقدمتها إفريقيا لكن الذي حدث هو العكس تماما، حيث أصبحت هذه السياسات من أهم معوقات التنمية في إفريقيا. فبرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، موجهة نحو إفقار القارة بإجبارها على اللجوء إلى المزيد من القروض، خاصة وأن برامج التكيف الهيكل فشلت فشلاً ذريعاً في إفريقيا.

---

[1] -Barriers to Development in Africa , A Revieer Areticl.r.h..**African Afaire**,volume 71. issue 284, 1 julu1972,p 332.

[2]- المرجع السابق.

وقد أثرت سياسات التكيف الهيكلي على التنمية في إفريقيا من خلال:

1-تدهور المجال الصحي: نجحت العديد من البلدان الأفريقية في تحسين نظم الرعاية الصحية في العقود الأولى بعد حصولها وانتزاعها للاستقلال من الاستعمار الغربي، الاَ أن تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عكس هذا التقدم وقلبه نحو الأسوأ. لقد حققت الاستثمارات في الرعاية الصحية من قبل الحكومات الأفريقية في السبعينات تحسينات واسعة في المؤشرات الصحية الرئيسية. في كينيا على سبيل المثال، تم تخفيض معدل وفيات الأطفال بنحو 50٪ في العقدين الأولين بعد الاستقلال في عام 1963[1]. وخلال الستينات والسبعينات شهدت القارة الإفريقية زيادات كبيرة في متوسط العمر المتوقع، من متوسط قدره 44 عاما إلى متوسط أكثر من 50 عاما.

كانت هذه الجهود التي قامت بها الحكومات الأفريقية بعد الاستقلال ناجحة تماما. كانت هناك زيادات في أعداد المهنيين الصحيين العاملين في القطاع العام، وتحسين كبير في البنية التحتية للرعاية الصحية في العديد من البلدان، كما كان هناك أيضا بعض النجاح في تقديم الرعاية إلى المناطق النائية. وفي جميع أنحاء القارة، كان هناك تحسن في مؤشرات الرعاية الصحية الأساسية، مثل معدلات وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع.ففي زامبيا، وسّعت الحكومة بعد الاستقلال خدمات الرعاية الصحية العامة في جميع أنحاء البلاد. كما تم زيادة عدد الأطباء والممرضات بشكل كبير خلال هذه الفترة. وانخفض معدل وفيات الرضع من 123 لكل 1000 ولادة حية في عام 1965 إلى 85 في عام 1984.وفي تنزانيا، خلال العقدين الأولين من الاستقلال، نجحت الحكومة في توسيع فرص الحصول على الرعاية الصحية على الصعيد الوطني. فبحلول عام 1977، صار أكثر من ثلاثة أرباع سكان تنزانيا يعيشون على بعد 5 كم من مرافق الرعاية الصحية[2].

بينما كان التقدم في جميع أنحاء القارة الأفريقية متفاوتاً، إلّا أنه كان كبيرا جدا، ليس فقط لما له من آثار إيجابية على صحة السكان الأفارقة، بل لأنه كشف أيضا التزام القادة الأفارقة بمبدأ بناء وتطوير نظم الرعاية الصحية.

ومع الثمانينات والتسعينات، فُرض على الحكومات الإفريقية التخلي عن سيطرتها على عملية

[1] -Colin.D.Mathers, Projections of Global Mortality and Burden of Disease from 2002 to 2030, November 28, 2006:**https://doi.org/10.1371/journal.pmed.0030442**
[2]- Ibid.

صنع القرار الاقتصادي، من أجل التأهل للحصول على قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فالشروط المصاحبة لهذه القروض قوّضت الكثير من التقدم الذي تم إحرازه في مجال الصحة العامة في تلك البلدان. إذ أن السياسات التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدت إلى تفاقم الفقر، كما وفرت أرضية خصبة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية. وكان للتخفيضات في ميزانيات الصحة وخصخصة الخدمات الصحية دور كبير في تراجع الخدمات في مجال الرعاية الصحية، وهو ما أضعف قدرة الحكومات الإفريقية على التعامل مع الأزمة الصحية المتزايدة.ونتيجة لذلك وخلال العقدين الماضيين انخفض متوسط العمر المتوقع بين الأفارقة بنسبة 15 سنة[1].

مع الأزمة الاقتصادية الكبيرة في الثمانينات، بدأ الكثير من التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا على مدى العقدين الماضيين بالتراجع. ومع تحوّل الحكومات الإفريقية إلى عملاء للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإنها خسرت السيطرة على أولويات الإنفاق المحلية، لأن شروط الإقراض لهذه المؤسسات فرضت الانكماش في الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.وكان من نتائج هذه السياسات تدهور الرعاية الصحية في إفريقيا وقد تبلورت مظاهر هذا التراجع في:

- زيادة الأوبئة بفعل الفقر، فقد أدّت سياسات التقشف الاقتصادية التي تُعلق على قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى ازدياد حدة الفقر في العديد من البلدان الإفريقية في الثمانينات والتسعينات. وهو ما زاد من معاناة السكان الأفارقة وزاد من انتشار الأمراض والمشاكل الصحية الأخرى.

- خسائر الوظائف في القطاع العام وخفض الأجور المرتبطة ببرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما زاد من الصعوبات في العديد من البلدان الأفريقية. فخلال الثمانينات عندما أصبحت معظم البلدان الأفريقية تحت وصاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسيطرتهما، انخفض نصيب الفرد من الدخل بنسبة 25٪ في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[2].

---

[1]–الانفاق على الرعاية الصحية، تقرير البنك الدولي على الموقع :
https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS

[2]-تقرير منظمة الصحة العالمية عن الصحة في الإقليم الافريقي2006، على الموقع :
http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2006/pr68/ar/

والذي صاحبه إزالة الدعم عن المواد الغذائية وإلغاء الإعانات الزراعية بما تسبب في ارتفاع الأسعار وخلق زيادة في انعدام الأمن الغذائي. وهو ما أدى ذلك إلى تدهور ملحوظ في الحالة التغذوية، خاصة بين النساء والأطفال.وزامبيا على سبيل المثال، وفي أعقاب إلغاء دعم المواد الغذائية، اضطر العديد من الأسر الفقيرة إلى تقليل عدد الوجبات في اليوم الواحد من وجبتين إلى وجبة واحدة. فأدى سوء التغذية إلى انخفاض وزن المواليد الرضع وعرقلة النمو بين الأطفال في العديد من البلدان. ويُقدر حاليا أن واحدا من كل ثلاثة أطفال في أفريقيا يعاني من نقص الوزن بشكل عام، بين ربع وثلث سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعانون من سوء التغذية المزمن .وقد أدى ازدياد الفقر في جميع أنحاء القارة إلى خلق أرض خصبة لانتشار الأمراض المعدية. خاصة مع تراجع ظروف المعيشة وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الأساسية كل هذا أدى إلى تدهور الحالة الصحية. في إفريقيا اليوم، يفتقر ما يقارب من نصف السكان إلى الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي الكافية. كما أصبح ضعف جهاز المناعة سبباً في ارتفاع قابلية الشعوب الإفريقية على الإصابة بالأمراض المعدية بدرجة كبيرة. ففي سنة2005 ارتفعت معدلات الإصابة بمرض السّل إلى 3، 3 مليون، وخلال نفس السنة أوردت منظمة الصحة العالمية أن ما يقارب 3000 شخص من الأفارقة يموت كل يوم بسبب الملاريا، الذي يودي بحياة أكثر من 000، 500 طفل دون سن الخامسة[1].

وكان وباء فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) الأكثر تدميرا في إفريقيا. فقد تمّ تسهيل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية فيها من خلال تفاقم الفقر وظروف عدم المساواة التي ضاعفتها سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد عزز انعدام الأمن الاقتصادي أنماط هجرة الأيدي العامل، والتي بدورها زادت من خطر العدوى. كما أن تقلّص فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية وزيادة انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي زاد من فرص التعرض والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية .وقد قتل أكثر من 17 مليون إفريقي من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) . ويقدر حاليا أن أكثر من 28 مليون من 40 مليون شخص يعيشون مع هذا المرض في جميع أنحاء العالم هم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن

[1]– تقرير عن أسباب الوفيات لمنظمة الصحة العالمية، على الموقع:
http://www.who.int/bulletin/volumes/88/11/0

هناك أكثر من 12 مليون يتيم في أفريقيا فقدوا أمهاتهم أو كلا الوالدين بسبب الإيدز[1].

➢ تخفيض دور الدولة في تقديم الخدمات الصحية، بسب أزمة الديون التي تعاني منها إفريقيا والتزاماتها بالسداد إلى الدائنين الأجانب حوّلت الأموال مباشرة من الإنفاق على الصحة إلى دفع فوائد القروض. وأصبحت التخفيضات في الإنفاق الحكومي تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. في الثمانينات، انخفضت المصروفات الحقيقية للشخص الواحد في الإنفاق الحكومي في العديد من البلدان الأفريقية، إذ انخفضت النفقات الحكومية الصحية في المتوسط بنسبة 24%، أمال في البلدان الفقيرة في إفريقيا والتي قدرت ب 42 بلدا، انخفض الإنفاق على الرعاية الصحية بنسبة 50٪ خلال الثمانينات. ونتج عن الانخفاض الكبير في الإنفاق على الرعاية الصحية في الثمانينات والتسعينات إغلاق مئات العيادات والمستشفيات والمرافق الطبية في جميع أنحاء القارة. أما تلك التي بقيت مفتوحة فقد تُركت تعاني الفقر إلى الإمدادات الطبية الأساسية. وكانت غير قادرة على توفير اللقاحات الأساسية، إذ أنه في 14 بلدا من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بين 1990-1992، انخفض مستوى التطعيم ضد شلل الأطفال بنسبة أكثر من 10٪ نتيجة للتخفيضات في خدمات الرعاية الصحية[2].

إن الأرقام السابقة تبين نقص الإنفاقات الحكومية في قطاع الصحة، لأنها زادت المبالغ التي تُدفع للدائنين الأجانب تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهو ما جعلها تنفق لسداد الديون الخارجية أكثر من إنفاقها على الصحة. فقلصت من خدمات الرعاية الصحية في البلدان الأفريقية.فتآكلت البنية التحتية للرعاية الصحية في إفريقيا. وأصبحت العديد من البلدان غير قادرة على التعامل مع الآثار الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض. وقد تم تقويض الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة الصحية بسبب نقص الموارد المتاحة وانهيار أنظمة تقديم الرعاية الصحية، وخصخصة الرعاية الصحية الأساسية مما أعاق دور الدولة في الاستجابة للأزمة الصحية المتفاقمة.

2-انخفاض معدلات النمو: شهدت معدلات النمو في إفريقيا منذ استقلالها تذبذبات ملحوظة، ففي فترة الخمسينات والستينات، كان جل الدول الإفريقية في مرحلة البناء وبالرغم من ذلك شهدت

[1]- تقرير منظمة الصحة العالمية عن الصحة في الإقليم الافريقي2006، مرجع سق ذكره.
[2]- المرجع السابق.

معدلات النمو انتعاشا ملحوظاً، فبين عامي 1960 و1973، كان متوسط معدل النمو السنوي في إفريقيا 5.3٪، إلاَ أن معدلات النمو بين 1980 و1983، انخفضت معدل لتصل 0.5٪ سنويا. وبين عامي 1980 و1990، نمت التجارة العالمية بمعدل سنوي قدره 6 في المائة. ومع ذلك، انخفضت صادرات إفريقيا بنسبة 2.1٪.وفي عام 1960[1]. فمن خلال الأرقام السابقة نلاحظ آثار السياسات الهيكلية التي خفضت من معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان، لأن كل الأموال موجهة نحو سداد الدين وخدمة الدين.

ومن جهة أخرى، لم تكن للقارة الإفريقية حصة كبيرة من التجارة العالمية، بسبب القيود التي فرضت عليها، وتشير الأرقام المتعلقة بتدفق الصادرات من إفريقيا، ورأس المال الاستثماري الخاص إلى إفريقيا إلى أن القارة قد تراجعت عملياً عن الأنظار كمشارك في الاقتصاد العالمي. وانخفضت حصة إفريقيا من صادرات المنتجات الأولية غير النفطية من 7 في المائة إلى 4 في المائة بين عامي 1970 و1985، في حين انخفضت عائدات الاستثمار في القارة من 30.7 في المائة في الستينيات إلى 2.5 في المائة فقط في الثمانينات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المسجل لكامل إفريقيا في عام 1992 والذي بلغ 270 بليون دولار، كان أقل من الناتج المحلي الإجمالي لهولندا.

وفي عام 1990، بلغ إجمالي صادرات القارة نحو 70 مليار دولار أمريكي وهو مبلغ يساوي تقريبا صادرات كوريا الجنوبية في نفس العام. وحتى صادرات الولايات المتحدة إلى أفريقيا في عام 1996 كانت مجرد 11 بليون دولار، أي أقل من نصف المبلغ الذي حققته كوريا الجنوبية البالغ 27 بليون دولار. والواقع أن حصة إفريقيا وخاصة جنوب الصحراء الكبرى من الصادرات العالمية انخفضت من 3.1 في المائة إلى 1.2 في المائة في منتصف الخمسينات إلى 1990، مما يعني خسائر سنوية في كسب الصادرات تعادل نحو 65 بليون دولار في عام 1990. وفي نفس العام، شكلت السلع المصنعة 11 في المائة من صادرات أفريقيا. ووفقا للبنك الدولي فإن الصادرات في المنطقة الإفريقية بين عامي 1994 و2004 ازدادت بوتيرة أقل من مثيلاتها في آسيا وأمريكا اللاتينية. وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بين عامي 1985 و1990 بمعدل سنوي متوسط

[1]-النمو الاقتصادي في أفريقيا، تقرير البنك الدولي، من الموقع الالكتروني:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press

قدره 34 في المائة على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإنه في حالة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ظل راكدا. وبلغ إجمالي الاستثمار الدولي الذي تم توليده عالميا 300 بليون دولار ومع ذلك من بين هذا المبلغ، اجتذبت البلدان الإفريقية خلال التسعينات11 مليار دولار فقط[1].

بالرجوع إلى قضية الديون الإفريقية والتي بلغت سنة 1973 13، 1 بليون دولار، وفي سنة 2016 بلغت 331 بليون دولار، أي بزيادة 226 مرة عن مبلغ الدين الأصلي لسنة 1970، وأغلب هذه الديون إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والحكومات الفردية[2]. و14٪ فقط من هذا المجموع هو الدين التجاري. ما جعل إنفاق بلدان إفريقيا كل سنة على سداد ديونها أكثر مما تنفقه على التعليم الابتدائي والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، من أصل 44 بليون دولار من إفريقيا حصلت عليه من صادراتها لسنة 1986، اضطرت إلى دفع 19 بليون دولار إلى دائنيها. وفي عام 1996، مثلا أنفقت أوغندا 3 دولارات فقط للشخص الواحد على الرعاية الصحية، في حين أنفقت 17 دولارا للشخص الواحد على تسديد ديونها. ومع ذلك، يموت واحد من كل خمسة أطفال أوغنديين من مرض يمكن الوقاية منه[3].

يمكن القول أن الاستقلال السياسي للدول الإفريقية عن الاستعمار لم ينجح إلاَ في الاستعاضة عن نخبة واحدة بأخرى لم تستجب لمطالب الحرية السياسية والاقتصادية لشعوب إفريقيا. ومن ثم فإن إفريقيا كانت مهمشة في الاقتصاد العالمي، وذلك أساسا بسبب مشاكلها الهيكلية واعتمادها على السلع الأساسية الأولية والصعوبات التي واجهتها في سبيل التنويع في الإنتاج والصادرات من السلع المصنعة.فسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أثرت عليها تأثيرا كبير من حيث زيادة الفقر ونقص الرعاية الصحية، ونقص الغذاء وتدهور في الحياة الاجتماعية، لتصبح هذه السياسات من المؤثرات الأساسية على عملية التنمية.فلا يمكن قيام تنمية، والتي تتطلب بالأساس رأس مال كبير كما أقره **لويس آرثر** من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في ظل ديون لا تسمح لها بالتنمية.

كخاتمة للفصل نجد أن القارة الإفريقية والتي قطعت أشواطاً كبيرة في سبيل الاستقلال، وجدت نفسها بعد الاستقلال إزاء مجابهة النخب السلطوية التي حكمت الدول الإفريقية واحتكرت مع حكمها كل وسائل القوة والسلطة والثروة، بحيث اعتبرت سليلة للحكم الاستعماري، وبالرغم من

[1]-المرجع السابق.

[2]- World Bank Development Indicators, World Bank, in : **http://www.worldbank.org.**

[3]- Daniel Kendie,ibid.

التحول الديموقراطي. الذي أجبر النظم السياسية الإفريقية على الاتجاه نحو التعددية الحزبية وفتح المشاركة السياسية، ظل الحكم في إفريقيا تسلطي، فالنخب التي حكمت ضمن الأحادية الحزبية هي نفسها التي حكمت في التعددية، فجعل معظلة إفريقيا الأولى نظمها الحاكمة بالدرجة الأولى.

وبالرغم من الخيرات والموارد الأولية التي تزخر بها إفريقيا، إلاَ أنها تعاني من اقتصاديات راكدة خاصة وأن القارة تعرف نزاعات اثنية عنيفة، خرجت عن سيطرة النظم السياسية الإفريقية وكبدتها خسائر كبيرة في مقدمتها مشكلة انهيار وفشل الدولة إلى جانب مشكلة اللاجئين وأطفال النزاعات والفقر، بالإضافة إلى التخلف، كل هذا جعل القارة قارة التخلف. إذ لم يمنعها غناها من المعادن والموارد الأولية من التخلف بل أن قدراتها الطبيعية زادت التكالب الدولي الذي يسعى وبالدرجة الأولى إلى استنزاف خيراتها.

الفصل الثالث:

التنمية في ظل النزاع الاثني الكونغولي

تضم منطقة البحيرات العظمى أكبر البحيرات العذبة في العالم•، وهي أكثر المناطق غنى بالمياه في إفريقيا.كما أنها منبع نهر النيل، والى جانب ذلك تعتبر المنطقة غنية جداً بالثروات، إذ تحتوي على اليورانيوم، الكوبالت، النحاس، الألماس، الذهب، والأحجار الكريمة، كما تضم المنطقة شلالات **انجا** التي تكفي لتوليد الطاقة الكهربائية لكل القارة الإفريقية. وتضم منطقة البحيرات الكبرى كل من بوروندي، رواندا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديموقراطية، تنزانيا، والملاحظ على المنطقة أنه بالرغم من الثروات الكبيرة التي تمتلكها المنطقة، والتي تمكنها من الوصول إلى التنمية وتطوير المنطقة، تعرف المنطقة ظروف اقتصادية صعبة إلى جانب أوضاع اجتماعية وسياسية متدهورة.

فالمنطقة تعرف نزاعات اثنية عنيفة، امتد من المناوشات بين القبائل المختلفة لتصل إلى مذابح رهيبة متبادلة بين الأطراف. ولم تسلم من هذه النزاعات الاثنية أية دولة في المنطقة، فقد شهدت المنطقة تطهيراً عرقياً في كل من رواندا وبوروندي، كما عرفت ومازالت تعرف نزاعاً على الهوية والسلطة في جمهورية الكونغو الديموقراطية. والملاحظ على خريطة النزاعات الاثنية في البحيرات العظمى أنها تعكس بوضوح التداخل الكبير بين الأحداث المحلية والإقليمية والدولية. ما جعل النزاعات الاثنية في المنطقة معقدة جداً بفعل هذه التدخُلات الكثيرة التي جعلت أطراف النزاع الاثني الواحد متعددة ومختلفة من المحلية إلى الاقلمية إلى الدولية.

جمهورية الكونغو الديموقراطية من أكثر دول المنطقة التي عرفت نزاعات اثنية دامية وعنيفة، استمرت عبر فترات زمنية مختلفة، كان أساسها قضايا الهوية والسلطة، فبسبب الاختلافات الاثنية والقبلية واختلاف المنشأ الأصلي للقبائل الكونغولية، عرفت هذه الدولة نزاعات عنيفة أساسها التنامي المستمر لمشاعر الغضب والكراهية بين بعضهم البعض، والتي يزيدها الفقر، والجوع، واحتكار السلطة السياسية للسلطة اشتعالاً، كما عملت التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية على تحريك وتغيير مسار النزاع من السيئ للأسوأ.

فبالرغم من أن جمهورية الكونغو الديموقراطية، تمتلك الكثير من الموارد المتنوعة، والكفيلة بتنمية الدولة اقتصاديا، إلاَ أن هذا لم يحدث بسبب الاضطرابات الكثيرة في النظام السياسي إلى جانب التدهور الأمني والاقتصادي والاجتماعي. وهو ما سنراه من خلال هذا الفصل.

• تضم بحيرة فكتوريا وهي أكبر البحيرات العذبة في العالم، بالاضافة إلى بحيرة تنجانيقا، وبحيرة توركانل، وبحيرة ألبرتو كيفو، وبحيرة ادوارد.

المبحث الأول:الواقع العام لجمهورية الكونغو الديموقراطي.

اختلف كتاب الجغرافيا حول أصل جمهورية الكونغو الديموقراطي وحول من سكنها، والى اليوم لا يتفق المفكرون حول جذور سكان هذه الأرض، التي اكتشفها وقدمها لأوروبا الصحفي والمغامر الأمريكي ذو الأصول الأوروبية ستانلي•. وأرض الكونغو الديموقراطي ما زالت إلى اليوم تحير المستكشفين ولعل هذا سبب النزاعات الاثنية الأساسي والظاهري فيها، إذ تدعي كل جماعة اثنية بأحقيتها في الأرض وبالتالي أحقيتها في الحكم والسلطة، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم دراسة عامة عن جمهورية الكونغو الديموقراطي تمهد لنا مرحلة تحليل النزاع وظروفه، وكيف ساهم في تردي الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها ومعرفة تأثيره على التنمية.

لا يعرف الكثير عن تاريخ جمهورية الكونغو الديموقراطي قبل منتصف القرن التاسع عشر، إذ لم يتوغل الجغرافيون الأوروبيون في المنطقة ولم يعرفوا سكانها**. وكان أول اكتشاف للمنطقة مع الملاح البرتغالي دييغو كاو (**Diego cao**) سنة 1482م الذي وصل إلى مصب نهر الكونغو وأطلق عليه اسم"**نهر العمود**"***، ولكنه لم يتوغل إلى الداخل وظل الحال كذلك لسنوات طويلة، وأصبحت المنطقة قبلة المبشرين. وفي سنة 1874 قام **هنري ستانلي** برحلة من شرق إلى غرب إفريقيا استمرت لمدة999 يوم من 1874 إلى غاية 1877. حاول من خلالها تقديم أرض الكونغو إلى بريطانيا وإلى التجار الانجليز، إلاَ أنه فشل في ذلك، وهو ما جعله يتجه صوب الملك **ليوبولد الثاني** ملك بلجيكا، وعقد معه اتفاق بتكوين الجمعية الإفريقية الدولية للتجارة والكشف. والتي تولى **ستانلي** رئاستها. ليحصل **ليوبولد** فيما بعد ضمن مؤتمر برلين باعتراف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا باستقلال جمهورية الكونغو الديموقراطية، تحت حكم **ليبولد** شخصياً منفصل عن بلجيكا. ونظم المؤتمر الحدود بين جمهورية الكونغو والدول المجاورة بمعاهدات وقعتها الدول الاستعمارية المعنية في المنطقة[1].

• هو أمريكي من أصول ويلزية، ولد في ويلز وهاجر هو وأبواه إلى أمريكا، امتهن المغامرة والاستكشاف.

** يعتبر السكان الأصليون للمنطقة من أقزام إفريقيا، ثم غزت المنطقة قبائل البانتو، والتاي، وأقامت فيما بعد عدة ممالك على ضفاف نهر الكونغو وهي مملكة الكونجو ومملكة الباكوبا ثم مملكة البالوبا.

*** عرف نهر الكونغو عند السكان الأصليين باسم "زاير" والتي تعني النهر.

[1]– محمد عبد الفتاح إبراهيم، **إفريقيا من مصب الكونغو إلى منابع النيل في هضبة البحيرات**، مصر، المكتبة الأنجلوالمصرية والمطبعة الفنية الحديثة، 1968، ص ص 49، 50

عمل **ستانلي** بصفته رئيسا للشركة الدولية للتجارة والكشف على إبرام معاهدات مع السكان المحليين وقد ظلت هذه المعاهدات قائمة بعد انتقال حكم الكونغو الديموقراطي إلى الحكومة البلجيكية. وبسبب أطماع **ليبولد** في تحقيق ثروة خاصة هائلة عاجلة من الكونغو، مر السكان بسنوات صعبة جدا، إذ اعتمدت إدارة **ليبولد** على التعذيب والعمل الإجباري، والقتل، حيث قدر عدد من فقدوا حياتهم جراء ذلك في تلك الفترة بثمانية مليون إفريقي[1].

خلال سنة 1906 انتشرت أخبار جرائم **ليبولد** في الكونغو الديموقراطي، فاشتد الضغط عليه داخل بلجيكا وخارجها.ليتنازل سنة1908 عن أرض الكونغو للحكومة البلجيكية كمستعمرة لها إلى غاية استقلالها سنة1960[2].وابتداءا من سنة 1908 تولت الحكومة البلجيكية إدارة الكونغو الديموقراطي، ولكنها لم تختلف كثيرا عن حكم ليبولود، فقد أنشأت مثلا سنة 1955 جامعة لوفين التي لم تسمح للسود بارتيادها، إلاَ إذا اجتازوا اختبار في اللغة الإغريقية القديمة وذلك بقصد التعجيز، كما أنه لم تسمح في القطاع الصحي لأهل البلاد بالوصول لأكثر من مساعد صحي وفي الجيش لا يسمح لأي جندي أن يصل لأكثر من رتبة ضابط صف في الجيش بغض النظر عن خبرته العسكرية[3].

فقد عمل الاستعمار البلجيكي على استنزاف موارد الكونغوليين، ما عمل فيما بعد كما أورده **ادوارد آزار** على بلورة الدولة الجديدة مُفعلة بالنزاعات الاثنية، لأن التقسيمات الإدارية التي اتبعتها بلجيكا عملت وحدها على تأجيج مشاعر الكره اتجاه الأخر، وبالتالي خلقت النزاعات المزمنة كما سنوضحه لاحقا.

---

[1] - Democratic Republic of kongo ;in : **https://www.infoplease.com/country/congo-democratic-republic**.

[2]-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المجلد الثالث، الطبعة الثانية، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 96.

[3] - Democratic Republic of kongo,ibid.

المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية لجمهورية الكونغو الديموقراطي.

يُعَرف علم الجيوبولتيك، بأنه ذلك العلم الذي يبحث في درجة اعتماد الأحداث والتطورات السياسية على المجال الأرضي. ويضع أسس بناء قوي للدولة التي يقوم عليها فن العمل السياسي لتأمين مصالح الدولة الحيوية، أما المجال الحيوي فهو تلك المساحة الجغرافية ذات القيمة السياسية أو الاقتصادية أو الإستراتيجية أو المعنوية، والتي قد تكون سهولاً أو أنهاراً أو مناطق ساحلية أو مضايق بحرية أو مناطق غنية بثرواتها ومواردها الطبيعية. ولا ينظر علم الجيوبولتيك للدولة على أساس حدودها الثابتة بل ينظر لها باعتبارها كيان سياسي، واجتماعي، وثقافي، وتكنولوجي، وعسكري قابل للتمدد والانكماش. وسنقوم بدراسة جمهورية الكونغو الديموقراطية انطلاقاً من هذا العلم لأنه يبرز لنا أهمية الدولة ضمن إقليمها، ويفسر أسباب التدخلات الخارجية المختلفة التي تغير كل مرة مجرى الأحداث في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

أطلق على الأراضي المنخفضة الوسطى اسم جمهورية الكونغو الديموقراطي أو كونغو كينشاسا، تقع في حوض الكونغو ضمن منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية، التي تعتبر منبع أساسي للماء في إفريقيا، كما تتمتع المنطقة بموارد طبيعية كثيرة ومتنوعة. وتبلغ مساحة جمهورية الكونغو الديموقراطية 904747 ميلا مربع، وتقع في وسط إفريقيا ويمر بها خط الاستواء في الإقليم الأوسط الشمالي، كما تحدها من الشمال جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان، ومن الشرق كل من أوغندا، بوروندي، وبحيرة تنجانيقا، أما من الجنوب فزامبيا وأنجولا من الجنوب الغربي، ومن الغرب كونغو برازافيل وإقليم كابيندا[1].

تأسيسا على ما سبق، تحتل جمهورية الكونغو الديموقراطي موقعا استراتيجيا في وسط إفريقيا، فهي تجاور بحيرة تنجانيقا والتي تعد ثاني أكبر البحيرات العذبة في العالم، مما يعزز أمنها المائي وفي نفس الوقت هي تجاور دول تشهد نزاعات داخلية كبوروندي، كونغو برازفيل، أوغندا، جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان مما أثر على أمنها واستقرارها بل على وتيرة النزاع الاثني داخلها، فهي في منطقة نزاعية سهلت انتقال الأسلحة داخلها خاصة مع اللاجئين الذين يتنقلون في اتجاهين معاكسين ضمنها بين طالب للجوء من البلدان المجاورة وبين مواطنيها الفارين من

[1]– محمد عبد الفتاح إبراهيم، مرجع سابق، ص41.

النزاعات من جهة أخرى.

والخريطة التالية توضح موضع جمهورية الكونغو الديموقراطية والدول المجاورة لها.

الخريطة رقم (04) : موقع جمهورية الكونغو الديموقراطية.

المصدر:موقع اليونيسيف، تم تصفح الموقع يوم14أوت2017:

https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/36440_36442.html

فالخريطة السابق توضح تموضُع جمهورية الكونغو الديموقراطية في منطقة حساسة جدا، فمنطقة البحيرات الكبرى تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى إفريقيا والعالم، بسبب الموارد الطبيعية المتواجدة ضمنها، كما أنها بؤرة توتر كبيرة إذ أن جُل دول المنطقة تشهد توترات كبيرة بفعل النزاعات والحروب الداخلية، ما يجعل موقع جمهورية الكونغو الديموقراطية يلعب دوراً كبيراً في زيادة أزماتها الداخلية.

تتميز **التضاريس** في جمهورية الكونغو الديموقراطية باستحواذ نهر الكونغو على معظم أراضيها، حيث يشغلُ الجزء الأوسط من البلاد ويرتفع عند الجنوب مكوناً هضاباً وسلاسل جبلية[1]. وتعد جبال ميتوميا على الحدود الشرقية هي أعلى الجبال في البلاد، حيث يصل ارتفاعها إلى 5110 متر فوق سطح الأرض في قمة نجاليما، ويطلق على السلاسل الجبلية في الجنوب الغربي اسم هضبة باي[2]. وتكوين التضاريس يمنح امتياز لجمهورية الكونغو الديموقراطية، إذ أن الأراضي المنخفضة المجاورة للنهر صالحة للزراعة خاصة مع المناخ الاستوائي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعد الجبال صبغة مميزة للكونغو الديموقراطية، خاصة وأنها عبارة عن سلاسل جبلية أثرت بشكل كبير على أمنها الداخلي، إذ أن النزاعات التي دارت وما زالت تدور في جمهورية الكونغو الديموقراطية لعبت التضاريس دورا مهما في استمرارها، لأن الجبال هي الملجأ الأساسي للجماعات المسلحة.

أما فيما يخص **المناخ**، فهو مناخ استوائي حار رطب باستثناء المناطق الجبلية، ويقدر متوسط درجة الحرارة ب27 درجة مئوية، وتتهاطل الأمطار بغزارة في الجزء الواقع شمالي خط الاستواء من أكتوبر إلى نوفمبر، وتكون أشد غزارة من أكتوبر إلى ماي غرب خط الاستواء. وبذلك يتوزع سقوط الأمطار فيها على كل أراضي الجمهورية حيث يقدر متوسط كمية الأمطار السنوية بنحو 1500 مم في الشمال و1300 مم في الجنوب.

ومنه نجد أن جمهورية الكونغو الديموقراطية، تقع ضمن منطقة إستراتيجية وفي نفس الوقت ضمن منطقة أزمات، إذ أن أغلب جيرانها هم دول نزاعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتمتع بتضاريس مختلفة ساهمت في تعدد موارده الطبيعة التي كانت سببا في التكالب الدولي عليها كما سنراه لاحقا.

[1]– تضاريس الكونغو الديموقراطي، موقع الموسوعة الإفريقية الالكترونية، تم تصفح الموقع يوم22أكتوبر 2016: **http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=323**

[2]– الهادي قطش، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المطلب الثاني:الإمكانيات الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديموقراطي.

تزخر جمهورية الكونغو الديموقراطي بموارد طبيعية كثيرة ومتنوعة كفيلة بجعل اقتصادها يزدهر إلى أبعد الحدود، خاصة وأن عدد سكانها ضئيل مقارنة بمساحتها. ويجمع الخبراء على أن جمهورية الكونغو الديموقراطية لديها اكبر الثروات المعدنية الغير مستغلة، والتي قدروها بنحو 24 تريليون دولار من احتياطات المعادن.

الفرع الأول: المعادن.

تزخر جمهورية الكونغو الديموقراطية بأكبر احتياطي للمعادن في إفريقيا وهي:

أولا-الكولتان•:

يُعد من أهم المعادن في إفريقيا، ويستخدم في الصناعات التكنولوجية المتطورة كالهواتف الخلوية، البلايستايشن، والتوربينات العملاقة، كما يدخل في صناعة المصابيح الكهربائية والكثير من الصناعات التكنولوجية المتطورة.وتحتوي جمهورية الكونغو الديموقراطية على 80%من الاحتياط العالمي المكتشف[1]، وتقع مناجم الكولتان في شرق الكونغو الديموقراطية. وتعتبر المنطقة غير مستقرة سياسياً وأمنياً، بسبب كثرة الجماعات المتمردة ضمنها واحتلال رواندا لها، إذ تُتهم الأخيرة من قبل الأمم المتحدة بتهريب الكولتان إلى رواندا وبيعه بطرق غير شرعية. وقد أكد المركز الدولي لدراسات التانتالوم نيوبيوم ما ذهبت إليه الأمم المتحدة، ودعا الدول إلى توخي الحذر حول شرعية المنتج.وأثرت هذه التشكيكات حول شرعية مصدر المنتج المتداول في السوق العالمية في أسعاره، بحيث انخفضت في السوق الدولية منذ سنة 2000 وهو ما أثر على المداخيل الكونغولية باعتباره من أهم صادراتها[2].

•ويقصد به خام الكولمبايت تانتالياتنو الذي يُكوَن الخام المعدني لعنصري النيوبيوم والتنتاليم، وهو ذو لون أسود فاتح.

[1] Tantalum,geological survey ,mineral commodity summaries,january 2002 ,p167.

[2]-The trade association for the global tantalum and niobium industries ,tantalum-niobium international study center,in **http//:www.tanb.org,**) accessed march 14,2017)

ثانيا-الألماس*.

تعد جمهورية الكونغو الديموقراطية من أكبر الدول المنتجة للألماس عالمياً، وتأتي بعد روسيا في كمية الماس المستخرج[1].وترتكز مناطق إنتاج الماس في كاساي الشرقية وكاساي، واكواتور، واقليم أورينتال.والجدول التالي يوضح إنتاج الماس في جمهورية الكونغو الديموقراطية:

جدول رقم (12) :إنتاج الماس في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

السنوات	الإنتاج بوحدة مليون قيراط
2012	2154000
2011	1560000
2010	1340000
2009	1440000
2008	2160000
2007	2180000
2006	2240000
2005	2520000
2004	2470000
2003	2160000
2002	1745600
2001	1456000
2000	1300000

*يتشكل من كربون حر عديم اللون أو بألوان متباينة، شفاف أو عاتم.تفوق قساوته جميع المواد الموجودة في الطبيعة.

[1] -Acontribution to the understanding of blue fluorescence on the app earanceof diamonds 2007.in:**http//:www.gia.edu**.) accessed march 01,2017)

1999	1450000
1998	13000000
1997	18900000
1996	17600000
1995	13000000
1994	13300000
1993	13600000

المصدر:وزارة التعدين في جمهورية الكونغو الديموقراطية، من الموقع الالكتروني:

http// :www.info-diamond.com/rouch/country-index.15html.

فالجدول يبين انخفاض إنتاج الماس مع مطلع الألفينات، ويمكن تفسير ذلك بالنزاعات والحروب القائمة في الكونغو الداخلية، وكذا حروب الحدود مع جيرانها خاصة في المنطقة الشرقية التي تتعرض للنهب المستمر من قبل رواندا وبروندي. وللإشارة فان هذه الإحصاءات يستثنى منه الإنتاج الغير شرعي الذي يقوم به المنقبون الغير شرعيين. وقد توقف إنتاج الألماس سنة 2004، بسبب النزاعات واشتداد الحروب على الماس وهو ما سمي بالماس الدموي.

بالرغم من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أكبر منتج لألماس في أفريقيا، إلاَ أن كميات الإنتاج الحقيقية غير واضحة. إذ يتم إنتاج معظم إنتاج الألماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل القطاع غير شرعي. فقوات المتمردين تسيطر على مناطق إنتاج الماس وخاصة في مقاطعة كاساي الشرقية. والمنتج الشرعي الوحيد للألماس التجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو شركة مينير دي باكوانج، وهي مشروع مشترك بين شركة سيبيكا البلجيكية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تمتلك 80%. أما دي بيرز تمتلك حصة 20%في سيبيكا. وتمتلك الشركة المنجم الوحيد الذي يعمل في البلاد[1].

[1] - Congo with $24 Trillion in Mineral Wealth BUT still Poor in:
http://www.newsaboutcongo.com/2009/03/congo-with-24-trillion-in-mineral-wealth-but-still-poor.html

ثالثا-الذهب:

بدأ تعدين الذهب الصناعي في جمهورية الكونغو الديموقراطية قبل أكثر من قرن. وكانت بدايات التعدين الأولى في منطقة ايتوري التي عرفت بكثرة الذهب فيها. وتقدر قيمة الذهب بحوالي 28 مليار دولار تحت التربة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ تعد منطقة أورينتال أغنى مناطق جمهورية الكونغو الديموقراطية بالذهب، كما يتواجد أيضا في ماميتا وكاتانغا والكونغو السفلى[1].

رابعا- النحاس:

تساهم جمهورية الكونغو الديموقراطي ب3%من إنتاج النحاس في العالم، ويتمركز النحاس في جمهورية الكونغو الديموقراطية في مقاطعة كاتانغا، وقد أوردت التقارير أن النحاس الموجود بها والغير مستغل لو أستغل لأصبحت جمهورية الكونغو الديموقراطية أكبر منتج للنحاس في إفريقيا.

والى جانب هذه المعادن الأساسية يوجد بجمهورية الكونغو الديموقراطية كذلك، القصدير والذي يتمركز في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيما. أما الحديد فيتمركز في ناتالي وكاتانغا وكاساي الشرقية ولوبيو. فيما يوجد المنغنيز في كاتانغا واتلكونغو السفلى، أما الفحم فيتمركز في منطقة كاتانغا[2].

بالرغم من امتلاك جمهورية الكونغو الديموقراطية لإمكانيات وفيرة من المواد الأولية والتي هي كفيلة بتوفير مقوم أساسي لتنمية البلاد اقتصاديا، إلاَ أن جمهورية الكونغو الديموقراطية تعد من البلدان المتخلفة، لأن ثرواتها غير مستغلة بسبب الحروب والنزاعات وهو ما سنوضحه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفرع الثاني:الزراعة.

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديموقراطي، وتقوم

[1] -Dan Fahey, The Production and Trade in Gold from Mongbwalu, DRC, in **L'Afrique des Grands Lacs Annuaira,** Baljika,press University of Antwerp, 2008,P10 .

[2] -Democratic republic of the congo,economy,in :
http://www.italafricacentrale.com/index.php?option=com_content&view=article&id=74&Itemid=500241&lang=en (accessed apr il 23,2017)

الزراعة على بعض المحاصيل الرئيسية في البلاد وهي الأناناس، الموز، الفول السوداني، الذرة، والأفكادو إلى جانب محاصيل نقدية وهي قصب السكر، زيت النخيل وبذوره، الكاكاو، البن، والتبغ.

إلى جانب المنتجات الغابية التي تُعد من أهم صادرات البلاد، خاصة وأن 45% من الغابات المطيرة في إفريقيا تقع في جمهورية الكونغو الديموقراطية. ومن أهم منتجاتها الأخشاب، والصمغ، والثمار النادرة[1]. والغابات تغطي مساحة 60%من أراضي جمهورية الكونغو الديموقراطية وهو ما زاد في الإنتاج الغابي خاصة إنتاج الخشب الذي يتنوع وتتعدد استعمالاته كما يأتي:

- إنتاج ونقل الأشجار الاستوائية التي تتركز في مقاطعة أورينتال، وكاساي أوتشيدنتال، ومايومبي في باندوندو وباس كونغو.
- تحويل الخشب على نطاق صناعي ويتمركز في كينشاسا، وكيسانغاني، وكانانغا.
- استغلال الغابة في إنتاج الأدوية ويشمل منطقة سينتشونا في كيفو.
- إنتاج ورق السليلوز• في كينشاسا[2].

والخريطة التالية توضح التوزيع الغابي في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

[1]- جمال حمدان، **افريقيا الجديدة**، المجلد 16 مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1966، ص 632.

• ورق السيليلوز هو عبارة عن سكر نباتي مليء بالنشاء، يدخل في كثير من الصناعات أهمها صناعة الورق الداكن واللدائن والمنسوجات النباتية.

[2] - Democratic republic of the congo,economy,,ibid.

خريطة رقم (05) : التوزيع الغابي في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

المصدر:من الموقع الالكتروني:- http://www.wri.org/resources/maps/forest-atlas-drc-

فجمهورية الكونغو الديموقراطية تحتوي على مساحات شاسعة من الغابات، إذ تتمركز أغلب الغابات الإفريقية فيها، إلاَ أن الغابات المستغلة هي 1 %فقط وبدل أن تكون الغابات نعمة للاستغلال أصبحت نقمة بسبب الاستغلال الغير شرعي الموجه بالأساس لتمويل الجماعات المسلحة وهي أمكنة جيدة لإيواء هذه الجماعات المسلحة.

ويرتكز القطاع الزراعي في جمهورية الكونغو الديموقراطي كذلك على:

- الثروة الحيوانية: وترتكز في كاتانغا، كيفو، مقاطعة أورينتال، باس – الكونغو. وتبلغ قدرتها على الإنتاج 30 مليون رأس من الماشية، ولكن هذه المنطقة لم يتجاوز إنتاجه في أحسن الأحوال 1.5 مليون.

- تربية الخنازير والدواجن: هناك مراكز حضرية كبرى للبنية التحتية الحديثة قادرة على 5 استيعاب ملايين في السنة من الدواجن والخنازير.

- إنتاج الحليب: يرتكز في كاتانغا، كيفو، مقاطعة أورينتال، والكونغو السفلى.
- صيد السمك ويمارس في البحيرات والأنهار والبحر[1].

الفرع الثالث: الصناعة.

تُعرف الصناعة في جمهورية الكونغو الديموقراطية بتواضعها بالرغم من الإمكانيات الطبيعية الكبيرة التي تزخر بها البلد، وترتكز الصناعة بالأساس على المعادن لذلك يعتبر قطاع التعدين في البلد قطاع أساسي.وتتوفر للقطاع الصناعي في الكونغو الديموقراطي الكثير من الفرص من أجل التطور. إذ تزخر كما سبق وأن أشرنا بمعادن كثيرة كفيلة بإثراء القطاع الصناعي، والتي على رأسها معدن الكولتان الذي يعد أساس الصناعات التكنولوجية الحديثة، كما تزخر بالماس فهي من أكبر الدول المنتجة له، مع الإشارة بأن الماس في جمهورية الكونغو الديموقراطيو يوجه نصفه إلى الصناعات.

بالإضافة إلى ذلك تعد الكونغو الديموقراطي أكبر دولة افريقية قادرة على إنتاج الكهرباء، حيث أن تدفق نهر الكونغو هو الأكثر انتظاما والأكثر قوة في العالم (40 م / ثانية) بعد الأمازون. وتقدر الطاقة الكامنة لكل جمهورية الكونغو الديمقراطية ب 100 ميغاواط / ساعة (100 غو واط / ساعة) ، منها 42٪ تتركز في موقع إنغا[2].

والملاحظ أن جمهورية الكونغو الديموقراطية تعرف تنوعاً كبير من حيث الموارد، كان كفيلا بازدهار البلد وتنميته على كافة الأصعدة، إلاَ أن الذي حدث هو العكس. فالكونغو تعرف تدهوراً اقتصاديًا كبيراً وأزمة إنسانية أكبر. وهو ما سوف نتعرض له بالتفصيل من خلال دراسة الاقتصاد الكونغولي.

[1]–جمال حمدان، مرجع سابق، ص ص-632، 635.

[2] - Prunier,Gérard ,Une poudrière au coeur du Congo-Kinsahsa, dans **Le Monde diplomatique,** Paris, juin 1998, p.35

المطلب الثالث: دراسة سياسية لجمهورية الكونغو الديموقراطي.

جمهورية الكونغو الديموقراطي هي تاريخ كبير من النزاع المآسي، التي بدأت مع انتهاكات **ليوبولد** لحقوق الكونغوليين، لتستمر مع الاستعمار البلجيكي وحملات الرق والاستعباد. يأتي فيما بعد استقلالها بأسى من نوع آخر بفعل النزاعات الاثنية التي عصفت بها، والتي جعلت من الصعب على نظامها السياسي تحقيق الوحدة الوطنية وبناء دولة قوية.وقد أطلق عليها عدة أسماء فسميت بالكونغو الحرة والكونغو البلجيكية، والكونغو ليبولدفيل، والكونغو كينشاسا، والزائير، إلا أنه أصبحت بعد الاستقلال سنة 1960 تحت مسمى جمهورية الكونغو الديموقراطية والتي تتمتع بالحكم الجمهوري.

الفرع الأول: التاريخ السياسي لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

نالت جمهورية الكونغو الديموقراطية استقلالها عن بلجيكا في 30 جانفي 1960 بعد صراع كبير على الاستقلال، وبدل أن يحمل الاستقلال معه الأمل من أجل بناء دولة قوية في ظل الإمكانيات التي تزخر بها. تحولت البلاد إلى حالة فوضى إثر إنفصال إقليم كاتانغا ثم إقليم كاساي، وهما منطقتين غنيتين بالموارد المعدنية، وقد قامت بلجيكا بتدعيم الحركات الانفصالية في المنطقتين ولم تتمكن جمهورية الكونغو الديموقراطية من توحيد الدولة إلاَ من خلال تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سنة 1961[1].

تمكنت قوات الأمم المتحدة من إنهاء انفصال إقليم كاتانغا في جانفي 1963، وهو ما أسفر عن هروب الكثير من المتمردين إلى أنجولا، وبعد انسحاب القوات الأممية في جوان 1964، أصبح بعدها **مويس تشومبي**– قائد انفصال كاتنغا – رئيساً لوزراء الدولة الموحدة، لتجرى انتخابات عامة في البلاد سنة1965، فاز بها ائتلاف بقيادة **مويس تشومبي**، ولكن الائتلاف ما لبت أن تفكك فالاختلافات بين الزعماء السياسيين أدت إلى تعطيل أعمال الحكومة، ما جعل الجيش يستولي على مقاليد الحكم في نوفمبر 1965، عُين على إثر هذا الانقلاب **جوزيف ديزيريه موبوتو** رئيساً للبلاد[2].

[1] ---- ,Congo repuplique democratic ,perspective mond ,universite de sherbooke, 24 october 2017 ,dans :
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMPays?codePays=COD. (accesssed september 02,2017)

[2]-Palin ibandu kabaka,Histoire politique recente du congo ;de la creation de l' AFDL a l'assassianat de LD kabila1997-2001.p3,in :
https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01287435/document,) accessed mai 23,2016)

بسبب النزاعات الأهلية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديموقراطي بعد استقلالها تعرض اقتصاد البلاد إلى أضرار كبيرة، ومحاولة من الرئيس **موبوتو** لحل النزاع، قام باتخاذ بعض الإجراءات، أهمها تكوين حكومة وطنية قوية والتي تمكنت بالفعل من السيطرة على البلاد. وإنهاء أزمة التغلغل التي كانت تسود البلاد غداة الاستقلال.كما عملت الحكومة على تخفيف حدة الفوارق الاثنية من خلال تحسين الاقتصاد في أواخر الستينات من القرن العشرين.كما عمل موبوتو على إحياء تراث مشترك للأمة الكونغولية من خلال إحياء التراث الإفريقي، الذي تجتمع من خلاله كل الجماعات الاثنية الكونغولية، فغير أسماء الشوارع التي تحمل أسماء أوروبية، كما غير موبوتو اسمه الشخصي من **جوزيف ديزيريه موبوتو** إلى **موبوتو سيسي سيكو** سنة 1972، وغير سنة 1971 اسم الدولة من زائير إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية.فقد حاول موبوتو من خلال هذه السياسات خلق هوية مشتركة جماعية، فقد اعتبر **صامويل هنتجتون** كما سبق ورأينا في الفصل الأول أن الهوية الجماعية هي التي يعرف الشعوب بها أنفسهم وهي الكفيلة بالقضاء على الاختلافات بينهم.

والملاحظ أن هذه الفترة التي أعقبت الاستقلال كانت محاولة لإرساء دعائم دولة، في ظل أزمة شرعية مؤسساتها ذات الإرث الاستعماري، وقد أوضح **ادوارد ازار** تأثير الإرث الاستعماري على الدول فالكونغو الديموقراطية حتى بعد الاستقلال، ظلت بلجيكا تتدخل في شؤونها بل وتدعم الحركات التمردية ضد الدولة من أجل إكمال استنزاف ثروات البلد.

مع مطلع السبعينات عرفت أسعار النحاس انخفاضا كبيراً، تسبب في نُقص شديد في الإيرادات المالية للدولة، فدخلت البلاد في أزمة اقتصادية حادة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول والمواد الغذائية التي تستوردها من الخارج.فقام ثوار كاتنغا الذين هربوا من قوات الأمم المتحدة إلى أنغولا بالعودة إلى الكونغو الديموقراطية والاستيلاء على إقليم كاتنغا، وقاموا بتغيير اسمه إلى إقليم شابا. وهو ما جعل الحكومة تطلب المساعدة من الخارج، واستطاعت بمساعدة قوات مغربية ومعدات حربية فرنسية استعادة الإقليم.لكن الجماعات المسلحة عاودت المحاولة سنة 1978، لكنها فشلت بسبب الدعم المادي للقوات فرنسية والبلجيكية للكونغو الديموقراطية[1].

[1] -ibid.

خلال سنة 1990 أعلن الرئيس **موبوتو** عن مجموعة من الإصلاحات الحكومية التي تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية وضمان ترشحها، بعد أن كان على جميع المواطنين إلزام الانضمام إلى حزب الحركة الشعبية الثورية، التي لم تكن تسمح بأي انتقاد للحكومة. وأعلن **موبوتو** عن تشكيل حكومة انتقالية برئاسة رئيس للوزراء.إلاَ أنه احتفظ بمنصبه كرئيس للجمهورية. وفي جوان 1997اجتاحت قوات **لوران كابيلا** –المعارض السياسي لموبوتو– العاصمة كينشاسا، وقد كان مدعوما بما يُسمى تحالف تحرير جمهورية الكونغو الديموقراطية• لينصب نفسه رئيساً للبلاد، وأطلق عليها اسم جمهورية الكونغو الديموقراطية.

واجهت حكومة **لوران كابيلا** مقاومة كبيرة من المنطقة الشمالية للبلاد التي رفضت الاعتراف بشرعية انقلابه العسكري للحكم. مع الإشارة إلى أن المتمردون وجدوا دعماً خارجياً كبيراً من قبل كل من رواندا وأوغندا اللتين قاتلتا إلى جانب صفوف المتمردين.في مقابل ذلك تلقى **كابيلا** دعما كبيرا من أنجولا، تشاد، زيمبابوي، وناميبيا. وهو ما جعل الأراضي الكونغولية مسرحاً لنزاع طاحن ظاهره نزاع حول شرعية الحكومة وباطنه نزاع على موارد الإقليم الشمالي. حيث أدت التوترات بين **لوران كابيلا** ورواندا والتوتسي إلى حرب الكونغو الثانية في الفترة مابين 1998 و 2003، والتي شاركت فيها تسعة بلدان افريقية ونحو 20 جماعة مسلحة. وأسفرت عن موت ما يزيد عن 5,4 مليون شخص، – وهو ما سوف نفصل فيه لاحقا في دراستنا للنزاع الاثني– ليشتد النزاع مع اغتيال **لوران كابيلا** في 16 جانفي 2001 على يد أحد حراسه، ثم يخلفه ابنه **جوزيف كابيلا** كرئيس للبلاد إلى يومنا هذا[1].

لقد واجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ استقلالها أزمات سياسية متكررة، كان أهم أسبابها يدور حول شرعية المؤسسات وقادتها. وهو ما برز من خلال الحروب والنزاعات التي مزقت البلاد من 1996 إلى 2003.خاصة وأن الدولة الكونغولية تعرف تعدد اثني كبير لعب دورا مهما في تمزيق الوحدة الوطنية للبلاد. ومن أجل وضع حل للأزمة الكونغولية، تم عقد اتفاق عالمي

• تم انشاء تحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو في 18 أكتوبر1996. في ليميرا بين القوى التالية:بيزيما، وكاهاراموبتو، وديوغراتياس بوحيرا وكيسيس نغاندو وما ساسو نينغادا ولوران ديزيريه كابيلا بموجب اتفاق سياسي، وكان يهدف هذا التحالف إلى البحث عن السلطة ووضع حد للنظام الدكتاتوري لموبوتو.

[1] -Journal official de la republique democratique de congo,cabinet du president de la republique ,47 em anne ,kinshasa,18 fevrier 2006.p 3.in **:**
ww.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/cd/cd001fr.pdf.

شامل من قبل كل أطراف الأزمة، والذي وقع عليه في بريتوريا بجنوب إفريقيا في 17 ديسمبر 2002. حيث تم الاتفاق على إنشاء نظام سياسي جديد يقوم على أساس دستوري ديموقراطي، يُمكن الشعب الكونغولي من اختيار قادته من خلال انتخابات تعددية ديموقراطية. وتجسيدا لذلك قدم مجلس الشيوخ الذي أُعتمد من خلال الاتفاق السابق مشروع الدستور الجديد للجمعية العامة التي اعتمدته بوصفه دستور مقدم للاستفتاء الشعبي[1].

الفرع الثاني: الدستور الكونغولي وتحديد اختصاص السلطات.

تم اعتماد الدستور بعد طرحه للاستفتاء الشعبي، وقد أعتمد في 18 و19 ديسمبر 2005، وأصدر رسمياً في 18 فيفري2006، من قبل الرئيس **جوزيف كابيلا**. ويستند الدستور على الأفكار الرئيسية التالية:

أولا-الدولة والسيادة: لم يذكر الدستور بشكل صريح شكل الدولة إذا كانت وحدوية أو فدرالية، ولكنه أكد على دولة متحدة وغير مجزئة، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية الكونغولية خاصة بعد كل النزاعات التي خاضتها، وقد صرح الدستور بأن الهدف من وحدة الدولة وسيادتها هو تحقيق التنمية. كما اعتمد الدستور في إدارته للبلاد على النمطين المركزي واللامركزي، فتتميز الحكومة بنفوذها الذي يضم كل الأقاليم اللامركزية، كما تعتمد النظام الفدرالي من خلال تقاسم النفوذ بين الحكومة المركزية والمقاطعات.حيث قُسمت جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى 25 مقاطعة إدارية بالإضافة إلى مدينة كينشاسا. وتتمتع كل مقاطعة بالشخصية القانونية وباختصاصات حددها الدستور، من أجل دعم الموارد البشرية المادية والمالية بشكل منفصل عن الدولة.

كما أقر الدستور بأحقية المقاطعات في تقاسم الإيرادات مع الدولة في حدود بين 40% إلى 60%. وفي حالة وجود تنازع في الاختصاص بين الحكومة المركزية والمحافظات، فإن المحكمة الدستورية هي السلطة الوحيدة التي يحق لها أن تقرر فيما بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، تُدير المقاطعات حكومة مقاطعة وجمعية إقليمية، وتشمل كل منها الكيانات الإقليمية اللامركزية التي تتمثل في المدينة، والكوميون، والقطاع، والزعامة[2].

---

[1] -Ibid,p 4.

[2] -Pierre Salmon,**histoire generale du congo :de l heritage ancien a la republique democratique**,oganda edition duculot,1998 ,p 67 .

ثانيا-التعددية السياسية.

أكد الدستور على المبدأ الديمقراطي، وبأن السلطة مصدرها الشعب، ومن أجل ذلك نص الدستور على حق كل كونغولي في إنشاء حزب سياسي أو الانضمام إلى واحد حسب حريته الشخصية. فقد نص الدستور صراحة على التعددية السياسية التي كانت قبل هذا الدستور تُعد جريمة خيانة عظمى.

كما نظم الدستور عمل الأحزاب وكيفية تأسيسها وتمويلها. وفي ظل التعددية السياسية ضمن الدستور للمواطنين التمتع بالحريات الأساسية وبحقوق الإنسان على النحو الذي أعلنته المعاهدات الدولية .

ثالثا-السلطات في جمهورية الكونغو الديموقراطي: نص الدستور على وجود ثلاث سلطات من أجل تسيير البلاد هي:السلطة التنفيذية والتي على رأسها رئيس للجمهورية، لا يمكن أن يبقى في الحكم لأكثر من عهدتين. أما السلطة التشريعية فيتم انتخابها لمدة خمس سنوات، وفيما يخص السلطة القضائية فقد تم إنشاء المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة[1].

من خلال ما سبق نجد أن الدستور الجديد حمل معه الأمل للكونغوليين، وحمل في طياته تكوين دولة موحدة يتساوى فيها جميع المواطنين أمام القانون، إلاَ أن هذا لم يتحقق فقد ضلت الصراعات على السلطة بين الجماعات الاثنية المختلفة، تنخرُ في الدولة الكونغولية بالشكل الذي دمر اقتصاد الدولة وبناءها الاجتماعي ومعظم بناها التحتية. كما أن ما جاء في الدستور من مساواة في الحقوق وأحقية تكوين الأحزاب السياسية ظل حبراً على ورق. فإلى اليوم ما زال **جوزيف كابيلا** يتقلد الحكم ويؤجل الانتخابات سنة بعد أخرى. وكان من المفروض أن تجرى الانتخابات الرئاسية سنة 2016 أجلت إلى غاية 2017 ولكنها لم تُجرى، وأجلت إلى وقت آخر مماطلة من جوزيف كابيلا من أجل البقاء في الحكم.

المطلب الرابع:دراسة اجتماعية للجمهورية الكونغو الديموقراطية.

اختلف المؤرخون حول أصل سكان أراضي الكونغو الديموقراطية. إلاَ أن المتفق عليه أن المنطقة عمرت قبل حوالي 90 ألف سنة من قبل شعوب البانتو في القرن الخامس عشر، والتي

[1] Ibid ,p68.

توزعت عبر ثلاث مماليك. ففي الغرب حكمت مملكة الكونغو من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر. أما في الشرق ووسط الإقليم، فحكمت مملكة لوبا ولواندا من القرن السادس عشر وإلى غاية القرن التاسع عشر. ومن المتفق عليه أن جمهورية الكونغو الديموقراطية تحملُ ضمن أراضيها تنوع لغوي واثني كبير، عرَفته على مختلف فترات تاريخها، والكثير من الدارسين يعتبرون أن الاختلاف الاثني السبب الأساسي للنزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

الفرع الأول:اللغات في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

اللغة هي أداة التواصل الأساسية بين الشعوب. وتعد ارثاً هاماً متوارثاً بين الأجيال، كما أنها مؤشر عن تمايز الجماعات أو ارتباطها ببعضها البعض. وجمهورية الكونغو الديموقراطية كغيرها من الدول الإفريقية تعرف مزيج لغوي متعدد. فهناك أربعة لغات رئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي: الفرنسية (الرسمية) ، اللينجالا (لغة تجارية مشتركة) ، كينغوانا (اللهجة السواحلية) ، كيكونغو، وتشيلوبا.بالإضافة الى أكثر من 242 لغة اثنية[1].

أولا-الفرنسية: هي اللغة الرسمية لجمهورية الكونغو الديموقراطية، منذ فترة الحكم البلجيكي للمنطقة. فقد تم الحفاظ على اللغة الفرنسية كلغة رسمية للبلاد بعد الاستقلال، باعتبارها لغة الجماعات المتعلمة في البلاد. وأكد تقرير صادر عن المنظمة الفرانكوفونية لسنة 2014 أن أكثر من 33 مليون كونغولي يتحدثون اللغة الفرنسية ويُجيدون كتابتها، ففي كينشاسا فقط ما يزيد عن 68%من السكان يجيدون اللغة الفرنسية.كما أن نفس التقرير اعتبر جمهورية الكونغو الديموقراطية من أكثر البلدان الناطقة بالفرنسية خارج فرنسا من حيث عدد السكان[2].

ثانيا-كيكونغو: اعتبرها الدستور واحدة من اللغات الوطنية، تُستخدم في الكونغو السفلى بكثرة وتُعد في مقاطعات الكونغو السفلى اللغة المستعملة في الإدارة وتشمل كوانغو، وكويلو .

ثالثا-اللينجالا: هي لغة مركبة من عدة لغات ساهم المبشرون في العهد الاستعماري في خلقها، وكان يتحدثها سكان الكونغو العليا ثم انتشرت إلى منطقة الكونغو السفلى، وهي لغة البانتو الرئيسية

[1] -----,Languages of democratic republic of congo,in ethnologue languages of world,in:**http//:www.ethnologue.com.**

[2] - Oreganisation internationale de la francophonie ,**La lange française dans le monde 2014**, paris, edition nathan ,2015,p30.

في كينشاسا. وكانت لغة الجيش الأساسية في عهد **موبوتو**، ثم حلت محلها السواحلية كلغة للجيش بين 1996 و2000، واليوم هي اللغة الرئيسية للجيش.

رابعا-السواحلية: هي من اللغات الاستوائية وتضم العديد من اللهجات أهمها كوبريلت السواحيلية والتي يستخدمها سكان إقليم كاتنغا.

خامسا- التشيلوبا: هي لغة وطنية تضم نوعين من اللهجات، ويتحدثها السكان في منطقة كاساي الشرقية وكاساي الغربية، بالإضافة إلى بعض السكان في كاتانغا.وهي من اللغات المستخدمة في الإدارات.

الفرع الثاني: الخريطة الاثنية لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

تعتبر جمهورية الكونغو الديموقراطية ثاني أكبر البلدان الإفريقية بعد السودان تنوعاً اثنياً، فهي تضم ضمن أراضيها ما يقارب 250 جماعة اثنية، إلاَ أن هذه الجماعات يمكن إدراجها ضمن أربعة مجموعات كبرى هي مونغون ولوبا، وكونغو (البانتو) ، ومانغيبيتو-ازاند، كما يوجد في الكونغو الديموقراطي أزيد من 60000 كونغولي أبيض معظمهم من أصول بلجيكية رفضوا العودة بعد الاستقلال.بالإضافة إلى جماعات اثنية أخرى صغيرة هي:أمبالا، أمبون، أنغبا، بابيندي، بابوما، باهولو، بالوندا، بانغالا، بانغو، باتسمبا، بازومبي، بيمبا، بيمبي، بيرا، بوا، ديكيديكي، دزينغ، فوليرو، هافو، هيما، هوتو، إيبوكو، كانيوكا، كاوند، كبا، كومو، كوانغو، لينغولا، لوكيل، لوبو، ولوالوا، مبالا، مبول، مبوزا (بودجا) ، ناندي، نغولي، بانغولي، نغومبي، نكومو، نيانغا، بيندي، بوبوي، بوتو،، شي، سونغو، سوكوس، تابوا، تيكي، تمبو، تيتيلا، توبوك، التوتسي، ونغانا، فيرا، واكوتي، ياكا، ياكوما، يانزي، ويكي[1].

فالخريطة الاثنية لجمهورية الكونغو الديموقراطية غنية جداً، جعلت المجتمع الكونغولي يتخبط بين الثقافات، واللغات، والتقاليد والعادات المختلفة، التي عملت الكثير من الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية على تسييسها. وبذلك أصبحت جمهورية الكونغو الديموقراطية قنبلة موقوتة. والخريطة

[1] -Report of the mapping exercise documenting themost serious violations of human rights and international humanition law cominited ,within the territory of the d .r.cbetween march 1993 and jaune2003.p 50in:
http//:www.cfr.org/interactives/global-governance-monitor?gclid.

التالية تبين الجماعات الاثنية في الكونغو الديموقراطية.

الخريطة رقم (06) : توزيع الجماعات الاثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

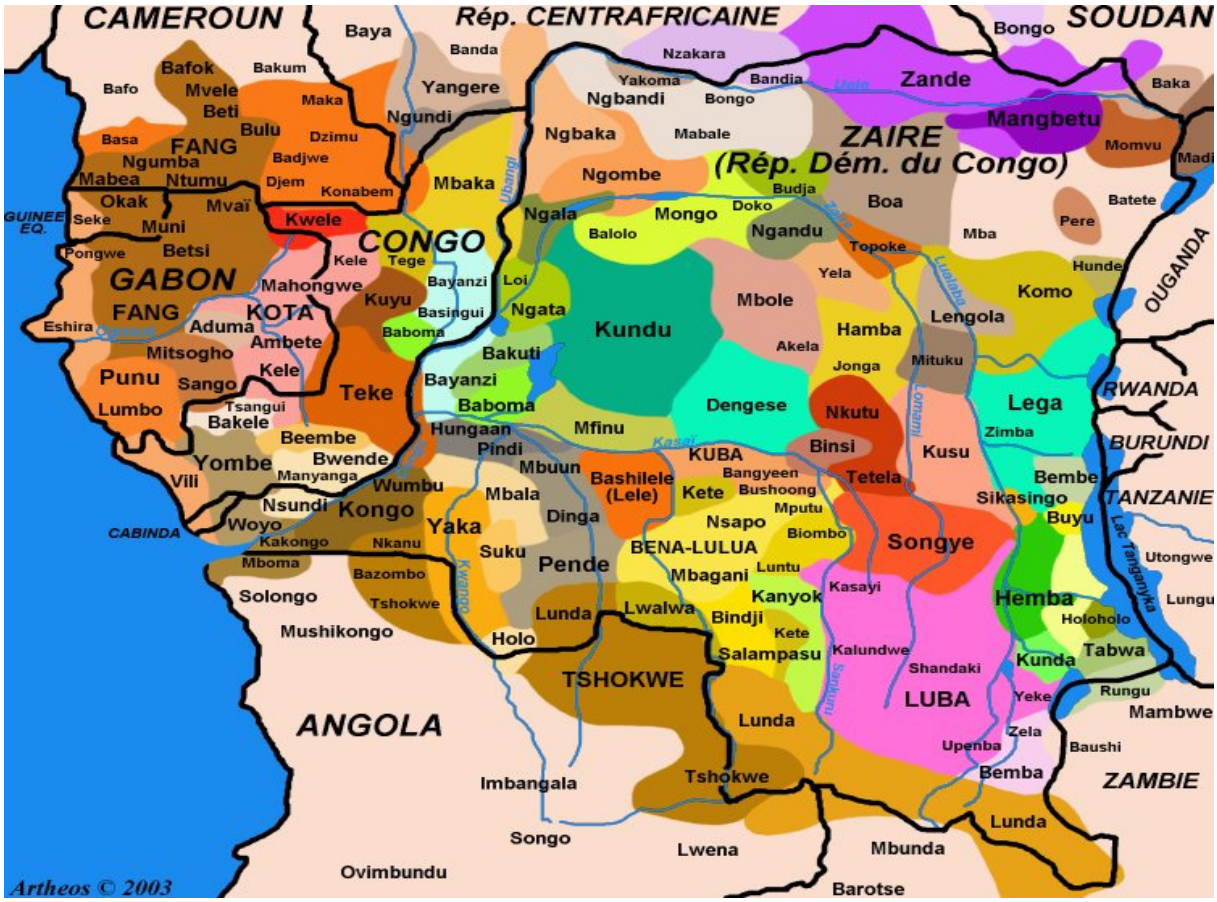

المصدر:من الموقع الالكتروني.**http// :www.googl.dz.reserch.group+ethnic**

فهذه الخريطة تُبين التنوع الاثني الكبير الذي تعرفه البلاد. والذي ساهم بدرجة كبيرة في الحروب والنزاعات الداخلية التي تعرفها. وسوف نحاول الإشارة إلى أهم الجماعات الاثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية وهي:

1-لوبا:أو البلوبا، هي أكبر مجموعة اثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وهي سليلة شعب البانتو السكان الأوائل للأراضي الكونغولية، تتمركز في كاساي ومانيما وكاتانغا، ويمتهن شعبها

الصيد على ضفاف نهر الكونغو بالإضافة إلى تربية الماشية والزراعة[1]. يعتقد شعب اللوبا بالقوى الخارقة للطبيعة، حيث ترتكز معتقداتهم على الإيمان أن أرواح أجدادهم ما زالت تعيش بينهم لتحميهم. وبالتالي لا يُؤمنون بالعلم كثيرا فحسبهم كل ما يحدث هو ناتج عن إرادة الأجداد. والملاحظ أن هذا الشعب يتمركز في مناطق التعدين الأساسية في الكونغو الديموقراطية، وهي شرق الكونغو التي تعتبر منطقة النزاع الكبرى في الجمهورية الكونغولية[2].

2-مونغو: يتكون شعب المونغو من عدة قبائل صغيرة تجتمع لتكونه، وهي قبيلة مبول، وقبيلة اكوندا، وقبيلة بوبيلا، وبوليا بالإضافة إلى نكوتو. وتتحدث هذه المجموعات لهجات مختلفة من لغة المونغو، وهي ثاني أكبر مجموعة عرقية في البلاد.يمتهن سكانها الزراعة والصيد وهم كاللوبا يرتكز دينهم على المعتقدات الروحية القديمة، التي ترتكز على قوى الأسلاف وأرواح الطبيعة. وخلال الفترة الاستعمارية اعتنق بعضُ من أفرادها المسيحية.

3-كونغو: تنقسم جماعة الكونغو بين ثلاث بلدان هي الكونغو الديموقراطية وجمهورية الكونغو وأنغولا. وقد استوطنت الكونغو الديموقراطية مع القرن الثالث عشر، وامتهنوا الزراعة التي مازالت إلى اليوم تُعد النشاط الأساسي لهم إلى جانب التجارة وصيد الأسماك، وهم يتحدثون لغة الكيكونغو بالإضافة إلى الفرنسية واللينغالا. ويعتقدون بالديانات الإفريقية القديمة التي ترتكز على المعتقدات الخرافية القائمة على القوى الخارقة للطبيعة، إلاَ أنهم على عكس الجماعات الأخرى مزجوا المسيحية خلال فترات التبشير بمعتقداتهم الدينية.

4-مانغبيتو: يتمركزون داخل المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديموقراطية، وتعود أصولهم إلى السودان إذ قدموا إلى الكونغو الديموقراطية من خلال الهجرة خلال القرن التاسع عشر. واختلطوا مع الشعوب الناطقة بلغة البانتو، وتأثروا بلغاتهم وثقافاته وتميزوا برؤوسهم الممدودة والتي تُعصب بقطعة قماش تُلف حول الرأس. وقد حُظرت معظم ممارساتهم أثناء الاستعمار كما يعتبر شعب المانغيبتو من الشعوب الفنية، فيرتكز نشاطهم على النحت والفخار والبناء كما يشتهر مجتمعهم بالموسيقى.

---

[1] -Congo, Democratic Republic of the (DROC) ,Ethnic groups,in:
http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Congo-Democratic-Republic-of-the-DROC-ETHNIC-GROUPS.html.

[2] -**Report of the mapping exercise documenting themost serious violations of human rights and international humanition law cominited** ,within the territory of the d.r.c between march 1993 and jaune2003.p 51,ibid.

5-مورو: ينقسم شعب مورو بين جمهورية الكونغو الديموقراطية وجنوب السودان، وقد عان شعب مورو من الاسترقاق الأوروبي حيث كان هدفا أساسيا للغارات الأوروبية من أجل العبيد.ويتحدثون لغة المورو ويمتهنون بالأساس الزراعة والتجارة والصيد.

6-زاندي:بدأت هجرة شعب الزاندي إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية قادمين من السودان سنة 1600 للميلاد.وقد كانت هجرتهم هروباً من المجاعة التي ضربت السودان. يتمركزون في الغابات الاستوائية المطيرة والسافانا، وتعد الزراعة وصيد الأسماك وصيد الحيوانات البرية أساس نشاطاتهم. ويتميزون بامتزاجهم مع الشعوب الأخرى ويتكلمون خمسة لهجات، ترتكز على اللغة الآزندية وهي نوع من أنواع لغة البانتو، كما يؤمن شعب زاندي إيماناً راسخاً بالسحر والخرافات ويتم التعبير عن ثقافتهم في الغالب من خلال الفولكلور الشفوي، والموسيقى، والرقص، وقد تم القبض على شعب زاندي في حروب المتمردين في الكونغو.

7-الأقزام:هم أقدم الشعوب التي سكنت حوض نهر الكونغو وتتميز بقصرها الشديد، كما يقطنون في الغابات المطيرة وبالضبط غابات ايتوري، وكيبالي، وتوا، وبامبوتي، وباكا، ومبوتي، وبانينغا. ويمتهنون الصيد كأساس لمعيشتهم.كما يقومون ببعض التجارة من أجل الحصول على المنتجات الغير متوفرة في الغابة. وأغلب تبادلاتهم مع شعوب البانتو المجاورة لهم، وبالرغم من أنهم شعب منفتح على الشعوب الأخرى من حيث التعاملات، إلاَ أنهم من حيث الثقافة فهم منغلقون جدا حيث حافظوا على ثقافاتهم من التأثيرات الخارجية.

ويعرف عنهم بأنهم شعب تُعد الموسيقى جزء أساسي من حياتهم اليومية، والرقص هو أساس كل طقوسهم وعاداتهم الاجتماعية. ويرتكز معتقدهم الديني على الغابة، إذ يعتبرون أنفسهم أطفال الغابة لذلك فهم يعيشون بطريقة بدائية.وهو ما جعل القبائل الأخرى تعتبرهم أشباه بشر بسبب طريقة عيشهم.

8 - الكونغوليون الأوروبيون:يشير مصطلح "كونغوليون أوروبيون" إلى مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين لديهم أصول أوروبية بيضاء.إذ يرجع تاريخهم إلى الاستعمار البلجيكي للبلاد، فبعد أن نالت الكونغو استقلالها بقي بعض المبشريين والمستوطنين بها، على الرغم من أن عددهم آخذ في التناقص بسبب الحرب الأهلية وعدم الاستقرار الذي تعرفه البلاد.وتتحدث هذه

المجموعة أساساً اللغة الفرنسية وهي أيضا اللغة الرسمية في البلد[1].

والملاحظ أن هذه الخريطة الاثنية المتنوعة لجمهورية الكونغو الديموقراطية، جلبت لها الحروب الداخلية والنزاعات الاثنية، حيث تولّد عن هذه الخريطة منافسة دائمة حول الثروة والسلطة، ومع أن الأمة غنية بشكل كبير بالموارد الطبيعية، تتنافس جماعات اثنية مختلفة على السيطرة على السلطة وبالتالي السيطرة على ثروة البلاد.

[1] -Ethnic Groups In The Democratic Republic Of The Congo (Congo-Kinshasa) ,in: **http://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-the-democratic-republic-of-the-congo-congo-kinshasa.html**

المبحث الثاني:النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية من الإقليمية إلى الدولية.

شهدت أراضي الكونغو الديموقراطية منذ أواخر القرن الثامن عشر، نزاعاً متقطعاً بين فترات متقطعة من السلام والاستقرار. فبعد الاستعمار البلجيكي الذي عمل على استنزاف موارد المنطقة وإعاقة التنمية فيها، شهدت الكونغو الديموقراطية غداة استقلاله أول محاولة انفصالية لإقليم كاتانغا والتي أسفر عنها تدخل الأمم المتحدة من أجل إنهائها. ومنذ ذلك الحين والكونغو الديموقراطية تشهد نزاعات مستمرة ظاهرها اثني وباطنها صراع حول السلطة والموارد.

فبعد نيلها لاستقلالها سنة 1960 وانتخاب الرئيس **جوزيف كاسوفودو** رئيساً للبلاد وتعيين حكومة بقيادة **باتريس لومومبا**، بدأت الحدود الاثنية والشخصية تبرز في جمهورية الكونغو الديموقراطية، إذ أن حماسة الاستقلال والحلم بدولة موحدة ما لبث أن تلاشى، فبدأت الاضطرابات والنزاعات تضرب الدولة. وهو ما أشار إليه **ادوارد ازار** حين اعتبر أن المجتمعات الطائفية، تطفو فيها مشاعر العداوات الشخصية على سطح الحكم والسلطة وهو ما يولد النزاعات.

في 14 سبتمبر 1960، استولى العقيد **جوزيف موبوتو سيسي سيكو** قائد الجيش على السلطة وفصل الرئيس **كاسافودو**. وقد كان هذا الانقلاب بدعم كبير من قبل الولايات المتحدة، التي قدمت له المساعدة على أساس مكافحة انتشار الشيوعية. إلاَ أن الواقع أنها أرادت استغلال الموارد خاصة منها المعدنية.وفي أواخر عام 1966 بدأ **موبوتو** في تنفيذ سياسته الرامية إلى إعادة الكونغو إلى أصلها الإفريقي[1].

بحلول نهاية الستينات، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي، الذي لم يجلب الرفاه الاقتصادي بسبب فساد المسئولين الحكوميين، وعلى رأسهم الرئيس **موبوتو**، الذي وجه هو ومن معه إيرادات مناجم الماس إلى حساباتهم المصرفية الخاصة بدل الخزينة العمومية[2]. وبالتالي بدأ الفساد في جمهورية الكونغو الديموقراطية مع أول رئيس وأول

[1]-Séverine Autesserre,Hobbes and the Congo: Frames, Local Violence, and International Intervention,combridge university published online 1 Avril 2009 ,in: **https://doi.org/10.1017/S0020818309090080.**

[2] - **Amnesty International.** The true cost of diamonds,Kimberley Process. October 31, 2003.p 06.

حكومة، فبدل أن تسعى مؤسسات الدولة لتحقيق التنمية، سعت إلى إثراء جيوبها الخاصة، ومنذ تمرد كاتانغا والكونغو الديموقراطية، تعرف نزاعات ظاهرها اثني وباطنها صراع على المصالح والنفوذ والثروة، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث رصد أهم مسارات النزاع الاثني في الكونغو الديموقراطية مع دراسة أطرافه الداخلية والدولية والإقليمية .

المطلب الأول:مسار النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

برزت التوجهات الاثنية والشخصية القبليَة للكونغوليين مع بداية تشكل دولة ما بعد الاستعمار. حيث برزت النوايا الاثنية الضيقة مع متمردي كاتانغا في شرق الكونغو كما سبق وأن أشرنا إليه، والتي فتحت المجال للقوات الأممية للتدخل، فكانت النقطة السوداء الأولى في تاريخ الكونغو الديموقراطية التي فتحت الباب للنزاع الاثني من جهة وللتدخل الخارجي من جهة أخرى. ويُمكن رصد مسار النزاع والحرب في جمهورية الكونغو الديموقراطية من خلال تحديد الفترات الزمنية للنزاع .

الفرع الأول: النزاع الكونغولي من 1960 إلى 1966:

عرفت جمهورية الكونغو الديموقراطية خلال هذه الفترة أزمة حادة عرفت باسم أزمة الكونغو، فبعد أن سيطر **جوزيف موبوتو** على الحكم بعد سلسلة من الاضطرابات السياسية والتقاتل على السلطة.بدأت الجماعات الاثنية والقبائل في نزاع بين بعضها البعض كان مصدره الأساسي الدعم الخارجي للجماعات من قبل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فحدثت حرب بالوكالة بين الجماعات الاثنية ضمن الحرب الباردة من أجل السلطة، وسميت هذه الحرب بحرب الكونغو الأولي والتي توضحها الخريطة التالية:

الخريطة رقم (07) : حرب الكونغو الأولى.

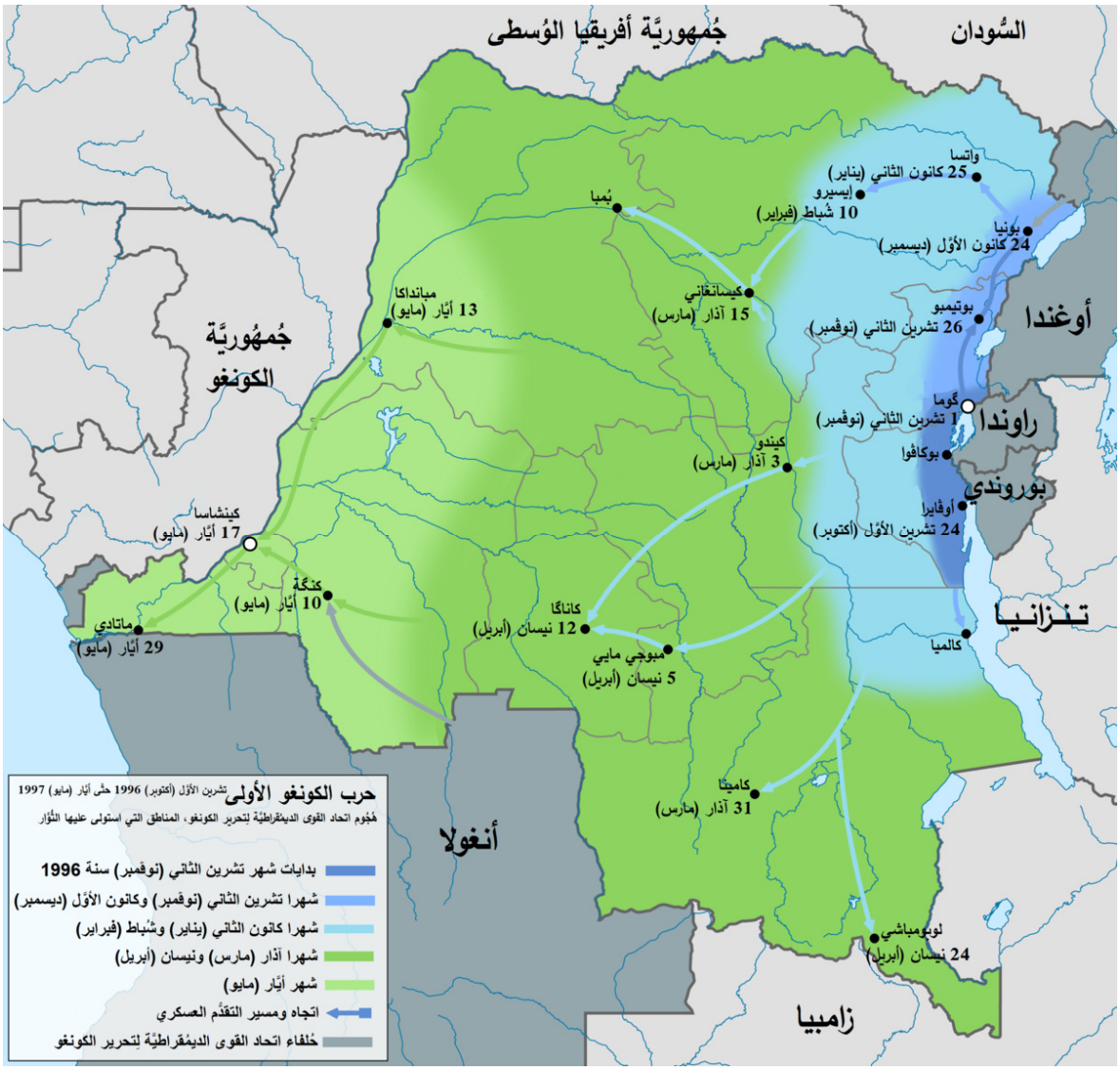

المصدر:من الموقع الالكتروني:

https://www.google.com/url?sa=i&rct=j&q=&esrc=s&source=images&cd.

كانت أولى مظاهرها تمرد في الجيش في المنطقة الشرقية في يوليو1960، وبالضبط في كاتانغا وجنوب كاساي والتي دعمتها بلجيكا، فبدأ التمرد بين صفوف الجيش ثم انتقل إلى المدنيين بين البيض والسود.لتتدخل بلجيكا بقواتها العسكرية من أجل حماية رعاياه الذين اختاروا البقاء بعدد استقلال الكونغو الديموقراطية. وفي ظل استمرار العنف والاضطرابات تدخلت الأمم المتحدة من خلال قوات حفظ السلام[1].

[1] -Séverine Autesserre,Ibid .

رفضت الأمم المتحدة مطلب الحكومة الكونغولية باستخدام العنف ضد المتمردين. وهو ما جعل رئيس الوزراء الكونغولي **باتريس لومومبـــا** يطلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي. الذي لم يتوانى في استغلال الفرصة، وقام بإرسال مستشارين عسكريين برفقة مختلف أشـــكال الـــدعم العســـكري والمادي. وهو ما فتح المجال للتدخلات الخارجية التي شكلت بدايات توجيه السياسة الكونغولية بما يخدم المصالح الخارجية. والتي هدفت في الأساس من خلال التـــدخلات إلـــى تســـيير مصـــالحها الشخصية إما من خلال استنزاف الموارد الكونغولية أو باستخدامها من خلال الحرب بالوكالة كمـــا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا[1].

خلال هذه الفترة دخلت الكونغو الديموقراطية سلسلة من النزاع حول السلطة أساسه أحقية من يحكم، فبدأت الاختلافات الاثنية تبرز من خلال أول انقلاب عسكري قاده **موبوتو**، والذي اســـتغل الوضع المتأزم والخلاف بين الرئيس **جوزيف كاسا فوبو** ورئيس وزراءه **لومومبا**. وابتدأ موبوتـــو في حكمه الجديد بإعدام **لومومبا** سنة 1961.لتتقسم الكونغو الديموقراطية إلى قسمين، قسم تحـــت حكم الجنرال موبوتو وقسم تحت حكم أنصار **لومومبا**. حيث سيطر **أنطوان جيزنغا** على المنطقـــة الشرقية وأعلن مدينة ستانليفيل عاصمة لحكومته. وحظي بدعم سوفياتي كبير مـــن حيـــث المـــال والعتاد. وهو ما رجح كفة القوى إلى جيزينغا وأنصاره[2]. وبعد مقتل الأمين العام للأمم المتحدة **داغ همرشولد** إثر تحطم طائرته في 18 ديسمبر 1961 في الكونغو. قامـــت الأمـــم المتحـــدة بـــدعم الحكومة بقيادة **موبوتو** ضد الانقلابيين في الشرق ففشلت الحركة الانفصالية وتمت السيطرة عليها في جنوب كاساي وكاتانغا في1963.

تم اعتماد دستور توفيقي من أجل الحفاظ على وحدة البلاد، نصب من خلاله **مويس تشومبي** زعيم جماعة الكاتانغيس لرئاسة إدارة مؤقتة للمنطقة الشرقية إلى حين تنظيم انتخابات جديدة، لكن قبل أن يتم ذلك قام مسلحون من الماويون يُعرفون باسم سيمباس بالسيطرة على مساحات شاســـعة

[1] - Christian Dietrich,Hard currency, **the criminalized diamond economy of the Democratic Republic of the Congo and its neighbours.** Ottawa: Partnership Africa Canada, 2002.p 6.

[2] -criss in the democratic republic of the congo ,international coalition for the responsibility to pretect in:
http://www.responsibilitytoprotect.org/index.php/crises/crisis-in-drc. (accessed 1 Avril, 2017)

من البلاد، وقاموا بإعلان الشيوعية في البلاد وتمركزوا في مدينة ستانفيال[1].

والملاحظ أن أحداث العنف والانقلابات التي تُميز القارة الإفريقية عامة، والكونغو الديموقراطي خاصة كانت ذريعة أساسية للدول الغربية من أجل التدخل في شؤونها، خاصة وأنها دولة حديثة الاستقلال وما زالت في مرحلة بناء الدولة.فالكونغو الديموقراطية تزاوج استقلالها مع النزاعات داخلها، التي فتحت باب التدخل الخارجي. فبعد التدخل السوفياتي والأممي، والأمريكي يأتي التدخل البلجيكي، إذ قامت بلجيكا رفقة الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1964 بالتدخل العسكري في ستانليفيل لاستعادة الرهائن من أسر سيمباس.التي تم هزمها وإبطال تمردها. وهنا نلاحظ شدة التدخل الخارجي الذي يغير كل مرة موازين القوى في جمهورية الكونغو الديموقراطية. وإدراكاً من القوى السياسية لخطورة الوضع القائم تم تنظيم انتخابات في مارس 1965، إلاَ أنها لم تنتج سوى حالة من الجمود السياسي بين **تشومبي وكاسا فوبو**. وهو ما أدخل الحكومة في حالة جمود تام انكسر مع انقلاب ثاني في نوفمبر 1965، بقيادة موبوتو، الذي سيطر على البلاد بصفة شخصية وحولها إلى دكتاتورية تحت اسم زائير[2].

من خلال تتبع مسار النزاع في هذه الفترة نجد أنه ابتدأ مع بداية نشأة الدولة، وهذا دليل على أن النزاع كان كامن. كما أشار إلى ذلك **غالتونغ**، حين اعتبر أن النزاع لا يظهر إلى الوجود من العدم بل أن التناقضات بين الأطراف والتعارض في الرؤى والأهداف والمصالح، يبرز من خلال سلوك الأفراد وهذا ما حدث في جمهورية الكونغو الديموقراطية، التي برز فيها العنف مع الاستقلال كتصعيد مباشر للاختلاف في الرؤى بين جماعاتها الاثنية، التي لم تتدرج في استعمال العنف بل اتجهت مباشرة إلى العنف المباشر والتي تجسدت مظاهره في القتل والسلب والنهب الذي تعرض له سكان اقليم كاتانغا.

الفرع الثاني :النزاع الكونغولي من 1996 إلى 2003.

كانت هذه الفترة الأصعب في التاريخ الكونغولي، إذ عرفت جمهورية الكونغو الديموقراطية نزاعاً من شكل آخر، فبعد النزاع بين جماعاتها الاثنية انتقلت إلى نزاع إقليمي بفعل أحداث الإبادة

[1] -ibid.

[2] - Ingrid J Tamm, **Diamonds in peace and war: severing the conflict-diamond connection,** Britania,Cambridge, Mass and World Peace Foundation, 2002.p 7.

في رواندا، التي كانت الشرارة لحرب إقليمية ضمت معظم دول المنطقة. حيث شهدت رواندا إبادة جماعية ضد التوتسي والهوتو المؤيدين للسلام من قبل جماعات الهوتو (هما جماعتي انتراهاموي وايمبوزامو غامبي) ، والتي قتل فيها أزيد من 800000 شخص في حوالي 100 يوم. ورداً على ذلك قامت الجبهة الوطنية الرواندية التي تقودها التوتسي بالإطاحة بحكومة الهوتو الرواندية[1].

ليتفاقم الوضع بعد هروب ما يزيد عن 2 مليون لاجئ معظمهم من الهوتو إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية، وقاموا بإنشاء قواعد عسكرية بين الحدود الرواندية الكونغولية، كما قاموا بترويع وسرقة السكان المحليين. وهو ما جعل ببانيامولينغي (التوتسي) بالهجوم على الروانديين لإرغامهم على الخروج من جمهورية الكونغو الديموقراطية[2]. وردا على ذلك قامت الجيوش الرواندية والأغندية بغزو جمهورية الكونغو الديموقراطية سنة 1996، وأطيح من خلال هذا الغزو **بموبوتو سيسي سيكو** ليحل محله **لوران ديزريه كابيلا**، الذي حظي بتأييد كل من أوغندا ورواندا وسمي هذا التحالف **بتحالف القوى الديموقراطية لتحرير الكونغو**.

قام **لوران كابيلا** فيما بعد باتهام رواندا باستغلال معادن الكونغو الديموقراطية، بمساعدة كل من أنجولا وناميبيا وزيمبابوي، ونجح **كابيلا** في إخراج القوات الرواندية بحلول ديسمبر 1997، ثم سيطر تحالف القوى الديموقراطي على كينشاسا وأطاحو بحكومة **موبوتو** ليحل **لوران كابيلا** محله كرئيس للجمهورية.وتم وقف إطلاق النار في جويلية 1999 وقد وقعت اتفاق وقف اطلاق النار كل من:أنجولا، وناميبيا، وزيمبابوى، ورواندا، وأوغندا وكذا جمهورية الكونغو الديمقراطية[3].

في نوفمبر 1999، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي كلفت بالإشراف على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتنفيذه. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة استمر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو ما نتج عنه حرب الكونغو الثانية. خلال هذه الفترة انتقل النزاع الاثني في الكونغو الديموقراطي من داخلي إلى إقليمي، فدخلت جمهورية الكونغو الديموقراطية في نزاع جديد، تسبب

---

[1] - Severine Autesserre,The Trouble With Congo,How local disputes fule rejional conflict,in **foreignaffairs** :
https://www.foreignaffairs.com/articles/democratic-republic-congo/2008-05-03/trouble-congo

[2] -Mollie zapata ,Congo :the first and second wars,1996-2003,international rescue committee said,**in:http//:enoughproject.org/blog/congo-first-and-secend-wars**.

[3] - Severine Autesserre ,Ibid .

في تدهور أمني شامل ضمن أراضيها وصراع على السلطة والقوة، استنزف موارد الدولة الفتية في محاولة استتباب أمنها، خاصة بعد الغزو الأوغندي والرواندي لها.

فشل اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فاندلعت حرب الكونغو الثانية التي ابتـدأت فـي أوت 1998 وامتدت إلى غاية جويلية 2003. والخريطة التالية توضح حرب الكونغو الثانية.

الخريطة رقم (08) :حرب الكونغو الثانية.

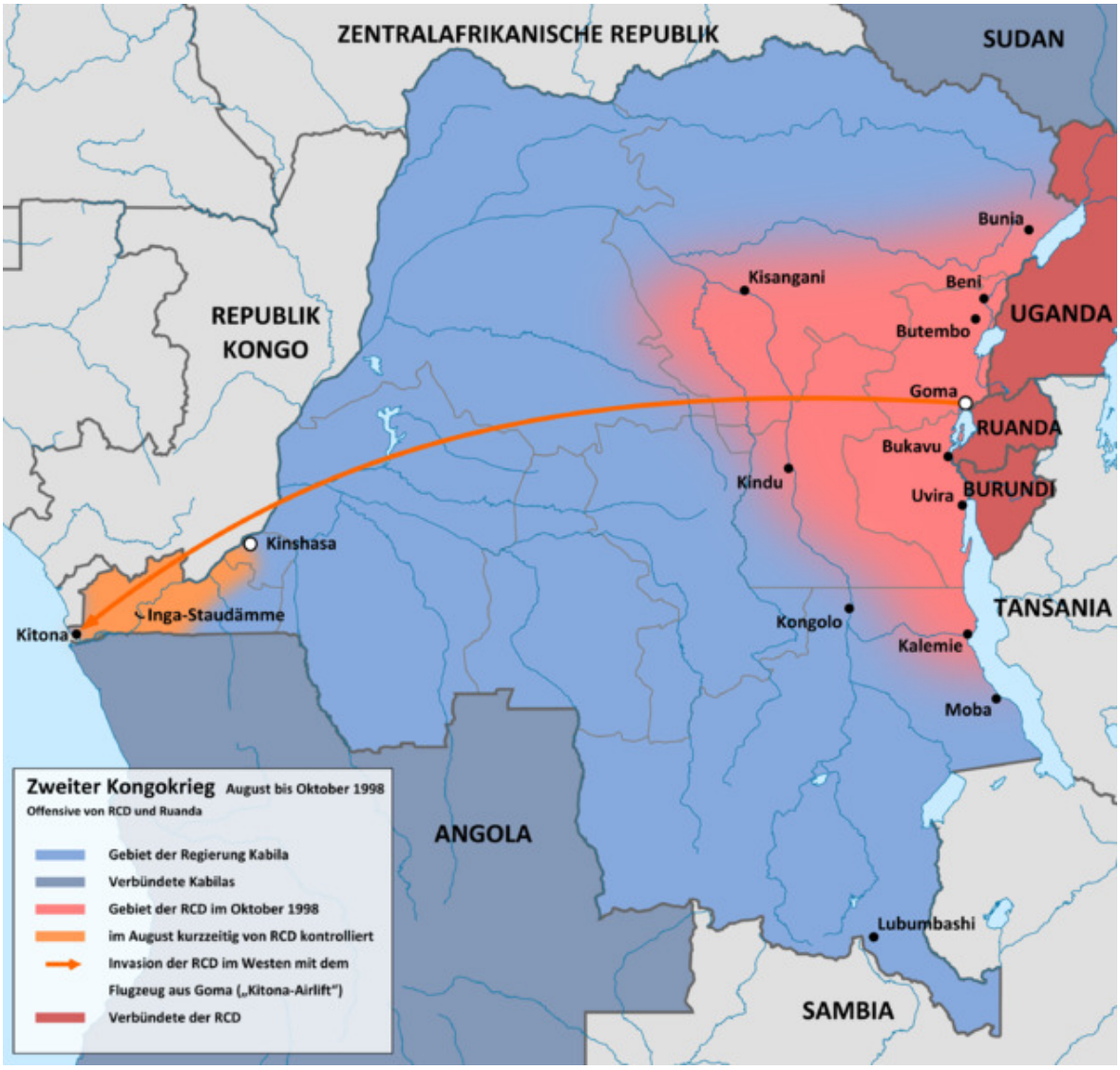

المصدر:خريطة حرب الكونغو الثانية، من الموقع الالكتروني:

https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Second_Congo_War_1998_map.png

عجزت حكومة **كابيلا** الجديدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الـبلاد.إذ ظلـت شـرق الكونغو منطقة حرب غير مستقرة أمنياً، ليتأزم الوضع بعد أن فقد كابيلا تأييد أوغنـدا ورواندا،

اللتان قامتا بغزو مشترك للأراضي الكونغولية في عام 1998. لتتدخل البلدان المجاورة أنجـــولا، وناميبيا، وزيمبابوي من أجل انقاد **كابيلا** من رواندا وأوغندا والمتمردين في الشـــرق[1]، واســـتمر النزاع لمدة خمس سنوات، استنزفت الدولة الكونغولية خلاله كل مواردها في حرب مزدوجة، بـــين الحكومة والجماعات المتمردة وبين الحكومة وحلفاءها ضد المتمردين وحلفـــائهم لـــذلك أســـميت بالحرب العالمية الإفريقية[2].

في نوفمبر 1999، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعثة منظمـــة الأمـــم المتحـــدة فـــي جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كلفت بالإشراف على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتنفيذه. حيث أرسلت الأمم المتحدة خمسة ألاف من قوات حفظ السلام لمراقبة الوضع . وعلى الرغم مـــن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، استمر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطيـــة. خاصـــة بعـــد اغتيال **لوران كابيلا** على يد حارسة الشخصي في جانفي 2001[3]. وتولى ابن كـــابيلا، **جوزيـــف كابيلا** الحكم مكان والده، كما أتم مفاوضات السلام التي بدأها والده، لتنتهي المفاوضات بانســـحاب رواندا وأوغندا من جمهورية الكونغو الديموقراطية. وأعقب اتفاق لوساكا مفاوضات بـــين **كـــابيلا** الابن والجماعات المتمردة الداخلية التي وعدها بتقاسم للسلطة، وهو ما تم فعلا إذ أعتبر وعد **كابيلا** صفقة رسمية بينه وبين الجماعات المتمردة التي قبلت بدستور انتقالي في أفريل2003.

أوردت لجنة الإنقاذ الدولية أنه خلال الفترة من أوت 1998 إلى أفريل 2004 تم قتل ما يزيـــد عن 8، 3 مليون شخص في الكونغو. وبالرغم من أن اتفاقات السلام لسنة 2003 بـــين أوغنـــدا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. أنهت رسميا حرب الكونغو الثانية، إلاَ أن حربا بالوكالة بين رواندا وأوغندا استمرت حتى عام 2008.

إن مسار النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية، يبرز بصفة كبيرة فكرة الروابط الدوليـــة **لادوارد ازار** لان النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية حدد بفعل التدخل الخارجي، الذي غير مسرى السلام إلى الحرب من جهة، وزاد في تصعيد العنف والقتل والانتهاكات المختلفـــة لحقـــوق الكونغوليين التي من أهمها حقهم في الحياة.

---

[1] -Mollie zapata ,bid.
[2] - **Christian Dietrich,Hard currency,Ibid p 18.**
[3]- **Ingrid J Tamm,Op.cit ,p11.**

الفرع الثالث: النزاع من 2003 إلى 2017.

أجريت سنة 2006 أول انتخابات رئاسية في الكونغو الديموقراطية والتي كانت تحت رعاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وأصبح من خلالها **جوزيف كابيلا** أول رئيس منتخب لجمهورية الكونغو الديموقراطية[1]. وتوج هذا التحول نحو الديموقراطية بدستور يُقر بكامل الحقوق لجميع المواطنين الكونغوليين. إلاَ أن هذا التحول الديموقراطي، لم يؤدي إلى النتيجة التي كان الشعب يسعى إليها. بل حمل معه 6 ملايين قتيل جديد من 2003 إلى 2017.

فالنزاع الذي ألغي بموجب اتفاقيات دولية، ظل قائماً من خلال الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، والتي على رأسها الاغتصاب الهمجي والقتل الوحشي.وقد نتج هذا بالأساس نتيجة تجدد القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديموقراطية والجماعات المتمردة.بالإضافة إلى القوات الديموقراطية لتحرير رواندا التي تستغل مناجم التعدين (الماس والكوبلان) من أجل تمويل نفسها.فانتقل العنف من نزاع على السلطة الى نزاع على الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديموقراطية.

وفي 29 جانفي 2015، أعلن جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير الكونغو، رسميا بدء العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.إلاَ أن الإشكال الذي وقعت فيه الحكومة الكونغولية أن الكثير من ضباطها العسكريين متهمون بانتهاكات لحقوق الإنسان، من اغتصاب ونهب وسلب وقتل عشوائي[2]. وخاصة في منطقة كيفو الشمالي التي تعرف أعمال عنف متزايدة شنَتها ميليشيات ماي ماي، والقوات الديموقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديموقراطية المتحالفة الأوغندية، وقد أجبرت أعمال العنف المتزايدة في المنطقة بين هذه الجماعات أعداداً كبيرةً من الأفراد على الفرار من منازلهم، خاصة بعد أن شن الجيش الكونغولي عمليات عسكرية ضد

[1]-the Democratic republic of the Congo ,post conflict environmental assessment synthesis for policy makers,united nation environment programmed ,in:
http://wedocs.unep. org/handle/20.500.11822/22069?show=full) accessed January 17, 2016)

[2] -Ibid.

هذه الجماعات المتمردة[1]. فأصبحت المنطقة جبهة مفتوحة من العنف المتبادل بين جماعة ماي ماي والقوات الديموقراطية لتحرير رواندا، من جهة وبين هذه الجماعات والقوات المسلحة الكونغولية من جهة أخرى.وهو ما تسبب في تشريد ما يزيد عن 20000 شخص داخلياً في الإقليم، من مجموع600000 شخص مشرد قسرياً في المنطقة الشرقية وحدها[2].

استمر العنف في كامل أرجاء جمهورية الكونغو الديموقراطية، وخاصة في المنطقة الشمالية التي أصبحت أول منتج للاجئين في العالم. والملاحظ أن النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية لم يُحل إلى يومنا هذا، كما لم تنجح الجهود الدولية والأممية في استتباب الأمن، لأن الجماعات المتمردة المختلفة تعتبر أن فقرها وحرمانها ناتج عن السلطات الحكومية، التي تعمل على إشباع احتياجاتها وإثراء جيوبها وجيوب جماعاتها الاثنية الضيقة على حساب الجماعات الأخرى. إلاَ أن مطالب هذه الجماعات بأحقيتها في السلطة والحكم والثروة، حاولت تحقيقه من خلال العنف الذي أثر على أول احتياجات الإنسان الأساسية، وهي الحاج والى البقاء.ففي سبيل تحقيق السلطة والثروة أزهقت ومازالت تزهق أرواح الملايين من الكونغوليين الذين أصبح حلم التنمية بعيد المنال في ظل الظروف العنف والنزاع.

المطلب الثاني:القوى الفاعلة في النزاع الكونغولي.

يُعد النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطي من أصعب النزاعات الإفريقية وأعقدها، بسبب تشعب أطرافه وتعقدها من الجماعات الداخلية إلى الإقليمية إلى الدولية. والملاحظ أن التحالفات والجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية لا يمكن تصنيفها وفق معيار واحد، فتكثر التحالفات وانهياراتها لذا سنحاول من خلال هذا المطلب رصد أهم الفواعل الرئيسة من المحلية إلى الدولية.

الفرع الأول:الأطراف المحلية.

عرَف النزاع الكونغولي خلال مسيرته من الستينات إلى اليوم، أطراف وقوى فاعلة كثيرة بين

[1]– القتال في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية يجبر الألاف على الفرار، تقرير المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين 29 جانفي 2016، على الموقع:
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/1/56afe5396.html

[2]– نفس المرجع.

الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية، والمُميز في هذه التحالفات أنها كلها تقوم على أساس اثني، ومن أهم هذه الجماعات التي أثرت في النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية نجد:

1-**القوات الديموقراطية لتحرير رواندا:** تكونت سنة 2000، من بقايا جيش نظام هابياريمانا، ومن ميليشيات أنتراهاموي التي ارتكبت الإبادة، وهي تهدف إلى حماية اللاجئين الهوتو الروانديين المبعثرين في شرق الكونغو. والذين تستخدمهم كذلك كمنجم بشري يستخرج منه المجندون خاصة الأطفال منهم.و تنقسم إلى جناحين، جناح سياسي يُسمى كيغالي، وجناح عسكري تحت مُسَمى القوات المقاتلة اباكونغوزي. وشهدت الحركة مع مرور الزمن عدة انشقاقات على أساس اختلاف الأولويات، فإهتم "التجمع من أجل الديموقراطية" باستغلال مناجم الماس والذهب، فيما ركزت القوات الديموقراطية (سوكي) على مواجهة حركة مايو 23، أما القوات الديموقراطية (ماندفو) ساندوا المتمردون التوتسي[1].

تتميز هذه الجماعة باستخدامها لكافة أنواع العنف والرهبة، والعنف الجنسي، والتجنيد القسري، واسترقاق المدنيين الكونغوليين الذين تجبرهم على العمل في المناجم تحت تهديد السلاح.فبالرغم من الجهود الأممية في الحد من هذه الجماعة المسلحة، ما زالت تنشط بكثرة في جمهورية الكونغو الديموقراطية. وقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة 2012 أن القوات الديموقراطية لتحرير رواندا، انتشرت في كيفو على شكل وحدات من أجل إحكام سيطرتها على المنطقة، مع الإشارة إلى أن أغلب هذه القوات تم ترحيلهم فيما سبق إلى رواندا[2].

بغض النظر عن الأهداف المعلنة لهذه الجماعة، يعتبر الربح المادي من أهم أهدافها. إذ يرتكز نشاط القوات الديموقراطية لتحرير رواندا على استغلال الفحم الخشبي المتواجد في الغابات الكونغولية في كيفو، والذي يُدر عليها 35 مليون دولار سنويا. فهذه الجماعة تعمل على الاستغلال الغير شرعي لموارد الكونغوليين من ما يسمى اقتصاد الحرب، الذي يديره أمراء الحرب من أجل تمويل جماعاتهم بدل أن تستفيد الدولة من خيراتها.

---

[1]- كوليت بريكمان، المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية، **في أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة**، ترجمة نصير مروة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2015، ص ص، 249، 250 .

[2] -Rapports des groups d'experts de l'Onu sur l'application du régime de Sanctions etlembargo sur les aemes en RD Congo,sur **:**
http://www.un.org/french/sc/commitees/153/experts.shmtl.

2-التجمع الكونغولي من أجل الديموقراطية RCD: يُعد من أهم الجماعات الناشطة، انشق التجمع إلى فصيلتين بسبب الاختلاف حول الزعامة والإدارة لينتج عنها:

أ-التجمع الكونغولي من أجل الديموقراطية: يتزعمه **اميل ايلنجا** ويتخذ من مدينة قوما عاصمة إقليم شمال كيفو مقرا له. تقوم أفكاره على أساس التمايز الاثني ويهدف إلى السيطرة على البلاد وإسقاط حكم كابيلا. ومن أجل ذلك اعتمد في استراتيجيته على العمل المسلح العسكري.إذ جند آلاف المقاتلين الكونغوليين والأجانب خاصة الروانديين[1]. كما يتلقى دعما مباشراً من رواندا وهو ما صعب على الحكومة الكونغولية مهمة القضاء عليه.

ب-التجمع الكونغولي من أجل الديموقراطية، حركة التحرير: وهو الجناح المنشق عن الحركة الأم، يتزعمه ارنست وامباديا وامبا، يتخد من مدينة كيسناجي مقرا له، تحظى هذه الحركة بدعم كبير من قبل أوغندا. ويعتبر نفسه التنظيم الأحق بتمثيل المعارضة الكونغولية، ويهدف كذلك إلى إسقاط نظام كابيلا والسيطرة على الحكم. ومن أجل ذلك اعتمد على إستراتيجية عسكرية في مواجهة النظام الكونغولي[2].

3-**حركة تحرير الكونغو:**يتزعم هذه الحركة جون بيار بومبا (Pierre bomb) ،وتعتبر من أهم أطراف المعارضة، وقد نشأت من خلال التفكك الذي شهدته الجماعات الداعمة لكابيلا الأب بعد تسلمه الرئاسة. تقوم أفكار هذه الجماعة على أساس اثني فتهدف إلى إسقاط حكم كابيلا باعتبار عدم أحقيته في الحكم. وتعتمد من أجل ذلك على إستراتيجية عسكرية محظة، حيث تضم بين صفوفها ما يزيد عن عشرة ألاف مقاتل، و تتلقى هذه الحركة كذلك دعما مباشرا من أوغندا[3].

4- **جماعة ألبانيا رواندا:** تتكون من العديد من الجماعات الاثنية، ارتكزت إستراتيجيتها بالدرجة الأولى على العنف الشديد، وقد انبثق عنها حركة البانيا مولينغي والتي اتخدت من جنوب كيفو مقراً لها. وتعتبر هذه الجماعة أن النزاع القائم في الكونغو الديموقراطي هو نزاع هوياتي بالدرجة الأولى لأن حكومة جوزيف كابيلا لا تمثل الإجماع الشعبي، ولا تمثل الأعراق المختلفة. وتضم هذه

---

[1]- كوليت بريكمان، مرجع سابق، ص 240.

[2]- المرجع السابق، ص 243.

[3]-Georges Berghezan,Groupes armes actife en République démocratue du Congodans le Grand kivu oau 2e semester 2013 , sur : **http// :ww.grip.be.**

الحركة الآلاف من العسكريين والمحاربين القدامى من الهوتو. وقد بثت هذه الحركة العنف الشديد في الإقليم[1].

5-**مجموعات الدفاع الذاتي الكونغولية:** بعد الاتفاق الشامل الذي أعلن نهاية الحرب سنة 2002، جرى ضم الكثيرين من مقاتلي المي مي• (تعني الماء باللغة السواحلية) واستخدامهم في الجيش الحكومي، بينما تم تسريح الأطفال الجنود. أما الهوتو المشكلين للقوات الديموقراطية لتحرير رواندا، تركهم لوران كابيلا وحدهم. فاعتبروا أنه تم التخلي عنهم، وبدأوا ينتقمون فارتكبوا مجازر كثيرة في جنوب كيفو، وفي منطقة شابوندا[2].

منذ سنة 2005 ظهرت قوات الدفاع الذاتي القروية "رايا موتوبوكي"، والتي تعني مواطنون غاضبون، حيث بدأت في إقليم ريغا شابوندا مكونة من الشباب المحليين، لتنتشر على مر السنين في شمال وجنوب كيفو، وفي مانيما وارتكزت إستراتيجيتهم على المواجهة العسكرية للقوات الديموقراطية لتحرير رواندا، فارتكبوا المجازر في حق الهوتو الروانديين. كما تكونت مجموعات مسلحة تحت لواء الدفاع الذاتي في كل من التيمبور تحت مسمى "مي مي كيفوافوا" و"قوات الدفاع الكونغولية" في منطقة هوندي، إلى جانب جماعة "نيانغاس" في شمال كيفو، كما شكل الهوتو الكونغوليين جماعة "نياتورا"[3]••.

6-**حركة 23 ماي:** تعرف أيضا باسم الجيش الثوري الكونغولي، وهي مجموعة متمردة عسكرية تتمركز في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديموقراطية، وتعمل في مقاطعة كيفو الشمالية. جاءت في البداية كحليف للوران كابيلا كما ساعدته على الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم

---

[1] -Ibid.

• خلال حرب الكونغو الثانية في عام 1998، دعم الجيش الرواندي تمرد"التجمع الكونغولي من أجل الديموقراطية-غوما-" لأن الرئيس لوران كابيلا كان ينقصه جيش يستحق أن يحمل تسمية جيش، وبدأ كابيلا بتنشيط جماعات "ماي ماي" التي كانت تتعاون معه من موقعها في فيزي باراكا على فاف بحيرة تنجانيقا. وكان كابيلا يمدهم بالأسلحة.

[2]-كوليت بريكمان، مرجع سبق ذكره، ص252.

[3] – Georges Berghezan,Ibid.

•• كان أعضاء هذه الجماعة ينتمون إلى جماعة"باريكو" أي المقاومون الوطنيون الكونغوليين وهي مجموعة ناطقة بالرواندية، أدمجت سنة 2009 بالقوات الحكومية، ولم تلبث أن فرت من القوات الحكومية لتكوين جماعة أخرى تحت مسمى" نياتورا".

موبوتو. إلاَ أنها تمردت على الحكمة الكونغولية سنة 2012 وهو ما أدى إلى تشريد أعداد كبيرة من الناس بفعل سيطرتها على مدينة غوما، عاصمة مقاطعة كيفو والتي يبلغ عدد سكانها مليون نسمة. وقد استعادة الحكومة الكونغولية المنطقة في أواخر سنة 2013 بمساعدة قوات الأمم المتحدة.

والخريطة التالية توضح موقع سيطرة حركة 23 مارس في كيفو شرق الكونغو:

الخريطة رقم (09) : موقع تمركز حركة 23 مارس.

المصدر:خريطة تبين أماكن سيطرة حركة 23 مارس من الموقع الالكتروني:
https://en.wikipedia.org/wiki/March_23_Movement#/media/File

يتميز النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية بتعدد جماعاته وتشعبها، فلا يمكننا ضمن هـذا المقام حصرها كلها. إلاَ أن الجدول التالي يشير إلى أهم الجماعات المسلحة التي ما زالت ناشـطة خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (13) :أهم الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

الجماعة المسلحة	مكان نشاطها
تحالف القـوى الديمقراطيـة لتحريـر الكونغو	شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية، فـي منطقة كيفو
تحالف الوطنيين من أجل حرية وسيادة الكونغو	الشمال الشرقي في منطقة ماسيسي في كيفو الشمالية
القوات الديمقراطية المتحالفة	شمال كيفو
القوات المسلحة للشعب الكونغولي	شرق الكونغو في منطقة ايتوري
القوات الديمقراطية لتحرير رواندا	شرق الكونغو فـي منطقـة الحـدود بـين جمهورية الكونغو الديموقراطية ورواندا
القوات الديموقراطية لتحرير رواندا	شرق الكونغو
بانا مورا	منطقة كاساي
بوندو ديا كونغو	مقاطعة الكونغو الوسطى
جبهة المقاومة الوطنية إيتوري	شرق الجمهورية الكونغولية في ايتوري
الجبهة القومية والاندماجية	مقاطعة ايتوري
المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب	منطقة نيكوندا في إقليم كيفو
الجيش الوطني لتحرير أوغندا	شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية
حركة تحرير الكونغو	شمال الجمهورية في منطقة اكواتور
حركة 23 مارس	كيفو الشمالية
ماي – ماي كاتا كاتانغا	إقليم كاتانغا

الماي ماي	كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية
ليس مونغوليس	شرق الكونغو
إنتراهاموي	شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية
جبهة التحرير الوطني الكونغولي	إقليم كاتانغا
الحركة الثورية الكونغولية	منطقة ايتوري في الشمال الشرقي.
مقاومة الوطنيين دونغو	شمال غرب جمهورية الكونغو
التجمع الديموقراطي من أجل الديمقراطية في رواندا	شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما	إقليم غوما
رالي للديمقراطية الكونغولية	شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية
الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو	جنوب مقاطعة ايتوري
القوات الشعبية البوروندية	شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على:Georges Berghezan,Ibid

من خلال الجدول رقم 13 نجد أن أغلب الجماعات المسلحة متمركزة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديموقراطية، وهي منطقة تعرف بغناها بالمعادن والثروات والتي أهمها الماس، والذهب، والفحم الغابي. ما يؤكد على أن النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية أساسه نزاع على الموارد وليس على الهوية الاثنية. كما أننا من الصعب الفصل بين الجماعات الكونغولية وغيرها من الجماعات ذات الأصول غير الكونغولية، فكل جماعة تعقد تحالفات مصلحية تختلف حسب اختلاف الظروف، ما يجعلنا نلاحظ الاستباحة الكبيرة للأراضي الكونغولية والناتجة بالأساس عن فشل الدولة في الحفاظ على سلامة أراضيها.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن الجماعات المتمردة في جمهورية الكونغو اليموقراطية لا يمكن إحصاءها، بسبب كثرة الانشقاقات داخلها. فقد وصل عددها إلى ما يزيد عن 60 ألف حركة تمرد،

شملت معظم البلاد وهو ما جعل البلاد تدخل في حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن.حيث دخلت البلاد بدأ من 1996 في حالة من الفوضى الشاملة لم تستطع الجهود الاقلمية ولا الدولية إخمادهـــا. خاصة وأن هذه الجماعات مرتبطة بالبيئة الخارجية التي عملت على تغذيتها فترابطات الحرب التي تعرفها للمنطقة صعبت من مهمة الحكومة الكونغولية في التحكم بالوضع الأمني. وهذه الترابطـــات تقوم بالأساس على اقتصاد الحرب، الذي سهل للدول المحيطة بالجمهورية الكونغـــولي اســـتغلال خيراتها دون مقابل سواءاً من قبل الحكومات كما سنرى، أو من قبل الجماعات المسلحة التي تعتبر من الأراضي الكونغولية وخيراتها أساساً لتمويلها المالي. كل هذا جعل من الصعب ما كان أن تقوم التنمية في المنطقة بسبب الظروف الأمنية المتدهورة، وكذا بسبب أن أساس التنميـــة الاقتصـــادية والمتمثل في الثروات منهوبة لصالح كل الاتجاهات ما عدا خزينة التنمية الكونغولية.

7-الحكومة الكونغولية: إن الحكومة في جمهورية الكونغو الديموقراطية لا تعبـــر عـــن مصـــالح الشعب بقدر ما تعبر عن المصالح الخاصة لحزب تحالف القوى الديموقراطية لتحريـــر الكونغـــو، بشقيه العسكري والسياسي والذي مثَله سابقاً **لوران ديزريه كابيلا** ويمثله حاليا **جوزيف كابيلا** الذي رفض إقامة الانتخابات لسنتين متواليتين خلال سنة 2016 و2017. وهو ما جعـــل إســـتراتيجية الحكومة في التعامل مع النزاع الكونغولي، تنبثق من مصالح شخصية وليس من مصـــالح عامـــة الشعب.فالنظام الحكومي يعمل بكل الوسائل على الحفاظ على امتيازاته الاقتصادية والسياسية، مـــن خلال مختلف الوسائل، التي على رأسها القمع والقتل بمختلف أشكاله[1].

فلو أردنا تحليل سلوك الحكومة الكونغولية اتجاه النزاع الكونغولي، نجد أن الدولة الكونغوليـــة تصنف ضمن تقارير الأمم المتحدة بالدولة الفاشلة، والتي في أبسط تعاريفها تشكل خطـــرا علـــى مواطنيها، كما أن من سماتها الأزمات المختلفة والتي من أهمها أزمـــة التغلغـــل، إذ أن الحكومـــة الكونغولية تعجز عن السيطرة على جزء كبير من أراضيها. بالإضافة إلى أن الحكومة الكونغولية غير قادرة على احتواء المتمردين، خاصة وأن الجيش الكونغولي متورط في أعمال عنف والقتـــل والاغتصاب وحتى إبادات لقرى بأكملها. وهو ما يجعل الحكومة غير مؤهلة لحل النزاع الكونغولي لأنها فاعل أساسي في تصعيده.

[1] -,the Democratic republic of the Congo ,post conflict environmental assessment synthesis for policy makers ,Op.cit.

الفرع الثاني: الأطراف الإقليمية.

برز تأثير الدول الإقليمية على النزاع الاثني الكونغولي بوضوح منذ الستينات، خاصة مع انهيار تحالف قوى المعارضة بزعامة كابيلا الذي اعتلى الحكم بالأساس عبر انقلاب عسكري، ومهما كانت خلفية هذا التحالف فانه يخضع بالدرجة الأولى إلى متغير المصلحة، وهنا نجد صعوبة في التحكم بالتوجهات التحالفية لمختلف الأطراف التي غالبا ما أقامت ارتباطاتها الداخلية والخارجية على مصالح قصيرة الأمد، كما أنه من الصعب أن نصنف هذه الدول على أنها فواعل خارجية وجماعاتها المسلحة كما سبق وأن رأينا ضمن الأراضي الكونغولية. فمن أهم هذه الدول الفاعلة في النزاع الاثني الكونغولي نجد:

1- رواندا: تعتبر رواندا أن المناطق الواقعة على ضفاف كيفو على الحدود الشرقية هي حق رواندي، باعتبارها تاريخيا سيطرت على هذه المناطق لفترة طويلة وبالتالي تعتقد بأحقيتها بها، إلاَ أن الواقع أثبت أن رواندا تهدف إلى تعويض فقرها الاقتصادي. فلا يمكن إنكار أنها تهدف بالأساس إلى استغلال ثروات جمهورية الكونغو الديموقراطية خاصة من الكوبلان، والماس، والفحم الغابي، ولقد وجهت الأمم المتحدة عدة إنذارات لوقف الاستغلال العشوائي لثروات جمهورية الكونغو الديموقراطية [1].

وقد اعتبر **ادوارد آزار** أن ترابطات الحرب هي محفز أساسي للنزاعات والحروب، إذ أن النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية، مرتبط إلى حد كبير بالسياسة الرواندية اتجاه النزاع الكونغولي. فعلى مدى السنوات الست عشرة الماضية، شجع وجود ميليشيات الهوتو العدوانية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية رواندا على القيام بدور الشرطي الإقليمي في محاولة لحماية حدودها. إلاَ أن الاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكام الروانديين وخاصة خلال حرب الكونغو الثانية، أبرزت الرغبات الشخصية الانتهازية للقادة الروانديين. فأُتهمت الحكومة الرواندية في كثير من الأحيان بإفساد السلام الكونغولي كوسيلة لتحقيق أهدافها الخاصة والمتمثلة في استغلال الثروات الكونغولية، التي لا يمكن أن تصل إليها في ظل السلام الكونغولي.

بررت رواندا نشاطها العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتهديد الذي تشكله

[1]-كوليت بريكمان، مرجع سبق ذكره، ص 244.

الجماعات المسلحة المتواجدة على الأراضي الكونغولية على أمن حدودها. واستخدمت عجز حكومة كينشاسا عن توفير الأمن في مقاطعتي كيفو ضد هذه الجماعات لتبرير استخدامها للقوة العسكرية في الأراضي الكونغولية[1]. فبعد الإبادة الجماعية في سنة 1994، والتي أدت إلى تغيير الحكومة في رواندا بعد انتصار التوتسي على الجبهة الوطنية الرواندية. وهو ما جعل الحكومة السابقة ومواليها يفرُون إلى الأراضي الكونغولية. وبفعل المساعدات الإنسانية التي قدمت لهذه الجماعات الفارة من الهوتو، تمكنوا من تعزيز دفاعاتهم وقوتهم، فبحلول سنة 2000 شكلت هذه الجماعات الفارة ما يسمى "القوات الديموقراطية لتحرير رواندا" والتي تواصل السلب والنهب والقتل في جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى يومنا هذا[2].

من جهة أخرى بررت الحكومة الرواندية تدخلها العسكري في جمهورية الكونغو الديموقراطية، بعدم اهتمام المجتمع الدولي بمحنة الآلاف من التوتسي خلال الإبادة الجماعية لسنة 1994، فاعتبرت أنه من الواجب حماية التوتسي الكونغوليين من جماعات الهوتو المتواجدة على الأراضي الكونغولية. حيث برر **بول كاغامي** الرئيس الحالي لرواندا، تأييد رواندا للرئيس الأسبق **لوران ديزريه كابيلا** في إطاحته بموبوتو في ماي 1997 بحماية التوتسي الكونغوليين. واعتبر أن التمرد الذي قام به **كابيلا** الأب هو انتفاضة **للبنيامولينغ** والتي يقصد بها شعب كيفو الجنوبية الكونغوليين التوتسي. وبذلك بررت لنفسها الدعم المالي والمادي للتمرد الكونغولي.

كان الدعم الكونغولي **للوران كابيلا** يهدف بالأساس إلى ضرب الهوتو الذين فروا من الإبادة، فقد ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن الجيش الوطني الرواندي قام في طريقه إلى كينشاسا بتفكيك مخيمات اللاجئين الهوتو مع استعمال أبشع الطرق الوحشية مما خلف مقتل الآلاف من المدنيين سنة 1997[3].

ومنذ هذا التمرد، استخدمت رواندا منطق أمن الحدود وحماية التوتسي لتبرير الدعم العسكري

---

[1] - David Peterson and Edward S. Herman, Rwanda and the Democratic Republic of Congo in the Propaganda System, The Politics of Genocide, Volume 62, Issue 01 May 2010,in **: https://monthlyreview.org/2010/05/01/rwanda-and-the-democratic-republic-of-congo-in-the-propaganda-system/** (accessed March 13,2016)

[2] - Sasha Lezhnev and John Prendergast ,Rwanda's Stake in Congo Understanding Interests to Achieve Peace,p 7,in:
https://enoughproject.org/files/Rwanda's%20Stake%20in%20Congo%20.pdf.

[3] -Ibid.

الرواندي للجماعات المتمردة الكونغولية التي تسيطر عليها التوتسي. ومن أبرزها مؤتمر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (لوران نكوندا) ، الذي تنحدر منه حركة 23 مارس[1].

أثبت التدخل الرواندي وخاصة خلال حرب الكونغو الثانية، النزعة المكيافيلية لرواندا. حيث قامت بالسيطرة على مساحات واسعة من شرق الكونغو الديموقراطية من أجل الإثراء الشخصي أولا ثم الإثراء الوطني ثانياً. فبمجرد اعتلاء **لوران كابيلا** للحكم في جمهورية الكونغو الديموقراطية، أصبح دمية في يد الروانديين، إلى أن فقد مصداقيته أمام شعبه الغير موجودة في الأساس فطرد جميع القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الكونغولية وعلى رأسها الجيش الرواندي مع قائد أركانه **جيمس كاباريبي**. وهو ما جعل جمهورية الكونغو الديموقراطية تدخل في نزاع عنيف لمدة خمس سنوات خلف أكثر من8، 3 مليون قتيل[2].

خلال حرب الكونغو الثانية تغيرت أولويات رواندا التي تخلى عنها كابيلا بعد أن أوصلته إلى سدة الحكم. فتحالفت رواندا مع أوغندا لدعم الميليشيات المعارضة لكابيلا في الشرق. فسيطرت بذلك رواندا بمساعدة أوغندا على شرق الكونغو الديموقراطي، مقابل سيطرة كابيلا وحلفاؤه• على الغرب والجنوب وبحلول سبتمبر 1998، وصل القتال إلى طريق مسدود.

حتى صيف عام 2002، كان كبار أعضاء القوات المسلحة الرواندية ينهبون احتياطيات جمهورية الكونغو الديمقراطية المعدنية، ويحققون ثروة شخصية كبيرة. فقد ارتفعت صادرات الماس الرواندية من 166 قيراطا في عام 1998 إلى 500 30 قيراط سنة 2000 خلال نفس السنة بلغت إيرادات معدن الكولتان الرواندية 100 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل نفقات وزارة الدفاع الرواندية. وقد وجد فريق من خبراء الأمم المتحدة أنه خلال عامي 1999 و2000، حقق الجيش الوطني الرواندي 250 مليون دولار أمريكي في غضون ثمانية عشر شهرا[3]. وكلها

---

[1] - William Macpherson, Rwanda in Congo: Sixteen Years of Intervention ,in: **https://thinkafricapress.com/**

[2]-Democratic Republic of Congo - Rwanda Conflict,A Human Rights Watch Backgrounder, in: **https://www.hrw.org/news/2004/12/04/democratic-republic-congo-rwanda-conflict**

• تحالف كابيلا مع كل من ميليشيات الهوتو والماي ماي الى جانب زيمبابوي وأنجولا وناميبيا وتشاد والسودان وليبيا.

[3]- William Macpherson,Ibid.

من خيرات جمهورية الكونغو الديموقراطية. استمرت الحكومة الرواندية بنهب خيرات الكونغوليين إلى غاية توقيع اتفاقية بريتوريا في جويلية 2002. وقد نص الاتفاق على انسحاب أكثر من 20000 جندي من القوات الرواندية.

منذ توقيع اتفاقات بريتوريا سحبت رواندا رسميا جيشها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلاَ أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مازالت طليقة وتهدد مجتمعات التوتسي الكونغولية. كما أن رواندا اتهمت في مناسبات عديدة منذ سنة 2002 بتمويل ودعم جماعات المتمردين المنشقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبدو واضحا أن رواندا حافظت على وجود سري في مقاطعتي كيفو من خلال التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما. فقد أكد تقرير الأمم المتحدة لجوان 2004، أن كبار أفراد الجيش الرواندي قاموا بدعم تمرد العقيد موتيبوتسي، وبانيامولينغي، والجنرال نكوندا في كيفو الشمالية[1]. كما تتهم رواندا بأنها الممول الأساسي للوران نكوندا، الذي استطاع أن يسيطر سنة 2007 على جزء كبير من شمال كيفو، وأنشأ حكومة بديلة هي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.كما أن الدعم الرواندي له أدى إلى تشريد نحو 250000 شخص بفعل هجوم قوات نكوندا على مدينة غوما

وطوال الفترة من 2004 إلى غاية 2008، اتهمت الحكومة الرواندية باستمرار دعم نكوندا وجرائمه اتجاه الشعب الكونغولي.

اقتربت كينشاسا من كيغالي سنة 2009 بهدف التفاوض على إدماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكجزء من الاتفاق، مُنحت قوات الدفاع عن الديمقراطية الإذن بالوصول إلى الأراضي الكونغولية من أجل تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتم دمج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي يناير من نفس السنة، ألقي القبض على نكوندا في رواندا[2].

فالمتتبع لأحداث النزاع الاثني الكونغولي يجد أن رواندا طرف مباشر فيه، إذ سعت عبر فترات زمنية مختلفة إلى إفشال السلام في جمهورية الكونغو الديموقراطية، من أجل الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي في شرق الكونغو الديموقراطي، لأن قوة الجيش الرواندي تعتمد على

[1] -David Peterson and Edward S. Herman ,Ibid.
[2] -Idem.

الموارد الكونغولية، التي كلما زاد العنف والنزاع داخلها زاد ضعف الدولة وعدم سيطرتها على مواردها وأراضيها، وبالتالي زادت فرص النهب الرواندي.

2-بوروندي: بوروندي هي دولة صغيرة ومكتظة سكانيا في منطقة البحيرات الكبرى، وهي بلد فقير في الموارد الطبيعية. فلم يختلف الموقف البوروندي عن نظيره الرواندي، إذ أسست موقفها التدخلي على أساس التماثل العرقي والاثني بين الشعب البورندي والكونغولي•. إلاَ أن المصالح الخفية الاقتصادية هي التي تحرك الإستراتيجية البوروندية بالإضافة إلى رغبة بوروندي في تأمين حدودها الغربية من هجمات الهوتو المتطرفين.

بعد سقوط نظام موبوتو اندلعت حرب جديدة خلال سنة 1998 ضد كابيلا الذي اتهم بالخيانة وبخدمة قبيلته الضيقة في شابا على حساب القبائل الأخرى، وكانت بوروندي من الدول التي دعمت التمرد في كيفو، وفي المقابل استعان **لوران كابيلا** بالجماعات المتمردة البوروندية في معاركه ضد المتمردين[1]. خاصة وأن بوروندي اعتبرت أن سياسة **كابيلا** تهدف إلى تغيير الموازين الإقليمية لصالحه. فاتبعت بوروندي إستراتيجية عسكرية تهدف إلى الإطاحة **بكابيلا**. وقد اتخذت إستراتيجيتها منحى عسكري إذ دعمت بورندي المليشيات المسلحة وخاصة جماعة البانيامولينغي من أجل ضرب جماعة الهوتو التي تهاجم كل مرة بورندي، والتي كانت سببا في انعدام الأمن فيها لسنوات طويلة. واتهمت بوروندي خلال سنة 2016 جمهورية الكونغو الديموقراطية بدعم الانقلابيين الذين حاولوا الإطاحة بالحكومة البوروندية.إلاَ أن الملاحظ أن السياسة البوروندية اتجاه النزاع الكونغولي ناتجة بالأساس عن التدخلات المتبادلة بين الطرفين في شؤون بعضهما البعض، فبفعل التشابه الاثني بين القبائل سمحت كل دولة لنفسها بالتدخل في الآخر. وبدعم الحركات المتمردة في ظل ضعف الدولة، بحيث أصبح من الصعب التفريق بين الجماعات المسلحة إلى أي دولة تنتمي، خاصة وأنها يحركها عامل المصلحة والجذب المادي.

• منطقة البحيرات الكبرى كانت تقطنها جماعات صغيرة من الأقزام تسمى" توا"، وامتهنت حرفت الصيد والقنص، وفي القرن 14 نزحت للمنطقة جماعات عرقية من شعب البانتو وهي قبائل الهوتو الذين امتهنوا الزراعة. فانتشروا في المنطقة، وخلال القرن الرابع عشر شهدت المنطقة تطورا هاما حيث وفدت إليها شعوب التوتسي القادمة من إثيوبيا، والذين يمتهنون الرعي وتربية الماشية. وتميزوا بامتلاكهم لتقاليد حربية صارمة، كما طوروا تنظيمات ومؤسسات مركزية قوية، فسيطروا على أغلبية شعب الهوتو بالرغم من كونهم أقلية، وفرضوا عليهم نظاما إقطاعيا متسلطا.

[1] -Stephen Jackson,The United Nations operation in Burundi-political and strategic lessons learned,unitrd nation, ,new York,2006,p p22,24.

3-**أوغندا:** تُعتبر من أكثر الأطراف الإقليمية التي تورطت في النزاع، فهي تـــرى أن الأراضـــي الشمالية الشرقية في جمهورية الكونغو الديموقراطية هي امتداد طبيعي لحدودها الغربية، ومجـــال حيوي لا يمكن التخلي عنه. ولذلك سعت بكل الوسائل لتحقيق ذلك من أجل تأمين حدودها الغربيـــة من هجمات الجماعات المعارضة، بالإضافة إلى البحث عن دور إقليمي لها في منطقة البحيـــرات الكبرى. وقد أكد الرئيس الأوغندي **موسوفيني** أن الهدف الأسمى لأوغندا هو إقامة مملكة يتزعمها التوتسي في المنطقة بما فيهم توتسي رواندا وبورندي والكونغو الديموقراطية، من أجل إذابة الحدود الاصطناعية التي وضعها الاستعمار الأوروبي والتي تفصل بينهم. وقد عمدت أوغندا كل مرة على تأكيد أحقيتها في الشمال الشرقي لجمهورية الكونغو الديموقراطية، وهو ليس نابع عن التشابه الاثني في ما بين الجماعات التوتسية فقط، بل هو كذلك ناتج عن الأطماع الأوغنديـــة فـــي المنطقـــة. إذ تتعرض المنطقة من شمال كيفو إلى غاية إقليم لومامباشي في كاتنغا لنهب الثروات وخاصة الذهب من قبل الجيوش الأوغندية.

بالرغم من الإنكار المستمر لأوغندا بأي علاقة بالنزاع الكونغولي منذ ســـنة 2000 إلاَ أنهـــا فاعل أساسي في النزاع من خلال ثلاث معطيات إستراتيجية واقتصادية، ومـــن خـــلال سياســـتها الداخلية:

أ-المعطى الاستراتيجي: يبرز من خلال التحالف بين الجماعات المسلحة، حيث ســـاهم اللاجئـــون الكونغوليون في أوغندا إلى جانب الرئيس الحالي **يويري موسيفيني** بالإطاحة بالدكتاتور الأوغندي **عيدي أمين**. وكرد للجميل يقوم الرئيس موسوفيني بدعم هـــذه الجماعـــات داخـــل الجمهوريـــة الكونغولية، ونخص هنا التوتسي الكونغوليين، إذ تدعمهم أوغندا من أجل الوصول إلـــى الســـلطة. فوجود حكومة في كونغولية بقيادة توتسية يعطي امتيازاً لأوغندا في الوصول إلى أكبـــر المـــوارد المعدنية. كما يمنحها في حالة اندلاع الفوضى فيها منطقة للتراجع وشحذ قوتها[1].

ب- المعطى الاقتصادي: منذ التسعينات وأوغندا تنهب في معادن جمهورية الكونغو الديموقراطية. ولعل خير دليل قرار محكمة العدل الدولية في ديسمبر 2005 الذي أمرت بموجبه كمبالا بتعويض كينشاسا. ووجدت المحكمة أن الدولة الاوغندية مذنبة بنهب الموارد الطبيعية، خلال احتلالها لسرق

[1] - Isabella Bauer,Uganda hidden role in Congo conflict, In**:**
http://www.dw.com/en/ugandas-hidden-role-in-congos-conflict/a-16494434

جمهورية الكونغو الديموقراطية أثناء حرب الكونغو الثانية[1].

ج- معطى السياسة الداخلية:تعتمد التنمية الداخلية لأوغندا على بقاء النزاع في الكونغو الديموقراطية، من أجل تمويل اقتصادها، وهو ما تجلى خلال حرب الكونغو الثانية، التي كانت فيها أوغندا اكثر دولة أجنبية مسيطرة على الأراضي الكونغولية خلال سنة 2003. فسيطرت على المقاطعات الشرقية والشمالية للكونغو الديموقراطية، كما تدخلت عسكريا في منطقة شمال كيفو كرد فعل على دعم كينشاسا للمعارضة الأوغندية.

انعكست هذه المعطيات على صناع القرار الأوغندي، وقد برزت من خلال تدخلها في النزاع الكونغولي. فقد أورد تقرير لهيومن رايتس ووتش، أنه خلال السنوات بين1999 و2001، سيطرة أوغندا على أراضي شاسعة في شمال شرق الكونغو الديموقراطية من أراضي بني ولوبيرو في شمال كيفو إلى منطقة ايتوري المتاخمة للحدود بين أوغندا والكونغو الديموقراطية. وقد خلص التقرير بأن أوغندا لعبت دورا كبير في زيادة العنف في الجمهورية الكونغولية، فعملت على تغيير الإدارات المحلية من أجل الاستفادة من الفراغ الإداري الناجم عن ذلك.

كما دربت أوغندا الكثير من الجماعات التوتسية الكونغولية، واستخدمتها كوكيل عنها في النزاع الكونغولي، ولم يستثني الأطفال من التدريب حيث جندت أوغندا نحو 163 طفل سنة 2001، ليصل العدد الى 700 طفل مع سنة 2002. كما قام الجنود الأوغنديون أيضا بتشكيل ودعم الاستغلال الصارخ للثروة الكونغولية لصالح أوغندا[2].

فالموقف الأوغندي لا يختلف عن مواقف كل من رواندا وبوروندي، فهي تهدف بالأساس إلى إثراء جيوبها من خلال اقتصاد الحرب، فكلما زاد النزاع الاثي والحرب والعنف في جمهورية الكونغو الديموقراطية، زاد عدم تحكم الدولة وسيطرتها على أراضيها، وبالتالي نزيد فرص النهب للموارد الكونغولية.

4-أنجولا: تعتبر أنجولا من أهم الفواعل الإقليمية التي أثرت ومازالت تأثر في النزاع الكونغولي عبر فترات زمنية مختلفة، فقد قاتلت القوات الأنغولية إلى جانب **لوران كابيلا** من أجل الإطاحة

[1] -Ibid.
[2] -Uganda in eastern DRC:fuelind politicam and ethnic strife,raport of Human Richts, marche 2001, vol 13, no 2.

بنظام **موبوتو**، فخلال الحرب الكونغو الأولى دعمت أنغولا **كابيلا** بشكل غير مشروط، حيث شكل التدخل الأنغولي العامل الحاسم في إنهاء النزاع لصالح **كابيلا**، واتخذت من هذه المساعدة الذريعة الأساسية في التدخلات اللامحدودة في الشأن الكونغولي، والتي كان من أهمها محافظتها على قوات صغيرة قرب مراكز النفط ساعدتها على استغلال النفط الكونغولي [1].

خلال حرب الكونغو الثانية، كانت أنجولا من أولى المتدخلين في النزاع الكونغولي.إذ أوفدت جيوشها للأراضي الكونغولية معتمدة على تمويله من نهب المنشات البترولية. فلم تتكبد بذلك خسائر مالية من خلال مشاركتها في الحرب. وتجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الأنغولية اتجاه النزاع الكونغولي نابعة من المنطلق الجيوبوليتيكي، فالدولتين متاخمتين لبعضهما البعض وتربطهما علاقات قبلية قوية وعبر فترات زمنية مختلفة ابتداءا من 1963 شكلت أنغولا بالنسبة لجمهورية الكونغو الديموقراطية الداعم الأساسي في حروبها بدءا من دعم لوران كابيلا ووصولا إلى تأييد ابنه جوزيف كابيلا. فالسلاح العسكري الأنغولي، الذي يحسم باستمرار ونخص هنا السلاح الجوي دائما يحسم المعارك لصالح الحكومة الكونغولية[2].

إن التدخل الانجولي في القضية الكونغولية ناتج بالأساس عن العداء التاريخي لكل من رواندا وأوغندا، وهو ما جعلها تقدم كل الدعم العسكري للكونغو الديموقراطي، إذ قامت بإرسال ما يقارب العشرة آلاف جندي مع بداية الحرب الكونغولية الأولى من أجل دعم كابيلا، بالإضافة إلى تدعيم الحكومة بالآليات العسكرية وبمختلف الإمدادات التمويلية[3]. واستمرت الحكومة الأنغولية في دعم الحكمة الكونغولية إلى اليوم، فبعد تولي الرئيس الحالي **جوزيف كابيلا** الحكم بعد مقتل والده لوران كابيلا سنة 2001. فخلال سنة 2003، ساندت أنغولا الحكومة الكونغولية ضد رواندا من خلال الطائرات الحربية. وعندما اندلعت معارك مسلحة في العاصمة سنة 2006، طارت القوات الأنغولية لمساعدة حراس كابيلا على هزيمة المقاتلين الموالين لجان بيير بيمبا، وهو متمرد سابق هزم في انتخابات 2006 التي فاز بها كابيلا.

---

[1]- Thomas Turner , **Angola s Role in the Congo war,in John clark, the African stahes of the Congo war** New York,,palagrave macmillan,2002,p 76.

[2] -Ibid,p 77.

[3] - Georges berghewan,Op.cit.

حملت سنة 2016 تغير الموقف الأوغندي تغير مؤخرا بسبب الأحداث الداخلية الكونغولية التي أثرت على أمنها واستقرارها، وفي مقدمة هذه الأحداث رفض جوزيف كابيلا التخلي عن الحكم بعد انتهاء عهدته سنة 2016. وهو ما سبب أحداث عنف كبيرة في ديسمبر 2016، دفعت بالكثير من الكونغولين بعبور الحدود الأنغولية كلاجئين. وقد أعرب وزير الخارجية الأنغولي **جورج شيكوتي** عن قلقه من تبعات النزاع الكونغولي، خاصة وأنه اعتبر أن تصريح جوزيف كابيلا بكون النـــزاع حُل في منطقة كاساي المجاورة لأنجولا فيه مغالطة كبيرة لأن النزاع ما زال مستمر والدليل علـــى ذلك الأعداد الهائلة من اللاجئين التي تتوافد على الحدود الأنغولية[1].وذهبـــت أنغـــولا فـــي تغييـــر إستراتيجيتها اتجاه الكونغو إلى حد بعيد، اثر تصريح الرئيس الكونغولي خلال ماي 2016، والذي اعتبر فيه أن الجمهورية الكونغولية عبارة عن برميل من المتفجرات في المنطقة. وحث الـــرئيس الكونغولي **دوس سانتوس دوكولو** المجتمع المدني الكونغولي وخص بالـــذكر الطـــلاب ورجـــال الكنائس إلى ضرورة التحرك ضد **جوزيف كابيلا،** بل وأشاد بزعيم المعارضة **كويس كاتومبي.**

فالموقف الأنغولي تغير من داعم للحكومة الكونغولية إلى داعم للاستقرار في المنطقة، فأنغولا أدركت أن التنمية في فيها وجلب الاستثمارات لا تتحقق إلاَ بالاستقرار في منطقة البحيرات العظمى وبالتالي الاستقرار في الجمهورية الكونغولية. وقد تجسد الموقف الأنغولي من خلال تصويتها خلال اجتماع مجلس الأمن بصفتها عضوا فيه لعامي2015 و2016 لصالح فرض قرارات صارمة ضد جمهورية الكونغو الديموقراطية بسبب التأجيل المستمر للانتخابات[2].

إن أطراف النزاع الكونغولي متشعبة ومعقدة جدا، بحيث من الصعوبة ما كان ضبط الأطراف الإقليمية للنزاع الكونغولي، إلاَ أن المتفق عليه أن النزاع الكونغولي لا يعتبر نزاع داخلي منذ بدايته سنة 1963 إذ أنه كل توتر، ونزاع، وحرب في الجمهورية الخارجية تعد الدول الإقليميـــة فاعـــل أساسي فيها. والتي هدفت إلى جانب حماية حدودها، إلى استغلال الثروات الكونغولية إلى أقصـــى حد ممكن. كما أن الملاحظ أن التدخلات الإقليمية لا يعبر عنها بالتدخل الحكومي فقط، بل أيضـــا بالجماعات المسلحة والمعارضة في هذه البلدان، بحيث اعتبرت هذه الجماعات الأراضي الكونغولية الممول الأساسي لعملياتها وجنودها.

[1]- Thomas Turner,Ibid,p 78.
[2] - Georges berghewan,Ibid.

الفرع الثالث: الأطراف الدولية.

لم يختلف شكل التدخل الدولي عن الإقليمي، إذ شهدت الجمهورية الكونغولية الكثير من التدخلات الدولية ذات الطابع العسكري والسياسي، وسنركز على ثلاث فواعل دولية لعبت دورا كبيرا في النزاع الكونغولي وهي:

1-**الولايات المتحدة الأمريكية:** على الرغم من أهمية المنطقة بالنسبة إلى الأجندة الأمريكية إلاَ أن سياستها غير واضحة، وهذا راجع إلى سببين، الأول هو الوجود الأوروبي في المنطقة والمرتبط بالعوامل التاريخية، بسبب الوجود البرتغالي ثم البلجيكي في المنطقة ثم البريطاني ثم الفرنسي. أما السبب الثاني فهو الطابع البراغماتي لصُناع السياسة الأمريكية الذين لا تخرج سياستهم العامة عم مبدأ اقتناص الفرص لتحقيق المكاسب والعائدات التجارية وليس المساعدة، وهو ما جعلهم يعتبرون المنطقة في حالة حرب لا يمكن الزج بالاستثمارات التي تتطلب اعتمادات مالية ضخمة فيها[1].

لذلك هي تقتنص فرصة الاستثمارات كلما سنحت الفرصة حيث ارتبطت مع جمهورية الكونغو الديموقراطية بعقد لمدة 10 سنوات لاستخراج الكوبلان، والذي افتكته من لوران كابيلا بفعل تدخلها إلى جانبه من أجل إسقاط موبوتو. كما أتهم رجال أعمال أمريكيين بالاستغلال الغير شرعي للموارد في الكونغو الديموقراطية، والتمويل الغير شرعي للجماعات المتمردة من اجل إحكام سيطرتهم على مراكز التعدين والماس في المنطقة[2].

2- **فرنسا:**يعتبر النفوذ الفرنسي في منطقة البحيرات الكبرى كبيرا جدا، فقد عملت على سياسة ملء الفراغ بعد تراجع القوى الاستعمارية التقليدية:بلجيكا، اسبانيا، والبرتغال، لذلك عملت فرنسا على زيادة نفوذها في المنطقة من خلال دعم نظام **موبوتو سيسي سيكو**، الذي وضع المنطقة ضمن منطقة النفوذ الفرانكوفونية. وقد سعت فرنسا إلى إبقاء نفوذها في المنطقة من أجل زيادة ثرواتها، بالإضافة إلى منافسة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. ومن أجل ذلك اعتمدت على مدخل حقوق الإنسان كمنفذ للتدخل في الشأن الكونغولي[3].

3- بلجيكا:حملت الأوساط المحلية الكونغولية النفوذ والخبرة الاستعمارية البلجيكية في المنطقة،

---

[1] - Georges berghewan,Op.cit.

[2]-كوليت بريكمان، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[3]-المرجع السابق، ص 249.

مسؤولية التطورات المعاصرة للنزاع، التي ليست في النهاية غير أثر رجعي لمختلف الممارسات ذات الطابع الاستغلالي لبلجيكا. وهو ما أشار إليه كل من غالتونغ وازار حين اعتبرا أن النزاعات ناتجة عن الموروث الاستعماري. وبلجيكا رغم فقدها لتأثيرها ونفوذها المباشر في المنطقة، إلاَ أنها تحاول لعب دورها التاريخي كمسيطر أساسي ومستغل للثروات الكونغولية. وترفض حسب وزير خارجيتها **اللوى ميشال** سنة 2000، تقسيم جمهورية الكونغو الديموقراطية بين الحركات المتمردة، كما تُدين التواجد العسكري الأجنبي في البلاد الذي أعتبرته تجاوزا للشرعية الدولية[1].

بالرغم من اختلاف الرؤى حول النزاع في الكونغو الديموقراطي بين مختلف الأطراف سواء الإقليمية أو المحلية إلاَ أن الهدف يبقى واحد هو تحقيق المصلحة الخاصة من خلال استنزاف ثروات الكونغو الديموقراطي التي تحولت من نعمة إلى نقمة، لأنها جلبت التكالب الدولي والإقليمي على المنطقة. بحيث أصبحت المنطقة ضمن ما يسمى **اقتصاد الحرب** الذي يجعل من الأراضي الكونغولية منطقة تجاذب وتنافس من أجل نهب الخيرات الكونغولية، التي بدل أن تكون مقوم أساسي للتنمية أصبحت المسبب الأول للتخلف لأنها جلبت التكالب من الداخل إلى الخارج.

المطلب الثالث:النزاع الكونغولي من الصراع على السلطة إلى الصراع على الموارد الطبيعية.

منذ خمسينيات القرن العشرين، تطورت نظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات جنباً إلى جنب مع القوة المتزايدة للأعمال التجارية العالمية. وقد حدد أصحاب المصلحة الدوليُون، من الأمم المتحدة إلى المستهلكين اليوميين، أخلاقيات الأعمال كوسيلة للتخفيف من الممارسات التجارية المدمرة التي تؤدي إلى تفاقم الصراع في العالم النامي. وتتمتع مبادرات الأعمال الأخلاقية بإمكانيات بناء السلام، ومع ذلك، ينبغي أن تتخلى المناقشة عن أن سوء الإدارة يحُد من قدرة هذا القطاع الخاص. وأدت شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى استمرار النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال شراء المعادن التي تُمول الجماعات المسلحة. وبالرغم من كل الاتفاقيات الدولية التي تحرم الاتجار الغير شرعي بثروات الكونغوليين، ما زالت ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية تُنهب بمختلف الطرق والوسائل. ويعتبر الماس والذهب من أهم الثروات المنهوبة في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

[1]-,the Democratic republic of the Congo ,post conflict environmental assessment synthesis for policy makers ,Op.cit.

الفرع الأول: الصراع على الماس.

تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر خزان للماس الصناعي في العالم بما يضمن لها الموارد اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه من أجل التنمية . ومع ذلك فإن هذه الموارد الطبيعية هي في صميم معركة مستمرة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المتمردة. فقد ذكر تقرير الأمم المتحدة لسنة 2003 عن المنطقة أن الماس يُعد الوسيلة الأساسية لتمويل المتمردين وجيوشهم. وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة أن: "الماس هو السبب الأساسي في استمرار وبقاء النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية، فهو المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المتمردة المشاركة ".[1]

شهدت جمهورية الكونغو الديموقراطية خلال السنوات الأخيرة عمليات نهب مستمرة للماس خاصة من قبل الجماعات المتمردة، سواءاً الكونغولية أو الجماعات المسلحة الأجنبية، التي تعتمد على الماس من أجل تمويل نشاطاتها. وقد صاغت الأمم المتحدة العديد من القرارات وفرضت عقوبات من أجل محاولة الحد من التجارة غير القانونية للماس. كما وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على إتباع عملية كيمبرلى• على أمل منع تصدير الماس غير المشروع[2]. غير أن هذه الجهود لم تكفي لوقف الاتجار بالماس، إذ يتسرب معظم إنتاج الماس بطرق غير شرعية خارج جمهورية الكونغو الديموقراطية ما يحرم الحكومة من عائدات الماس وعوائد الضرائب التي هي في أمس الحاجة اليها.

فجمهورية الكونغو الديموقراطية التي تُعد واحدة من أكبر منتجي الماس في العالم، هي واحدة من أقل البلدان نموا في العالم أو بعبارة أخرى هي دولة متخلفة. لألان مارد الماس تذهب بطرق

---

[1] -How the State lost out in an eastern Congo gold boom, River of gold, Rapport 5 juillet2016,in:
https://www.golbalwitness.org/fr/camgaigns/conflict-minerals/river-of-gold-drc.

•عملية كيمبرلي هي نظام أوجدته الأمم المتحدة من أجل القضاء على ماس الدم.حيث ألزمت تجار الماس بأن يتحصلوا على شهادات لمنشأ الماس، في محاولة لإيقاف تبادل الماس الغير شرعي في الأسواق الدولية.

[2] - Luis Jones, Preventing the export of conflict diamonds in the Democratic Republic of the Congo, March 12, 2004,p6,in :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact. (accessed janury 23,2016) .

غير شرعية، ففي رسالة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 23 أكتوبر 2003 من قبل فريق تحقيق خاص بالأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية، أشار التقرير إلى الدور الكبير الذي يلعبه الماس في مناطق النزاع. إذ تستخدمه قوات المتمردين من أجل تمويل جيوشهم. كما أشارت لجنة الأمم المتحدة إلى أن الاستغلال الغير قانوني للماس هو أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات المشاركة في استمرار النزاع. واتسم هذا الاستغلال بمنافسة شديدة بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية في سعيها للحفاظ على سيطرتها على أراضيها وتوسيع نطاقها. واعتبرت لجنة الأمم المتحدة الموفدة في الجمهورية الكونغولية، أن سبب استخدام الماس بكثرة بدل المعادن الأخرى يعود إلى أن إيراداتها كبيرة، وطرق استخراجه لا تحتاج إلى معدات صناعية ضخمة بل إلى وسائل بسيطة، بالإضافة إلى ذلك لا يحتاج استخراجه لخبرة كبيرة مما جعل طبقة كبيرة من السكان تعمل في استخراجه. وهذا ما سمح للتجار القائمين على مناجم التعدين غير الشرعيين باستغلال الماس من المناطق الغير مستقرة في البلد[1]. ويشكل استغلال الماس عنصرا رئيسيا من عناصر دورة التدمير الجارية في الكونغو، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06) :دورة التدمير في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

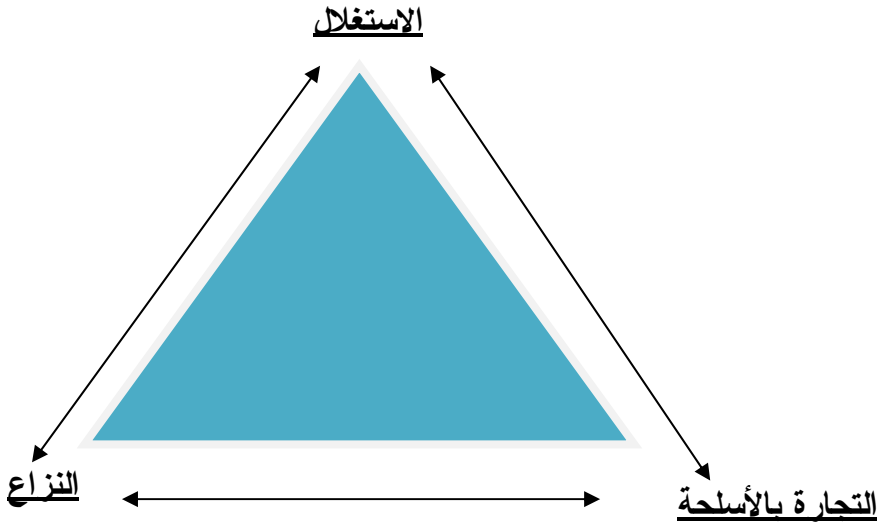

. **Sourece :**Luis Jones,Ibid

[1]- U.N. document. Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitations of Natural Resources and Other Forms of Wealth in the Democratic Republic of Congo,in:**www.globalpolicy.org**

فالشكل رقم 06 يُبين العلاقة التي تربط بين استغلال الماس الغير شرعي وتجارة الأسلحة، في ظل غياب رادع لهذه الجماعات بسبب ضعف الدولة وانتشار الفوضى، ولعل هذا ما يبرر اقتتال الجماعات المسلحة على مناطق استخراج الماس.

ومن العوامل الرئيسية المساهمة في عدم استقرار جمهورية الكونغو الديموقراطية بسبب الماس كذلك، وجود شركات كبيرة مملوكة للدولة في مجال استخراج الماس. فقد تأسست أكبر شركة مملوكة للدولة لتعدين الماس والمسماة "ميبا" في سنة1961 مباشرة بعد حصول جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستقلال. وتعتبر "ميبا" واحدة من أكبر الشركات في البلاد إذ تضم 6000 عامل و1300 حارس أمن. وعلى الرغم من أن "ميبا" قدمت بعض المساهمات في تطوير البلد حيث أنتجت خلال السبعينات أكثر من 18 مليون قيراط من الماس. إلاَ أن هذا الرقم انخفاض إلى 6.5 مليون في أواخر التسعينيات. ويرتبط هذا الانخفاض ارتباطا مباشرا بزيادة استخراج الماس بطرق غير شرعية. وفي أواخر التسعينيات، زاد استخراج الماس غير المشروع[1]. وقد شكك في كفاءة إدارة شركة "ميبا". حيث اثر عليها المستثمرون الخارجيون مما أنقص من إيرادات الشعب الكونغولي، و زاد من استفادة البلدان المجاورة التي ضفرت بحصص كبيرة من الماس مقابل الأسلحة التي مولت بها الحكومة الكونغولية[2].

فمن خلال الدعم الذي أبدته كل من رواندا، وزيمبابوي، وأغندا، للحكومة الكونغولية، نجحت في افتكاك الأراضي الغنية بالماس، من خلال سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي الكونغولية، كما نجحت في إقامة علاقات تعدين مربحة مع مسؤولين حكوميين. وفي سنة 1999 منح الرئيس كابيلا لزيمبابوي عقد حصري يكفل لها استخراج الماس من أكبر منجمين في الكونغو الديموقراطية، وقد عرف المشروع باسم "سنغامين"[3]. هذه الصفقة جردت "ميبا"•• من أصولها الأكثر قيمة.

---

[1] - **Amnesty International.** The true cost of diamonds-Kimberley Process. October 31, 2003.

[2]-Idem.

[3]- **Amnesty International.** Democratic Republic of Congo Making a killing: The diamond trade in government-controlled DRC. October 22, 2002.

•• تعاني شركة "ميبا" من العديد من المشاكل أهمها المشكلة الأمنية، فالعديد من حراس الأمن يفتقرون إلى أي نوع من التدريب الرسمي. كما ينتشر الفساد بين حراس الأمن. الذين يقومون بادخال عمال مناجم غير قانونيين مقابل النقود أو جزء من الماس، فيقومون بالتنقيب ضمن منشات" ميبا" ويبيعون الماس بطرق غير شرعية.

ومن الواضح أن قرار كابيلا بالتوقيع على هذه الحقوق الحصرية لم يكن لصالح الشعب الكونغولي. وكان الهدف من عملية النقل هو استفادة الجيوب الخاصة للحكومة على حساب الشعب. إذ قام بإهدار ثروة بلاده الكفيلة بتمويل جميع نشاطات الحكومة لصالح الشركات الأجنبية، وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على ضعف وفساد الحكومة الكونغولية.

بسبب ضعف الدولة الكونغولية وعدم تحكمها في أراضيها ومواردها، بالإضافة إلى انتشار الفساد من الحكومة إلى الشعب. سهلت عملية البيع الغير شرعي للماس، الذي يباع في المدن الكبرى بتراخيص رسمية، ليتم نقله إلى الخارج. وتعتبر عائداتها الممول الأساسي للنزاعات الكونغولية. وتعد برازافيل، عاصمة جمهورية الكونغو إحدى المدن الرئيسية المشاركة في هذه التجارة الغير مشروعة. اذ يقوم التجار من جمهورية الكونغو الديمقراطية بتهريب الماس عبر برازافيل وكذلك من خلال مدن أخرى مثل بوجمبورا ولوساكا وهرارى وكامبالا وكيغالي التي توفر أيضا تراخيص وتصاريح لاحقة. كما يجري تهريب الماس المتنازع عليه عن طريق جمهورية أفريقيا الوسطى. وتهرب معظم الماس في مقاطعة إكواتور في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تسيطر عليها مجموعة المتمردين الكونغولية من حركة تحرير الكونغو، من خلال جمهورية أفريقيا الوسطى[1]. كما تقوم جماعة التجمع الكونغولى من أجل الديمقراطية غوما بتهريب الماس من خلال جمهورية إفريقيا الوسطى. وتعد مدينة بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمثابة قاعدة لشبكات إجرامية تتعامل في توفير الأسلحة للجماعات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقابل الماس. وهذا يبين العلاقة الوثيقة بين الماس غير المشروع وتجارة الأسلحة. ومن ثم فإن الماس الممول للنزاعات يُساهم من خلال عمله كوسيلة للتبادل بين مقدمي الأسلحة والمتمردين، في دائرة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تجارة الماس غير المشروعة لا تعزز فقط انتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات وعدم الاستقرار الذي تعاني منها الكونغو الديموقراطية، بل أيضا تعيق بشكل خطير اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمول الحرب الجارية. فخزينة الدولة لا يوجه لها عائدات الماس، التي تذهب اما للمتمردين أو للمسؤولين الحكوميين. ما يجعل البنية التحتية للبلاد آخذة في التدهور. لأن العائدات التي تحتاج إليها جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية

[1] - **Amnesty International.** Democratic Republic of Congo Making a killing: The diamond trade in government-controlled DRC,Ibid.

يجري وضعها إما في الحسابات المصرفية للفاسدين الحكوميين، أو تُمول به النزاعات بين الجماعات المسلحة مع كل ما تحمله من أشكال العنف. وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة لأغلبية الكونغوليين فأجبروا على العمل في استخراج الماس غير المشروع، وهو ما يُبقي دورة الفساد قائمة.

الفرع الثاني: الصراع على الذهب.

تعتبر منطقة شابوندا في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية من أكثر المناطق إنتاجاً للذهب في البلاد، وحققت طفرة في إنتاج أكثر من طن من الذهب سنوياً، بما يعادل 38 مليون دولار. ومن أهم المستفيدين من الذهب الجماعات المسلحة وشركة كون هومينينغ المملوكة للصين• بدلاً من السكان المحليين. ففي بحث قدمته مؤسسة غلوبال ويتنس، ذكرت أن جماعات "رايا موتمبوكي" المسلحة والتي تتمركز على ضفاف نهر أوليندي، وتعمل لصالح الشركة من أجل تأمين وصول الذهب الذي تنقب عليه هذه الجماعة المسلحة لصالح الشركة الصينية، وتقوم الأخيرة بتزويد جماعة "رايا موتوبوكي" بالأسلحة والنقود مقابل خدماتها. كما حصل أفراد نفس الجماعة على ما يزيد عن 25000 دولار شهرياً عن طريق فرض ضرائب منتظمة على عُمال الكراكات المصنوعة محلياً••.

إن النهب المُستمر للذهب الكونغولي، لم يقتصر على الجماعات المسلحة فقط بل شمل كذلك أفرادا من الحكومة الكونغولية، والشرطة، والجيش، فقد تبث تعاونهم مع جماعة "رايا موتوبوكي" في مناسبات عديدة من أجل جمع الضرائب من المنقبين والحفاريين غير الشرعيين عن الذهب. وهو ما يشكل انتهاكا واضحا للقانون.كما قامت السلطات الكونغولية في بوكافو والقائمة على التعدين، بتزوير إعلانات منشأ الذهب، حيث صرحت بكميات قليلة من ذهب شابوندا الحرفي فيما

• شركة كون هومينينغ، تسيطر على تجارة الذهب واستخراجه في الجمهورية الكونغلية بطرق غير شرعية.

•• يعمل العمال في استخراج الذهب يدويا، وهناك ما يصل إلى 150 حفارة تعمل يدوياً على طول النهر. كما أن المسئولين في جنوب كيفو المكلفين بالإشراف على قطاع الذهب الحرفي في المقاطعة يدافعون عن شركة كون هوي مينينغ بدلاً من تنفيذ القانون الكونغولي وجعل الشركة مسؤولة عن نشاطها غير القانوني.

تم تصدير بقية الإنتاج بطرق غير رسمية مع حجب أصولها الكونغولية***. ففي كيفو الجنوبية بين عامي 2014 و2015 تم تهريب كميات كبير من الذهب، إلاَ أن الوثائق الرسمية تشير إلى أن الإنتاج خلال هذه الفترة قليل. كما شهدت منطقة شابوندا الغنية بالذهب أعمال غير شرعية. جعلت من طفرة الذهب التي عرفتها المنطقة تزول دون أن تستفيد منها المنطقة التي بقيت محرومة بدون طرق معبدة أو مياه صالحة للشرب أو كهرباء، كما أن شعبها يعاني من الفقر المدقع.

إن الثروات الطبيعية هي مُقوم أساسي للتنمية، لكن في الجمهورية الكونغولية هي عامل تخلف، فبسبب ضعف الدولة تكالبت عليها الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، وسارعت الدول للتنافس على نهب خيراتها بالشكل الذي أصبح السلام بعيد المنال، لأن في ظل النزاع يسهل نهب الثروات وخاصة المعدنية منها، فأُسمي بذلك النزاع الكونغولي بالنزاع الماسي.

قامت الأمم المتحدة سنة 2010 بسن قوانين لحماية الذهب الكونغولي بالمساهمة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث قامت بإجبار شركات الذهب بعرض سلسلته التوريدية للذهب وبالتالي التصريح بمصدره الأساسي، ومنعت بلدان مثل سويسرا والإمارات العربية المتحدة، والصين من شراء ذهب غير معروف المصدر، فحسب الأمم المتحدة شراء الذهب الغير معروف المصدر يعني تمويلا للجماعات المسلحة وإبقاء لمصادرها المالية. ففي دبي مثلا أوضحت المبادئ التوجيهية التي قدمت لدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2012، أن جميع أعضاء مركز دبي للسلع المتعددة يجب أن يديروا سلاسل التوريد الخاصة بهم بالشكل الذي يضمن شرعية المنتج (الذهب) .

وبالرغم من هذه التوجيهات ومن تجريم المتاجرة بالذهب الغير شرعي ما زالت الدول والحكومات والشركات تعارض هذه المبادئ، واقليم شابوندا وما يحدث فيه خير دليل على ذلك، حيث ما زالت الى اليوم الشركات الصينية تنهب في الذهب وتُمول الجماعات المسلحة من أجل ضمان الحفاظ على ذهبها.

***منعت الأمم المتحدة من تسويق الذهب المنهوب في الأسواق الدولية. واعتبرته من المنتجات عالية المخاطر التي يُجرم القانون الدولي تداولها، كمحاولة لردع نهب الثروات الكونغولية.

إن النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية معقد جدا، فهي دولة عرفت النزاع والعنف مع استقلالها، فلم تخرج من دائرة المآسي. فانتقلت من الاستعمار البلجيكي واضطهاده إلى حرب جديدة، لم تتركها تهنأ باستقلالها. الذي كان بالنسبة للكونغوليين بداية مرحلة سفك الدماء والعنف اللامتناهي ومختلف انتهاكات حقوق الإنسان، التي بررت بالاختلاف الاثني. مما لم يترك المجال لأي تنمية ممكنة على مختلف الأصعدة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لأن النزاع أثر على البنى التحتية وعلى كل مقوم للتنمية وهو ما سنلاحظه من خلال المبحث التالي.

المبحث الثالث:آثار النزاع الاثني الكونغولي على التنمية فيها.

يعتبر النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية من النزاعات الاجتماعية المزمنة، فبالرغم من كل المحاولات الدولية لحله ما زال مستمراً إلى يومنا هذا. بحيث خلف الكثير من القتلى، إلى جانب تخريب وتهديم لكل البنى التحتية، وبدل أن تُكرس دولة ما بعد الاستقلال مواردها من أجل الوصول إلى تنمية سياسية، واقتصادية، واجتماعية، أصبحت كل مواردها المالية والبشرية موجهة إلى القطاع الأمني من أجل الحفاظ على وجودها.

لقد استمر النزاع الاثني الكونغولي لمدة 55 سنة، فمنذ سنة 1963 والأراضي الكونغولية تعرف نزاعاً مستمراً، أثر على مختلف مناحي الحياة الكونغولية من الاجتماعية إلى السياسية، ومن انعدام الأمن إلى انعدام الماء الصالح للشرب. فقد أدى النزاع الكونغولي إلى أضرار بالغة على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في كل الأراضي الكونغولية عامة وفي المنطقة الشرقية خاصة.

وقد أصبح من الواضح أن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُشكل تعطيلاً كبيرا للآفاق الاقتصادية والاجتماعية للكونغوليين. كما أن أي فرصة للتنمية السياسية في البلد بعيدة المنال، فلا يمكن أن نتحدث عن المشاركة السياسية الديموقراطية وعن التوزيع العادل للمناصب السياسية والتداول على السلطة وتمكين المرأة سياسيا، في مجتمع يعيش أغلب سكانها تحت مستوى خط الفقر، وأكثر من 80% من السكان مهددون بخطر الموت بفعل العنف المستمر. وبما أن كل من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرتبطة مع بعضها البعض لا يمكن فصل تأثيرات النزاع الاثني عليها لذلك سنقوم بدراسة تأثيره على عملية التنمية من خلال جملة من القضايا (اللاجئين، التهجير القسري، خطف وتجنيد الأطفال ضمن الجماعات المسلحة، الاغتصاب) .

المطلب الأول: اللاجئون والمهجرون قسرياً في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

بعد أكثر من خمسة وخمسون سنة من النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية، تصنف الجمهورية الكونغولية ضمن أكثر دولا العالم مصدرة للاجئين، كما تعرف ضمن أراضيها أعدادا هائلة من المشردين قسرياً من ديارهم بفعل النزاع والحرب.

الفرع الأول: اللاجئين الكونغوليين.

عانت جمهورية الكونغو الديموقراطية وما زالت تعاني من أزمات عديدة في مقدمتها النزاع الاثني الذي تشهده البلاد، والمتجسد في النزاع في مقاطعة كاساي على طول الحدود مع أنغولا، العنف المستمر في كيفو الشمالية من قبل الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى الاضطرابات العنيفة في كينشاسا ضد حكومة الرئيس **جوزيف كابيلا** بسبب تأجيل الانتخابات المستمر. وقد أنتجت هذه النزاعات أعمال عنف كبيرة، وصلت إلى حد الإعدامات العشوائية. وكنتيجة لهذه النزاعات، تعد جمهورية الكونغو الديموقراطية من أكثر الدول مصدرة للاجئين.

حيث أورد تقرير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة في أفريل 2017، أن أكثر من 30300 كونغولي عبر الحدود الأنجولية طلبا للجوء، وهرباً من العنف في شرق الكونغو الديموقراطية. حيث أن معظمهم من منطقة كاماكو في كاساي، وقد أحصت الحكومة الأنغولية وصول 300 شخص يوميا إلى الحدود الأنجولية هربا من العنف، والتماسا لإنقاذ حياتهم. معظمهم من النساء والأطفال، كما أكدت المفوضية على أن العنف ونقص الغذاء هما السببان الرئيسيان للجوء إلى الدول المجاورة، التي شهدت منذ سنة 2015 نقصا كبيرا في الغذاء بسبب تدمير البنى التحتية بفعل العنف العشوائي والقتل الذي يستهدف المدنيين[1].

خلال سنة 2015، حددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يزيد عن 495، 724 لاجئا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. يعيشون في مناطق منتشرة بين جمهورية الكونغو، وأوغندا، وتنزانيا ورواندا، وبوروندي، وزامبيا، وملاوي. وينحدر اللاجئون الكونغوليون أساساً من مقاطعات كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وأورينتال، وكاتانغا في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث القتال دائر بين الحكومة الكونغولية وقوات المتمردين والذي أجبر الأهالي على ترك ديارهم والاتجاه إلى البلدان المجاورة[2]. وقد أورد مركز الموارد الثقافية الكونغولية بأن أكثر من 75% من اللاجئين تقل أعمارهم عن 25 سنة. كما أن الكثير منهم يُعدون المعيل الأساسي لأسرهم[3].

1-UNHCR ,Congolese Sitution Angola response2017 Supplementary appeal,in **:**
http//:www. http://reporting.unhcr.org/node/18842
[2] -Ibid.
[3]-Rporte of the cultural orientation resource center DRC ,in :
http://www.culturalorientation.net/learning/populations/congolese-refugees

ويعاني اللاجئون الكونغوليون من ظروف معيشية صعبة في البلدان المضيفة. إذ يعيشون حياة قاسية، وغير صحية، وغير آمنة. خاصة مع التدفق المستمر والكبير لهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أفادت التقارير الأممية أن مخيمات اللاجئين الكنغوليين في رواندا، تعاني من الاكتظاظ وانعدام للمرافق الأساسية ولفرص العمل والحياة الكريمة. مما أدى إلى ارتفاع لمعدلات العنف الجنسي، والبغاء، والحمل المبكر. كما يعاني العديد من اللاجئين من درجة عالية من الصدمة اثر التعرض للعنف والتعذيب والاعتداء، وهو ما يتطلب رعاية طبية مهنية لا تتوفر في الدول المضيفة[1].

كما يواجه اللاجئون الكونغوليون فرص عمل محدودة جدا في كثير من البلدان المضيفة. فوفقا للشبكة الأوروبية لإعادة التوطين، فرضت كل من ملاوي، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، قيوداً من أجل منع اللاجئين الكونغوليين من الحصول على عمل. وحتى لو حصلوا على عمل يكن قليل الدخل بسبب نقص تكوينهم وتعليمهم الذي حرموا منه بسبب ظروف الحرب.

واعتبارا من جانفي 2014، فر أكثر من نصف مليون لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يجعل سكان الكونغو الديمقراطية سادس أكبر دولة من حيث عدد اللاجئين في العالم. ويستضيف أكثر من 75 في المائة من لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي. إذ تستضيف جمهورية الكونغو 31، 936 لاجئ، وأوغندا 154، 262 لاجئ وتنزانيا 64، 659 لاجئ، ورواندا 73، 041 لاجئ، وبوروندي 45، 124 لاجئ، زامبيا 14، 784 لاجئ، وملاوي 2، 558 لاجئ[2]. وقد أكدتي تقارير للأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أكدت أن أغلب اللاجئين هم من الأطفال الذين يفرون خوفا من تجنيدهم في الجماعات المسلحة فخلال سنة 2016 فر أزيد من 1000 طفل إلى أنغولا•. فيما يُقدر عدد اللاجئين سنة 2016 ب451947 لاجئ .

[1] -Eueopean reseltilment network,Congolese DRS refugees,in:
http://www.resettlement.eu/page/congolese-drc-refugees

[2] - ibid.

• ذكر عامل في المفوضية السامية للاجئين، أن الكثير من الأطفال يقطعون أميال كثيرة للوصول إلى أنغولا هربا من تجنيدهم ضمن الجماعات المسلحة، ويصلون إلى مخيمات اللاجئين في أنغولا في حالة يرثى لها، جرحى أو فقدوا أحد أطرافهم وفي كثير من الأحيان قتلى بسبب الهجومات التي يتعرضون لها في طريق الهروب.

إن المورد البشري هو أساس أي تنمية، وهذا المورد في جمهورية الكونغو الديموقراطية غير متاح فبفعل الحرب والنزاع خسر البلد المورد الأساسي خاصة من فئة الشباب، إما بفعل القتل أو بفعل الهروب واللجوء إلى البلدان المجاورة.

الفرع الثاني: المشردون قسرياً في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

إلى جانب أزمة اللاجئين التي تنخر في المجتمع الكونغولي، وتستنزف منه جميع الموارد البشرية. نجد كذلك مشكلة المشردون قسرياً، الذين فروا من ديارهم هرباً من عنف الجماعات المسلحة. فقد أجبر ما يقارب مليون شخص على الفرار من ديارهم في سنة 2016، وهو أكبر عدد للمشردون داخليا، الفارين من النزاع المسلح. فوفقاً للأرقام الواردة من مركز رصد النزوح الداخلي، والذي يستند إلى إحصاءات الأمم المتحدة فان جمهورية الكونغو الديموقراطية سجلت 922000 مشرداً داخليا. وهو ما يجعل جمهورية الكونغو الديموقراطية في المرتبة الأولى من حيث عدد المشردين قبل سوريا والعراق وأفغانستان ونيجيريا[1].

ويُعد العنف الهمجي بين الجماعات المسلحة من جهة، وبينها وبين الحكومة الكونغولية من جهة أخرى، السبب الرئيسي لتشريد الكونغوليين. الذين عرفوا فترات تشريد مختلفة خلال حرب الكونغو الأولى، ثم حرب الكونغو الثانية، ثم سنة 2013، لتعود موجة التشريد بقوة ابتدءاً من سنة 2016. حيث أحصت الأمم المتحدة سنة 2017 7، 3 مليون نازح داخلي، من بينهم 9، 1 مليون طفل دون الخامسة من العمر، ويعانون من سوء حاد في التغذية[2]. فقد أجبر النزاع بين الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية الكثيرين على الفرار، ويوضح الجدول التالي ازدياد عدد المشردين في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

[1] -DRC Homemade refugee crisis,in :**http://www.dw.com/en/drcs-homemade-refugee-crisis/a-39064215**

[2] -**UN** ,Human Rights an International migrants DRC**: www.netfind.com/List Of The Human Rights**

الجدول رقم (14) :عدد المشردين في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

السنة	عدد المشردين
2000	14900
2012	15000
2015	54600
2016	537400

Source : world development indicators: movment of people across broderes,in**:**
http://wdi.worldbank.org/table/6.13

فالجدول السابق يُوضح تزايد أعداد المشردين خلال السنوات الأخيرة، والذين تركوا ديارهم هربا من العنف، والتجنيد الإجباري للأطفال في الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى ظاهرة الاغتصابات التي يعرفها المجتمع الكونغولي، بفعل النزاع الاثني المستمر وانعدام الأمن وسوف نفصل في هذه الأسباب كالتالي:

أولا-العنف العشوائي: منذ خمسين سنة وجمهورية الكونغو الديموقراطية تعرف عنف كبير، نتج بالأساس عن النزاع الاثني بين الجماعات المتمردة والحكومة الكونغولية، وبين الجماعات المسلحة المختلفة التي حكمتها صراعات الموارد، والمصالح. وهو ما خلف دولة طابعها المميز العنف بمختلف أشكاله والذي يبدأ من القتل الفردي إلى الإبادات بين الفصائل الاثنية المختلفة. فجعل الحاجة الأساسية للإنسان والتي أوردها كل من **ادوارد ازار وجون برتون** " **الحاجة للبقاء** " مغيبة تماماً، وبالتالي لجئ الأفراد إلى الفرار من منازلهم هربا من العنف العشوائي الذي يستهدف الاخر المختلف بغض النظر عن السن أو الجنس.

وبالرغم من أن جمهورية الكونغو الديموقراطية، سجلت معدلات عنف كبيرة خلال حرب الكونغو الأولى والثانية. إلاَ أن معدلات العنف حالياً في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية، تجاوزت كل التوقعات. فحسب تقرير لمنظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، سجلت منطقة كاساي مليون مشرد بسبب العنف. وهو ما جعل جمهورية الكونغو الديموقراطية تحتل المرتبة الأولى من حيث النزوح والتشريد القسَري بأكثر من أربعة ملايين مشرد خلال سنة 2016، من

بينهم ثلاث ملايين يعانون من الجوع الشديد[1].

جاء في تقرير للأمم المتحدة ، أن أعمال العنف في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية، وخاصة في منطقة كاساي وكاساي الوسطى، وكاساي الشرقية، ليست مرتبطة بالجماعات المسلحة فقط، بل كذلك يلعب الجيش والشرطة الكونغوليين دورا مهماً في ذلك. حيث تسببت جهات عديدة في اثارة الكراهية الاثنية ضمن المجتمع الكونغولي، والنتيجة كانت هجمات واسعة وخطيرة ضد السكان المدنيين في كاساي. وأورد ذات التقرير أن الكثير من الحكومة الكونغولية استعانت ببعض الجماعات المتمردة والتي على رأسها جماعة "بانا مورا" من أجل محاربة جماعة "كاموينا نسابو"، والتي شنت هجمات واسعة ضد المدنيين من جماعات" لوبا" و"لولوا". إلاَ أن جماعة "بانا مورا" بدل أن تحمي المدنيين، قامت بالهجوم على العديد من القرى في الاقليم وخاصة في كلا عن كاموذيا، أين أعدمت بالرصاص وحرقت القرى•، فضلا عن التشويه والحرق حتى الموت للمدنيين[2].

أما في قرية سينق، فان عشرات من الرجال والنساء والأطفال من جماعات "لوبا" "ولولوا"، قتلوا رمياً بالرصاص وحرقاً خلال شهر أفريل سنة 2016، وقد أتهم الجيش الكونغولي والسلطات المحلية بتسليح هذه الجماعات المهاجمة للقرية[3].

إن العنف في جمهورية الكونغو الديموقراطية غير محدد الفواعل، فبالإضافة إلى الجماعات المسلحة، والتي لا تخضع لأي قانون ولا تدين بالولاء للحكومة الكونغولية، نجد كذلك أفراد فاسدين ضمن الجيش والشرطة الكونغولية، الذين يدينون بالولاء للجماعة الاثنية الضيقة مقابل الدولة. هذا العنف أدى إلى تشريد قرى بأكملها وجماعات كاملة. والنتيجة كانت احتلال جمهورية الكونغو الديموقراطية للمرتبة الأولى من حيث عدد المشردين قسرياً.

---

[1] -Ibid .

• ذكرت بعثة الأمم المتحدة أنه تم تقطيع الأيدي والأرجل للأطفال، كما تم فتح بطون النساءالحوامل بالمناجل مع تشويه لأجنتهم.

[2] - Statement of the high coIissioner to de interactive dialogue on to DRC,in : **http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21779&LangID=S**

[3] -Ibid .

ثانيا-تجنيد الأطفال•: يعتبر الأطفال هدفاً أساسيا للجماعات المسلحة، إذ أن أغلب الغارات تهدف إلى خطف الأطفال، فخلال الفترة الممتدة من جانفي 1998 إلى غاية أوت 2013 تم تجنيد قسرياً ما يزيد عن 1000 طفل ضمن الجماعات المسلحة ضمن ما يقارب 25 جماعة مسلحة. وكان النصيب الأكبر للقوات الديموقراطية لتحرير رواندا، وحركة 23 مارس، ونياتورا. ولقد وثقت الأمم المتحدة 910 حالة لأطفال قامت جماعات مسلحة بتجنيدهم واستخدامهم، من بينهم 783 فتى و127 فتاة. وكان من بين هؤلاء الأطفال 609 كونغوليين و28 روانديا وخمسة أوغنديين، بينما بقيت جنسية 268 طفلاً غير محددة. وأفادت التقارير بأن نصف الأطفال تقريباً يُستخدمون كمقاتلين، والآخرون يُستخدمون أيضا كحمالين وطهاة ومخبرين، وفي أدوار داعمة أخرى. وتعرضت معظم الفتيات للاسترقاق الجنسي والجدول التالي يوضح عدد الأطفال المجندين خلال سنة 2014.

الجدول رقم (15) :الأطفال المجندون ضمن الجماعات المسلحة.

الجماعة المسلحة	عدد الأطفال المجندين ضمنها
جماعة الماي الماي	297
جماعة نباتورا	338
القوات الديموقراطية لتحرير رواندا	47
حركة 23 مارس	38
جماعة رايا موتوموكي	37
القوات الشعبية الكونغولية	24
قوات المقاومة الوطنية في ايتوري	22
تحالف الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام	16
تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة ذات سيادة	18

• خلال سنة 2002 وضعت الأمم المتحدة، اليوم الدولي لمكافحة ظاهرة تجنيد الأطفال، بعد دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة حيز النفاذ. وبموجبه تحظر مشاركة الأطفال دون سن 18 في الأعمال العدائية .

جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو	15
جماعات أخرى	58

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على احصاءات مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديموقراطية، على الموقع:
https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/countries/%D8%AC%D9%85%D9%87

فمن خلال الجدول نلاحظ العدد الكبير للأطفال المجندين، الذين اما جندوا من خلال الخطف أو من خلال البيع، إذ تقوم العائلات ببيع أطفالها في مقابل ضمان حياة أفراد العائلة الآخرين. وقد كانت نتيجة هذا التجنيد القسري، قتل حوالي154 طفل سنة 2012 و68 طفل خلال سنة 2013، كما تعرض للتشويه209 طفل بين سنتي 2012 و2013[1]•.

فالنزاع الاثني الكونغولي قضى على أهم مقوم للتنمية، الأطفال الذين بدل أن يحملوا الكتب حملوا السلاح وبدل أن يتجهوا للمدارس اتجهوا للغابات، إن النزاع الاثني الكونغولي قضى على كل فرص التنمية، فلا يمكن أن تقوم تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية في ظل انعدام الأمن والعنف العشوائي، والفساد الذي ينخر كل هياكل الدولة الكونغولية.

ثالثا- الاغتصاب: أدت حالة انعدام الأمن المتزايدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ظهور موجة جديدة من العنف الجنسي ضد النساء، فبالرغم من أن العنف الجنسي شهدته جمهورية الكونغو الديموقراطية منذ الستينات مع نزاعاتها المستمرة، إلاً أنه في الآونة الأخيرة بلغت معدلات

• رُدت معظم الإصابات إلى جماعات مايي مايي. ففي 25 سبتمبر 2013 مثلاً، قتلت عناصر في بولندا وكيفو الشمالية وجماعة نادوما للدفاع عن الكونغو ستة أطفال عائدين من حقلهم. وفي فيفري 2013، قتلت عناصر تابعة لماي ماي كاتا كاتانغا ما لا يقل عن سبعة أطفال وشوهت أربعة آخرين أثناء هجوم شن على قرية كابويله التابعة لكاتانغا. وجرى حبس فتاتين في الرابعة من العمر في كوخ وحرقهما حيتين، بينما قتل أو شوه أطفال آخرون بالأسهم والرصاص. وكانت حركة 23 مارس هي المسؤولة عن 24 إصابة في صفوف الأطفال، ولا سيما أثناء الاشتباكات مع القوات المسلحة.

[1]- مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديموقراطية، مرجع سبق ذكره.

الاغتصاب ذروة كبيرة. فخلال سنة 2008 سجل إقليم كيفو 5000• حالة اغتصاب، وفي جوما عاصمة إقليم كيفو تتعرض على الأقل أربعة نساء يوميا للاغتصاب وهو ما جعل الإقليم يسجل خلال سنة 2003 وحدها أزيد من 18000 حالة اغتصاب. وفي إقليم جنوب كيفو سجل خلال سنة 2006 ما يقارب 27000 حالة اغتصاب. وبالرغم من أنه من الصعوبة معرفة العدد الحقيقي لحالات الاغتصاب، إلاَ أن أرقام الاغتصابات في تزايد مستمر بفعل العنف والنزاع، بحيث أصبح الاغتصاب يستعمل كسلاح للحرب.

فانعدام الأمن بفعل النزاع الاثني الدائر في جمهورية الكونغو الديموقراطية حطم فئة كبيرة من المجتمع، خاصة في ظل غياب نظام قضائي قوي، فالأنظمة القضائية الكونغولية ضعيفة في وقت السلم فما بالك وقت الحرب والنزاع. خاصة وأن الجيش الكونغولي متهم بهذه القضايا إلى جانب الجماعات المسلحة، فقد أورد مارتن هارتبيرغ، وهو مستشار الحماية التابعة لمنظمة أوكسفام في جوما أن أفراد الجيش والشرطة من بين المتورطين الأساسيين في النزاع، إما بارتكاب الاغتصاب أو بالتغطية على مرتكبي الاغتصاب من خلال تلقي الرشاوى[1].

فالاغتصاب أصبح مُترسخ في ثقافة الجماعات المسلحة، بحيث أصبح من الصعب كبح هذه الموجة من الجرائم دون حصول الأمن. وقد فرض الدستور الكونغولي لسنة 2006 عقوبات لا تقل عن عشرين سنة لمرتكبي هذه الجرائم[2]. ولكن القليل من النساء رفعن دعاوي قضائية بسبب غياب المال للتقاضي والخوف من العار والانتقام، لأن النظام القضائي لا يملك نظام حصانة لهؤلاء النساء[3]. وهو ما يجعل جرائم الاغتصاب تمر دون محاسبة.

•هذه الحالات التي وثقتها الأمم المتحدة، إلاَ أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك لأن الشعور بالعار ونبذ المجتمع يحول دون التصريح بالأعداد الحقيقية. وأجرت الأمم المتحدة تحقيقاً في 209 حالات عنف جنسي متصل بالنزاع تعرضت له فتيات لا يتجاوز عمر بعضهن الرابعة. وتبين أنه من الحالات التي تم التحقق منها 91 حالة الجاني الرئيسي فيها جماعات الماي ماي و43 حالة الجاني الرئيسي فيها القوات المسلحة. واغتصبت عناصر ماي ماي سيمبا "مورغان" في المقاطعة الشرقية 59 فتاة في عام 2013. وعقب اغتصاب 19 فتاة أثناء هجوم وقع في 6 جانفي 2013 في إقليم مامباسا، تعرضت 25 فتاة للاغتصاب في 5 فيفري أثناء هجوم على قرية بافوامبايا، الواقعة في أراضي أويلي العليا .

[1]–**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة**، التعليم في مرمى النار 2010، اليونيسكو، فرنسا، 2010، ص 187.

[2]– مركز أنباء الأمم المتحدة، معاناة ضحايا الاغتصاب في جمهورية الكونغو الديموقراطية، على الموقع :
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=14537#.WnFT27zibMw

[3]- المرجع السابق.

إن أزمة اللاجئين والمشردين قسَرياً في جمهورية الكونغو الديموقراطية، مازالت مستمرة إلى اليوم وفي تزايد مستمر. فكلما ازداد العنف والنزاع كلما زاد عدد اللاجئين والمشردين في الكونغو الديموقراطية. وهو ما لا يمنح أي فرصة للتنمية بمختلف مجالاتها، إذ أن مقومات التنمية الاقتصادية مهدمة من بنى تحتية وهياكل اقتصادية، بالإضافة إلى النهب المستمر للثروات والخيرات من قبل الجماعات المسلحة، التي قضت على المورد البشري من خلال التهجير، والقتل، والاغتصاب، والتشويه. وبالتالي المقوم الأساسي للتنمية منعدم في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وهو الأمن.

المطلب الثاني: التعليم والصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب أفرادا أصحاء ذو كفاءات تعليمية كبيرة من أجل التنمية والتطوير. فالتنمية الاجتماعية تعتمد على العنصر البشري كأساس لها، من خلال تحويل الأفراد إلى منتجين فعالين باستخدام مختلف نظم التعليم والتدريب المستمر. وهو ما يضمن توجيههم إلى القطاعات الإنتاجية الفعَالة. كما أن التنمية الاجتماعية كما سبق وأن رأينا تعتمد على التخطيط الاجتماعي الفعَال، حيث تقوم بدراسة المجتمع وتحديد احتياجاته وإمكاناته من اجل وضع خطة للتطوير ضمن إمكانيات المجتمع. فإذا أسقطنا هذه المتطلبات النظرية على المجتمع الكونغولي الذي يعرف نزاعا اثنيا منذ خمسين سنة نجد:

الفرع الأول: التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

التعليم• لا يقتصر على توفير فرصة الالتحاق بالمدرسة لكل طفل فقط، بل كذلك يعني إعداد الشباب لحياتهم بأسرها، عبر منحهم فرصة لإيجاد عمل لائق وكسب عيشهم والمساهمة في مجتمعاتهم وجماعاتهم وتحقيق كامل إمكاناتهم. فالتعليم يتعلق بمساعدة الدول لأفرادها من أجل تكوين اليد العاملة التي تحتاجها لكي تنمو على صعيد الاقتصاد.

• يعتبر الاستثمار في التعليم مدرا للربح، فيمكن للدولار الواحد المنفق على التعليم أن يُدَر بين 10 إلى 15 دولار من خلال نسبة النمو الاقتصادي في فترة عمل تتراوح بين 18 إلى 20 سنة. وهذا لا يتحقق إلاَ إذا رفعت نسبة المتعلمين في المدارس من أجل توزيع المهارات المتعلمة في مكان العمل بشكل عادل.

نص القانون في جمهورية الكونغو الديموقراطية على إرسال الأطفال بداية من سن 6 سنوات إلى 12 سنة إلى المدارس. إلاَ أن هذا القانون غير مُفعل فالكثير من الأطفال لا يرتدون المدارس، خاصة في المناطق النائية، بسبب قلة أو انعدام المدارس. ويعتقد معظم المواطنين بأهمية التعليم، كوسيلة لضمان حياة أفضل لأطفالهم[1]. إلاَ أن هذه الوسيلة غير متوفرة أحيانا أو محفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان، فالجماعات المسلحة تتخذ من المدارس هدفاً لخطف الأطفال والقتل العشوائي.

فالنظام التعليمي في جمهورية الكونغو الديموقراطية، يعاني من انخفا في التغطية من حيث الكم والنوع. حيث تنعدم المدارس في المناطق النائية والقرى بينما يقتصر التعليم الثانوي على المدن دون القرى. حيث أن أكثر من 5، 3 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالمدارس، بينما 44% من طلاب المدارس الإعدادية يلتحقون في سن متأخرة. وتشير البيانات الوطنية أن 67% فقط من الأطفال الذين يدخلون الصف الأول يُكملون إلى الصف السادس، فيما 75% فقط يجتازون امتحان الثانوية[2]. ويعتمد النظام التعليمي في جمهورية الكونغو الديموقراطية على المانحين الخارجيين من أجل تمويله. فالحكومة الكونغولية خلال سنة 2012 خصصت 9، 7 % من ميزانيتها العامة لوزارة التعليم، بينما تكفل بالنفقات الأخرى المانحين الخارجيين، والذين على رأسهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جميع مستويات التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث تقدم لوزارة التعليم سنويا ما يقارب 100 مليون دولار[3].

والجدول التالي يوضح مساق التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية:

[1]-**التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع2012**، الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل، فرنسا، مطبوعات اليونسكو، 2012، ص ص 205.

[2] -USID,Education in Democratice Republic Congo,in**:**
https://www.usaid.gov/democratic-republic-congo/education.

[3] -Ibid.

الجدول رقم (16) :مساق التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

التعليم	مستوى الدراسة	سن التمدرس من- إلى	سنوات الدراسة	ملاحظات
الابتدائي	مدرسة ماترينيك (روضة أطفال)	من 3 إلى 5 سنوات	سنتين	
الابتدائي	مدرسة ابتدائية	من 6 إلى 12 سنة	ستة سنوات	ينقسم التعليم في المدرسة الابتدائية إلى 3 سنوات يمنح في آخرها شهادة الابتدائي.
الثانوية	مدرسة ثانوية	من 12 إلى 17سنة	ستة سنوات	يشتمل البرنامج الثانوي على المستوى الأدنى والمستوى الأعلى
التعليم الجامعي			من سنتين اللى ثلاث سنوات	
التعليم العالي المتقدم للمتعلمين				
التعليم العالي المتقدم				

Source : Education System in Democratic Republic of the Congo,in:
https://www.classbase.com/countries/Democratic-rc.

فالجدول السابق يُوضح مسارات التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية، فالتعليم الابتدائي والذي يعتبر مجانياً، إلاَ أنه من الصعب على الكثير من الأطفال الالتحاق بالتعليم الابتدائي بسبب الحرب والعنف الدائر، خاصة الآن في شمال جمهورية الكونغو الديموقراطية. أما التعليم الثانوي فيقتصر على المدن دون الأرياف التي تغيب عنها المنشات التعليمية. وهو ما يجعل الالتحاق

بالجامعة ينحصر في أبناء المدن، وتضم الجمهورية الكونغولية أربعة جامعات حكومية في غوما وكينشاسا وكونغولي ولوبومباشي[1].

تعرف جمهورية الكونغو الديموقراطية عزوفاً من قبل الأطفال والأهالي على الالتحاق بالمدارس، بسبب موجات العنف التي تشهدها البلاد وخاصة منطقة شرق الكونغو الديموقراطية. حيث أكد تقرير للأمم المتحدة انه خلال سنة 2015 وحدها تم شن 95 هجوم على المدارس، كان أكثرها من قبل تحالف القوات الديموقراطية، والذي نهب 21 مدرسة في كل من إقليم بيني ومقاطعة كيفو الشمالية. بينما نهبت قوات المقاومة الوطنية في ايتوري 10 مدارس في إقليم ايرومي بمقاطعة ايتوري. بينما ردت الهجمات الأخرى إلى القوات المسلحة الكونغولية وجماعة الماي ماي، وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وحركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة[2].

فتحولت المدارس من مكان للتعليم وتنمية المهارات إلى مراكز عسكرية، فخلال سنة 2014 وحدها تم تحويل 25 مدرسة في شرق جمهورية الكونغو إلى مراكز عسكرية. من بينها 13 مدرسة استخدمها الجيش الكونغولي[3].

وقد اجتمعت مجموعة من المؤشرات كعوائق أساسية للتعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية، أهمها الفقر، والحرب، والنزوح، والعنف الجنسي. فبالرغم من أن الحكومة الكونغولية وضعت خطة تعليمية إلى غاية 2030. والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق التعليم للجميع، إلا أن نقص تمويل الميزانية الحكومية جعلها تخصص مبالغ صغيرة للتعليم. فأقصى ميزانية خصصتها خلال العشر سنوات الأخيرة، كان سنة 2013، والتي خصصت فيها 13% من الميزانية العامة للتعليم[4]، إلاَ أنها تبقى مبالغ صغيرة مقارنة بحجم الكارثة التعليمية في الجمهورية الكونغولية.

إن التحديات التي تواجه التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية كبيرة جدا، تأثر بالأساس على المورد البشري الذي يُعد أساس التنمية. فالأطفال والشبان هم الفئة الأكثر ضعفا في المجتمع الكونغولي. فالفتيات والفتيان في الجمهورية الكونغولية يواجهون عددا كبيرا من الحواجز

[1] -Ibid.

[2]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[3]- المرجع السابق.

[4] - Education System in Democratic Republic of the Congo,Op.Cit.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعوق تعليمهم. إذ يعيش 71 في المائة من السكان تحت خط الفقر، ويولي الأولاد تعليمهم الأولوية على الفتيات. وعلى الرغم من أن سن السادسة هو السن الرسمية للالتحاق بالمدارس، فإن 54 في المائة فقط من الأطفال في سن السادسة يذهبون إلى المدرسة ويبلغ متوسط سن طلاب الصف الأول 10 سنوات. فالبيئة الكونغولية غير مواتية للتعليم. فالنزاع الاثني دمر البنى التحتية وخرب الاقتصاد عن طريق نهب الثروات كما سبق وأن رأينا. فالتعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية أثر عليه النزاع الاثني بدرجة كبيرة، إذ أعاقت النزاعات المستمرة تعزيز التعليم، كما أن غياب التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعود إلى ضعف التنظيم، وغياب أو انخفاض تمويل التعليم، إلى جانب انعدام المساواة بين المناطق، ففي إقليم كيفو الشمالية الأكثر تأثرا بالنزاع الاثني، لم يبلغ 61% من الأطفال المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي خلال السنوات الأخيرة .في حين لم يبلغ 10 % منهم المرحلة الثانوية في إقليم كينشاسا[1].

الفرع الثاني: الصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

التنمية بمختلف مجالاتها تتطلب أفراداً أصحاء، قادرين على العمل والجد. وبالرجوع إلى أوضاع الصحية الكونغولية نجد مجتمع منهار صحياً يعرف الكثير من الأمراض والأوبئة في ظل انعدام وقلة المرافق الصحية.

كان للانهيار السياسي والاقتصادي للبلد أثر كبير على النظام الصحي. فالمستشفيات والعيادات تفتقر إلى الموظفين والمعدات، وغالبا ما تنفد منها الأدوية والإمدادات الأساسية. كما أن 70% من الكونغوليين لا يحصلون على الرعاية الصحية. ورغم أن البلد أحرز تقدماً ملموساً في السنوات الأخيرة، بفضل التمويل الخارجي خاصة بين عامي 2007 و2013، حيث انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 148 إلى 104 لكل 000 1 مولود حي. كما تم تطعيم 45 %من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهرا، بعد أن كان 31 % في عام 2007[2]. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية خالية من شلل الأطفال لأكثر من ثلاث سنوات، وهو إنجاز كبير نظرا لحجمها وانعدام البنية التحتية لتقديم الخدمات الصحية .

[1]–التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، لشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العلمرجع سبق ذكره، ص 205.

[2]- Health world organization, health in DRC,in:
http://www.who.int/countries/cod/en/world .

إلاَ أن جمهورية الكونغو الديموقراطية، تشهد أوضاع صحية متردية جداً، فأغلب السكان يعانون من الكثير من الأوبئة والأمراض في ظل نقص الرعاية الصحية اللازمة. ويمكن تناول واقع الصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية من خلال قضيتين أساسيتين هما: الأوبئة والأمراض، والهياكل الصحية.

1-الأوبئة والأمراض في جمهورية الكونغو الديموقراطية:

تعرف الأراضي الكونغولية عدة أوبئة، من أهمها الملاريا التي تشكل مشكلة صحية أساسية، إذ تحتل جمهورية الكونغو الديموقراطية المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد حالات الملاريا، إذ أن الملاريا تشكل 40% من أسباب الوفيات، بمعدل 1 من 5 وفيات. كما تحتل المرتبة السادسة من بين 22 دولة من حيث عدد حالات السَل في العالم[1].

كما يعاني أكثر 430000 شخص من فيروس السيدا في جمهورية الكونغو الديموقراطية، فيما يوجد ما يزيد عن 60000 شخص حامل للفيروس بينهم 5% نساء حوامل. كما يوجد أزيد من 870000 طفل مصاب بالايدز، ولا يتلقى العلاج سوى 12% منهم فقط. وهو ما صعب من مهمة كبح انتشار المرض[2]. خاصة وأن حوادث الاغتصاب الواسعة النطاق تساهم في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في المناطق المتأثرة بالنزاع.

والجدول التالي يوضح الأمراض والأوبئة التي يعاني منها الشعب الكونغولي.

[1] -- UNUSCO, Vih/Sida in DRC ,in:
https://www.unicef.org/drcongo/french/media_2120.html.
[2]-Vih/Sida en Republique Democraique du Congo :il ya urgence sanitaire,in :
http://www.coalitionplus.org/vihsida-en-republique-democratique-du-congo-il-y-a-urgence-sanitaire/

الجدول رقم (17) : الأمراض والأوبئة في المجتمع الكونغولي.

ترتيب سنة 2005 للأمراض حسب عدد الحالات المسجلة	ترتيب سنة 2016 للأمراض حسب عدد الحالات المسجلة	نسبة الزيادة خلال الفترة من 2005 إلى 2016
الملاريا	الملاريا	1، 30%
السّل	السّل	6، 46%
عدوى الجهاز السفلي التنفسي	عدوى الجهاز السفلي التنفسي	7، 6%
أمراض الإسهال	أمراض الإسهال	3، 7%
الايدز	الأمراض الدماغية الوعائية	6، 30%
نقص طاقة البروتين	مرض القلب الاقفاري	2، 41%
مرض القلب الاقفاري	نقص طاقة البروتين	1، 7%
الأمراض الوعائية الدماغية	الايدز	2، 44%
الولادة المبكرة	الولادة المبكرة	2، 13%

Source:Institue for healtg metrics and evaluation,DRC,in:
http://www.healthdata.org/democratic-republic-congo

من خلال الجدول نلاحظ الأوبئة الخطيرة التي تفتك بحياة الأفراد الكونغوليين والتي على رأسها السل والملاريا، وهي أمراض تنتج عن العدوى ونقص النظافة، فالنظام الصحي الكونغولي ضعيف بالشكل الذي لا يستطيع تقديم خدمات للجميع بالإضافة إلى نقص الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، بفعل النزاعات الاثنية الدائرة بها، والتي خلقت فقرا شديداً للأفراد والدولة على حد سواء. عجزت من خلاله الدولة الكونغولية عن تقديم الرعاية الصحية اللازمة لشعبها، بل أن الصحة لا تشكل أواوية للحكومة الكونغولية في ظل الحرب والنزاع القائم.

فخلال سنة 2012، تم توثيق اثنين وأربعين هجوماً على المستشفيات في المقاطعة الشرقية للجمهورية الكونغو الديموقراطية، تضمن الهجوم القتل والتخريب ونهب الإمدادات والمعدات الطبية، وهو ما أثر على الرعاية الصحية المقدم لأكثر من 5000 طفل في كيفو الشمالية والمقاطعة

الشرقية. كما أن الصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية ليست من أولوياتها الأساسية إذ أن معظم الميزانية موجهة نحو استتباب الأمن، مما يجعل الصحة والتعليم في نهاية سُلم أولويات الحكومة الكونغولية.

وكخاتمة للمبحث، يمكن القول أن جمهورية الكونغو الديموقراطية والتي واجهت منذ استقلالها نزاعات اثنية كثيرة بدءاً من حرب الكونغو الأولى ثم الثانية، لم تشهد أسوء من النزاع في المنطقة الشرقية والذي ابتدأ مع نهاية التسعينات ومازال مستمراً إلى اليوم. فالمنطقة الشرقية الغنية بالمعادن والتي كان يفترض أن تكون منطلق للتنمية، جعل منها النزاع الدائر منطقة متخلفة بل شديدة التخلف. فالنزاع الدائر إلى اليوم بجمهورية الكونغو الديموقراطية، هو رادع أساسي للتنمية فيها. فكيف تقوم تنمية سياسية ترتكز على المشاركة الديموقراطية والشعب لا يملك الماء الصالح للشرب وأدنى متطلبات الحياة. وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتكزان على العنصر البشري، فكيف تتحققان في ظل ستة ملايين قتيل، وأي تنمية تقوم على المعاناة النفسية والجسدية، الناتجة عن الاغتصاب المروع والتهجير القسَري بسبب الحروب المتكرر. فالنزاع الكونغولي حول البلد إلى منطقة معادية للاستثمار، فبالرغم من مواردها الوفيرة والتي تمتد من المعادن والأراضي إلى رواسب النفط، شكل النزاع الاثني الدائر حالة من عدم الاستقرار المستمر في المنطقة.

الخاتمة

إن الحديث عن النزاعات الاثنية لا يمكن حصره ضمن بحث معين، فالنزاعات الاثنية كموضوع وكظاهرة معاشة في عالمنا هذا متشعبة ومعقدة جدا، لا يمكن حصر أسبابها ولا التنبؤ بنتائجها. إلاَ أننا حاولنا من خلال بحثنا ربط العلاقة بينها وبين متغير التنمية بمجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والنزاعات الاثنية التي شهدتها القارة الإفريقية منذ استقلال دولها إلى اليوم، نتجت عن مزيج من الأسباب التي تراوحت بين الإرث الاستعماري إلى الفساد الحكومي إلى سوء إدارة الدولة للنزاع ثم تنتهي إلى التدخلات الخارجية. وهو ما جعل القارة الإفريقية تعيش في دوامة من التخلف وانعدام للأسس التنموية البسيطة.

إن الوضع في إفريقيا لا يوحي بالتفاؤل، إذ أن النزاعات الاثنية في إفريقيا ما زالت تزيد يوما بعد يوم، ولم تستطع الدول الإفريقية ولا المجتمع الدولي الحد منها. وعينة البحث جمهورية الكونغو الديموقراطية خير مثال على ذلك. فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي مازال النزاع الكونغولي مستمراً ليُسجل ضمن النزاعات الاثنية المزمنة.

كإجابة على **الإشكالية** الأساسية للبحث يمكن القول: أن النزاعات الاثنية في إفريقيا أثرت بشكل كبير على عملية التنمية فيها، من خلال عدم توفير الجو التنموي. فالتنمية تقوم على الأمن والسلم والاستقرار وليس على العنف والحرب. وهذا ما يقتضي تأكيد **الفرضية الأولى** فالتنمية بمختلف مجالاتها لا يمكن تحقيقها ضمن مجتمع نزاعي، تعجز فيه الدولة عن إدارة نظامها السياسي بالشكل الذي يُخمد الأحقاد الاثنية بين الجماعات، وهذا ما يقودنا إلى **الفرضية الثانية** لنؤكد على أن النظم السياسية الإفريقية لعبت وما زالت تلعب دورا كبيرا في اندلاع واستمرارية النزاعات الاثنية داخلها بسبب الأزمات التي تعاني منها وأهمها أزمة التوزيع التي احتكرت ضمنها الموارد جماعة على حساب الجماعات الأخرى. ومنه نجد أن النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية هو نزاع على الموارد أكثر من كونه نزاعاً بين جماعات تعرف تنوعا في ارثها الاثني، فأصبح من مصلحة الجماعات المتقاتلة على الموارد استمرار النزاع وغياب الدولة من أجل استمرار الإثراء الشخصي على حساب الدولة، التي في الأساس لا يدينون بالولاء لها. وهو ما يؤدي بنا إلى تبني **الفرضية الثالثة**.

فتأثير النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا برز من خلال عدة مظاهر، كان أبرزها ظاهرة اللاجئين والمشردون قسرياً، إلى جانب نهب الثروات في ظل فشل الدولة، ما يقودونا إلى وضع

الاستنتاجات التالية:

النتيجة الأولى: أن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا والتي قامت على شاكلة الدولة الوستفالية لم تستطع تحقيق التجانس الاجتماعي الذي يضمن تكريس الوحدة الوطنية من جهة، كما أنها بدل أن تمحي من ذهنيات الشعوب العقلية التسلطية للدول الاستعمارية أصبحت هي ذاتها نموذجا للدولة التسلطية التي تعتمد مختلف أشكال التعسف من أجل سيادة الحزب الواحد، فكرست سيادة جماعة اثنية معينة على حساب الجماعات الاثنية الأخرى، في ظل عدم تمكن المجتمعات الإفريقية عن التخلي عن الولاء للقبيلة الاثنية الضيقة لصالح الولاء للدولة. فأصبحت بذلك النظم السياسية الحاكمة تعبر عن مصالح الجماعة الاثنية بدل الشعب، وهو ما غذى استمرارية الكثير من النزاعات الإفريقية.

فالدول في إفريقيا أغفلت أثناء بناء الدولة القومية، عامل الوقت فعلى غرار الدول الأوروبية التي استغرقت قرون لتصل إلى الدولة القومية، لتكرس فيما بعد المبادئ الديمقراطية أرادت الدول الإفريقية من خلال استيراد نموذج حكم غريب عن مجتمعاتها، الوصول إلى وحدة وطنية، دون مراعاة لخصائص مجتمعاتها ومدى توافق هذا النموذج معها. ما أدى إلى فشلها في بناء الدولة القومية تحفظ الوحدة الوطنية وخلقت من خلال سياساتها المتمثلة في عدم العدالة التوزيعية في القيم والموارد. وهو ما انعكس سلبا على الأمن داخل هاته الدول التي ما انفكت تشهد نزاعا تلوا الآخر حتى أصبحت تعرف بقارة النزاعات.

النتيجة الثالثة: إن ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا متشعبة ومعقدة، إذ لا يمكن حصر أسبابها بصورة دقيقة نظرا لتشابكها بين الداخلية والخارجية من جهة، وامتداده التاريخي من العهد الكولونيالي في إفريقيا إلى فساد النظم السياسية الإفريقية وما حملته من سوء إدارة للتعدد الاثني ضمنها من جهة أخرى. إلاَ أن المؤكد أن مظاهر هذه النزاعات الاثنية كانت ومازالت عنيفة جدا على إفريقيا، فعلى المستوى السياسي والأمني تشهد القارة عنفا عشوائياً، جعل النظام السياسي بعيد كل البعد عن تحقيق أسس المشاركة السياسية الديموقراطية. أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فالدول الإفريقية تعرف ديونا متراكمة تعجز عن سدادها في ظل اقتصاديات محطمة وهشة تنعدم فيها كل أسس التنمية الاقتصادية، فعجزت الحكومات الإفريقية عن تلبية أدنى المتطلبات الاجتماعية لشعوبها بدءا من الحق في ماء صالح للشرب وانتهاءا بالحق في الرعاية

الصحية والتعليم.

النتيجة الخامسة: بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تملكها القارة الإفريقية، ما زال حلم التنمية بعيد عنها، إذ كان من المفترض أن تمنح لها إمكانياتها الطبيعية الأساس للانطلاق في عملية التنمية إلا أن ارتباطها بالتاريخ الاستعماري زادها تبعية واستغلال لثرواتها، فالارتباط التاريخي بالقوى الاستعمارية أدخل القارة الإفريقية في دوامة من التخلف. ومن خلال دراستنا للنزاعات الاثنية الإفريقية وجدنا أن القوى الاستعمارية وجدت مدخل جديد لاستنزاف الثروات الإفريقية، من خلال إبقائها ضمن حالة النزاع، وهو ما يسهل عملية استغلال الثروات بطرق عديدة أهمها التدخل باسم حقوق الإنسان.

ففي الدول الإفريقية تحولت الموارد من نعمة إلى نقمة، فالنظم السياسية الإفريقية الحاكمة استغلت هذه الموارد من أجل الإثراء الشخصي في مجتمع تعددي، وهو ما خلق النزاعات الاثنية أو زاد من حدتها واستمرارها. والدول الخارجية سعت بمختلف الوسائل إلى استغلال هذه الموارد ضمن بيئة نزاعية توفر لها جانية الموارد في ظل غياب سيطرة الدولة على أراضيها والأمثلة الإفريقية عديدة.

النتيجة السادسة: يُعد النزاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية من أكثر الأمثلة التي تعبر عن تأثير النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا، فالنزاع الكونغولي والذي يتخذ منحى تصاعدي منذ أكثر من خمسين سنة، قضى على كل فرص التنمية في البلد. فكيف يمكن أن تقوم تنمية في بلد يتعرض شعبه لعنف عشوائي، تقتل فيه المرأة الحامل والطفل الرضيع والجندي على حد سواء.

فالنزاع الكونغولي أثر على عملية التنمية من خلال عدة أوجه، الأول انعدام الأمن الذي يعد شرطا أساسيا لأي عملية تنموية، فهو الحاجة الأساسية للإنسان الذي لا يمكن أن ينخرط في عملية تنموية وهو لا يدري في صباحه إذا عاش إلى مسائه. إن النزاع الاثني الكونغولي لم يؤثر على عملية التنمية من حيث عرقلتها أو تأجيلها، بل قضى عليها من أساسها. فالنزاعات بين الجماعات المسلحة وبين الحكومة من جهة وبين الجماعات المسلحة ذاتها من جهة أخرى، هدم البنى التحتية الأساسية من مدارس ومستشفيات ومصانع، ومدن بأكملها، وبالتالي قضى على أسس التنمية المادية. كما أن النزاع أنتج مورد بشري غير مؤهل لعملية التنمية، فالشعب الكونغولي إما لاجئ أو

مشرد أو مغتصب، غير متعلم ويفتقد لأدنى شروط الصحة والنظافة، فلا يمكن أن تُخاطبه الحكومة من خلال مشروع تنموي .

النتيجة السابعة: بالرغم من أن النزاع الاثني الكونغولي هو مؤثر أساسي في عرقلة عملية التنمية، التي لا يمكن أن تتم ضمن إطار من انعدام الأمن، إلاَ أنه لا يمكن أن نُهمل دور النظام السياسي في عرقلة عملية التنمية، فعلى تعاقب رجال الحكم على الجمهورية الكونغولية عملوا على خدمة مصالحهم الضيقة ومصالح جماعاتهم الاثنية على حساب مصالح شعوبهم. فلم يحسنوا إدارة التعددية الاثنية ضمن المجتمع الكونغولي، بل زادت السياسات الحكومية التمايز بين الجماعات من خلال سياسات التهميش الاقتصادي للجماعات الاثنية خاصة الموجودة في المقاطعة الشمالية، إلى جانب سوء توزيع في الموارد المادية والمعنوية، فالمدارس والمستشفيات تتمركز في مدن على حساب أخرى. وهو ما ولد وغذى الضغينة بين الجماعات الاثنية التي لم يمنحها النظام السياسي حقوقها فأخذتها بالقوة من خلال اتخاذ مختلف أشكال العنف، ليصبح النزاع والحرب وسيلة للإثراء وكسب المنافع بغض النظر عن نتائجه.

في الأخير نؤكد على أن تأثير النزاعات الاثنية على عملية التنمية في إفريقيا، يتعدى كونها معرقل للعملية، فهي مهدم أساسي ومباشر للعملية التنموية، لأن شرط التنمية الأساسي هو الأمن وهذا ما يغيب عن معظم الدول الإفريقية، وعن جمهورية الكونغو الديموقراطية خاصة.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم محمد عبد الفتاح، **إفريقيا من مصب الكونغو إلى منابع النيل في هضبة البحيرات**، مصر، المكتبة الأنجلوالمصرية والمطبعة الفنية الحديثة، 1968.

2- أبو العينين محمود، **حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية**، مصر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1987.

3- أبو العينين محمود، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ط1، ليبيا، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008 .

4- أبو العينين محمود، إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي، في **مصر وإفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة**، مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1996.

5- أحمد العساف ومحمود الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، ط1، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.

6- الخزندار سامي إبراهيم، **إدارة وفض المنازعات، إطار نظري**، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

7- الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

8- السمالوطي نبيل، **بناء القوة والتنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط1، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

9- الشريفي نداء صادق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية، دراسة استقرائية استنباطية**، الأردن، جهينة للنشر والتوزيع، 2006 .

10- الزيات عبد الحليم السيد، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء 1، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2000.

11- العوامله نائل عبد الحفيظ، **إدارة التنمية:النظريات، التطبيقات، العملية**، ط1، الأردن، دار زهرة للنشر والتوزيع، 2000.

12- العاني صادق صالح، **أطلس العام**، العراق، دار الكتب والوثائق، د س ن.

13- الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، المجلد الثالث، ط2، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

14- ألموند جبرائيل وآخرون، **السياسة المقارنة:إطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، ليبيا، 1996.

15- ألموند جابرييل ايه وباويل جي بنجاهم الابن، **إلسياسات المقارنة في وقتنا الحاضر:نظرة عالمية**، الأردن، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

16- أوتيمود نادي، **إفريقيا الطريق الأخر، البديل الإفريقي**، ترجمة بهجت عبد الفتاح، مصر، مطابع الهيئة العامة للكتاب، 1995.

17- بحر سميرة، **المدخل لدراسة الأقليات**، مصر، المكتبة الأنجلو مصرية، 1982.

18- بدر عزيزة، **التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية في إفريقيا**، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، د س ن.

19- بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

20- بغدادي عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

21- بمبا ادم، **النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**، تايلاندا، رابطة العالم الإسلامي، د س ن.

22- بو الشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

23- بوثول غاستون وآخرون، **الحروب والحضارات**، ترجمة أحمد عبد الكريم، سوريا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984.

24- توردوف وليم، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ط1، ترجمة هاشم نعمة، ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، 2004.

25- بيسيسي صوفي، **الغرب والآخرون، قصة هيمنة**، ترجمة نبيل سعد، مصر، دار العالم الثالث، 2003.

26- جواد سعد ناجي، **قضايا إفريقية معاصرة**، ط1، الأردن، زهران للنشر والتوزيع، د س ن.

27- حمدان جمال، **إفريقيا الجديدة**، المجلد 16، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1966.

28- عبد الرحمن حمدي، **إفريقيا والقرن الواحد والعشرين-رؤية مستقبلية-**، ط1، مصر، منشورات مركز البحوث والدراسات لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997.

29- عبد الرحمن حمدي، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل**، مصر، مكتبة مدبولي، 2007.

30- عبد الرحمن حمدي، **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية**، مصر، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

31- عبد الرحمن حمدي، **مشكلة جنوب السودان دراسة في الأطر التاريخية وديناميكيات الصراع**، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، د س ن.

32- خاطر أحمد مصطفى، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2002.

33- دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

34- زايد أحمد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، مصر، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، د س ن.

35- ستيفان كلاوس، **معالجة النزاعات**، ترجمة يوسف حجازي، ط1، فلسطين، مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2006.

36- سعد ناجي جواد، **قضايا إفريقيا معاصرة**، ط1، عمان، زهران للنشر والتوزيع، د س ن.

37- سعودي محمد عبد الغني، **قضايا افريقية**، الكويت، مطابع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.

38- شعبان عبير عبده والقفاش سحر عبد الرؤوف، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها:مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة**، مصر، دار التعليم الجامعي، 2013.

39- شعبان الطاهر أسود، **علم الاجتماع السياسي**، مصر، الدار المصرية- اللبنانية، 2001.

40- شمس عبد الفتاح أمل، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**، ط1، مصر، دار الفكر العربي، 2013.

41- صالح علي وحمدان جمال، **مدخل إلى علم التنمية**، مصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

42- صامويل هانتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سميرة فلو عبود، لبنان، دار الساقي للنشر، 1993.

43- طاشمة بومدين، **التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا واشكاليات**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

44- عبد الله ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

45- غربي محمد وآخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، ط1، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2004.

46- فليفل السيد، **الحروب الأهلية في إفريقيا:محاولة للتفسير التاريخي، في الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا**، مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999.

47- فليفل السيد، **الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنغولية**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د س ن.

48- قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، ط1، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007.

49- قطش الهادي، **أطلس الجزائر والعالم**، الجزائر، دار الهدى، د س ن.

50- كوليت بريكمان، المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية، **في أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة**، ترجمة نصير مروة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2015.

51- كيسنجر هنري، **نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين-هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟-**، ط 2، ترجمة عمر الأيوبي، لبنان، دار الكتاب العربي،، 2003.

52- لويد. ب.س، **إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة شوقي جلال، الكويت، مطابع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996 .

53- مايسون سيمون وريشارد ساندرا، **أدوات تحليل النزاع**، ترجمة محمد حمشي، قسم الوقاية من النزاعات وتحويلها، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون SCS، د س ن.

54- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1994 .

55- محمد حربي عريقات، **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1992.

56- محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط2، مصر، المكتب الجامعي الحديث، دس ن.

57- محجوب محمد عبده، **الأنتربولوجيا السياسية**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1976.

58- محمود أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

59- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، الأردن، دار وائل للنشر، 2007.

60- مصطفى إبراهيم وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر، كلية التجارة، 2008.

61- مقداد محمد إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط1، فلسطين، مكتبة الطالب الجامعي الإسلامية، 2010.

62- ممدني محمود وآخرون، **مفاهيم عالمية، الهوية من أجل حوار بين الثقافات**، ترجمة عبد القادر قنيني، ط1، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2005.

63- مهدي محمد عاشور، **التعددية الاثنية، إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية**، مصر، المركز العلمي للدراسات السياسية، د س ن.

64- موسى عايدة العزب، **قرن الرعب الإفريقي، الغزو والمقاومة**، مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

65- نبيل راغب، **هيبة الدولة التحدي والتصدي**، مصر، دار غريب للطباعة والنشر، 2004.

66- وحيد دحام زينب، **الوسائل البديلة للقضاء على كل النزاعات**، ط1، العراق، وزارة الثقافة والشباب والكتاب، 2012.

67- وهبان أحمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، ط3، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011.

التقارير الرسمية:

68- **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع2012**، الشباب والمهارات تسخير التعليم لمقتضيات العمل، فرنسا، مطبوعات اليونسكو، 2012.

69- التنمية المستدامة في عالم متغير، التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة، **تقرير عن التنمية في العالم 2003**، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003.

70- التغلب على الهشاشة في إفريقيا، نحو صياغة نهج أوروبي جديد، **التقرير الأوروبي حول التنمية**، فلورنسا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي، 2009.

71- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **التعليم في مرمى النار 2010**، اليونيسكو، فرنسا، 2010.

72- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة**، التعليم في مرمى النار، فرنسا، منشورات اليونيسكو، 2010.

المواقع الرسمية:

73- تقرير البنك الدولي، الإنفاق على الرعاية الصحية، على الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS

74- تقرير البنك الدولي، النمو الاقتصادي في أفريقيا، على الموقع:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press

75- تقرير الاتحاد الإفريقي، تعزيز تصميم وفعالية إفريقيا في إنهاء النزاعات وتحقيق السلام المستدام، دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي للبحث وتسوية النزاعات في إفريقيا، ليبيا، 30، 31 أغسطس 2009 على الموقع:**www :AfricaA-union. Org**

76- تقرير اليونسيف، مبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فيفري 2007، على الموقع :

http://www.unicef.org.protection children in armed conflict.

77- تقرير المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين 29 جانفي 2016، القتال في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية يجبر الآلاف على الفرار، على الموقع:

http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/1/56afe5396.html

78- تقرير مركز مراقبة النزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي، نظرة عالمية عامة 2014، النازحون داخليا بسبب النزاع والعنف من الموقع الالكتروني:

http://www .internal-displacement.org

79- تقرير مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديموقراطية، على الموقع:

https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/countries/%D8%AC%D9%85%D9%87%D

80- تقرير منظمة الصحة العالمية عن الصحة في الإقليم الافريقي2006، على الموقع :

http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2006/pr68/ar/

81- تقرير منظمة الصحة العالمية عن أسباب الوفيات، على الموقع:

http://www.who.int/bulletin/volumes/88/11/0

82- مركز أنباء الأمم المتحدة، معاناة ضحايا الاغتصاب في جمهورية الكونغو الديموقراطية، على الموقع :**http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=14537#.WnFT27zibMw**

الدوريات:

83- هانتغتون صامويل، صدام الحضارات: الشكل الجديد للصراع، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 116 مصر، مؤسسة الأهرام أفريل 1994.

84- المصري خالد، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، فيفري 2013.

85- حامد محمد بشير، الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة، **المستقبل العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 94، ديسمبر 1986.

85- كرفاع المختار الظاهر، فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، **مجلة الجامعة**، العدد الخامس عشر، المجلد 3، العدد15، 2013.

86- أبو زنط ماجدة وغنيم عثمان، التنمية المستديمة دراسة في المفهوم والمحتوى، عمان، **مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد51، 2006.

87- عبد السلام معزيز، تجنيد الأطفال في إفريقيا، بين واقع الظاهرة وحتمية الحماية، **مجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 14، العدد02، 2016.

88- عبد الهادي نجلاء، ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات والحروب الإفريقية، **مجلة آفاق افريقية**، المجلد 6، العدد 20، 2006.

89- عناني خليل، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، **مجلة آفاق إفريقية**، المجلد2، العدد السادس، 2001.

90- عبد الصادق محمد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا، نظرة جغرافية، جامعة المرقب، **مجلة الجامعة الأسمرية**، العدد 21، السنة11، د س ن.

91- -------، أصل اللغات واللهجات الإفريقية، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد التاسع، ديسمبر 2013.

92- -------، الثروات الافريقية الى أين؟ **مجلة افاق افريقية**، مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 1، العدد 4، 2001

مواقع الأنترنت:

93- إبراهيم أحمد نصر الدين، ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا بين أزمة الاندماج الوطني والتحول الديمقراطي، ورقة عمل مقدمة إلي ندوة: الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، على الموقع: **http: //www.digital-librarian.com/asian.html**

94- إحصاء سكان إفريقيا، المركز النرويجي للدراسات الإفريقية، على الموقع:

http//www.afrika.no

95- إحصاءات دار الحرية لسنة 2007 واحصاء ليندبرج لسنة 2013 على الموقع:

https://www.freedomhouse.com

96- تضاريس الكونغو الديموقراطي، موقع الموسوعة الإفريقية الالكترونية، تم تصفح الموقع يوم22أكتوبر 2016: **http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=323**

97- ستيفن وولث، عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاع وزيدان زياني، على الموقع

http://www.geocities.com/adelziggogh

98- عبد الحليم أميرة، الحكم في إفريقيا من الانقلابات العسكرية إلى التـــداول الســـلمي، مجلـــة الديمقراطية، مركز الأهرام على الموقع: **http://www.democracy.ahram/org.eg**

99- مولونجي موناياي.م. ليزتيدي وجوبين، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، سؤال عن ماضـــينا، الاستعمار والفساد في إفريقيا جنوب الصحراء، المجلة الإفريقية، على الموقع:

http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/cb328562033/date

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

Dictionnaires:

1- Klingeman,**The Oxford Handbook Of Political Behavior**,New York,Oxford University Press,2009.

2- Rey .A et .debove rey,le petit ropert"**dictionaire da la langue française**,deuxiéme édition,par paul ropert,canada,s.c.c,canada,1990 .

Livres

3-Adebaye Abedji, ,**comprehending and mastering African conflicts**, London,ed zed books, 1999.

4- Ahmed Mahiou, la vénement du parti unique en Afrique noire d'expression française ,paris,editionspichon, 1969.

5- Anna Magdalena,**Applying the abc conhlict Triang To The Protection of children's human rightsm,** the europan university centre for peace studies,burg,Austria, November;2006.

6- Azar Edwared,Protracted social conflicts and Second track diplomacy**,** in John Davies and Kaufman Edwared,**concepts and techniques for conflict transformation**;rowman and littlefield publishers;new York, 2003.

7- Barth Fredrik, **Ethnic Groups and Boundaries**, Little Brown.Boston,1969.

8- Baylis john , International and Global Security,in john Baylis , Stev smith, Owens,**The Globalization of World Politics**, New York, OXFORD University Press,4th ed,2008.

9- Bratton Michael & Nicolas Van De Wall, Democratic Experiments in Africa, Bretannia. Cambridge University Presse ,1997.

10- Braud Philippe,**sociologie politique** ,Alger, casbah éditions,2004.

11- Bujra Abdalla, African conflicts:their causes and their political and social environment,**cusional paper**,no 4,Ethiopia,1999.

12- Burton- John W. .**conflict Resolution theory and practise : intergration and application**.. Huggovonder . New-York : manchester university presse, 1993.

13- Dietrich Christian, currency Hard, **the criminalized diamond economy of the Democratic Republic of the Congo and its neighbours**. Ottawa: Partnership Africa Canada, 2002.

14- Elischer Sebastian,**political pareties in Africa;etjnicity and party formation**, usa ompridge university press,2013.

15- Fahey Dan, The Production and Trade in Gold from Mongbwalu, DRC, in **L'Afrique des Grands Lacs Annuaira,** Baljika,press University of Antwerp, 2008 .

16- Galtung Johon ,**theory of conflict definition, dimention, negation, formation**, Colombia, university of hawai 1 ,usa,1973.

17- Goltung Johon, ,**theories of conflit : definition , dimensions** , **negotion ,formation**. university of hawaii , 1973.

18- Gur Ted Robert,**Why Men Rebl**, Routledg Copyright and Taylor, Francis Group ,New York,2016.

19- Huntington S.p. & j. dominguez ,**political development**,Greenstein & n.w published,New york,1975.

20- Huntington Sumeul p ,**the clach of civilization and remaking world**, order,Simon abd Schuster rochefller center,new yerk,1996.

21- Jackson Stephen,The United Nations operation in Burundi-political and strategic lessons learned,unitrd nation, ,new York,2006.

22- Jacobs Mechael,**the green economy:environment, dvelopment and the politics of the future**,Pluto press,London;1991.

23- Jurgendet Heinz. Antniomi lososke and oliver shwars , **conflict : aliteraturereview .** institute of political science , dusburg , februry 23, 2006.

24- L.Horowitz Donald ,**Ethnic Groups in conflict**, 1 edition university of California press,printed in the united states of America,1 edition,19853.

25- Laplantin M .F. & Journet diallo, **éthnie-ethnicité ;identitén ethnique** ,paris, université lyon , deuxéme lumiére,2002.

26- Newton Keneth and Jan.v.van Det , **fondation of comparative politics**, Britannia ,Cambridge university press,2007.

27- Nicholson Michael .**Rationality and the onolysis of international conflic**t. Combridge university press , 1992.

28- Oliver Ransbotham, and others, **understanding comptepropry conflict**, 3rd edition, press polity Combridge,usa, 2011.

29- Panayi Panikos,**an ethnic history of Europe since 1945**,London,ingoman,2000.

30- Peter Harvis and benre ilby ,**democracy and deepraoted , conflict international idea** , university upssala, opssq stockholm , sweden 2003.

31- Posner Daniel .N, **Institions and Ethnic Politics in Africa**,Cambridge university Press, New York,2008.

32- Roche Jean Jacques **Théories de la sécurité ; définitions, approches, et concepts de la sécurité internationales**, Paris, Editions Montchrestien, E.J.A, 2002.

33- S .P Huntigton. and Nelson.j,m , **No easy choice :political participation in developing countries** ,Britannia, Harvard university press,1976.

34- Salmon Pierre,**histoire generale du congo :de l heritage ancien a la republique democratique**,oganda edition duculot,1998 .

35- Scruton- Rger , **la palgrave Macmillan dictionary of political thought** , new York ,third Edition,2007.

36- Tamm Ingrid J, **Diamonds in peace and war: severing the conflict-diamond connection**, Britania,Cambridge, Mass and World Peace Foundation, 2002.

37- Turner Thomas , Angola s Role in the Congo war,in John clark, the African stahes of the Congo war New York,,palagrave macmillan,2002.

38- W.Pye Lucian and Verba Sidney,**political culture and political development**,1 first puplished usa,Princeton legacy plibary ,1969.

Sites Officiels:

39- Unesco, **Statment of the race**,in the site:

www encyclopedia .com/article_1g2_2836/unesco_statmnts_ race_html. (accessed 2 jaun 2016) .

40- Report of the mapping exercise documenting themost serious violations of human rights and international humanition law cominited ,within the territory of the d .r.cbetween march 1993 and jaune2003.p 50in: **http//:www.cfr.org/interactives/global-governance-monitor?gclid**

41- World Bank Development Indicators, in : **http://www.worldbank.org**

42- U.N. document. Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitations of Natural Resources and Other Forms of Wealth in the Democratic Republic of Congo,in: **www.globalpolicy.org**

43- UNHCR ,Congolese Sitution Angola response2017 Supplementary appeal, in **:**

http//:www. http://reporting.unhcr.org/node/18842

44- UNUSCO, Vih/Sida in DRC ,in:

https://www.unicef.org/drcongo/french/media_2120.html.

45- Rporte of the cultural orientation resource center DRC ,in: **http://www.culturalorientation.net/learning/populations/congolese-refugees**

46- Eueopean reseltilment network,Congolese DRS refugees,in:

http://www.resettlement.eu/page/congolese-drc-refugees

47 -world development indicators: movment of people across broderes,in**:**

http://wdi.worldbank.org/table/6.13

48- DRC Homemade refugee crisis,in :**http://www.dw.com/en/drcs-homemade-refugee-**

49- UN ,Human Rights an International migrants DRC**: www.netfind.com/List Of The Human Rights**.

50- Statement of the high coIissioner to de interactive dialogue on to DRC,in : **http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21779&LangID=S**

51- USID,Education in Democratice Republic Congo,in**:**

https://www.usaid.gov/democratic-republic-congo/education.

52- Global trends report :800,000 new refugees in 2011,highest this century ,the unhcr,in **: www.unhcr.org**

53- Fragille states index 2015 in :**http://fsi.fundforpeace.org/rankings 2015 .**

54- African development report 2008 /2009,conflict resolution,peace and reconstruction in Africa in: **http://www.afdb.org./filedmin/uoloads/pdf.**

55- Africa population,2016,in :**http://www.en.actualitix.com.ps**

56- world bank,social devlopment,in :**http://www.world bank.org/en/topic/social**

57- Paul Willams,State failure in africa,causes, and responses in :

http:// www.europaworld.com. (accessed march 12,2016)

Revues:

58- Seyoum Hameso**, Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa**- Africa Resource Center, **West Africa Review** ,Inc.Vol.3,No.2 2002.

59- Alexander Wendt, Anarchy is what States make of It: The social Construction of Power Politics, in **International Organization**, Vol.46, Printemps1992.

60**- Amnesty International.** Democratic Republic of Congo Making a killing: The diamond trade in government-controlled DRC. October 22, 2002

61- **Amnesty International**. The true cost of diamonds,Kimberley Process. October 31, 2003**.**

62- **Amnesty International**. The true cost of diamonds-Kimberley Process. October 31, 2003.

63- Barriers to Development in Africa , A Revieer Areticl.r.h.**.African Afaire**,volume 71.issue 284,1 julu1972.

64- Emine.o , conflict resolution and management in Africa :apaorama of conceptual and theoretical issues, **African journal international affaire and devlopement**,vol no 1 and 2.

65- **Human devlopment report**,1997,the united nation;d,p, oxford univ press,New york,1997.

66- Jhon Kpudh , Limiting administrative corruption in sierra leone, studies,Cambridge press **,the journal of modern African**, vol 32 no.1;1994.

67- Ken Booth, Security and Emancipation, in **Review of International Studies**, 17,4, Oct 1991.

68- Nicolas Sambanis, why are there so many civil wars in africa ? in Ibrahim Understanding and preventing violent conflict,**working papers for world bank**,December 2000.

69- **Oreganisation internationale de la francophonie** ,La lange française dans le monde 2014, paris, edition nathan ,2015.

70- Prunier,Gérard ,Une poudrière au coeur du Congo-Kinsahsa, dans **Le Monde diplomatique,** Paris, juin 1998.

71- René Otoyek, Afrique : les identités centre la démocratie ,France, **cahiers de science humanes**, N °10 , édition de l'aube .

72- solution,African research review an international multi disciplinary journal,Ethiopia vol 44,serial no 17,October 2010..

73- Uganda in eastern DRC:fuelind politicam and ethnic strife,raport of Human Richts,marche 2001,vol 13,no 2.

74- Unesco , **the race concept ;results on inquiry**, paris,published by the united nations,

75- Unesco, **Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique** ,Paris,Senega RePublique-,Unie De Tanzanie, Editions De J'unesco,1973.

76- United Nations, The causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa, **Report of the Secretary-General**,1997.

Site:

77- Definition of conflict noun from the Oxford Advanced Learner's Dictionary in : **http://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/conflict_1?q=conflict**

78- Acha Leke and Susan Lund,what s driving Africa s growth,in: **https://www.mckinsey.com/global-themes/middle-east-and-africa/whats-driving-africas-growth**

79- Acontribution to the understanding of blue fluorescence on the app earanceof diamonds 2007.in:**http//:www.gia.edu**.) accessed march 01,2017)

80- Admin , Political Parties In Africa's Democratisation Process**,** July 27, 2009 in: **http://www.thetidenewsonline.com**) accessed 07 mai,2017)

81--Christien ,geiser. les opproches théoriques sur les coonflitsethniques et les refugié .sur : **http://www.paixbalkons.org/contributions-poront-bosnie.pdf**) accessed mai 12 ,2015)

82- Claude Ake, the feasibility of democracy in africa , council for the devlopmenteof social science reserch in **africa, 2000, http://www.wcsu.ctstateu.edu/socialsci/area.html**.

83- Colin.D.Mathers, Projections of Global Mortality and Burden of Disease from 2002 to 2030, November 28, 2006:**https://doi.org/10.1371/journal.pmed.0030442**.

84- Congo, Democratic Republic of the (DROC) ,Ethnic groups,in: **http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Congo-Democratic-Republic-of-the-DROC-ETHNIC-GROUPS.html.**

85- Criss in the democratic republic of the congo ,international coalition for the responsibility to pretect in: **http://www.responsibilitytoprotect.org/index.php/crises/crisis-in-drc**. (accessed 1 Avril,2017)

86- Daniel Kendie , Africa's Major Obstacles to Development,in: **http://chora.virtualave.net/africasobstacles.htm**

87- David Peterson and Edward S. Herman, Rwanda and the Democratic Republic of Congo in the Propaganda System, The Politics of Genocide, Volume 62, Issue 01 May 2010,in **: https://monthlyreview.org/2010/05/01/rwanda-and-the-democratic-republic-of-congo-in-the-propaganda-system/** (accessed March 13,2016)

88- Defenition of conflicte ,in the site: **http://www.dictionary.com/browse/conflict?s=t**. (accessed april,24 2015) .

89**-** Democratic Republic of Congo - Rwanda Conflict,A Human Rights Watch Backgrounder,in: **https://www.hrw.org/news/2004/12/04/democratic-republic-congo-rwanda-conflict**

90- Democratic Republic of kongo ;in : **https://www.infoplease.com/country/congo-democratic-republic**

91- Education System in Democratic Republic of the Congo,in: **https://www.classbase.com/countries/Democratic-rc.**

92- Ethnic Groups In The Democratic Republic Of The Congo (Congo-Kinshasa) ,in: **http://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-the-democratic-republic-of-the-congo-congo-kinshasa.html**

Francesco Caselli and Wilbur John Coleman,on the theory ethnic 93- Conflict,London school of economics,june 2012,in: **https://personal.lse.ac.uk/casellif/papers/ethnic.pdf** (accessed mai 02,205 (

94- Geiserchristien , Approches théorique . sur le conflicts , ethniques et les refugies in : **http:/www.paixbaklons.org.contributions-porant-bosnie.pdf.p36**

95- Georges Berghezan,Groupes armes actife en République démocratue du Congodans le Grand kivu oau 2e semester 2013 , sur : **http// :ww.grip.be.**

96- Group of searchers , IR theory in proctice case study , 1999 , p3,in: **http://www.oup.co.uk/pdf/bt/baylis/cs1/section04.pdf**

96- Horowitz L.Donald , Structure and strategy in ethnic conflict , **the world bank** ,Aprile 1998 in : **www.worldbank.com/html/read/abcd/hotowitz.pdf p2.)** accessed january

97- Isabella Bauer,Uganda hidden role in Congo conflict,In**:** **http://www.dw.com/en/ugandas-hidden-role-in-congos-conflict/a-16494434**

98- j.rey ,the theory of plural society in b.j.s vol 10 no.1,1995,pp 120,124,in: **http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/030639687101200403?journalCode=raca**

99- Jesse Driscoll,social conflict and political violence in Africa, in **http:// www.spice.fsi,stanford.ed/docs/social.conflict.**

100- Jhon Galtung,Cultural violence,journal of peace reasarch,vol 27,no3,Aug 1990,p 292;in **http://www.galtung institute,de/wp-content:uploads:2015/12/cultural-violence-galtung.pdf.**

101- John W. Burton, Conflict Resolution The Human Dimension ,the international journal of peace studies in the site:
http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol3_1/burton.htm) .accessed mai ,30. 2017)

102- Johon goltung violence war and theirimpoct on visible and invisibnleeffects of violence in site : **http://www.engoging.conflict.it/ec/up-content/uploods/2012/06/goltungviloence.pdf**. (accssed:juil,09 2017)

103- Journal official de la republique democratique de congo,cabinet du president de la republique ,47 em anne ,kinshasa,18 fevrier 2006.p 3.in **:**
ww.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/cd/cd001fr.pdf.

104- Les Sommets Afrique France, in Document Internet **: www.doc.diplomatie.fr**.

105- Michale Glantz,Ostaccles to Devlopment ,in :
http// :www.africa.upenn.edu/africtes-gen/opstacles-devlopment-html.) accessed August 30,2015)

106- Mollie zapata ,Congo :the first and second wars,1996-2003,international rescue committee said,**in:http//:enoughproject.org/blog/congo-first-and-secend-wars**.

107- Palin ibandu kabaka,Histoire politique recente du congo ;de la creation de l' AFDL a l'assassianat de LD kabila1997-2001.p3,in : **https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01287435/document,**) accessed mai 23,2016)

108- Paul Jams, Post-Dependency, The Third World in an Era of Globalism and Late Capitalism (1997) ,in: **https://www.academia.edu/7311042/_Post-Dependency.**

109- Petter H. Ravrn ,Aaas Atlas of population and environment,amerian ,American for the advancement of science in **http://www.atlas.aaas.org.** (accessed july 07,2015)

110- population division world population prospects 2015,in:**http://www.esa.un.org.**

111-Rapports des groups d'experts de l'Onu sur l'application du régime de Sanctions etlembargo sur les aemes en RD
Congo,sur **:http://www.un.org/french/sc/commitees/153/experts.shmtl.**

112-Sasha Lezhnev and John Prendergast ,Rwanda's Stake in Congo Understanding Interests to Achieve Peace,p 7,in:
https://enoughproject.org/files/Rwanda's%20Stake%20in%20Congo%20.pdf.

113-Séverine Autesserre,Hobbes and the Congo: Frames, Local Violence, and International Intervention,combridge university published online 1 Avril 2009 ,in:
https://doi.org/10.1017/S0020818309090080

114**-**Seyoum Hameso,Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa,West Africa Review ,Africa Resource Center, Inc.Vol.3,No.2 2002,**http ;//www.digital-librarian.com/africana.html.**

115-Strengthening international support measures for LDC.in: **https://www.un.org/development/desa/dpad/our-work/committee-for-development-policy.html** (accessed December 27,2016)

116- Sulaiman kura,African ruling political parties esctending thefrontiers of social in negeria,25 juan 2008;in:**www.accord.org.za/ajo-issus**. (accesses mai,2015) .

117-The Democratic republic of the Congo ,post conflict environmental assessment synthesis for policy makers,united nation environment programmed ,in: **http://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/22069?show=full**) accessed January 17,2016)

118-The trade association for the global tantalum and niobium industries ,tantalum-niobium international study center,in **http//:www.tanb.org,**) accessed march 14,2017)

119-Vcrengai Jinga,Politics of Developing Nations Spring, 1999, dependency theory, **http://www.academia.edu/34118769/POSC311_Politics_of_Developing_Nations_Spring_1999_DEPENDENCY_THEORY**

120--Vih/Sida en Republique Democraique du Congo :il ya urgence sanitaire,in : **http://www.coalitionplus.org/vihsida-en-republique-democratique-du-congo-il-y-a-urgence-sanitaire/**

121- William Macpherson, Rwanda in Congo: Sixteen Years of Intervention ,in: **https://thinkafricapress.com/**

122- William T,Hathaway,Varieties of Violence,Structural,Cultural,and Direct ,in:**http://www.transcand.org/tms/2013/10/varieties.of violence.**

123- Yoginder k.alagh, Socio-Economic Structures and Sustainable Agriculture in Stressed Conditions First Published July 1, 1993 ,in :

http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0019556119930323. (accssed December,1 ,2017)

124- Congo repuplique democratic ,perspective mond ,universite de sherbooke,24 october 2017 ,dans : **http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMPays?codePays=COD.** (accesssed september 02,2017)

125- Languages of democratic republic of congo,in ethnologue languages of world,in:**http//:www.ethnologue.com.**

الفهارس

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع العنف عند غالتونغ	38
02	الانقلابات العسكرية في إفريقيا	96
03	اللغات الإفريقية الرئيسية	114
04	قائمة الدول حسب بلد اللجوء	128
05	الدول المصدرة للاجئين	131
06	المشردين داخليا في إفريقيا	133
07	تكاليف النزاعات في بعض الدول الإفريقية	141
08	احتياطي إفريقيا من المعادن في العالم	149
09	أهم صادرات إفريقيا من الموارد الطبيعية	150
10	عدد سكان إفريقيا	151
11	الانتخابات الافريقية حسب تصنيف دار الحرية السياسية والحقوق المدنية والوضع الديموقراطي	155
12	إنتاج الماس في جمهورية الكونغو الديموقراطية	181
13	أهم الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية	212
14	عدد المشردين في جمهورية الكونغو الديموقراطية	237
15	الأطفال المجندون ضمن الجماعات المسلحة	239
16	مساق التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية	244
17	الأمراض والأوبئة في جمهورية الكونغو الديموقراطية	248

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	اشباع الحاجات والثورة	33
02	مثلث السلوك النزاعي	35
03	أهداف التنمية الاقتصادية	59
04	نظرية التبعية	76
05	العلاقة بين دول العالم الثالث والمنظومة الدولية	76
06	دورة التدمير في جمهورية الكونغو الديموقراطية	227

فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الخريطة السياسية لأفريقيا	144
02	موقع إفريقيا بالنسبة للعالم	145
03	الأقاليم المناخية في افريقيا	147
04	موقع جمهورية الكونغو الديموقراطية	178
05	التوزيع الغابي في جمهورية الكونغو الديموقراطية	185
06	توزيع الجماعات الاثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية	194
07	حرب الكونغو الأولى	200
08	حرب الكونغو الثانية	204
09	موقع تمركز حركة 23مارس	211

فهرس الموضوعات

الملخصات	
مقدمة	1
الفصل الأول: **الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية**	
المبحث الأول: دراسة حول النزاعات الاثنية	11
المطلب الأول:في مفهم الاثنية والمفاهيم المشابهة لها	12
الفرع الأول: تعريف الاثنية	12
الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة لمفهوم الاثنية	15
المطلب الثاني: في ماهية النزاعات الاثنية	19
الفرع الأول: مفهوم النزاع	19
الفرع الثاني: النزاعات الاثنية	22
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية	23
الفرع الأول: المقاربة الأولية	23
الفرع الثاني: المقاربة الوسائلية	25
الفرع الثالث: المقاربة البنائية	27
الفرع الرابع: نظرية الاحتياجات الإنسانية	30
الفرع الخامس: نظرية الحرمان النسبي	31
المطلب الرابع: أدوات تحليل النزاع	34
الفرع الأول: مثلث النزاع لـــيوهان غالتونغ	34
الفرع الثاني: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن إدوارد آزار	38
المبحث الثاني:في إشكالية التنمية	44
المطلب الأول: مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة لها	44

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية	45
الفرع الثاني: مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة له	48
المطلب الثاني: مجالات التنمية	49
الفرع الأول: التنمية السياسية	49
الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية	56
الفرع الثالث: التنمية الاجتماعية	60
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لدراسة التنمية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)	63
الفرع الأول: النظريات المفسرة للتنمية السياسية	63
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	68
المطلب الرابع: معوقات التنمية	78
الفرع الأول: معوقات التنمية السياسية	78
الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	82
الفصل الثاني: **واقع التنمية في إفريقيا في ظل النزاعات الاثنية**	
المبحث الأول: الواقع العام لإفريقيا	87
المطلب الأول:المميزات العامة للدول الإفريقية إبان الحرب الباردة	90
الفرع الأول: المعادلة الحزب الواحد	91
الفرع الثاني: ظاهرة الانقلابات العسكرية	95
الفرع الثالث: القبيلة كأساس للبناء الاجتماعي والسياسي في إفريقيا	98
المطلب الثاني: الاتجاه نحو الديموقراطية وتأثيره على الدول الإفريقية	102
الفرع الأول: الأسباب الداخلية للتوجه نحو التعددية السياسية	103
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للاتجاه نحو الديموقراطية	106

المبحث الثاني: النزاعات الاثنية في إفريقيا	109
المطلب الأول: أسباب النزاعات الاثنية في إفريقيا	113
الفرع الأول: الأسباب الداخلية للنزاعات الاثنية في إفريقيا	114
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للنزاعات الاثنية في إفريقيا	118
المطلب الثاني: مظاهر و نتائج النزاعات الاثنية في إفريقيا	125
الفرع الأول: مشكلة اللاجئين	125
الفرع الثاني: ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة	134
الفرع الثالث: فشل الدولة وانهيارها في إفريقيا	137
الفرع الرابع: تكاليف النزاع	139
المبحث الثاني: التنمية في إفريقيا بين المعوقات الداخلية والتدخلات الخارجية	143
المطلب الأول: الإمكانيات التنموية في القارة الإفريقية	143
الفرع الأول: مقومات التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية	143
الفرع الثاني: التجمعات الإقليمية	152
الفرع الثالث: المقومات السياسية	153
المطلب الثاني: معوقات التنمية في إفريقيا	157
الفرع الأول: المعوقات الداخلية للتنمية في إفريقيا	157
الفرع الثاني: المعوقات الخارجية	163
الفصل الثالث: **النزاع الاثني في الكونغو الديموقراطي وأزمة التنمية**	
المبحث الأول: الواقع العام لجمهورية الكونغو الديموقراطية	175
المطلب الأول: دراسة جيواستراتيجية لجمهورية الكونغو الديموقراطية	177
المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديموقراطية	180
الفرع الأول: المعادن	180

الفرع الثاني: الزراعة	183
الفرع الثالث: الصناعة	186
المطلب الثالث: دراسة سياسية لجمهورية الكونغو الديموقراطية	187
الفرع الأول: التاريخ السياسي لجمهورية الكونغو الديموقراطية	187
الفرع الثاني: الدستور الكونغولي وتحديد اختصاص السلطات	190
المطلب الرابع: دراسة اجتماعية لجمهورية الكونغو الديموقراطية	191
الفرع الأول: اللغات في جمهورية الكونغو الديموقراطية	192
الفرع الثاني: الخريطة الاثنية لجمهورية الكونغو الديموقراطية	193
المبحث الثاني: النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطي وتقاطع الاعتبارات الداخلية والخارجية	198
المطلب الأول: مسار النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطي	199
الفرع الأول: النزاع الكونغولي من 1960 إلى 1966	199
الفرع الثاني : النزاع الكونغولي من 1996 إلى 2003	202
الفرع الثالث: النزاع من 2003 إلى 2017	206
المطلب الثاني: القوى الفاعلة في النزاع الكونغولي	207
الفرع الأول: الأطراف المحلية	207
الفرع الثاني: الأطراف الإقليمية	215
الفرع الثالث: الأطراف الدولية	224
المطلب الثالث: النزاع في الكونغو من الصراع على السلطة إلى الصراع على الموارد	225
الفرع الأول: الصراع على الماس	226
الفرع الثاني: الصراع على الذهب	230
المبحث الثالث: آثار النزاع الاثني الكونغولي على التنمية فيها	233

المطلب الأول: اللاجئون والمهجرون قسرياً في جمهورية الكونغو الديموقراطية	233
الفرع الأول: اللاجئين الكونغوليين	234
الفرع الثاني: المشردون قسرياً في جمهورية الكونغو الديموقراطية	236
المطلب الثاني: التعليم والصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية	242
الفرع الأول: التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية	242
الفرع الثاني: الصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية	246
الخاتمة	250
قائمة المصادر والمراجع	255
الفهارس	
فهرس الجداول	275
فهرس الأشكال	276
فهرس الخرائط	276
فهرس الموضوعات	277